كليـــة الهندســـــة
قسم الهندسة المعمارية

المشاركة الشعبية كأداة فاعلة في التنمية المستدامة للتجمعات السكانية المتدهورة

مقدمة من

م/أسامة محمد بهاء الدين حسن

للحصول علي درجة الماجستير في العمارة

تحت إشراف

ا. د/ محمد أيمن عاشور
أستاذ بقسم الهندسة المعمارية
كلية الهندسة – جامعة عين شمس

ا. م .د/ محمد إبراهيم جبر
أستاذ مساعد بقسم الهندسة المعمارية
كلية الهندسة – جامعة عين شمس

٢٠٠٦

شكر وتقدير

أبدأ بخالص شكري وتقديري إلى **الأستاذ الدكتور/محمد أيمن عاشور** أستاذ العمارة بكلية الهندسة جامعة عين شمس، على كل ما قدمه لي من وقت وجهد واهتمام ومتابعة مستمرة ومتواصلة طوال فترة البحث، كما لم يبخل على بالتوجيهات والنصائح والإرشادات والإمداد المستمر بالمراجع العديدة والمتابعة الدقيقة حتى خروج البحث بهذه الصورة.

وأتقدم بخالص الشكر والتقدير **للأستاذ الدكتور/محمد إبراهيم جبر** على مجهوده ومتابعته وتوجيهاته البناءة ومراجعته الدقيقة حتى خروج البحث بهذه الصورة.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى **السيد الأستاذ الدكتور/ياسر منصور** رئيس قسم الهندسة المعمارية عين شمس ،على ما قدمه لي من رعاية وتشجيع، وكذلك أتقدم بالشكر إلى جميع أساتذتي أعضاء هيئة التدريس بقسم العمارة عين شمس.

ولا يفوتني أن أتقدم بشكري إلى **الدكتورة /دعاء الشريف** الدكتورة في الهيئة العامة لبحوث البناء والإسكان، وأعضاء لجنة التنمية بالهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، والسيد **اللواء/مصطفى فرحات** رئيس المركز العام لمعلومات شبكات مرافق القاهرة الكبرى،وذلك لتعاونهم الصادق معي ومساعدتهم في الحصول على المعلومات الخاصة بالدراسة الميدانية مما كان له أكبر الأثر في إتمام البحث.

وأخيرا أتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني في الوصول بهذا البحث إلى صورته النهائية، سواء بأفكارهم أو مراجعهم أو معلوماتهم.

أسامة محمد بهاء الدين حسن

٢٠٠٦

إهداء

إلي من تولى رعايتي وتوجيهي منذ نعومه أظفاري

إلى من كان لهـــم الأثر الأكـــبر في تكـــويني

إلي من ســـاندني وشجعني صغـيراً وكبـيراً

إلى والـــدي أدام الله عليهم الصحة والعافية .

إلى شريكتي المخلصة في الحيـاة زوجتي الغالية .

والى أبنائي يوسف وسارة .

قائمة المحتويات

- قائمة الإشكـــال. ك
- قائمة الجـــداول. م
- تمهيد / مقدمة. ن
- الإشكالية البحثية . ع
- مجال البحـــــث . ع
- أهداف البحـــث. ف
- منهج البحـــــث. ص
- مكونات البحـــث ق

الباب الأول : مفاهيم و أبعاد التدهور العمراني و التنمية المستدامة رقم الصفحة

تمهيـــــــــــد.. ٣

الفصل الأول : (ماهية المناطق المتدهورة عمرانيا) ..

(١-١) مفاهيم التدهور . ٥

(١-٢) معايير تحديد التدهور . ٨

(١-٢-١) معايير الحكم علي البيئة العمرانية. ٨

أ- استعمالات الأراضي ٨

ب- المباني السكنية ٩

ج- النقل و المرور ٩

د- البيئة العامة المحيطة ٩

(١-٢-٢) معايير الحكم علي البيئة الاجتماعية. ١٠

(١-٢-٣) معايير الحكم علي البيئة الاقتصادية. ١٠

أ- معايير علي مستوي المنطقة ككل. ١٠

ب- معايير علي مستوي الأفراد. ١٠

(١-٣) سمات و مظاهر المناطق السكنية المتدهورة . ١١

(١-٣-١) سمات عمرانية. ١١

(١-٣-٢) سمات بيئية. ١٢

(١-٣-٣) سمات اجتماعية – اقتصادية. ١٢
(١-٣-٤) سمات إدارية و تنظيمية. ١٣
(١-٤) أسباب التدهور العمراني للمجتمعات السكانية . ١٤
(١-٤-١) الأسباب الاقتصادية. ١٤
أ- انخفاض الاستثمار في مجال الإسكان. ١٤
ب- الفجوة بين مستوي الدخل و تكلفة المسكن. ١٥
ج-اتساع الفجوة بين العرض و الطلب . ١٧
(١-٤-٢) الأسباب السياسية و التشريعية. ١٩
أ- الأحداث السياسية التي مرت بها مصر. ١٩
ب- التشريعات و القوانين المنظمة لقطاع الإسكان . ٢٣
ج- ضعف الاهتمام بالتنمية الإقليمية. ٢٥
(١-٤-٣) الأسباب الاجتماعية. ٢٥
أ- ارتفاع معدلات النمو السكاني . ٢٥
ب- الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن . ٢٦
ج- زيادة معدلات البطالة و الجرائم الاجتماعية . ٢٧
(١-٥) تصنيف المناطق السكنية المتدهورة . ٢٨
(١-٥-١) مناطق داخل النطاق العمراني. ٢٨
(١-٥-٢) مناطق تحيط بالنطاق العمراني. ٢٨
الفصل الثاني : (التنمية والنمو)..
(٢-١) مفهوم التنمية وأبعادها . ٣٣
(٢-١-١) البعد الاقتصادي. ٣٤
(٢-١-٢) البعد التكنولوجي. ٣٤
(٢-١-٣) البعد السياسي. ٣٤
(٢-١-٤) البعد الإداري و التنظيمي. ٣٤
(٢-١-٥) البعد السيكولوجي. ٣٤
(٢-١-٦) البعد الاجتماعي الثقافي. ٣٥
(٢-٢) مفهوم النمو و التنمية الاقتصادية . ٣٥
(٢-٢-١) النمو الاقتصادي. ٣٥
(٢-٢-٢) التنمية الاقتصادية . ٣٥

(٢-٣) مفهوم البيئة والتوازن البيئي. ٣٦
(٢-٣-١) البيئة الطبيعية. ٣٧
(٢-٣-٢) البيئة الاجتماعية ٣٧
(٢-٣-٣) البيئة المصنوعة. ٣٧
(٢-٣-٤) التوازن البيئي. ٣٨
(٢-٤) مفهوم التنمية المستدامة . ٣٩
الفصل الثالث : (التنمية المستدامة مفاهيم وأبعاد وأهداف)..
(٣-١) بداية فكرة التنمية المستدامة . ٤٤
(٣-٢) تعريف التنمية المستدامة . ٤٩
(٣-٣) أبعاد التنمية المستدامة: ٥٠
(٣-٣-١) أبعاد اقتصادية. ٥٠
(٣-٣-٢) أبعاد البشرية. ٥١
(٣-٣-٣) أبعاد البيئية. ٥١
(٣-٣-٤) أبعاد التكنولوجية. ٥٢
(٣-٤) أهداف التنمية المستدامة: ٥٤
(٣-٤-١) أهداف في المحيط الحيوي. ٥٤
(٣-٤-٢) أهداف في المحيط المصنوع التكنولوجي. ٥٤
(٣-٤-٣) أهداف في المحيط الاجتماعي. ٥٤
(٣-٥) ركائز التنمية المستدامة: ٥٥
(٣-٥-١) وحدة المصير و المستقبل المشترك. ٥٥
(٣-٥-٢) الاستدامة و الاستمرار. ٥٥
(٣-٥-٣) الديمقراطية. ٥٥
(٣-٥-٤) المشاركة الشعبية. ٥٥
(٣-٥-٥) العدالة الاجتماعية. ٥٥
(٣-٥-٦) القيم. ٥٦
(٣-٥-٧) تنظيم وترشيد. ٥٦
(٣-٦) المقومات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة: ٥٦
(٣-٦-١) الإنسان كمورد بشرى. ٥٦
(٣-٦-٢) المكان المورد الطبيعي والعمراني. ٥٦

(٣-٦-٣) نظام الإدارة الحكومية والعمرانية. ٥٧
(٣-٧) معوقات التنمية المستدامة : ٥٩
(٣-٧-١) معوقات نفسية واجتماعية. ٥٩
(٣-٧-٢) معوقات اقتصادية. ٥٩
(٣-٧-٣) معوقات سياسية. ٦٠
خـــلاصـــة الباب الأول . ٦١

الباب الثاني : المشاركة الشعبية كفكرة ومفهوم في مشروعات التنمية المستدامة..

تمهيـــــــــد.. ٦٤
الفصل الرابع: (المشاركة الشعبية المفاهيم العالمية والخلفية التاريخية- مفاهيم وتطبيقات)..
(٤-١) المشاركة الشعبية- المفاهيم العالمية والخلفية التاريخية: ٦٦
(٤ -١-١) خلفية تاريخية عن المشاركة. ٦٦
(٤ -١-٢) مفاهيم وأهداف عملية المشاركة: ٦٩
أ- المفاهيم العالمية للمشاركة. ٦٩
ب- أهداف عملية المشاركة. ٧١
(٤ -١-٣) أهمية وإيجابيات عملية المشاركة: ٧٣
أ-أهمية عملية المشاركة ٧٣
ب- إيجابيات عملية المشاركة. ٧٤
(٤ -١-٤) استراتيجيات عملية المشاركة: ٧٥
أ- أنواع استراتيجيات عملية المشاركة. ٧٦
أولاً : إستراتيجية بناء قنوات الاتصال. ٧٦
ثانياً : استراتيجيه تقوية المقدرة لكل جهة من الجهتين. ٨٠
خلاصـــــــة. ٨١
(٤-٢) المشاركة الشعبية- التطبيقات: ٨٢
(٤-٢-١) نوعية المشاركين ومتخذي القرار: ٨٢
أولا : مجموعة طبقة الصفوة ٨٣
ثانيا: مجموعة الاستشاريين لطبقة الصفوة ٨٣

ثالثا: المجموعة المتحكمة في القرارات السياسية ٨٣
(٤-٢-٢) توقيت عملية المشاركة ٨٥
أ- مرحلة إعداد البرنامج ٨٥
ب- التخطيط والتصميم ٨٥
ح- مرحلة الإنشاء ٨٥
د- مرحلة الاستخدام والتعديل ٨٥
هـ- مرحلة التقييم ٨٦
(٤-٢-٣) النوعية والدرجة الملائمة المشاركة: ٨٧
(٤ـ٢ـ٣ـ١) نوعية المشاركة. ٨٧
(٤ـ٢ـ٣ـ٢) الدرجة الملائمة للمشاركة. ٨٩
(٤-٢-٤) محددات المشاركة الفعالة. ٩٣
خلاصـــــــة. ٩٤
(٤-٣) آليات عملية المشاركة: الجماعات المؤثرة - الأدوار المختلفة: ٩٦
(٤-٣-١) الجماعات المؤثرة في عملية المشاركة الشعبية- ألتعاريف والأدوار: ٩٧
(٤-٣-١-١) الحكومة المركزية. ٩٧
(٤-٣-١-٢) المحليات. ٩٨
(٤-٣-١-٣) المنظمات غير الحكومية (NGO_S) . ٩٩
(٤-٣-١-٤) الجمعيات المعتمدة على المجتمع (CBO_S). ١٠١
(٤-٣-١-٥) القيادات الشعبية والأهلية. ١٠٢
(٤-٣-٢) أهمية وفوائد التعاون بين الجماعات الأساسية: ١٠٦
(٤-٣-٢-١) مجالات التعاون في تنمية المجتمعات. ١٠٦
(٤-٣-٣) أساليب دعم التعاون. ١٠٨
(٤-٣-٣-١) إستراتيجيات الدعم الفعال: ١٠٨
(٤-٣-٣-٢) استثارة اتجاه المشاركة وسط السلطات ألعامه ومع
الجمعيات المعتمدة على المجتمع (CBOs) والمنظمات غير الحكومية (NGOs). ١٠٩
(٤-٣-٣-٣) تدعيم الإطار المؤسسي للتعاون بين الجماعات الأساسية ١٠٩
(٤-٣-٣-٤) زيادة فاعلية المحليات. ١١٢
خلاصـــــــة. ١١٥

الباب الثالث : المشاركة الشعبية حالة الواقع المصري ..

الفصل الخامس: (فاعلية المشاركة الشعبية في عمليات التنمية المستدامة للمناطق المتدهورة في مصر) ..

(٥-١) مفاهيم عملية المشاركة. ١٢٠

(٥-٢) المشاركة في مصر – المفاهيم والخلفية التاريخية. ١٢٢

(٥ -٢-١) خلفية تاريخية عن المشاركة في مصر. ١٢٢

(٥ -٢-٢) أشكال عملية المشاركة. ١٢٤

(٥-٣) المشاركة في مصر – التطبيقات والمحددات. ١٢٧

(٥ -٣-١) الدوافع والمعوقات أمام المشاركة. ١٢٧

(٥-٤) المشاركة في مصر – الإطار التشريعي والقانوني: ١٣١

(٥ -٤-١) المشاركة في الدستور المصري. ١٣١

خلاصـــــــــة. ١٣٣

الفصل السادس: (المنظمات غير الحكومية وتفعيل المشاركة الشعبية في التنمية المستدامة للمناطق المتدهورة في مصر)..

(٦-١) خلفية تاريخية عن نشأة وتطور المنظمات غير الحكومية . ١٣٨

(٦-٢) الدوافع والمعوقات أمام المنظمات غير الحكومية . ١٤٠

(٦ -٢-١) الدوافع أمام المنظمات غير الحكومية. ١٤٠

(٦ -٢-٢) المعوقات ومشكلات الأداء أمام المنظمات غير الحكومية. ١٤٢

(٦-٣) دور المنظمات غير الحكومية في التنمية. ١٤٦

(٦-٤) دور الحكومة في تدعيم المنظمات غير الحكومية. ١٤٩

(٦-٥) تحالف المنظمات غير الحكومية المصرية. ١٥٢

خلاصـــــــــة. ١٥٥

الباب الرابع : أطار المشاركة الفعالة -الدراسة الميدانية ..

الفصل السابع: (إطار المشاركة الفعـــالة)..

(٧-١) المبادئ العامة لزيادة فاعلية المشاركة الشعبية . ١٦٤

(٧ -١-١) تطور دور الحكومة المركزية لدعم المشاركة. ١٦٦

(٧ -١-٢) اللامركزية كمدخل لزيادة فاعلية المحليات. ١٦٦

(٧-١-٣) استثارة اتجاه المشاركة وسط المجتمعات المحلية. ١٦٧

(٧-١-٤) تقوية الثقة بين المحليات والمجتمعات المحلية. ١٦٨
(٧-١-٥) دعم التعاون بين الجماعات المؤثرة في المشاركة. ١٧٠
(٧-١-٦) تحديد الأدوار والمسئوليات والمهام. ١٧١
(٧-٢) الإطار العام لزيادة فاعلية المنظمات غير الحكومية . ١٧٢
(٧-٢-١) ملامح المنظمات غير الحكومية الناجحة. ١٧٢
(٧-٢-٢) مراحل نجاح مشروعات التنمية بإدارة المنظمات غير الحكومية. ١٧٤
الفصل الثامن : (نماذج مختارة من التجربة العالمية)..
١- تجربة السلفادور. ١٨٥
٢- تجربة مانيلا (الفلبين). ١٨٥
٣- تجربة بانكوك (تايلاند). ١٨٦
٤- تجربة زامبيا.
(٨-١) تجربة التنمية لحي " Dharavi " بمدينة بومباي الهند. ١٩٢
(٨-١-١) منطقة الدراسة- خلفية عامة. ١٩٢
(٨-١-٢) المنظمة. ١٩٤
(٨-١-٣) المشروع. ١٩٥
(٨-٢) تجربة التنمية لعدة مجاورات سكنية بالمنطقة المحتلة/ قطاع غزة . ٢٠٠
(٨-١-١) منطقة الدراسة- خلفية عامة. ٢٠٠
(٨-١-٢) المنظمة. ٢٠٠
(٨-١-٣) المشروع. ٢٠١
الفصل التاسع: (نماذج مختارة من التجربة المحلية)..
(٩-١) اختيار منطقة الدراسة الميدانية . ٢٠١
(٩ -١-١) تعريف منطقة الدراسة الميدانية. ٢٠١
(٩ -١-٢) معايير اختيار منطقة الدراسة. ٢٠١
(٩-١-٣) منهج وأداة الدراسة الميدانية. ٢٠٢
(٩ -٢) مشروع التنمية المستدامة لمنطقة حكر ألسكاكيني وعزبة هاشم أغا. ٢٠٣
(٩-٢-١) الدراسات الطبيعية.
(٩-٢-١-١) استعمالات الأراضي. ٢١٣
(٩-٢-١-٢) حالات المباني. ٢٢١
(٩-٢-١-٣) ارتفاعات المباني. ٢٢٣

(٩-٢-١-٤) توزيع الملكيات. ٢٢٤
(٩-٢-١-٥) لمرافق العامة. ٢٢٥
(٩-٢-٢) كيف بدأت فكرة المشروع. ٢١٢
(٩-٢-٣) المشاكل المتواجدة بالمنطقة. ٢١٢
(٩-٣) خلفية عن المنظمة التي قامت بمشروع التنمية. ٢٣٣
(٩-٤) المراحل التنفيذية للمشروع: المهام- التتابع- الأدوار. ٢٤٠
(٩-٤-١) التعرف علي المجتمع. ٢٤٠
(٩-٤-٢) تشكيل لجنة التنمية. ٢١٤
(٩-٤-٣) الاتصال بين الهيئة والسكان. ٢١٥
(٩-٤-٤) تدريب القادة المتطوعين. ٢٤١
(٩-٤-٥) اللقاءات بين القيادات الشعبية والهيئة. ٢٤٢
(٩-٤-٦) تشكيل اللجان الفرعية. ٢٤٣
(٩-٤-٧) اللقاءات بين القيادات الشعبية والقادة الحكوميين. ٢٤٤
(٩-٤-٨) التمويل. ٢٤٥
(٩-٤-٩) التنفيذ. ٢٤٥
(٩-٤-١٠) الصيانة والمتابعة. ٢٥٠
(٩-٥) أهم النتائج المشروع. ٢٥٤
- **النتائج والتوصيات البحث .** ٢٥٨
- مراجع البحث. ٢٧٤

قائمة الأشكال

الشكل (١-١) معدل التدهور الحاد في مستوى المعيشة والناتج عن اتساع الفجوة بين الأجور بالمقارنة مع الزيادة المستمرة في الأسعار. ١٦

(١-٢) يوضح مواقع تمركز المناطق المتدهورة عمرانيا بالقاهرة الكبرى. ٢٣

(١-٣) يوضح تصنيف المناطق المتدهورة عمرانيا. ٢٩

(١-٤) يوضح السمات الأساسية وأسباب وتصنيف المناطق المتدهورة عمرانيا. ٣١

(٢-١) يوضح إطار ديناميكية التوازن البيئي وتكامل البيئة المحيطة. ٣٧

(٢-٢) يوضح مفهوم التنمية المستدامة مقارنة بعواقب التنمية البشرية غير الملائمة. ٤٠

(٣-١) يوضح مفهوم فقاعة التلوث bubble ٤٧

(٣-٢) المشاركة الشعبية كركيزة أساسية في التنمية المستدامة ٥٣

(٣-٣) التوازن في مؤشرات التنمية المستدامة. ٥٨

(٤-١) يوضح أهداف عملية المشاركة. ٧١

(٤-٢) يوضح العلاقة بين الحكومة المحلية والمواطنين،الطرفين الأساسين لعملية المشاركة. ٧٥

(٤-٣) يوضح نوعى استراتيجيات عملية المشاركة. ٧٧

(٤-٤) يوضح استراتيجيات عملية المشاركة الشعبية. ٧٨

(٤-٥) يوضح دائرة(Zeisel) للتصميم بالمشاركة. ٨٨

(٤-٦) يوضح درجات المشاركة التي اقترحتها Arnstein ٨٨

(٤-٧) يوضح النماذج الثلاثة التي وضعتها الأمم المتحدة لتصنيف المشاركة. ٩٢

(٤-٨) يوضح الأنماط القيادية التي وضعتها الأمم المتحدة لمشروعات المشاركة. ١٠٣

(٥-١) يوضح النموذج التخطيطي لأشكال المشاركة الشعبية في مصر. ١٢٥

(٦-١) يوضح الدوافع المرتبطة بالمتطوعين للمنظمات غير الحكومية في مصر. ١٥٨

(٦-٢) يوضح المعوقات المرتبطة بالمتطوعين للمنظمات غير الحكومية في مصر. ١٥٩

(٧-١) يوضح مخطط للإطار المقترح موضحا عليه الجماعات المؤثرة في عملية المشاركة، والمبادئ المقترحة لزيادة فاعلية المشاركة وتسلسل هذه المبادئ. ١٦٥

(٨-١) موقع مشروعات التنمية بالمستوطنات العشوائية في لوساكا عاصمة زامبيا. ١٨٨

الشكل (٩-١) خريطة توضح موقع حي الشرابية محاطا بخطوط السكك الحديدية والدائرة تشير إلى منطقة الدراسة. ٢١٢
(٩-٢) صورة توضح تداخل الاستعمال التجاري والحرفي مع السكني في حكر ألسكاكيني وعزبة هاشم أغا. ٢١٤
(٩-٣) المساحة البنائية Built-up Area من المساحة الكلية للمنطقتين. ٢١٥
(٩-٤) تحليل توزيع استعمالات الأراضي لحكر ألسكاكيني وعزبة هاشم أغا. ٢١٦
(٩-٥) أماكن وأسماء الطرق الرئيسية المحيطة والطرق الفرعية والحارات والعطفات الداخلية لمنطقة عزبة هاشم أغا. ٢١٧
(٩-٦) يوضح الطريق الداخلي الوحيد الذي يسمح بمرور السيارات بمنطقة عزبة هاشم أغا (شارع محمد رزق بعرض من ٤.٥متر). ٢١٨
(٩-٧) يوضح شارع ترعة الجلاد الشرقي وتركز الأنشطة التجارية الخاصة بالسكان علي الطرق الرئيسية المحيطة لمنطقة حكر ألسكاكيني . ٢١٩
(٩-٨) أماكن وأسماء الطرق الرئيسية المحيطة والطرق الفرعية والحارات والعطفات الداخلية لمنطقة حكر ألسكاكيني. ٢٢٠
(٩-٩) صورة لحالة المباني الرديئة ذات الطابع الريفي في منطقة هاشم أغا وحكر ألسكاكيني. ٢٢٢
(٩-١٠) تحليل حالات المباني لحكر ألسكاكيني وعزبة هاشم أغا. ٢٢٢
(٩-١١) تحليل الارتفاعات المختلفة بمنطقة عزبة هاشم أغا وحكر ألسكاكيني. ٢٢٣
(٩-١٢) تحليل لتوزيع الملكيات بمنطقة عزبة هاشم أغا وحكر ألسكاكيني. ٢٢٥
(٩-١٣) يوضح التطور التاريخي لمنطقة هاشم أغا. ٢٢٦
(٩-١٤) يوضح التطور التاريخي لمنطقة هاشم أغا وحكر ألسكاكيني. ٢٢٧
(٩-١٥) يوضح الخصائص الاجتماعية لمنطقة حكر ألسكاكيني وعزبة هاشم أغا. ٢٢٨
(٩-١٦) يوضح شعار ورمز الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية. ٢٣٤
(٩-١٧) صورة لمبنى الهيئة بالنزهة بمصر الجديدة. ٢٣٦
(٩-٢٠) الهيكل التنظيمي لإدارة الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية. ٢٣٧
(٩-٢١) شهادة تقدير للهيئة القبطية الإنجيلية لدورها في تنمية المشاركة الشعبية. ٢٣٩
(٩-٢٢) شهادة تقدير من USAID/EGYPT لأحد القيادات شعبية التي تم الاعتماد عليهم من قبل الهيئة القبطية في منطقة حكر ألسكاكيني. ٢٤٢
(٩-٢٣) المنطقة قبل تنفيذ مشروع التنمية المستدامة. ٢٥١
(٩-٢٤) أمثلة لأعمال التنمية التي تمت بالمنطقة. ٢٥٢

قائمة الجدول

الجدول (٣-١) مقارنة موجزة بين التنمية بمفهوم سابق والتنمية المستدامة. ٦١

(٤-١) يوضح نوعية المشاركين ومتخذي القرار. ٨٤

(٤-٢) يوضح نقاط الاتفاق والاختلاف بين تصنيفات المشاركة. ٩٥

(٥-١) يوضح نقاط الاختلاف والاتفاق بين الدراسات المختلفة في تحديد الدوافع أمام المشاركة في مصر. ١٣٤

(٥-٢) يوضح نقاط الاختلاف والاتفاق بين الدراسات المختلفة في تحديد المعوقات أمام المشاركة في مصر . ١٣٥

(٧-١) يوضح المراحل التنفيذية المقترحة لمشروع التنمية الذي تتعامل فيه المنظمة غير الحكومية مع عملية المشاركة كوسيلة للتنفيذ. ١٧٩

(٧-٢) يوضح المراحل التنفيذية المقترحة لمشروع التنمية الذي تتعامل فيه المنظمة غير الحكومية مع عملية المشاركة كوسيلة للتنفيذ. ١٨٠

(٧-٣) مقارنة بين الجدولين المقترحين للمراحل التنفيذية لمشروع التنمية الذي تديره المنظمة غير الحكومية . ١٨١

(٧-٤) يوضح المهام المختلفة والأدوار المقترحة التي سيتم على أساسها تقييم مشروع الدراسة الميدانية. ١٨٢

(٨-١) يوضح المراحل التنفيذية لمشروع تنمية لحي " Dharavi " بمدينة بومباي. ١٩٨

(٨-٢) يوضح تقييم مشروع تنمية لمشروع تنمية لحي " Dharavi " بمدينة بومباي من خلال الإطار المقترح. ١٩٩

(٨-٣) يوضح المراحل التنفيذية لمشروع تنمية مجاورات سكنية بقطاع غزة. ٢٠٦

(٨-٤) يوضح تقييم مشروع تنمية مجاورات بقطاع غزة من خلال الإطار. ٢٠٧

(٩-١) بيان حول منطقة حكر ألسكاكيني وعزبة هاشم أغا. ٢١٠

(٩-٢) بيان المسح الاجتماعي حول حكر السكاكين وعزبة هاشم أغا. ٢١١

(٩-٣) بيان مواقع عمل الهيئة حتى ١٩٩٥. ٢١٨

(٩-٣) يوضح عدد الطلبات التي قدمت للهيئة لصحة المنزل منذ عام ١٩٩٢ حتى عام ١٩٩٦ بعزبة هاشم أغا. ٢٢٣

(٩-٤) يوضح بيان بأعمال صحة المنزل التي تمت بالفعل وعدد المنتفعين بها منذ عام ١٩٩٢ حتى عام ١٩٩٦ بعزبة هاشم أغا. ٢٢٣

(٩-٥) يوضح المراحل التنفيذية لمشروع تنمية حكر ألسكاكيني وعزبة هاشم أغا. ٢٢٧

(٩-٦) يوضح تقييم مشروع التنمية من خلال الإطار المقترح. ٢٢٨

تمهيد / مقدمة :

تعاني العديد من المناطق الحضرية في العالم من الكثير من المشكلات العمرانية الناتجة عن التضخم السكاني، والنمو العمراني المتزايد، ولقد شهدت معظم المناطق الحضرية بالعالم العديد من التغيرات في الأربع عقود الأخيرة في جميع المجالات منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي أثر بدوره في العمران، حيث شهدت هذه المناطق الحضرية العديد من التطورات المتمثلة في هجرة السكان من الريف إلى المدن وما يتبع ذلك من مشكلات التدهور والتداعي العمراني.

ونتيجة لسير التحضر بخطى سريعة فقد صاحب ذلك تغير أساسي في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان، ودون أن يصاحب ذلك استثمار متكافئ في الخدمات الحضرية والتي من بينها الإسكان، وكذا نتيجة عدم إتباع سياسات واضحة لمواجهة هذا الفيضان البشري الذي أخذ يتمركز يوما بعد يوم في المدن والتي أصبحت بدورها غير قادرة على الاستيعاب، بالتالي أصبحت الاختيارات أمام هذا الفيضان صعبة للغاية في الحصول على سكن، وفي محاولة منهم للاستقرار في المدينة لا يجدون سبيلا أمامهم إلا إلى اللجوء إلى السكن في المناطق المتخلفة من المدينة، حيث يزيدون من أعبائها ويؤثرون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تدهورها عمرانيا وبيئيا واجتماعيا واقتصاديا.

"ونتيجة لذلك ظهرت المناطق المتدهورة عمرانيا **(Deteriorating Urban Areas)** والتي أثرت سلبا على المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، فأصبح من واجب متخذي القرار الأخذ دائما بزمام المبادرة للتوصل إلى حل حاسم لكل مشاكل التدهور العمراني، فيجب عليهم أن يتحركوا على كافة مستوياتهم لتنوير الجماهير وإثارة وعيهم ليس فقط للحفاظ على البيئة العمرانية بل و للإسهام الايجابي في تطويرها ونشر لمسات الجمال والذوق والبهجة في أنحائها وإشاعة سلوك الانضباط واحترام القانون والانتماء والتحضر بين سأكنيها" ومن هنا يأتي دور المشاركة الشعبية والمجتمعات المحلية كركيزة أساسية وكفكر ومفهوم للتنمية.

ومن ذلك تأتي مفاهيم التنمية المستدامة **(Sustainable Development)** كأحد المحاور التي يمكن الارتكاز عليها في حل مشكلات المناطق العمرانية المتدهورة، حيث يمكن من خلالها تطبيق أسلوب يتواءم مع طبيعة المشكلات القائمة من ناحية ومع متطلبات التنمية وسرعة إيقاع الحياة من ناحية أخري كبديل عن الأساليب التخطيطية السابقة ذات الآثار السلبية المتعددة مثل الهدم والإزالة والخلخلة وإعادة البناء.

وتعتبر القوانين و التشريعات المنظمة للعمران هي الأداة التنظيمية الأولى لمشروعات التنمية . وعلى الرغم من وجود هذه القوانين والتشريعات، إلا أن هناك فجوة قد تضيق أو تتسع بين التشريعات كنصوص قائمة وبين التنفيذ الفعلي لهذه النصوص بما يعجز عن تحقيق الأهداف المرجوة منها .

كما أن مشروعات الارتقاء بالبيئة العمرانية عن طريق التنمية المستدامة للمناطق المتدهورة ليست كمشروعات البناء تنتهي بانتهاء عمليات التشييد على مدى وجيز من الزمن، و لكنها عمليات مستمرة تتعامل مع المجتمع كما تتعامل مع البيئة العمرانية لتحقيق الاستدامة المطلوبة ، الأمر الذي يستدعي تنظيمات إدارية وفنية تلاحقه هذه العمليات وتقومها وتعدل من مسارها.

وهناك ثلاثة مداخل لإحداث التنمية للمجتمعات العمرانية المتدهورة :

الأول : يقوم على فكرة مسئولية الدولة و تحملها لبرامج و مشروعات التنمية .

الثاني : يقوم على أساس اعتبار مشروعات التنمية مشروعات أهلية خاصة .

الثالث : يقوم على فكرة التعاون بين الحكومة والأهالي والمنظمات غير الحكومية من خلال إتاحة الفرصة للأهالي للمساهمة في برامج التنمية.

وأصبح دور المشاركة الشعبية **(Community Participation)** في عمليات التنمية هو أحد المقومات الأساسية التي تقوم عليها تنمية المجتمعات العمرانية و التي أصبحت الأسلوب الأمثل أمام دول العالم الثالث للتواصل في عملية التنمية المستدامة.

الإشكالية البحثية :

تساؤلات بحثية ..

١ــ هل من الممكن التوصل إلى أساليب تكاملية يمكن مــن خلالهــا التعامــل مــع المنــاطق المتدهورة مع الوعـــي بالأبعاد المختلفة للمشكلات العامة بتلك المناطق؟

٢ــ هل من الممكن الاعتماد على مساهمة المجتمعات المحلية كركيزة أساســية فــي تطبيــق مفاهيم التنميــة المستدامة بأسلوب يتم التعامل من خلاله مع الأطــر العمرانيــة والاقتصــادية و الاجتماعية؟

٣ــ هل من الممكن صياغة مدخل تتكامل بة جهود الجماعات المختلفة المؤثرة فــي عمليــة المشاركـــة الشعبية، والمتمثلة في الحكومة المركزية والمحليات من جهة، والجمعيات المعتمدة على المجتمع والسكان من جهة أخرى، مع التركيز على دور المنظمات غير الحكوميــة كحلقــة اتصال تدعم التعاون وتنسق الأنشطة بين الجهتين؟

ومن خلال التساؤلات السابقة تتضح أهمية المشاركة الشعبية في مشروعات التنمية المســتدامة للتجمعات السكانية المتدهورة.

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة المشكلة البحثية كالآتي:

إن التدهور العمراني الحالي لا يمكن إن تقف الجهات الحكومية فقط في مجابهته، حيث أثبتــت التجارب أنها لم تنجح في وضع حلول لمشكلات التدهور،كما أثبتت محدودية قدراتها في التدخلات التي تهدف إلى التنمية، وبالتي فان البحث يحاول توضح المشاركة الشعبية الفعالة، ودورهــا فــي التنمية المستدامة للتجمعات السكنية المتدهورة ويركز على دور المنظمات غير الحكوميــة كجهــة مؤثرة تعمل كحلقة اتصال بين الحكومة والمحليات بمختلف مستوياتها من جهة، والجمعيات المعتمدة على المجتمع والسكان من جهة أخرى.

مجال البحث :

يتناول البحث إشكالية التدهور والتداعي العمراني وأهم الأسباب المؤدية لهذا التدهور وآلية تطبيق عملية التنمية المستدامة بالمشاركة الشعبية وذلك في محاولة للتعرف على النواحي الايجابية والسلبية لها وأسباب عدم فعاليتها، حتى يمكن رفع كفاءة هذه العمليات.

ويبحث في إشكالية المشاركة الشعبية ومساهمة المجتمعات المحلية كركيزة أساسية في التنمية المستدامة، وذلك من خلال مراجعة للمداخل الفكرية والنظرية والمقترحات التطبيقية للمشاركة الشعبية في عمليات التنمية في الدول النامية بصفة عامة، وفي مصر بصفة خاصة. وذلك في محاولة للتعرف علي النواحي الايجابية والسلبية منها وأسباب فعاليتها، حتى يمكن رفع كفاءة هذه العمليات وذلك من خلال:

- **التعرف علي الجماعات المؤثرة في عمليات المشاركة .**
- **أساليب دعم التعاون بين هذه الجماعات .**
- **تحديد الأدوار والمسئوليات والمهام الموكلة لكل جماعة منهم بدقة حتى يمكن زيادة فاعلية هذه الجماعات.**

أهداف البحث:

يمكن بلورة الهدف الرئيسي من هذه الدراسة فيما يلي:

طرح وتقييم أطار عام للمشاركة الفعالة يهدف إلي زيادة فاعلية عملية المشاركة من خلال وضع أسس ومبادئ عامة لنجاح عملية المشاركة التي تؤدي بدورها إلـــي نجـــاح مشـــروعات التنميـــة المستدامة، ولتحقيق هذا الهدف للدراسة تم التعرض لمجموعة من الأهداف الثانوية شديدة الارتبـــاط بالهدف الرئيسي **وهي تتمثل في التعرف على:**

١- الإبعاد و المفاهيم العامة لعملية المشاركة الشعبية.

٢- الجماعات المؤثرة في عمليات المشاركة الشعبية وأهمية دعم التعاون بين هذه الجماعات.

٣- المنظمات غير الحكومية وتفعيل دورها في دعم ومساندة المجتمعـــات المحليـــة لنجـــاح مشروعات التنمية المستدامة.

منهج البحث:

هو منهج نظري استقرائي يعتمد علي مجموعة من الخطوات المنهجية الإجرائية المعتمدة علي تصفح جميع الجزئيات للتوصل إلى حكم كلى عام، وهو ينقسم إلي ثلاثة مراحل أساسية:

أولا: صياغة قاعدة البيانات الأساسية وتشمل:

١- تحديد الهدف العام من البحث والأهداف الفرعية المنبثقة عنه.

٢- صياغة المشكلة البحثية في صورة تساؤلات يحاول البحث الإجابة عليها.

٣- تحديد وصياغة قاعدة المعلومات الأساسية والتي اشتملت علي نوعين من البيانات هما:

أ- بيانات متعلقة بالخلفيات والأطر النظرية وتتضمن مداخل ومفاهيم التنمية المستدامة والمشاركة الشعبية وأساليب تطبيق تلك المفاهيم.

ب- بيانات متعلقة باستراتيجيات عمليات التنمية وفاعليات المنظمات غير الحكومية في إدارة تلك العمليات.

ثانيا: تحليل المعلومات والبيانات ووضع وبلورة الإطار من خلال:

٤- تحليل وصياغة الفكر النظري للكتابات والأدبيات المتعلقة بالتعامل مع المناطق المتدهورة وإبعاد ومفاهيم التنمية المستدامة واستقراء النقاط والاعتبارات الأساسية في عمليات المشاركة الشعبية مع تحليل فاعليات المنظمات غير الحكومية في التنمية المستدامة بهدف تدعم عناصر الإطار المقترح للمشاركة الفعالة.

ثالثا: تجريب الإطار المقترح من خلال:منهج وصفى تحليلي يعتمد على الدراسات الإحصائية،هي استخدام الطرق الرياضية الإحصائية في تحليل وتفسير البيانات الرقمية؛ وينقسم إلي جزئيين: وصفي - وتحليلي

٥- وصف ملامح الوضع الراهن في مصر من خلال تحليل نماذج للتنمية المستدامة من خلال تطبيق مفاهيم المشاركة بهدف التعرف علي المحددات وما يتعلق بها من اطر تنظيمية وإدارية.

٦- تقييم إطار العمل النظري من خلال تتبع فاعليات أسلوب المشاركة وذلك عن طريق التوثيق والتحليل للتجربة العالمية والمحلية.

٧- استنباط المؤشرات والتعرف علي نقاط القصور وسلبيات الوضع الراهن في مصر وايجابياته وذلك من خلال تحليل للتجربة العالمية والمحلية.

ملخص الرسالة

المشاركة الشعبية كأداة فاعلة في التنمية المستدامة للتجمعات السكانية المتدهورة

خلفيات المشكلة :

تعاني العديد من المناطق الحضرية في العالم من الكثير من المشكلات العمرانية الناتجة عن التضخم السكاني، والنمو العمراني المتزايد، ولقد شهدت معظم المناطق الحضرية بالعالم العديد من التغيرات في الأربع عقود الأخيرة في جميع المجالات منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي أثر بدوره في العمران، حيث شهدت هذه المناطق الحضرية العديد من التطورات المتمثلة في هجرة السكان من الريف إلى المدن وما يتبع ذلك من مشكلات التدهور والتداعي العمراني.

ونتيجة لسير التحضر بخطى سريعة فقد صاحب ذلك تغير أساسي في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان، ودون أن يصاحب ذلك استثمار متكافئ في الخدمات الحضرية والتي من بينها الإسكان، وكذا نتيجة عدم إتباع سياسات واضحة لمواجهة هذا الفيضان البشري الذي أخذ يتمركز يوما بعد يوم في المدن والتي أصبحت بدورها غير قادرة على الاستيعاب، بالتالي أصبحت الاختيارات أمام هذا الفيضان صعبة للغاية في الحصول على سكن، وفي محاولة منهم للاستقرار في المدينة لا يجدون سبيلا أمامهم إلا إلى اللجوء إلى السكن في المناطق المتخلفة من المدينة، حيث يزيدون من أعبائها ويؤثرون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تدهورها عمرانيا وبيئيا واجتماعيا واقتصاديا.

"ونتيجة لذلك ظهرت المناطق المتدهورة عمرانيا**(Deteriorating Urban Areas)** والتي أثرت سلبا على المجتمع اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، فأصبح من واجب متخذي القرار الأخذ دائما بزمام المبادرة للتوصل إلى حل حاسم لكل مشاكل التدهور العمراني، فيجب عليهم أن يتحركوا على كافة مستوياتهم لتنوير الجماهير وإثارة وعيهم ليس فقط للحفاظ على البيئة العمرانية بل و للإسهام الايجابي في تطويرها ونشر لمسات الجمال والذوق والبهجة في أنحائها وإشاعة سلوك الانضباط واحترام القانون والانتماء والتحضر بين ساكنيها" ومن هنا يأتي دور المشاركة الشعبية والمجتمعات المحلية كركيزة أساسية وكفكر ومفهوم للتنمية.

ومن ذلك تأتي مفاهيم التنمية المستدامة **(Sustainable Development)** كأحد المحاور التي يمكن الارتكاز عليها في حل مشكلات المناطق العمرانية المتدهورة، حيث يمكن من خلالها تطبيق أسلوب يتواءم مع طبيعة المشكلات القائمة من ناحية ومع متطلبات التنمية وسرعة إيقاع الحياة من ناحية أخري كبديل عن الأساليب التخطيطية السابقة ذات الآثار السلبية المتعددة مثل الهدم والإزالة والخلخلة وإعادة البناء.

وتعتبر القوانين و التشريعات المنظمة للعمران هي الأداة التنظيمية الأولى لمشروعات التنمية . وعلى الرغم من وجود هذه القوانين والتشريعات، إلا أن هناك فجوة قد تضيق أو تتسع بين التشريعات كنصوص قائمة وبين التنفيذ الفعلي لهذه النصوص بما يعجز عن تحقيق الأهداف المرجوة منها .

كما أن مشروعات الارتقاء بالبيئة العمرانية عن طريق التنمية المستدامة للمناطق المتدهورة ليست كمشروعات البناء تنتهي بانتهاء عمليات التشييد على مدى وجيز من الزمن، و لكنها عمليات مستمرة تتعامل مع المجتمع كما تتعامل مع البيئة العمرانية لتحقيق الاستدامة المطلوبة ، الأمر الذي يستدعي تنظيمات إدارية وفنية تلاحقه هذه العمليات و تقومها و تعدل من مسارها.

وهناك ثلاثة مداخل لإحداث التنمية للمجتمعات العمرانية المتدهورة :

الأول : يقوم على فكرة مسئولية الدولة و تحملها لبرامج و مشروعات التنمية .

الثاني : يقوم على أساس اعتبار مشروعات التنمية مشروعات أهلية خاصة .

الثالث : يقوم على فكرة التعاون بين الحكومة و الأهالي و المنظمات غير الحكومية من خلال إتاحة الفرصة للأهالي للمساهمة في برامج التنمية.

وأصبح دور المشاركة الشعبية **(Community Participation)** في عمليات التنمية هو أحد المقومات الأساسية التي تقوم عليها تنمية المجتمعات العمرانية و التي أصبحت الأسلوب الأمثل أمام دول العالم الثالث للتواصل في عملية التنمية المستدامة.

الإشكالية البحثية :

تساؤلات بحثية ..

١ــ هل من الممكن التوصل إلى أسلوب تكاملية يمكن من خلالهـــا التعامـــل مـــع المنـــاطق المتدهورة مع الوعـــــي بالأبعاد المختلفة للمشكلات العامة بتلك المناطق؟

٢ــ هل من الممكن الاعتماد على مساهمة المجتمعات المحلية كركيزة أساســية فـــي تطبيـــق مفاهيم التنميـــة المستدامة بأسلوب يتم التعامل من خلاله مع الأطـــر العمرانيـــة والاقتصـــادية و الاجتماعية؟

٣ــ هل من الممكن صياغة مدخل تتكامل بة جهود الجماعات المختلفة المؤثرة فـــي عمليـــة المشاركـــــة الشعبية، والمتمثلة في الحكومة المركزية والمحليات من جهة، والجمعيات المعتمدة على المجتمع والسكان من جهة أخرى، مع التركيز على دور المنظمات غير الحكوميـــة كحلقـــة اتصال تدعم التعاون وتنسق الأنشطة بين الجهتين؟

ومن خلال التساؤلات السابقة تتضح أهمية المشاركة الشعبية في مشروعات التنمية المســـتدامة للتجمعات السكانية المتدهورة.

وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة المشكلة البحثية كالآتي:

إن التدهور العمراني الحالي لا يمكن إن تقف الجهات الحكومية فقط في مجابهته، حيث أثبتـــت التجارب أنها لم تنجح في وضع حلول لمشكلات التدهور،كما أثبتت محدودية قدراتها في التدخلات التي تهدف إلى التنمية، وبالتي فان البحث يحاول توضح المشاركة الشعبية الفعالة، ودورهـــا فـــي التنمية المستدامة للتجمعات السكنية المتدهورة ويركز على دور المنظمات عير الحكوميـــة كجهـــة مؤثرة تعمل كحلقة اتصال بين الحكومة والمحليات بمختلف مستوياتها من جهة، والجمعيات المعتمدة على المجتمع والسكان من جهة أخرى.

مجال البحث :

يتناول البحث إشكالية التدهور و التداعي العمراني و أهم الأسباب المؤدية لهذا التدهور وآلية تطبيق عملية التنمية المستدامة بالمشاركة الشعبية وذلك في محاولة للتعرف على النواحي الايجابية و السلبية لها وأسباب عدم فعاليتها، حتى يمكن رفع كفاءة هذه العمليات.

ويبحث في إشكالية المشاركة الشعبية ومساهمة المجتمعات المحلية كركيزة أساسية في التنمية المستدامة، وذلك من خلال مراجعة للمداخل الفكرية والنظرية والمقترحات التطبيقية للمشاركة

الشعبية في عمليات التنمية في الدول النامية بصفة عامة، وفي مصر بصفة خاصة. وذلك في محاولة للتعرف علي النواحي الايجابية والسلبية منها وأسباب فعاليتها، حتى يمكن رفع كفاءة هذه العمليات وذلك من خلال:

- **التعرف علي الجماعات المؤثرة في عمليات المشاركة .**
- **أساليب دعم التعاون بين هذه الجماعات .**
- **تحديد الأدوار والمسئوليات والمهام الموكلة لكل جماعة منهم بدقة حتى يمكن زيادة فاعلية هذه الجماعات.**

أهداف البحث:

يمكن بلورة الهدف الرئيسي من هذه الدراسة فيما يلي:

طرح وتقييم أطار عام للمشاركة الفعالة بهدف زيادة فاعلية عملية المشاركة من خلال وضع أسس ومبادئ عامة لنجاح عملية المشاركة التي تؤدي بدورها إلي نجاح مشروعات التنمية المستدامة، ولتحقيق هذا الهدف للدراسة تم التعرض لمجموعة من الأهداف الثانوية شديدة الارتباط بالهدف الرئيسي و**هي تتمثل في:**

١- التعرف علي الإبعاد و المفاهيم العامة لعملية المشاركة الشعبية.

٢- الجماعات المؤثرة في عمليات المشاركة الشعبية وأهمية دعم التعاون بين هذه الجماعات.

٣- التعرف علي المنظمات غير الحكومية وتفعيل دورها في دعم ومساندة المجتمعات المحلية لنجاح مشروعات التنمية المستدامة.

منهج البحث:

هو منهج علمي عقلاني يعتمد علي مجموعة من الخطوات المنهجية الإجرائية المعتمدة علي الاستقراء والاستنباط وهو ينقسم إلي ٣ مراحل أساسية:

أولا: صياغة قاعدة البيانات الأساسية وتشمل:

١- تحديد الهدف العام من البحث والأهداف الفرعية المنبثقة عنه.

٢- صياغة المشكلة البحثية في صورة تساؤلات يحاول البحث الإجابة عليها.

٣- تحديد وصياغة قاعدة المعلومات الأساسية والتي اشتملت علي نوعين من البيانات هما:

أ- بيانات متعلقة بالخلفيات و الأطر النظرية وتتضمن مداخل ومفاهيم التنمية المستدامة والمشاركة الشعبية وأساليب تطبيق تلك المفاهيم.

ب- بيانات متعلقة باستراتيجيات عمليات التنمية وفاعليات المنظمات غير الحكومية في إدارة تلك العمليات.

ثانيا: تحليل المعلومات والبيانات ووضع وبلورة الإطار وتشمل:

٤- تحليل وصياغة الفكر النظري للكتابات والأدبيات المتعلقة بالتعامل مع المناطق المتدهورة وإبعاد ومفاهيم التنمية المستدامة واستقراء النقاط والاعتبارات الأساسية في عمليات المشاركة الشعبية مع تحليل فاعليات المنظمات غير الحكومية في التنمية المستدامة بهدف تدعم عناصر الإطار المقترح للمشاركة الفعالة.

ثالثا: تجريب الإطار المقترح وتشمل:

٥- استنباط ملامح الوضع الراهن في مصر من خلال تحليل نماذج للتنمية المستدامة من خلال تطبيق مفاهيم المشاركة بهدف التعرف علي المحددات وما يتعلق بها من اطر تنظيمية وإدارية.

٦- تقييم إطار العمل النظري من خلال تتبع فاعليات أسلوب المشاركة وذلك عن طريق التوثيق والتحليل للتجربة العالمية والمحلية.

٧- استنباط المؤشرات والتعرف علي نقاط القصور وسلبيات الوضع الراهن في مصر وايجابياته وذلك من خلال تحليل للتجربة العالمية والمحلية.

ومن النقاط السابقة يمكن القول بأن البحث يتتابع من الناحية المنهجية في مجموعة من الخطوات تبدأ بتحديد المشكلة ثم تمر بمجموعة من المراحل:

صياغة الأهداف وأسلوب التناول ثم تكوين قاعدة البيانات وتحليلها بهدف صياغة الإطار المقترح ثم تقييم التجارب من خلال هذا الإطار ثم تنتهي هذه الخطوات بالنتائج و التوصيات.

مكونات البحث:

ينقسم البحث إلي ثلاثة مراحل فكرية أساسية :

المرحلة الأولي تشمل الباب الأول:

يعتبر هذا الباب بمثابة المقدمة التي تعطي خلفية وتعريف بآثار وملامح المشكلة التي سيتم التعامل معها في الدراسة وهي مشكلة التدهور العمراني بالمناطق السكنية المتدهورة. ويتم من هذا الباب التعرف علي أساليب التعامل مع هذه المشكلة لتأكيد الدور الواعي الذي تلعبه سياسات التنمية لمعالجة مشكلات البيئة العمرانية القائمة التي تعانى من مشاكل التدهور، ثم تركز الدراسة على التنمية المستدامة للمناطق المتدهورة كمدخل لإشراك المجتمعات المحلية في عمليات التنمية،

ينقسم هذا الباب إلى ٣ فصول:

الفصل الأول:

التعرف علي مشكلة المناطق السكنية المتدهورة واعتبارها واحد من أهم المشكلات التي تواجه المناطق الحضرية،من خلال معايير تحديد التدهور، والسمات الرئيسية لتلك المناطق، وأسباب التي أدت إلي التدهور العمراني للمجتمعات السكانية، وتصنيف المناطق السكنية المتدهورة.

الفصل الثاني:

عرض لمفاهيم التنمية و أبعادها والفارق بين التنمية والنمو الاقتصادي ومنها إلي مفهوم البيئة، تم تعريف التوازن البيئي.

الفصل الثالث:

التعرف علي التنمية المستدامة وبدايتها وصياغة التعريفات لها ، ثم أبعادها الاقتصادية والبشرية والتكنولوجية والبيئية، وأهدافها، وركائز ومقومات التنمية المستدامة.

المرحلة الثانية تشمل الباب الثاني والثالث:

يمثل القاعدة البيانات الأساسية للدراسة.

ينقسم الباب الثاني إلى فصل واحد.

الفصل الرابع:

التعرض للمداخل الفكرية والنظرية لمفاهيم وتطبيقات عملية المشاركة الشعبية، كأهم ركائز التنمية المستدامة، مع التعرض للجماعات المؤثرة في عملية المشاركة.

الباب الثالث:انقسم هذا الباب إلى فصلين.

الفصل الخامس

يشمل هذا الفصل التعرف لمفاهيم وتطبيقات عملية المشاركة الشعبية في مصر، وتقسيم المشاركة الشعبية في مصر من حيث ارتباطها وتأثيرها علي عملية اتخاذ القرارات، ثم التعرض إلى الدوافع والمعوقات أمام المشاركة في مصر.

الفصل السادس:

عرض لدور المنظمات الغير حكومية في تفعيل المشاركة الشعبية في التنمية المستدامة من خلال دراسة تفصيلية للدوافع والمعوقات أمام المنظمات الغير الحكومية في مصر، ثم دراسة دور المنظمات الغير حكومية في التنمية المستدامة.

المرحلة الثانية تشمل الباب الرابع:

يعتبر هذا الباب بمثابة تجميع لنتائج الجزء النظري للدراسة، بهدف صياغة وطـــرح الإطـــار المقترح للمشاركة الفعالة، والذي يشمل مبادئ وأسس عامة مقترحة لزيادة فاعلية عملية المشاركة، بالإضافة إلى إطار عام لزيادة فاعلية المنظمات عير الحكومية.

ينقسم الباب الرابع إلي ثلاثة فصول:

الفصل السابع:

إطار المشاركة الفعالة للمشاركة الفعالة، و مبادئ وأسس عامة زيادة فاعلية عملية المشـــاركة، وإطار عام لزيادة فاعلية المنظمات عير الحكومية. وتحليل المهام والأدوار المختلفة في كل مرحلة من المراحل المقترحة ووضعها في صورة جدول لسهولة استخدامه في تقييم مشـــروعات التنميـــة المستدامة.

الفصل الثامن:

عرض لنماذج من التجارب العالمية الناجحة للمشاركة الشعبية و دورها في التنمية المستدامة من خلال المنظمات غير الحكومية في الدول النامية، وتقييم هذه المشاريع من خلال الإطـــار المقتـــرح للدراسة.

الفصل التاسع:

توثيق وتحليل لتجربة محلية ناجحة تمت على أساس المشاركة الشعبية من خلال المنظمات غير الحكومية مع تحليل للأدوار والمهام التي قامت بها كل جماعة من الجماعات الأساسية المؤثرة فـــي المشاركة ،يلي ذلك تقييم التجربة علي أساس الإطار المقترح لزيادة فاعلية المشاركة وتطـــوير أداء المنظمات غير الحكومية في إدارة مشروعات التنمية المستدامة.

2006

جامعة عين شمس

كلية الهندسة

قسم/الهندسة المعمارية

تقرير صلاحية لمناقشة رسالة للحصول على درجة الماجستير في العمارة

اسم الطالب / أسامة محمد بهاء الدين حسن أحمد

عنوان البحث / المشاركة الشعبية كأداة فاعلة في التنمية المستدامة للتجمعات السكانية المتدهور

التخصص / عمارة (التصميم الحضري) (طبقا للائحة الداخلية للكلية)

مراجعة الرسالة المقدمة من الطالب

شملت الدراسة الآتي:

١- دراسة نظرية لتعريف مشكلة التدهور للتجمعات السكانية عن طريق معايير وسمات وأسباب التدهور للتجمعات السكانية .

٢- عرض لتعريف التنمية والتنمية المستدامة وبدايتها وأبعادها .

٣- صياغة قاعدة البيانات الأساسية للدراسة من خلال مفاهيم وتطبيقات عملية المشاركة الشعبية للجماعات المؤثرة علي عملية المشاركة الشعبية .

٤- تجميع لنتائج الجزء النظري وطرح الإطار المقترح للمشاركة الفعالة .

٥- توثيق وتحليل لنماذج من التجارب العالمية والمحلية الناجحة للتنمية المستدامة بالمشاركة الشعبية وتقييم هذه المشاريع من خلال الإطار المقترح .

٦- صياغة النتائج واقتراح التوصيات .

وبذلك أصبحت الرسالة صالحة للمناقشة

توقيع السادة المشرفين علي الرسالة

الاسم الثلاثي	**التوقيع**
أ.د/ محمد أيمن أحمد عاشور	.....
أ.د/محمد إبراهيم جبـــــــر	.....

يعتمد

رئيس القســـــم

أ.د/ياسر منصور

السيد الأستاذ الدكتور/**رئيس قسم الهندسة المعمارية**

تحية طيبـــة وبعد

أتشرف بإبلاغ سيادتكم أن المهندس الباحث/ **أسامة محمد بهاء الدين حسن** قد أنتهي من إعداد رسالة الماجستير بعنوان:

"المشاركة الشعبية كأداة فاعلة في التنمية المستدامة للتجمعات السكانية المتدهور"

وقد تم مراجعة الرسالة بصفة نهائية وان الرسالة تعتبر صالحة ألان للمناقشة الرجاء التكرم بتشكيل لجنة الحكم والمناقشة علي الرسالة المذكورة ونقترح أن تكون اللجنة من **الســـــادة الأساتذة:**

١- أ.د /إبراهيم جودة إبراهيم **رئيس قسم العمارة الكلية الفنية العسكرية(خارجي).**
٢- أ.د /بشاير السيد خيري **أ.د متفرغ بقسم التخطيط العمراني كلية الهندسة عين شمس(داخلي).**
٣- أ.د /محمد أيمن عاشور **أستاذ بقسم الهندسة المعمارية عين شمس (مشرف).**
٤- أ.د /محمد إبراهيم جبر **أستاذ بقسم الهندسة المعمارية عين شمس (مشرف).**

علما بأنة قام بعمل السيمينار النهائي يوم الاثنين الموافق ٢٠٠٦/٩/٢٥.
مع المد لمدة عام اعتبار من ٢٠٠٥/١٠/٢٩.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الشكر والاحترام والتقدير.

المشرف على الرســـــالة

Abstract

Introduction :

In recent years, many urban areas in third world countries are suffering from several urbanization problems that resulted from population growth, increased urbanization and advanced technology. In the last two decades, Egypt has witnessed several changes in all aspects of urban living; including political, economic, cultural and many other facets. This, in turn, has influenced urbanization process, where large urban areas faced the problems associated with the deterioration of the built environment.

In response to problems, several urban renewal and revitalization policies were formulated as a reaction toward the improvement and development of the built environment. Such policies have also emerged as an alternative to other planning' strategies that have negative impacts. These are demolition, clearance and reconstruction.

Three major approaches toward the development of deteriorated urban environments and built areas can be identified, namely:

- The first is characterized by the government responsibility in carrying out development programs.
- The second is dealing with the inhabitants responsibility in carrying out development programs and projects.
- The third is enhancing the concept of collaboration between government agencies and the inhabitants.

The latter one; the public participation approach, is considered to be one of the basic mechanisms allowing local communities in third world countries to have a substantial role.

Research Aims:

This research aims at : clarifying the importance of public participation and collaboration between the main groups affecting the development process. These groups are: the central and local government, the non government organizations (NGOs), the. Community based organizations (CBOs), and the inhabitants. It focuses on the role of non governmental organizations (NGOs) acting as links between the government and its different levels on one side, and the inhabitants and the organization representing them on the other side.

The broad goal of this research can be exemplified by: " Establishing a framework that aims at increasing the effectiveness of the participatory process, and helping the non governmental organizations (NGOs) in managing urban upgrading projects. "

There are several objectives that are derived from this goal, which are:

- Exploring concepts and factors related to public participation.
- Highlighting the main groups affecting public participation processes, their interrelationship.
- Exploring effectiveness of NGOs in urban upgrading pr ojects.
- Tracing effectiveness of NGOs in supporting local communities".

Research Methodology **:**

The methodology of this research is based upon a rational scientific approach that includes several procedural and systematic steps which are :

- Formulating the basic data base.
- Analyzing data and information to establish the framework.
- Experimenting the proposed framework.

جدول الاختصارات والمسميات للجان والمنظمات

م	الاســـــــــــم	الاختصار	رقم الصفحة
1	اللجنة العالمية للبيئة والتنمية. **World Commission on Environment and Development.**	**WCED**	39
2	مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية **United Nations Conference on Environment and Development**	**UNCED**	41
3	الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة **International Union for the Conservation of Nature**	**IUCN**	45
4	**" People's Responsible Organization of United Dharavi "**	**PROUD**	193
5	**" Save the Children Federation "**	**SCF**	199
6	**"الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية"** **"The Coptic Evangelical "Organization for Social Services "**	**CEOSS**	233

الباب الأول : مفاهيم وأبعاد التدهور العمراني و التنمية المستدامة ..

الفصل الأول : (ماهية المناطق المتدهورة عمرانيا) ..

(١-١) مفاهيم التدهور .

(١-٢) معايير تحديد التدهور .

(١-٣) سمات و مظاهر المناطق السكنية المتدهورة .

(١-٤) أسباب التدهور العمراني للمجتمعات السكانية .

(١-٥) تصنيف المناطق السكنية المتدهورة.

الفصل الثاني : (التنمية والنمو) ..

(٢-١) مفاهيم التنمية وأبعادها .

(٢-٢) مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية .

(٢-٣) مفهوم البيئة والتوازن البيئي .

(٢-٤) مفهوم التنمية المستدامة .

الفصل الثالث : (التنمية المستدامة مفاهيم وأهداف)..

(٣-١) بداية فكرة التنمية المستدامة .

(٣-٢) تعريف التنمية المستدامة .

(٣-٣) أبعاد التنمية المستدامة .

(٣-٤) أهداف التنمية المستدامة .

(٣-٥) ركائز التنمية المستدامة .

(٣-٦) معوقات التنمية المستدامة .

إشكالية التدهور والتداعي العمراني

تمـــهـــيد.

تمثل مشكلة المناطق السكنية المتدهورة واحدة من أهم المشكلات التي تواجهها المنـــاطق الحضرية، وبخاصة في البلاد النامية بشكل عام وفي مصر بشكل خاص، وباعتبـــار أن هـــذه المشكلة يتولد عنها العديد من المشكلات الأخرى التي يعاني منها الفقراء في البداية لكن سرعان ما يتأثر بها المجتمع ككل، ويتعرض سلامة وأمنه الاجتماعي للخطر، وبالتـــالي يجعـــل مـــن النهوض بهذه المجتمعات وغيرها من المجتمعات النامية أمرا تحتمـــه الضـــروريات الإنســـانية والاجتماعية والاقتصادية وهو ما يتطلب إيجاد حلول عاجلة لها، حيث أن هناك تزايد مستمر في الأحياء السكنية المتدنية (التخلف العمراني) الذي يعتبر مشكلة أساسية من مشاكل دول العـــالم الثالث بوجه عام وليست قاصرة علي دولة دون أخرى بل هي ظـــاهرة عامـــة، حيـــث تتعـــدد الضغوط المؤثرة علي النمو العمراني المعاصر لهذه الدول، وتتـــداخل بدرجـــة تفـــوق أغلـــب المحاولات لإحداث انخفاض في معدلات هذا النمو، "وتكون السمة العامة للأحياء المتدنية بهـــذه الدول سواء حالة المباني أو انعدام المرافق وشبكات البنية الأساسية أو سوء حالتهـــا أو التفكـــك الاجتماعي الناتج من الخليط غير المتجانس بين الفئات المهيمنة في تلك الأحياء أو النقص فـــي الخدمات العامة"[١]

(١) عطا الله، هاني – عماد الدين، احمد: " منهج مقترح لمعالجة المناطق المتدنية العشوائية "، المؤتمر الدولي للإسكان، الهيئة العامة لبحوث البناء والإسكان، القاهرة، ١٩٩٢.

ومن هذا المنطلق يتناول هذا الفصل بالدراسة والتحليل التعرف علي المناطق السكنية المتدهورة، وأسباب وتاريخ نشأتها، وتصنيف لأنماطها وأنواعها تمهيدا لاختيار نوعية منها حيث يتم دراستها بصورة تفصيلية وتحليلية، والبحث عن الأساليب والاستراتيجيات التي تساعد علي حل هذه المشكلة، وسوف يتم التعرف علي هذه المفاهيم (الخصائص والصفات) من خلال التسلسل الآتي:

١-السمات الرئيسية للمناطق المتدهورة:

يتم التعرض من خلالها لأهم السمات التي تميز المناطق المتدهورة وهي تتنوع من سمات اجتماعية واقتصادية وعمرانية وبيئية وإدارية وتنظيمية.

٢- أسباب التدهور العمراني للمجتمعات السكانية:

يتم التعرض من خلالها لأهم الأسباب التي شاركت في ظهور هذه المناطق المتدهورة.

٣- تصنيف المناطق المتدهورة:

يتم من خلالها تصنيف المناطق المتدهورة من حيث الموقع في المدينة.

الفصل الأول: ماهية المناطق المتدهورة عمرانيا.

(١-١) مفاهيم التدهور:

قبل الحديث عن كيفية التعامل عن المناطق السكنية المتدهورة ومحاولات تجديدها آو تحسينها، يجب أولا التعرف على معنى التدهور، فهناك العديد من التعريفات التي تدور حوله ما هو معنى التدهور، ولقد اتفقت في معظمها على إن المناطق السكنية المتدهورة هي:

"المناطق السكنية غير ألصالحه آو الملائمة لسكن الإنسان" [١] Unfit for Human Habitation

وفى الحقيقة فان هذا التعريف يعتبر تعريف عام حيث يختلف مفهوم السكن الملائم من منطقة لأخرى ومن دولة لأخرى، ومن زمن لآخر، ومن هنا فقد أضافت كل دولة على هذا التعريف مجموعة من العناصر تختلف تبعا لتقدم مستوى المعيشة ورقى الحياة الاجتماعية في كل دولة وهناك العديد من التعريفات للتدهور.

" **إن التداعي أو التدهور العمراني هو حالة أو مرحلة يمكن أن تتواجد بصورة أو بأخرى في أي من مكونات النسيج العمراني (البناء العضوي – البنية الأساسية – تغيير الاستعمالات – فقدان السيطرة على العلاقة بين الكثافات والخدمات والمرافق) وأنها تعبر عن فقدان لواحد أو أكثر من مقومات الحيوية العمرانية للمدينة**"[٢].

كما عرف المسكن غير الملائم لسكن الإنسان بأنه " **المسكن الذي لا تتوافر فيه البيئة الصحية والمعيشية الملائمة من إضاءة طبيعية وتهوية ورطوبة مناسبة و عدم توافر مسطحات للخدمات بالوحدة السكنية، وهو أيضا يفتقر إلى مصادر المياه النقية والصرف الصحي**"[٣].

ولقد تعرض قانون التخطيط العمراني لتعريف المناطق المتدهورة وذلك عند تناوله لشأن تجديد الأحياء ولقد عرفها بأنها:

" **المناطق أو المساحات التي تعانى من التزاحم السكاني وتكون الغالبية العظمى من مبانيها متخلفة وتفتقر إلى المرافق آو الخدمات الأساسية** "[٣].

---

(١) إبراهيم، عبد الحليم: " مشروع تحسين بيئة المجتمعات العمرانية المتهالكة " الجزء الأول، القاهرة، ١٩٨٩.

(٢) الهيئة العامة للتخطيط العمراني: " التوصيات و المعايير الإرشادية لبرامج تحسين البيئة الحضرية "، القاهرة، ١٩٨٣.

(٢) قانون التخطيط العمراني رقم ٣ لسنة ١٩٨٢.

ولقد اتفقت العديد من التعريفات للمناطق المتدهورة أو المتخلفة على أنها:"**المناطق التي تحتوى على العديد من المشاكل ألقائمه. وتشمل هذه المشاكل جوانب عديدة، فهناك الجوانب العمرانية والاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي فان تعريف المنطقة السكنية المتدهورة وتعريف التدهور لابد أن يعتمد على مجموعة من المعايير والمؤشرات التي يتم تطبيقها على أي جانب من تلك الجوانب وتطابق هذه المعايير على منطقة ما هو الذي يؤكد وجود تدهور من عدمه**[١]

ويمكن تعريفها بأنها "**الأحياء التي تحتاج لعمليات الارتقاء أو التحسين العمراني والاجتماعي والاقتصادي بالإضافة إلى المناطق السكنية التي لا تعتبر أحياء شعبية قديمة، وإنما نشأت عشوائيات حول المدن آو تجاور بعض الأنشطة الاقتصادية والصناعية الكبرى، وتسكن هذه الأحياء الأفراد ذوى الدخول المنخفضة في ظل مستوى وظروف معيشية سيئة**"[٢].

كما عرفها أبو زيد راجح بأنها " **المناطق العشوائية التي تمثل قيام شريحة من المجتمع بأخذ المبادرة وحل مشاكلها الإسكانية بمفردها خارج السلطة الرسمية وبعيدا عن نفوذها وتدخلها، ويتم ذلك بإمكانياتها المادية والثقافية المحدودة** "[٣].

كما تم تعريفها على " **أنها تلك المجتمعات التي بها خلل في العلاقات الحاكمة للعمران سواء على مستوى نسق عمراني محدد، أو على مستوى بنية المدينة ككل. وهى التي تتناقض مقوماتها المادية مع أبعاد أحداثها الاجتماعية والحضارية والاقتصادية** "[٤].

وقد وصفها الدكتور / عاطف صدقي بأنها " **مناطق سرطانية لاتنتمى للمدينة ولا تتصل بالقرية فورثت عنها العيوب والمساوئ**"[٥].

ومن هنا يمكن القول بان العديد من التعريفات اتفقت في معظمها على إن المناطق السكنية المتدهورة "**هي المناطق غير الصالحة أو الملائمة لسكن الإنسان**"[٦].

أذن لابد من معرفة ما هو المستوى الملائم وغير الملائم للمسكن، أو ما هو الحد الذي على أساسه يتم التفريق بين الملائم وغير الملائم للمسكن، لذلك عرفت المناطق غير الملائمة للسكن بأنها المناطق التي تتصف بالصفات التالية:

---

(١) إبراهيم، حازم: " الارتقاء بالمناطق التاريخية " ندوة الارتقاء البيئة العمرانية بالمدن، القاهرة، ١٩٨٦.

(٢) محمود الشريف ، دعاء :" تجديد وأحياء المناطق السكنية بالدول النامية " ، رسالة ماجستير القاهرة ١٩٩٦ .

(٢)راجح ، أبو زيد :" الإسكان العشوائي" مركز الدراسات التخطيطية .

(٤)فرج، أسامه: "البعد الاجتماعي وتكنولوجيا البناء المتوافقة كمدخل لتطوير المجتمعات العمرانية المتدهورة"، رسالة ماجستير ، كلية الهندسة ،عين شمس،١٩٩٦.

(٥) د. عاطف صدقي ،رئيس الوزراء السابق ، في مؤتمر علمي نظمة المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، الأهرام،١٩٩٢.

(٦) Michael S.Gibson &Michel J Langstaff.(An Introduction to Urban Revewal), Hutch-Mson Co. Ltd.,1983

من حيث المسكن:

ـــ هو المسكن الذي لا تتوافر فيها البيئة الصحية والمعيشية الملائمة من تهوية وإضاءة طبيعية ورطوبة ومسطحات مناسبة للخدمات بالوحدة السكنية (مطبخ –وحمام.....).

ـــ هو المسكن الذي يفتقر إلى مصادر المياه النقية ووسائل الصرف الصحي.

ـــ هو المسكن الذي يفتقد إلى الخدمات التعليمية والأمنية وغيرها.

من حيث البيئة العامة الخارجية للمنطقة :

ـــ تتسم شبكة الطرق بقلة عروضها عن العروض القانونية والتعرج في شكلها وعدم رصفها ممالا يوفر التهوية المناسبة للوحدات .

ـــ سوء حالة المباني من حيث التخطيط و المكونات.

ـــ عدم وجود نظام لجمع القمامة وانتشار الأمراض والتلوث .

"**ولقد تتابعت التعديلات التي أدخلت على عناصر هذا التعريف لتعطى تعريفاً أكثر تفصيلا للمناطق السكنية المتدهورة . فهناك تعريفات أكدت في تعريفها على النواحي العمرانية Physical Conditions ، تعريفات أخرى اهتمت بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية** "(١).

وبالنسبة للتعريفات التي اهتمت بالجوانب العمرانية فقد عرفت **المناطق السكنية المتدهورة عمرانيا بأنها أي منطقة توجد بها مباني خالية آو مشغولة متهدمة آو متهالكة وبحالة سيئة وذات تخطيط غير ملائم من حيث تقسيم الأراضي وشبكة الحركة ، وتتداخل بها الاستعمالات المتعارضة وتفتقر ألي المرافق والخدمات الرئيسية.**

وبالنسبة للتعريفات التي اهتمت بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية فقد عرفت" **المناطق المتدهورة بأنها المناطق التي أصبحت بؤرة للانحدار الاجتماعي ويشوبها السلوك المخالف وينحدر بها مستوى الخدمات والمرافق، وتكون مصدرا للمتاعب للمناطق المجاورة وترتفع بها معدلات الجريمة والعادات السيئة وترتفع بها نسبة البطالة وينخفض بها مستوى المعيشة وأغلب سكانها من محدودي الدخل**"(٢).

ومن تحليل التعريفيين السابقين يمكن القول بان الأخذ بآي منهم بمفردة تعريف قاصر لأنة يهتم بجانب واحد من جوانب المشكلة هي مشكلة متعددة الجوانب عمرانيا واجتماعيا واقتصاديا.

(١) الهيئة العامة للتخطيط العمراني: مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي،"التوصيات والمعايير الإرشادية لبرامج تحسين البيئة الحضرية"، القاهرة، ١٩٨٣.

(٢) ريحان ، غادة : "عمليات الارتقاء بالمناطق العشوائية في فاعلية تنفيذ المخططات" ، رسالة ماجستير ، القاهرة ١٩٩٩ .

(١-٢) معايير تحديد التدهور:

تم وضع هذه المعايير لامكانية تحديد مدى التدهور الواقع على منطقة سكنية معينة أو لتحديد ما إذا كان يمكن وصفها بأنها "**منطقة متدهورة أم لا** ".

وتشمل هذه المعايير العديد من الجوانب (عمرانية- اجتماعية- اقتصادية) ويمكن إيجاز بعض المعايير المقترحة في هذا المجال فيما يلي[١] :

معايير الحكم على البيئة العمرانية : وتشمل :

أ - استعمالات الأراضي .

ب- المباني السكنية .

ج- النقل والمرور .

د – البيئة العامة المحيطة .

معايير الحكم على النواحي الاجتماعية .

معايير الحكم على النواحي الاقتصادية .

(١ -٢ -١) معايير الحكم على البيئة العمرانية[٢]:

أ- **استعمالات الأراضي :** وتشمل معايير الحكم على :

- مدى توافق الاستعمالات المختلفة ومدى وجود استعمالات متعارضة ومقلقة للراحة وملوثة، ونسبة الاستعمالات الغير سكنية ألي الاستعمالات السكنية .

- مدى كفاءة الخدمات الأساسية من حيث الكم والتوزيع وتشمل (خدمات تعليمية – صحية – أداريه – تجارية – أمنية) ومدى كفايتها وتواؤمها من حجم السكان وإمكانية الوصول أليها .

- نسبة الاستعمالات الترفيهية والمناطق المفتوحة .

(١) إبراهيم، حازم: " الارتقاء بالمناطق التاريخية " ندوة الارتقاء البيئة العمرانية بالمدن، القاهرة، ١٩٨٦.

(٢) Hussein, Azza: The Rehabilitation of Deteriorated Residential Areas. A proposed Model , Unpublished Ph. D. in Architecture, Cairo University,1989.

ـــ مدى كفاية المرافق الأساسية وصلاحيتها ووجودها من عدمه وتشمل (نظام التغذية بالمياه النقية للشرب ـــ نظام الصرف الصحي ـــ الكهرباء ـــ الشوارع والممرات والرصف) .

ب- المباني السكنية : وتشمل معايير الحكم على :

ـــ مدى إمكانية الوصول للمباني السكنية (وصول سيارات الإسعاف والحريق وغيرها).

ـــ نسب توصيل المرافق للمباني والوحدات السكنية .

ـــ توافر الإضاءة الطبيعية والتهوية للمباني والوحدات السكنية المختلفة .

ـــ درجة التزاحم بالوحدات السكنية (فرد / غرفة) وعدد الأفراد للوحدة (فرد / وحدة).

ـــ نسبة الوحدات المؤجرة إلي التمليك .

ـــ قيمة الوحدات السكنية القائمة بالمنطقة (تقدير ثمن الوحدة السكنية).

ـــ الكثافة البنائية والكثافة السكانية ونسبة الأشغال والحالة الإنشائية . حيث أن الكثافة البنائية هي نسبة البناء للمساحة الكلية، أما الكثافة السكانية هي عدد السكان على المساحة .

ج- النقل والمرور : وتشمل معايير الحكم على :

ـــ درجة رصف الطرق وتمهيدها .

ـــ مدى توافر وسائل النقل للمنطقة .

ـــ مدى توافر حركة مشاة آمنـــــة .

ـــ كثافة المرور العابر ونسبتـــــه .

د- البيئة العامة المحيطة : وتشمل معايير الحكم على :

ـــ نسب التلوث بالمنطقة (التلوث الهوائي والضوضاء والأدخنة).

ـــ مدى النظافة بالشوارع ونسبة تراكم القمامة بالطرق[1].

(١) محمود الشريف ، دعاء :" تجديد وأحياء المناطق السكنية بالدول النامية " ، رسالة ماجستير القاهرة ١٩٩٦ .

(١ –٢ –٢) معايير الحكم على البيئة الاجتماعية[١]:

الخصائص الاجتماعية للسكان :

ـــ توزيع السكان من حيث العمر والنوع .

ـــ حجم الأسرة ونوعية تركيبها (نسبة الأسر بدون أولاد ونسبة الأسر ذوى الأولاد).

ـــ نسبة التعليم من حيث النوع والعمر (نسبة نوعية التعليم أساسي – فني – عالي)، ونسبة الأمية بين السكان . وتعليم المرأة والفتيات .

ـــ معدلات الجرائم الاجتماعية والمشاجرات .

ـــ نسبة كبار السن وصغار السن (الفئة غير النشطة).

ـــ نسبة السكان من حيث نوع العمل (حرفيين – مهنيين – موظفين).

(١–٢–٣) معايير الحكم على النواحي الاقتصادية :

أ- معايير علي مستوي المنطقة ككل :

ـــ نوعية النشاط الاقتصادي السائد بالمنطقة . ـــ وجود حرف تقليدية أم لا .

ب- معايير على مستوى الأفراد :

ـــ نسبة البطالة بين السكان. ـــ متوسط دخل الأسرة ومتوسط دخل الفرد.

ـــ نسبة العاملين في نفس المنطقة وخارجها (بالنسبة للعمل).

مما سبق يتضح:

أن تعريف معنى التدهور يعتمد على مجموعة من المعايير يتم تطبيقها على الجوانب العمرانية والاجتماعية والاقتصادية للمنطقة، وتطابق هذه المعايير على منطقة ما هو الذي يحدد تدهور المنطقة. أن هذه المعايير لابد وان تكون معايير متغيرة تتوافق مع البيئة العامة والمستوى العام وتختلف من منطقة إلي أخرى ومن دولة إلي أخري ومن زمن لاخر. فما قد يعتبر "تدهور"في مدينة ذات مستوى عمراني أو اجتماعي أو اقتصادي مرتفع قد يعتبر "مقبول"في مدينة أخرى.

(١) ريحان ، غادة : "عمليات الارتقاء بالمناطق العشوائية في فاعلية تنفيذ المخططات" ، رسالة ماجستير ، القاهرة ١٩٩٩ .

(١-٣) سمات ومظاهر المناطق السكنية المتدهورة[١] [٢]:

تتصف المناطق المتدهورة بخصائص وسمات تختلف عن غيرها من المناطق الأخرى ، ولقد جاء الاهتمام بدراسة هذه الخصائص سعيا وراء التعرف على السمات الرئيسية لتلك المناطق .

- سمات عمرانية
- سمات بيئية
- سمات اجتماعية واقتصادية
- سمات إدارية وتنظيمية

(١-٣-١) سمات عمرانية :

ـ المستوى العام لغالبية المساكن رديء، والبناء مخالف لقوانين المباني والاشتراطات البنائية ، وباستخدام مواد مؤقتة .

ـ عدم توافر شبكات المرافق والبنية الأساسية وكثرة أعطالها خاصة مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء .

ـ عدم وجود الخدمات الأساسية أو وجودهـا مع عدم كفايتها من حيث الكـم والتوزيع مثل (خدمات تعليمية – صحية – أداريه – تجارية) .

ـ الشوارع والطرق في هذه المناطق غالب ما تكون ضيقة وكثيرة التعاريج وبالتالي وتزدحم المنطقة بالمباني وبكثافة مرتفعة .

ـ غياب الصيانة اللازمة على جميع المستويات (الوحدة السكنية– المنشأ أو العقار بالكامل – الواجهات الخارجية – الصرف الخاص بالعقار– البيئة المحيطة– البنية الأساسية) .

ـ تعتبر الاحتياطات الأمنية (حريق – إسعاف – شرطة) من الأمور الصعبة بسبب ضيق الشوارع وتعرجها بحيث لا تسمح بدخول السيارات في حالة الطوارئ.

(١) الهيئة العامة للتخطيط العمراني: مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي،"التوصيات والمعايير الإرشادية لبرامج تحسين البيئة الحضرية"، القاهرة، ١٩٨٣.
(٢) رضا كامل، رويده : " الإسكان والتجديد العمراني" ، رسالة دكتوراه ،كلية الهندسة جامعة القاهرة، ١٩٩٣ .

(١-٣-٢) سمات بيئية :

ــ افتقار هذه المناطق إلي وجود مساحات خضراء أو مفتوحة تستعمل كمتنفس للسكان مما يجعل الشارع الضيق هو المتنفس الوحيد لهم، فتزدحم بها الأطفال مما يزيد الضوضاء بها.

ــ عدم وجود نظام لجمع القمامة ونظافة الشوارع ويكون البديل هو تجميع القمامة وحرقها بواسطة الأهالي مما ينتج عنة أضرار أمنية وتلوث عن الأدخنة الصادرة من الحريق.

ــ التلوث البصري من حيث التفاوت في الارتفاعات والتشكيلات غير المتناسقة في الحجم وشكل الواجهات والتشطيبات.

ــ وجود أنشطة متعارضة مع السكن مثل الورش الحرفية والصناعات اليدوية وتشغل غالبا الأدوار السفلي للمباني ، ويصبح وجود هذه الأنشطة مصدرا للإزعاج.

ــ تنتشر الأسواق التي تعتمد على الشوارع والحارات كوسيلة للعرض ومكان للبيع ومزاولة المهن والحرف المختلفة فينتشر التلوث والضوضاء بسبب ضيق الشوارع وعدم وجود التهوية المناسبة.

(١-٣- ٣) سمات اجتماعية – اقتصادية[١]:

ــ نسبة كبيرة من سكان المناطق المتدهورة من ذوى الدخل المنخفض.

ــ زيادة كبيرة في الكثافة السكانية، تصل في بعض الأحيان ألي٢٣٠٠ أو ٢٠٠٠ / هكتار.

ــ ارتفاع معدلات التزاحم للغرفة الواحدة، ليصل في بعض المناطق ألي ٥-٦ فرد / غرفة.

ــ تنتشر في هذه المناطق ظاهرة تكدس أكثر من أسرة في المسكن الواحد بالإضافة ألي أن ما يزيد عن ٨٠% من الأسر تقيم في غرفة واحدة.

ــ انخفاض المستوى الصحي والتعليمي وانتشار الأوبئة والعصبيات والمخدرات .

ــ ارتفاع نسبة المشكلات الاجتماعية وزيادة نسبة الجريمة وكذا المشاكل الأسرية .

ــ فقدان الخصوصية لكثير من المساكن بفعل الشوارع الضيقة الذي يساعد على التنشئة الاجتماعية الغير سليمة.

(١) ريحان ، غادة : "عمليات الارتقاء بالمناطق العشوائية في فاعلية تنفيذ المخططات" ، رسالة ماجستير ، القاهرة ١٩٩٩ .

(١-٣-٤) سمات إدارية تنظيمية :

ـ التأثير المحدود للهيكل الإداري المحلى وسلبيات آليات التنمية العمرانية .

ـ التفاوت بين الضوابط القانونية وقدرة الأجهزة المحلية على تنفيذها .

ـ غياب توزيع الأدوار وتحيد المسئوليات واختصاصات الكوادر والجهات المختلفة .

ـ القصور في العديد من التشريعات والأطر والتنظيمات الإدارية المنظمة لعمليات التنمية على سبيل المثال (قانون التخطيط العمراني – تقسيم الأراضي – تنظيم المباني – الحكم المحلـــى – نزع ملكية العقارات لأغراض المنفعة العامة – قوانين تحسين البيئة – قروض مقابل التحسين).

(١-٤) أسباب التدهور العمراني للمجتمعات السكانية:

(١-٤-١) الأسباب الاقتصادية :

هناك الكثير من التحديات التي تواجه الاقتصاد في دول العالم الثالث، حيث كان لهذه التحديات دورا كبيرا في التأثير على فاعلية الاقتصاد وفى مصر ينبع أساس هذه التحديات من اختلال التوازن بين الحجم المتزايد للسكان والذي لا يقابلة زيادة مماثلة في الموارد الاقتصادية ،واصبح التمويل هو العائق الأساسي أمام توفير المسكن الملائم للفئات المنخفضة الدخل ومن ثم اثر على التنمية على وجه العموم .

لذا يجب دراسة الأسباب الاقتصادية التي تؤثر على مشكلة الإسكان في مصر كما يلي :

أ ــ انخفاض الاستثمار في مجال إسكان زوي الدخول المنخفضة .

ب ــ الفجوة بين مستوى الدخل وتكلفة المسكن .

ج ــ أتساع الفجوة بين العرض والطلب .

أ_ انخفاض الاستثمار في مجال الإسكان[١] :

تتوقف أولوية نسبة الاستثمار المخصصة للإسكان في الدول النامية إلى حد كبير على توجهات السياسة العامة للدولة، ويتوقف معدل الاستثمار في الدول النامية وفقا للمعيار المتفق عليه دوليا والذي ينص على ألا تقل عن ٢٠% من إجمالي الاستثمارات المطروحة .

"وكما هو معروف أن نسبة الاستثمار في مجال معين بالنسبة لميزانية الدولة يحدد أولوية هذا المجال بالنسبة لهذه الدولة"[٢].

ويلاحظ أيضا أنه في الفترة (١٩٥٢ –١٩٦٠) كان للإسكان أولوية كبيرة، فارتفع معدل الاستثمار فيه لإجمالي الاستثمار القومي ، و في الفترة الثانية (١٩٦٠ – ١٩٧٢) أخذت الصناعة والأنفاق العسكري تلك الأولوية، فانخفض الاستثمار في مجال الإسكان، ومع تزايد عدد السكان و نتيجة لتحديد القيمة الايجارية بدأ انصراف المستثمرين عن مجال الإسكان .

(١) الهيئة العامة للتخطيط العمراني: مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي،"التوصيات والمعايير الإرشادية لبرامج تحسين البيئة الحضرية"، القاهرة، ١٩٨٣.

(٢) رضا كامل، رويده : " الإسكان والتجديد العمراني" ، رسالة دكتوراه ،كلية الهندسة جامعة القاهرة، ١٩٩٣ .

أما في السبعينات فقد تراجعت أهمية قطاع الإسكان في خطط الدولة و لم يحصل على القدر الكافي من الاستثمارات اللازمة لمواجهة المشكلة و زاد ما توجه من موارد إلى الإسكان الفاخر على حساب الإسكان الشعبي والمتوسط، وبلغ حجم الاستثمار عام ١٩٧٤ نحو ٨%، وعام ١٩٧٩ نحو ٥.٩% . وتأسيسا على ذلك يمكن الزعم بأن الإسكان لم يعط أولوية في خطط التنمية في الفترات التي تميزت بضعف الاستثمار.

أما في الثمانينات فقد سجل الاستثمار في مجال الإسكان ارتفاعا ملحوظا وهو مؤشر على عودة هذا القطاع الحيوي إلى دائرة أولويات السياسة العامة فاختلفت بالتالي العلاقة بين الاحتياجات المطلوبة في مجال الإسكان حسب النوع والفئة وبين حجم الاستثمار الفعلي.

ويتضح لنا أن نصيب إسكان الاقتصادي يقل عن الربع من إجمالي الاستثمارات بينما يصل نصيب الإسكان فوق المتوسط والفاخر إلى حوالي ٥٠% من جملة الاستثمارات في المباني السكنية، وهذا أدى بدوره إلى انتشار الإسكان غير الرسمي .

ب_ الفجوة بين مستوى الدخل وتكلفة المسكن[1]:

- مستويات الدخل ..

تمثل المستويات السائدة للدخل في المجتمع المصري بعدا اجتماعيا و اقتصاديا في مشكلة الإسكان إذ تبلغ النسبة المئوية للأسر ذات الدخل المنخفض أكثر من ٥٠% من مجموع الأسر في المجتمع المصري .

ويرجع ذلك إلى انخفاض الأجور ونقص فرص العمل ، الأمر الذي ينعكس على مستويات المسكن الذي تستطيع ميزانية الأسرة أن تتحمله من جهة وعلى زيادة الفجوة بين ما تستطيع الأسرة أن توفره من دخل للحصول على مسكن وبين قسط التمليك أو القيمة الايجارية و الاقتصادية المناسبة للمسكن.

ويشير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩١ الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى انخفاض معدل النمو السنوي لدخل الفرد في مصر من ٤.١% عام ١٩٨٠ إلى ١.٦% عام ١٩٨٧.

(١) إبراهيم، نجوى:" سياسة الإسكان"،دار سعد الصباح، القاهرة، ١٩٩٩.

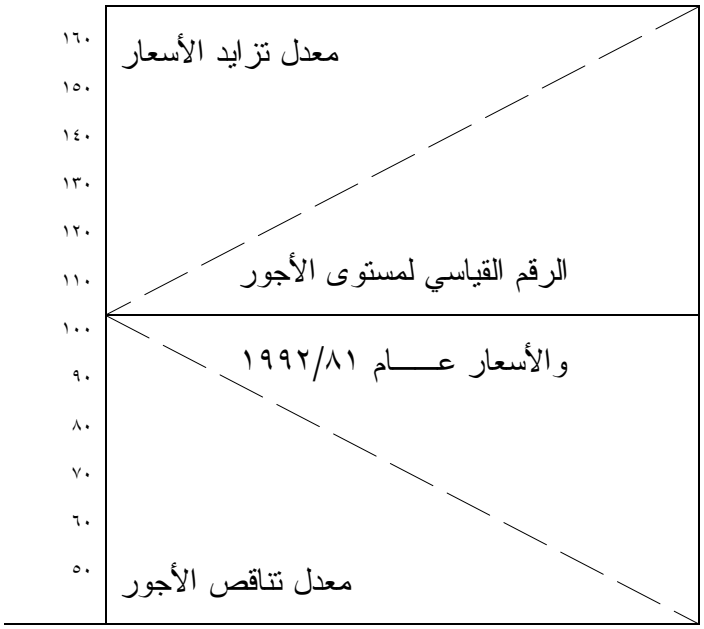

ويوضح الشكل (١-١) معدل التدهور الحاد في مستوى المعيشة والناتج عن اتساع الفجوة بين الأجور بالمقارنة مع الزيادة المستمرة في الأسعار[١].

المصدر:أحمد الحصرى، بشر بلا ثمن ، كتاب الأهالي ،العدد٤١،القاهرة،١٩٩٢**ارتفاع تكلفة المسكن :**

هناك العديد من العوامل التي لها تأثير مباشر على ارتفاع تكلفة المسكن منها :

- ارتفاع أسعار أراضي البناء .
- ارتفاع أسعار مواد البناء .
- ارتفاع قيمة أجور العمالة .
- ارتفاع قيمة تكاليف البناء في القطاع العام .

(١) ريحان ، غادة : "عمليات الارتقاء بالمناطق العشوائية في فاعلية تنفيذ المخططات" ، رسالة ماجستير ، القاهرة ١٩٩٩ .

وبالتالي أصبح المجتمع المصري يعاني ولا سيما طبقة محدودي ومتوسطي الدخل التي تبلغ أكثر من ٨٠% من أجمالي عدد السكان من عدم القدرة على الحصول على المسكن المناسب للتفاوت الكبير بين ما يستطيع الفرد أن يوفره من دخله للحصول على مسكنه بالتأجير

أو التمليك وبين القيمة الفعلية للإيجار أو التمليك و كذلك عدم الرضا عن النوعية لقصورها عن توفير الحياة الإنسانية له .

ج_ اتساع الفجوة بين العرض و الطلب :

العرض هو " **إتاحة وحدة إسكانية لتغطية الاحتياجات المعيشية و ذلك بالوضع والثمن الذي يغطي الطلب عليها** " .

الطلب هو " **رغبة العائلة في الحصول على وحدة سكنية بمواصفات معينة و في موقع معين وبثمن معين**"[١].

يتمثل الجانب الرئيسي لمشكلة الإسكان غير الرسمي في عدم وفرة المعروض من الوحدات السكنية لمقابلة الطلب عليها سواء من ناحية الكم أو الكيف، فهناك عدم تكافؤ بين المنتج من الوحدات السكنية والنمو السكاني الناتج من الزيادة الطبيعية والهجرة من الريف للمدن[٢]. ولقد بلغ أجمالي العجز في الوحدات السكنية طبقا لما جاء في بيان الحكومة ١٩٧٦ حوالي ١٧٥٠٠٠٠ وحدة، كما أشار برنامج الحكومة عام ١٩٨٤ بأن العجز المتراكم في المساكن خلال عشرين عاما وصل إلى مليوني وحدة سكنية .

ومن تقدير الاحتياجات الإجمالية في الفترة من ١٩٨١ إلى ٢٠٠٠ م ، فقد قدرتها اللجنة القومية للإسكان بنحو ٣.٦ مليون وحدة سكنية لمواجهة العوامل الثلاثة الآتية :-

(١) مقابلة التراكم الحالي و قدره ٨٣١ ألف وحدة .

(٢) مقابلة الإحلال و التقادم حتى عام ٢٠٠٠ و قدره ٥٨٩ ألف وحدة .

(٣) الزيادة السكانية من عام ١٩٨١ إلى عام ٢٠٠٠ و قدرها ٢١٨٠ ألف وحدة[٢].

ولتوضيح مدى القصور الكمي في مجال الإسكان منذ ١٩٥٢ وحتى الآن يمكن متابعة معدل تنفيذ الوحدات السكنية لكل ألف من السكان .

(١) محمود الشريف ، دعاء :" تجديد وأحياء المناطق السكنية بالدول النامية " ، رسالة ماجستير القاهرة ١٩٩٦ .

(٢) ريحان ، غادة : "عمليات الارتقاء بالمناطق العشوائية في فاعلية تنفيذ المخططات" ، رسالة ماجستير ، القاهرة ١٩٩٩ .

ففي الفترة من ١٩٥٢ وحتى ١٩٦٢ كان هذا المعدل ٧ وحدات لكل ألف من السكان وهو يمثل الحد الأدنى المعمول به في معظم دول العالم والهيئات الدولية بالنسبة للدول النامية وهو ١٠٧ وحدات لكل ألف من سكان الحضر .

وقد انخفض هذا المعدل إلى ٢.٥ وحدة فقط لكل ١٠٠٠ من سكان الحضر في الفترة من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٨ م ، بما يشير إلى تزايد حدة المشكلة في تلك الفترة[١].

(١) صبري ياسين ، على : " المؤتمر الدولي للإسكان" ، الهيئة العامة لبحوث البناء ، القاهرة ٢٠٠١ .

(١ــ٤ــ٢) الأسباب السياسية والتشريعية[١] :

شكلت العديد من العوامل السياسية والتشريعية عاملا حاسما في ظهور مناطق الإسكان غير الرسمي والمناطق المتدهورة ويمكن إبراز أهم تلك العوامل فيما يلي :

أ_ الأحداث السياسية التي مرت بها مصر.

مظاهر تأثيرات الحكومة على النظام العمراني.

ب_ التشريعات والقوانين المنظمة لقطاع الإسكان .

ج_ ضعف الاهتمام بالتنمية الإقليمية .

أ_ الأحداث السياسية التي مرت بها مصر:

تعرضت الدولة لأحداث سياسية ضخمة امتصت مواردها أهمها عدوان ١٩٥٦ ، الانفصال حرب اليمن ، نكسة ٦٧ ، حرب٧٣ .

وكان لحرب ٦٧ تأثير واضح على منطقة القنال حيث تأثرت مدينة بور سعيد ومدينتي الإسماعيلية والسويس بصورة مباشرة، الأمر الذي أدى ألي ترك الأهالي لهذه المدن، ولقد استوعبت القاهرة الكبرى والإسكندرية العدد الأكبر من المهاجرين اكثر من باقي مدن الجمهورية.

وقد ترتب على هذه الهجرة زيادة الطلب على الإسكان وبدأت تظهر بوادر الأزمة السكانية بسبب اتجاه سياسة الدولة إلى توجيه الإنفاق على الحروب مما أدى إلى خفض الاستثمار الحكومي في مجال الإسكان . وقد ظهرت الآثار السلبية للحرب فعانت البلاد من اختلال توازن الاقتصاد القومي وتراجع معدل نمو الدخل القومي إلى ٣,٥% ــ ٤% بدلا من ٦% ، وتم ضغط الإنفاق وتوقف عمليات البناء والتشييد في الإسكان .

وكان من نتائج الحرب أيضا نزوح آلاف الأسر من محدودي الدخل من مدن القناة إلى المدن الكبرى باحثين عن المأوى، وترتب على ذلك أن الإسكان غير الرسمي بدا يفرض نفسه على خريطة الواقع كمنتج قادر على تلبية احتياجات السكان محدودي الدخل، وتزايد نمو المناطق السكنية غير الرسمية حيث يبلغ معدل النمو المتوسط لها ٨% مقابل ٥و٣% لها في مجملها .

(١) متولي ،مصطفى :" تطور السياسات القومية للإسكان في مصر" ، محاضرة رقم ١ دورة تدريبية، الهيئة العامة لبحوث البناء ، القاهرة ٢٠٠١ .

مظاهر تأثيرات الحكومة على النظام العمراني :

(١)سياسة التكثيف الصناعي:

التي ظهرت بعد ثورة ١٩٥٢ مما أدت إلى زيادة النمو العمراني وتركيز السكان في مناطق عمرانية مكتظة، ومثال على ذلك " حلوان (جنوب القاهرة) وشبرا الخيمة (شمال القاهرة) حيث تركزت المشروعات الثقيلة في هاتين المنطقتين مما تنج عنة زيادة في النمو السكاني وتنمية صناعية خارجة عن التحكم.

زيادة عدد موظفي القطاع العام في أواخر الخمسينات مما نتج عنة نمو في المراكز الحكومية الكبرى.

وضع أو سن قوانين وتشريعات لعمل حماية ومساواة اجتماعية للفقراء والتي أدت إلى انسحاب القطاع الخاص من سوق الإسكان مما نتج عنة عجز في توفير وحدات سكنية بصورة تكفى التزايد في نمو سكان الحضر.

دعم الحكومة لبرنامج الإسكان لمحدودي الدخل في المناطق العمرانية الكبرى مما تسبب في زيادة الهجرة إليها.

سياسة " الاقتصاد المفتوح " التي بدأت فى السبعينات أدت إلى المضاربة فى الأراضي مما نتج عنه زيادة كبيرة فى أسعار الأراضي، مثلما حدث فى القاهرة حيث انتشرت المباني العالية التي حلت محل الفيلات مما أدى إلى تزايد الضغط على المرافق والخدمات ثم تدهورها.

عدم قدرة خطط الإسكان على توفير المنازل لمحدودي الدخل مما أدى إلى اتجاه هؤلاء إلى بناء مساكنهم بطريقة غير قانونية والذي أدى إلى ظهور العشوائيات فى جميع أنحاء مصر.

(٢) تأثير ظاهرة تقسيم الأراضي الزراعية على تدهور التنمية العمرانية :

بموجب القانون الزراعي لسنة ١٩٧٨ والذي أعتبر جميع الأراضي الزراعية أراضى ليست للتنمية بغض النظر عن استخدامها، حيث يسمح للمالك بان يقسم أرضه عن طريق إقناع الحكومة بان أرضة غير قابلة للزراعة .

يبدأ المالك تقسيم الأراضي بطريقة غير قانونية وعشوائية لتكون أراضى للبناء، وحيث لاتهدمها الحكومة إلا إذا كانت مبنية على أراضى عامة أو أراضى تمتلكها الحكومة .

(٣) التدهور الناتج عن سياسة الحكومة فى الإسكان من الفترة ١٩٥٢ إلى ١٩٦٥ :

من أهم ما يميز هذه الفترة هو إخفاء الفوارق الاجتماعية وظهور الطبقة الوسطى، حيث قامت الدولة ببناء ٧٠٠٠٠ وحدة سكنية قليلة التكاليف لمحدودي الدخل إلا أنه لم يراعى فيها المسطحات الخضراء وأماكن الخدمات الأساسية لتلك التجمعات، وقد كانت هذه المشاريع مركزه فى القاهرة والإسكندرية .

(٤) التدهور الناتج عن سياسة الحكومة فى الإسكان فى الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٧٥ :

أنشئت الدولة حوالي ٣٠٠٠ وحدة بالقاهرة إلا أنه تم تخفيض تكاليف بناء هذه الوحدات عن طريق استخدام مواد تشطيب غير جيدة ورخيصة مما أدى إلى تدهور هذه المشروعات فى فترة زمنية قصيرة.

صدور قانون بتخفيض القيمة الايجارية بنسبة ٢٠% مما أدى إلى تراجع الكثير من مالكي العقارات عن البناء بهدف التأجير مما ساعد على ظهور التجمعات العشوائية وخاصة فى شبرا الخيمة.

(٥) التدهور الناتج عن سياسة الحكومة فى الإسكان من بعد ١٩٧٥ :

نتيجة لسياسة الاتجاه ألي السوق الحرة والانفتاح ظهرت شركات كثيرة تلبى احتياجات الإسكان المتوسط والفخم متجهين بذلك بعيدا عن البناء لمحدودي الدخل مما ساعد على ظهور الإسكان العشوائي كبديل يلبى احتياجات محدودي الدخل، يعد ذلك الحل الإيجابي لفشل الحكومة فى حل أو توفير مساكن لهم ، وقد نتج عن ذلك مناطق عشوائية تفتقد للخدمات الأساسية أو المرافق والتي بمجرد أن نمت استقرت بدأت فى المطالبة بحقوقها فى الخدمات من الحكومة وهو أمر يستغرق عشرات السنين.

خلاصة :

أفادت دراسة إحصائية أقيمت عام ١٩٨٤ أن ٨٤% من الوحدات التي بنيت فى الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٨١ كانت عشوائية .

فى الفترة من ١٩٧٦ ألي ١٩٨١ كانت حوالي نصف أو ثلث الوحدات السكنية التي أضيفت للكتلة السكنية عبارة عن :

١- **أدوار جديدة :** تضاف لمباني قائمة مما أدى:

أ- **زيادة الكثافة السكانية في تلك المناطق .**

ب- تزايد الأحمال على المباني والمرافق مما أدى إلى انهيار هذه المباني .

٢- **فى صورة أكشاك أو عشش وسكنى المقابر** :والتي زاد عددها من ٦٠٠٠ إلى ٢٠ ألف وحدة فى القاهرة .

٣- **انتشار ظاهرة الإسكان العشوائي من خلال التعدي على الأراضي الزراعية:** وعلى الرغم من جودة هذه الوحدات ألا أنها افتقرت للقواعد التخطيطية السليمة وأمثلة ذلك دار السلام / حلوان / شبرا الخيمة .

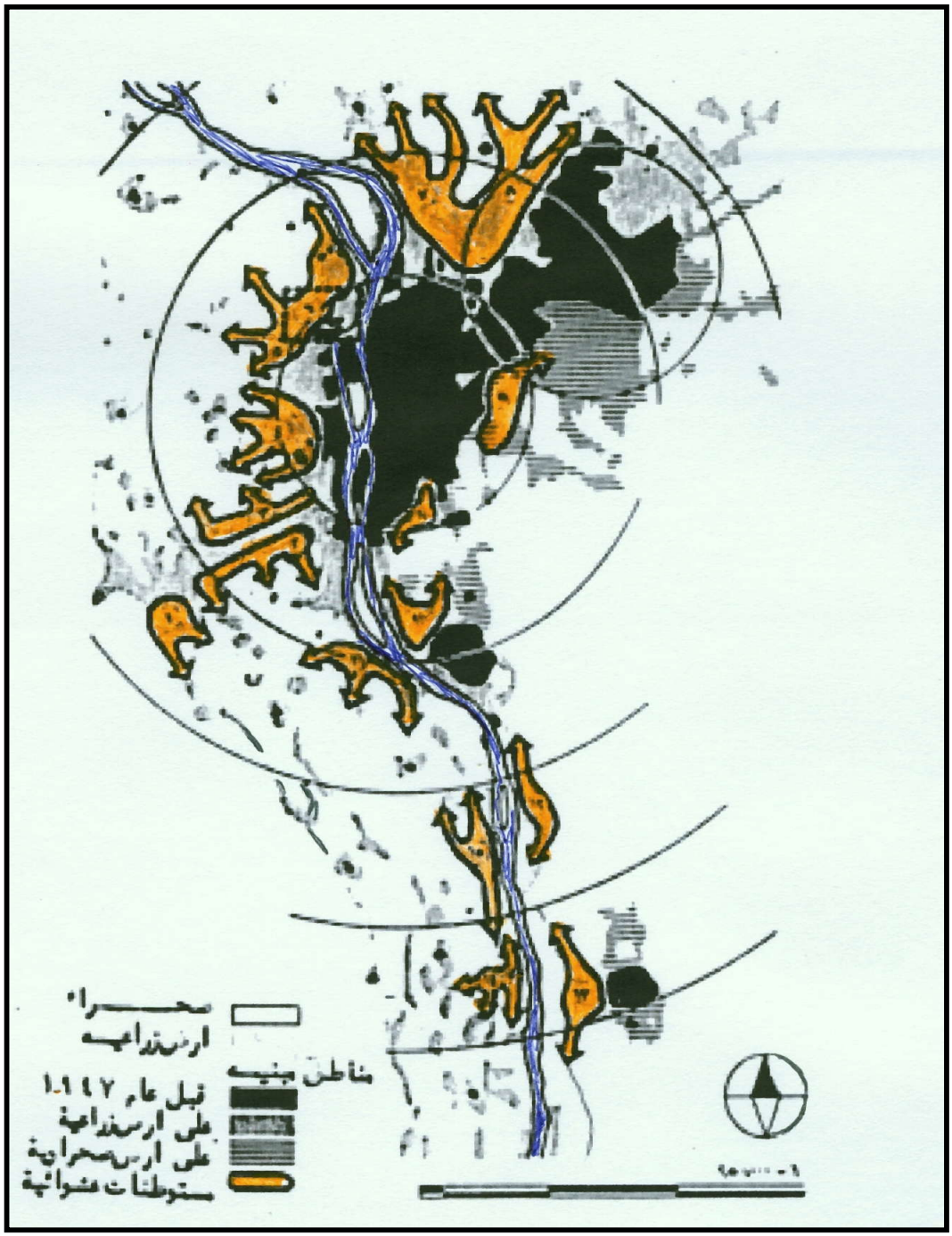

الشكل (١-٢) يوضح مواقع تمركز المناطق المتدهورة عمرانيا بالقاهرة الكبرى.

المصدر: محمد أيمن عاشور: "الجهود الذاتية في الارتقاء بالمجتمعات القديمة".

ب_ التشريعات والقوانين المنظمة لقطاع الإسكان[١]:

تهدف التشريعات العمرانية إلي تحقيق التوازن بين المصلحة العامة فى تهيئه وتوجيه ومراقبة النمو العمراني مع مراعاة المصلحة الخاصة فى حق استعمال الملكية، وتتضمن الأسباب التشريعية النمو غير الرسمي موقف السلطة التشريعية وطول الإجراءات فى التعامل مع الجهات التشريعية والتنفيذية بالإضافة ألي وجود ثغرات فى بعض التشريعات مع واقعية بعضها .

ويوجد ثلاث قوانين رئيسية لها تأثير مباشر على أرض الحضر فى مصر وبالتالي توفير الأراضي لاقامة الوحدات السكنية وهى :

(١) قانون تنظيم أعمال البناء رقم١٠٦ لسنة١٩٧٦ والمعدل بقانون٢٥ لسنة١٩٩٢.

(٢) قانون تقسيم الأراضي الفضاء.

(٣) قانون التخطيط العمراني الذي صدر عام ١٩٨٢ .

(١) قانون تنظيم أعمال البناء رقم١٠٦ لسنة١٩٧٦ والمعدل بقانون٢٥ لسنة١٩٩٢:

والمواصفات والاشتراطات والواجب مراعاتها عند تصميم المبنى بحيث لا يتجاوز ارتفاع المبنى مرة وربع عرض الشارع، وهذا القانون بين مدينة وأخرى ولا بين منطقة وأخرى حيث تعامل منطقة مميزة مثل حي الزمالك بنفس المعاملة لمنطقة شعبية مثل حي شبرا أو أمبابة، ولذا جاء العديد من صغار المستثمرين ألي البناء فى المناطق السكنية غير الرسمية هروبا من تعليمات وأحكام ذلك القانون لسببين:

– تلافى رفع رسوم تكاليف استخراج التراخيص التي بلغت حوالي ١٠% من أجمالي تكلفة البناء.

– استغلال أكبر مسطح ممكن من الأرض فى البناء للحصول على أكبر عائد مادي.

(١) متولي ،مصطفى :" تطور السياسات القومية للإسكان في مصر" ، محاضرة رقم ١ دورة تدريبية، الهيئة العامة لبحوث البناء ، القاهرة ٢٠٠١ .

(٢) قانون تقسيم الأراضي الفضاء:

نتيجة لغياب قانون تقسيم الأراضي شجع العديد من صغار المستثمرين إلى اللجوء للمناطق الزراعية المتاخمة للمدن وتقسيمها بطريقة غير قانونية أو بيعها للباحثين عن مسكن مناسب لقدرتهم المالية، وقد نشط فى غياب ذلك القانون سوق عقاري موازى للسوق العقاري الرسمي، ملائم لإمكانية الطبقات المتوسطة والمحدودة الدخل، وأصبحت تلك الظاهرة نمط عمراني فى أطراف المراكز الحضرية الكبرى .

(٣) قانون التخطيط العمراني الذي صدر عام ١٩٨٢ :

عدل قانون ٥٢ لسنة ١٩٤٢ بقانون التخطيط العمراني رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ والذي ينص على أنه "**فى حالة تقسيم أرض يخصص ثلثها للشوارع والحدائق العامة ولايقل عرض الشارع عن ١٠ متر ، ولا تزيد نسبة مساحة المباني على قطعة الأرض عن ٦٠ % من مساحتها**" مما دفع الأفراد إلى التوجه إلي المناطق غير القانونية حتى يتحقق لهم الاستفادة القصوى من مسطح الأرض وتفي باشتراطاتهم التي تتناسب مع مقدرتهم على الدفع .

وعلى الجانب الأخر يقول خبراء التشريع أن هذه الاشتراطات وضعت لتوفير التهوية والإضاءة النهارية والخصوصية وتوفير بنية سكنية صحية راقية، وأي تنازل عن الحد الأدنى لهذه الاشتراطات لا يوفر المسكن الصحي الآمن المريح الذي يؤدى وظيفته على الوجه الأكمل ويترتب على مخالفة القوانين وجود مناطق إسكان غير رسمي .

كما أن غياب دور المخطط العمراني الذي يعتبر من أهم مواطن الضعف التي ساعدت بطريقة غير مباشرة فى انتشار المناطق السكنية المتدهورة حيث اصطدمت عملية التخطيط العمراني فى مصر بغياب منهج متكامل للتنمية الشاملة، وركزت وزارة التعمير والمجتمعات العمرانية الجديدة على انتشار مجموعة من المدن الجديدة التي استنفذت استثمارات كبيرة لبنائها وعجزت تلك المدن فى جذب عدد السكان المستهدفين.

(ج) ضعف اهتمام بالتنمية الإقليمية :

أن عدم الاهتمام بالتنمية الإقليمية يؤدى لاستمرار ظاهرة التدهور حيث يكون هناك احتمالين:

هجرة مجموعة الأفراد ذات المستوى الأقل من داخل المحافظات إلى المحافظات ذات المستوى الأعلى اقتصاديا، والتي تكون غير مستعدة لاستقبال المهاجرين مما يضطرهم إلى السكن فى الإسكان غير الرسمي بحثا عن فرص العمل وتكوين بور عمرانية متدهورة ،إزاء عدم تناسب أعداد السكان بمحافظات الجذب التقليدية مع مساحة هذه المحافظات .

(١-٤-٣) الأسباب الاجتماعية:

تعتبر مشكلة الإسكان مشكلة اجتماعية من الدرجة الأولى وسوف نتناول بالدراسة الأسباب الاجتماعية التي أدت ألي ظهور المناطق المتدهورة فى مصر والتي تتمثل فيما يلي :

أ_ ارتفاع معدلات النمو السكاني .

ب_ الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن .

ج_ زيادة معدلات البطالة والجرائم الاجتماعية والمشاجرات .

وفيما يلي بيانا تفصيليا لتلك النقاط

أ-ارتفاع معدلات النمو السكاني .

تعتبر مشكلة التفجر السكاني ذات انعكاس واضح على إشكالية الإسكان وخاصة فى المناطق الحضرية بسبب زيادة الطلب على الوحدات السكنية .

وفيما يلي نبذة تاريخية عن تغير تعداد مصر(١).

بلغ عدد سكان مصر عام ١٨٠٠ نحو٢.٥ مليون نسمة ثم تضاعف العدد ألي حوالي ٥ ملايين نسمة عام ١٨٥٠ وتضاعف مرة أخرى حتى بلغ ١٠ ملايين عام ١٩٠٠. وتوضح نتائج التعدادات أن سكان مصر تضاعفوا مرة ثالثة خلال النصف الأول من القرن العشرين حتى وصلوا ألي ٢٠ مليونا عام ١٩٥٠ ثم تضاعفوا للمرة الرابعة حتى ٤٠ مليونا عام ١٩٧٨ ثم استمروا فى الزيادة حتى وصلوا ألي ٦٠ مليونا حسب تعداد ١٩٩٦ .

(١) ريحان ، غادة : "عمليات الارتقاء بالمناطق العشوائية في فاعلية تنفيذ المخططات" ، رسالة ماجستير ، القاهرة ١٩٩٩ .

وصلوا الى٧٠ مليونا حسب تعداد ٢٠٠٤. ويعتبر معدل الزيادة السنوية فى مصر من المعدلات المرتفعة بالنسبة للدول النامية والمتقدمة .

يرجع النمو السكاني فى مصر ألي الزيادة الطبيعية فى عدد المواليد حيث انه أتضح أن معدل الوفيات تناقص من ٢٧ فى الألف إلى ١٢.٩ فى الألف سنة ١٩٨٠. وقد قدرت الأمم المتحدة أن سكان مصر إلي نحو ٧٨ مليون نسمة عام ٢٠١٠ ونحو ٨٤ مليون نسمة عام ٢٠١٥ والى ٩٤ مليون نسمة عام ٢٠٢٥ .

ب- الهجرة الداخلية من الريف ألي المدن .

وهى هجرة أو انتقال الأفراد من الريف ألي المناطق الحضرية داخل نطاق الدولة بغرض الاستقرار الدائم لدوافع اجتماعية أو اقتصادية[١]. وبسبب تزايد نسبة الهجرة من المناطق الريفية آلي المدن ارتفعت نسبة السكان فى المناطق الحضرية ارتفاعا ملحوظا، ففي عام ١٩٠٧ بلغت نسبة سكان الحضر ١٧ % من سكان الجمهورية ونحو ٤٠% عام ١٩٨٦[٢] ونحو ٥٥% عام ٢٠٠٣، **وأسباب الهجرة من الريف إلى المدن .**

تتمثل في عدة عوامل[٣]:

عوامل طرد: وهى العوامل التي تكمن فى المناطق المرسلة للمهاجرين، مثل سوهاج وقنا وأسيوط ... وذلك بسبب توافر عدة عوامل سلبية فى تلك المناطق الطاردة وهى :

قلة فرص العمل وانخفاض مستوى المعيشة ودخل الفرد ونقص الخدمات المختلفة فى القطاعات الريفية خاصة التعليم والصناعة .

تفتت الملكية الزراعية مما أدى إلى صغر حجم المساحات المزروعة وقلة الإنتاج مما أدى ألي البطالة واضطرار المزارعين من الهجرة من الريف إلى المدن فى محاولة لإيجاد فرص عمل داخل المناطق الحضرية .

(١) محمد ريحان ، ريمان : "متابعة وتقيم مشروع نماذج الإسكان منخفض التكاليف" ، رسالة ماجستير ،كلية الهندسة، القاهرة ١٩٩٩ .

(٢) عبد الحكيم ، محمد صبحي : "ندوة حقيقة المشكلة السكانية" ، مركز البحوث والدراسات المستقبلية ، جامعة القاهرة ١٩٩٩.

(٣) الأهرام الاقتصادي، مقال" النمو السكاني فى مصر والتوزيع العددي والنسبي لسكان الحضر والريف"، القاهرة ،٢-٨ -١٩٩٩ .

عوامل جذب: وهى العوامل التي تكمن في المناطق المستقبلة للمهاجرين .

وتتمثل تلك العوامل الإيجابية فيما يلي :

* تركز المؤسسات العلمية والتعليمية فى المراكز الحضرية مثل القاهرة – الجيزة – الإسكندرية

* تحتوى المدن على العديد من المصانع والوزارات والمصالح .

* توافر فرص العمل نتيجة الاهتمام بالقطاع الصناعي عن القطاع الزراعي .

* زيادة دخل الأسرة فى المدن عن الريف .

* زيادة معدل البطالة والجرائم الاجتماعية والمشاجرات .

وبسبب الإقبال الشديد على المدن فى محاولة لإيجاد وظائف داخل المدن الحضرية وزيادة العرض عن الطلب ظهرت البطالة وظلت تزداد حتى وصلت فى السبعينات إلى جميع بلدان العالم تقريبا .

ج-زيادة معدلات البطالة والجرائم الاجتماعية والمشاجرات .

وترجع قضية البطالة فى مصر إلى الكثير من العوامل من بينها النمو السكاني الذي يترتب عليه تدفق أكثر من ٤٠٠ ألف فرد سنويا إلى سوق العمل بحثا عن فرص عمل بالإضافة إلي رصيد تراكمي قائم بالفعل من المتعطلين وعلى الجانب الأخر هناك تباطؤ ملحوظ فى قدرة الاقتصاد على خلق فرص عمل جديدة .

"وحيث أن البطالة لا تمثل فقط خطر اجتماعيا وسياسيا ولكنها تعد أيضا فاقد اقتصاديا وموردا معطلا لا يستفيد منه المجتمع"(١).

وتعتبر مشكلة البطالة من أهم القضايا الاجتماعية التي تواجه مصر حاليا وتبذل الحكومة كافة جهودها للتصدي العملي والموضوعي هذه القضية، ولذلك لابد من وضع خطة جماعية متكاملة لمواجهة مشكلة البطالة عن طريق خلق فرص عمل جديدة ومجتمعات تنموية متكاملة . لمواجهة مشكلة البطالة عن طريق خلق فرص عمل جديدة وذلك بعد عمل حصر لكافة الإمكانيات المتاحة على المستوى المحلى .

(١) متولي ،مصطفى :" تطور السياسات القومية للإسكان في مصر" ، محاضرة رقم ١ دورة تدريبية، الهيئة العامة لبحوث البناء ، القاهرة ٢٠٠١

(١-٥) تصنيف المناطق السكنية المتدهورة :

(١-٥-١) مناطق داخل النطاق العمراني:

وهى تضم المناطق الواقعة داخل الكتلة العمرانية للمدن ويظهر التدهور بهذه المناطق الواقعة داخل الكتلة العمرانية للمدن ويظهر بهذه المناطق أحد الأسباب التالية[١]:

* هجرة السكان الأصليين وترك المباني بدون أشراف مما يؤدى إلى قدمها وسوء المرافق وعجزها عن مواجهة الاحتياجات المتزايدة .

* المنطقة مبانيها وطرقاتها متخلفة لوجودها فى منطقة غير مرغوبة فى المدينة لسوء حالتها أو بعدها عن المواصلات .

* الأرض التي نشآ عليها الحي أو المنطقة كانت حكرا أو مملوكة للغير فلم تجتذب سوى الفئات التي تريد مباني مؤقتة وبذلك نشأت متخلفة فى الأصل .

* انهيار المباني وذلك بسبب تدهور الصيانة والإهمال الشديد.

* الغش فى مواد البناء .

(١-٥-٢) مناطق تحيط بالنطاق العمراني :

وهى تقع عادة على أطراف المدينة ويرجع ظهورها لعدة أسباب منها[١] [٣] :

هجرة العمالة من الريف إلى المدن بحثا عن العمل وعدم توافر أماكن لإقامتهم مما يدفعهم لوضع يدهم على بعض الأماكن البعيدة عن العمران للإقامة بها .

انتشار الصناعة خارج النطاق العمراني وعدم توافر المساكن المناسبة للعمال مما يؤدى إلى سكنهم فى بعض الأماكن التي أنشئت بجوار هذه المصانع أو فى العشش المنتشرة فى المناطق الصناعية، كما في منطقة شبرا الخيمة .

---

(١) الهيئة العامة للتخطيط العمراني: مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي،"التوصيات والمعايير الإرشادية لبرامج تحسين البيئة الحضرية"، القاهرة، ١٩٨٣.

(٢) ريحان ، غادة : "عمليات الارتقاء بالمناطق العشوائية في فاعلية تنفيذ المخططات" ، رسالة ماجستير ، القاهرة ١٩٩٩ .

تصنيف المناطق السكنية المتدهورة

المناطق السكنية المتدهورة داخل النطاق العمراني

المناطق السكنية المتدهورة التى تحيط بالنطاق العمراني

الشكل (١-٣) يوضح تصنيف المناطق المتدهورة عمرانيا.

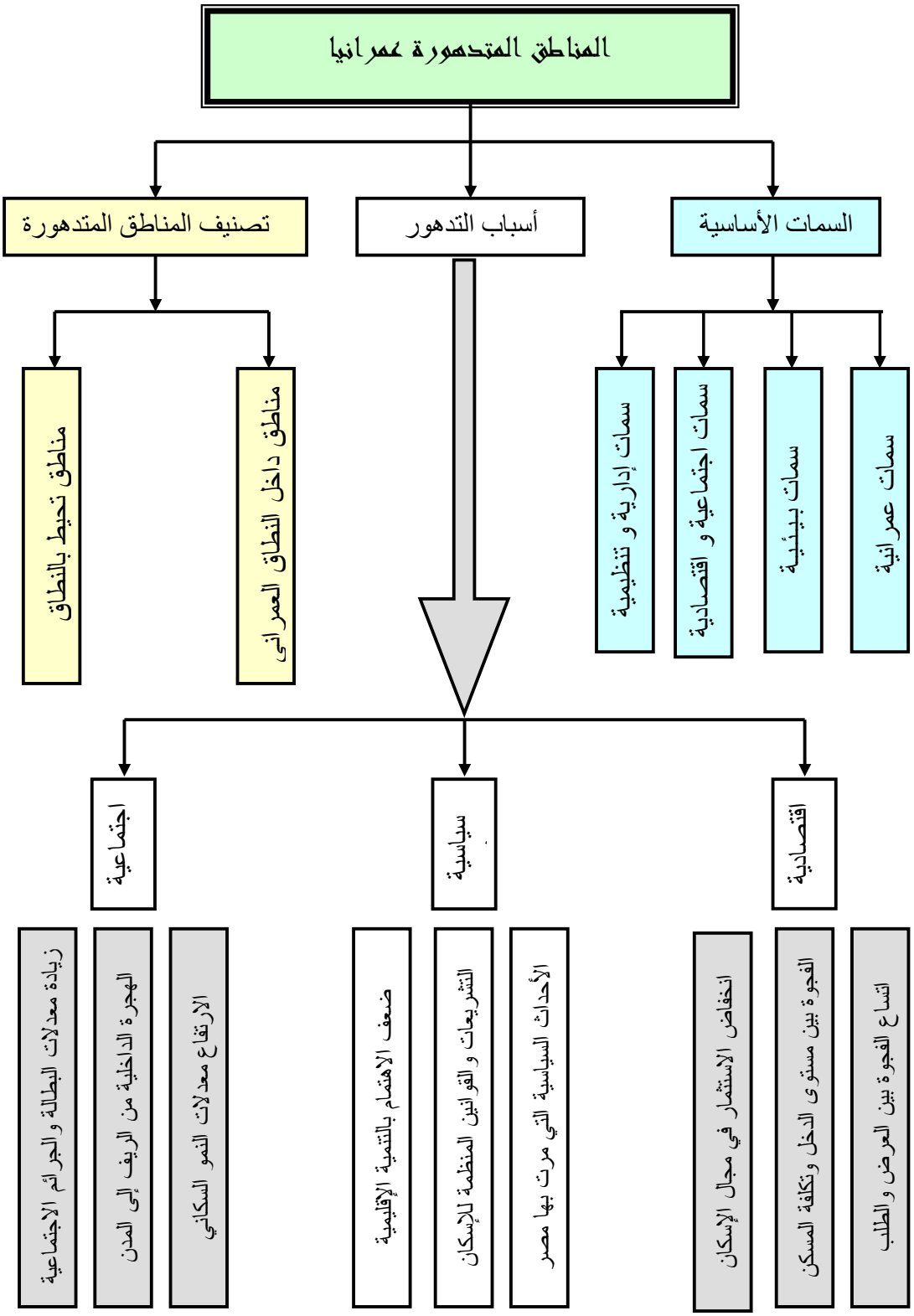

الشكل (١-٤) يوضح السمات الأساسية وأسباب وتصنيف المناطق المتدهورة عمرانيا.

المصدر: أعداد الباحث.

الفصل الثاني: (التنمية والنمو)..

مفاهيم أساسية:

(٢-١) مفهوم التنمية وأبعادها: Development

صاغ العلماء العديد من التعريفات التي حاولت إلقاء الضوء علي مفهوم التنمية، والتي تعكس العديد من الاتجاهات فى فهمها. وتتفق هذه التعريفات فى النظر إلي التنمية باعتبارها **عملية تغيير حضاري تستهدف الارتقاء بالمجتمع اقتصاديا وتكنولوجيا واجتماعيا، وثقافيا، وتوظيف كل موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية من أجل صالح الكل.**

فالاقتصاديون ينظرون إلي التنمية على **أنها منهاج جوهره الانتقال من حالة التخلف إلي حالة التقدم، وتغيير أدوات الإنتاج وعلاقاته ، وزيادة لقدرة المجتمع الاقتصادية، كما يري الاقتصاديون ضرورة الربط بين التنمية والنمو الاقتصادي، والاهتمام بعملية المدخرات والاستثمار وزيادة الدخل القومي والإنتاجية. أما الاجتماعيون فإنهم ينظرون إلي التنمية من زوايا فلسفتهم الاجتماعية أو السلوكية وأن جوهر التنمية لا يعني زيادة الإنتاج أكثر مما يعني عدالة التوزيع وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية.**

أما المدرسة السياسية: فإنها تنظر للتنمية من وجهة نظر إقامة إطار ديمقراطي يضمن للشعب الإسهام فى المشاركة السياسية والرقابة على السلطة، ويضمن للناس قضاء مصالحهم على أفضل وجه.[١]

وقد عرفت الأمم المتحدة التنمية بأنها: **مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم من أجل توحيد جهود السكان، والسلطات العامة، بهدف تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للمجتمعات،** وأن التنمية تتضمن النمو **Growth** والتغير **Change** اللذان يجب أن يتما بالضرورة فى القطاعات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية كما وكيفا فى آن واحد.

والعناصر الأساسية التي توضح مفهوم التنمية هي[٢]:

١- التنمية مفهوم معنوي لعملية ديناميكية موجهة أصلا إلي الإنسان.

٢- التنمية من أجل الكل ومجهود الجميع وتعتمد على المشاركة الشعبية.

---

(١) الأمم المتحدة ، التنمية :" الأمل والتحدي ، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي" ، القسم الأول، الرباط، المغرب، ١٩٧٤.

(٢) احمد شكري السعيد، عبد المنعم: " التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق "، رسالة دكتورة، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩، ص ١١.

٣- التنمية عملية تغيير ثقافي فى إطار اجتماعي، بهدف تحسين الاقتصاد.

٤- التنمية مفهوم شامل وعملية إدارية موجهة لاستغلال إمكانيات المجتمع وموارده المادية والطبيعية والبشرية المتاحة لتحقيق أقصى منفعة بأقل تكاليف فى أقصر وقت.

- أما أبعاد التنمية[١]:

(٢-١-١) البعد الاقتصادي:

ويتمثل في العديد من العناصر الاقتصادية، مثل: الموارد الطبيعية المتاحة، والمؤسسات والمنشآت الاقتصادية التي تخدم التنمية، والمواصلات، والنقل والمرافق العامة والنظام المصرفي، والأجور وقوة العمل وأدوات الإنتاج ورؤوس الأموال والأسواق والطاقة والمياه والمواد الخام والاستثمار والادخار والتنظيم الاقتصادي الفعال كما أن التنمية هي حقيقة اقتصادية فى المقام الأول، إلا أن أ داءها الوظيفي لا يتم إلا عن طريق ثقافة المجتمع ونظامه.

(٢-١-٢) البعد التكنولوجي:

ويمثل مطلبا هاما من متطلبات التنمية، ولا تقتصر التكنولوجيا على استعمال الآلات فقط، وإنما إتباع سلوك واعي وعقلاني فى مردود هذه التكنولوجيا.

(٢-١-٣) البعد السياسي:

ويتجسد في عنصرين: داخلي يتمثل فى قياس نظام سياسي للمجتمع مسئول عن وضع استراتيجية عامة للدولة، تستهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والاستقرار والأمن لأفراد المجتمع كافة، والمشاركة السياسية فى صنع القرار، بينما تمثل العنصر الخارجي فى العلاقات الدولية المتبادلة بين الدول، والتي تؤثر فى التنمية بشكل إيجابي أو سلبي.

(٢-١-٤) البعد الإداري والتنظيمي:

الذي يتمثل فى التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة والتنسيق.

(٢-١-٥) البعد السيكولوجي:

ويتمثل في العديد من العناصر والقوي النفسية، التي تساهم فى إحداث التنمية، وضرورة تغيير المجتمع لقيم واتجاهات وسلوكيات أفراده بالشكل الذي يكفل تحقيق التنمية.

(١) احمد شكري السعيد، عبد المنعم: " التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق "، رسالة دكتورة، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩، ص ١٢.

(٢-١-٦) البعد الاجتماعي الثقافي:

ويتجسد في العناصر المكونة للبناء الاجتماعي كالقيم والدين والعلاقات الاجتماعية، والتقسيم الطبقي والأيديولوجي، و المعتقدات العادات والتقاليد، والأنماط السلوكية، نظم الرعاية الاجتماعية والصحية والموارد البشرية[١].

وظهرت فى الفترة الأخيرة بعد جديد للتنمية وهو مؤثر عليها ألا وهو البعد البيئي.

(٢-٢) مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية:

(٢-٢-١) النمو الاقتصادي: Economic Growth

هو المسار الذي سلكته البلاد الرأسمالية المتقدمة كدول أوربا الغربية والولايات المتحدة واليابان، **وهو يشير إلي نمو الاقتصاد وانتقاله إلي حالة أفضل ، ويعني ذلك زيادة الدخل القومي فقط**[٢].

(٢-٢-٢) التنمية الاقتصادية: Economic Development

هي الإجراءات والسياسات والتدابير المعتمدة، التي تهدف إلي تغيير كمي و وصفي فى بنيان وهيكل الاقتصاد القومي (باكتشاف موارد طبيعية جديدة)، والي تحقيق زيادة سريعة ودائمة فى متوسط دخل الفرد الحقيقي، عبر فترة ممتدة من الزمن،لان مجرد الزيادة الطارئة فى متوسط دخل الفرد الحقيقي لا تدل في حد ذاتها على حدوث تنمية، فعلي سبيل المثال قد تحصل الدولة على قروض ومساعدات فنية من الخارج تستخدمها كاستثمارات جديدة فى الاقتصاد القومي مما يؤدي إلي زيادة دخل الفرد ولكنها مؤقتة ومن ثم فإنها لا تحقق تنمية اقتصادية حقيقية، وهذه الزيادة يجب أن يستفيد منها الغالبية العظمي من الأفراد.

إن نظريات النمو الاقتصادي: تهتم بدراسة اقتصاديات الدول المتقدمة بهدف توضيح الأخطار والمصاعب التي تعرض لها ومحاولة التغلب عليها.

أما نظريات التنمية الاقتصادية: فإنها تهتم بدراسة اقتصاديات الدول النامية،و تحديد المشاكل التي تعترض سبيل تقدمها وكيفية التغلب عليها.

(١) التابعي، كمال:" تغريب العالم الثالث، دراسة نقدية فى علم اجتماع التنمية"، دار المعارف،القاهرة، ١٩٩٣، ص ٣٤-٤٤.

(٢) لطفي،على:"التنمية الاقتصادية"، مكتبة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٦٤-١٦٥.

وهناك من الاقتصاديين من يرى أن هناك ميلا لاستعمال مصطلحات النمو **Growth** والتنمية **Economic Development** بمعنى واحد، فيستخدم النمو **Growth** للإشارة إلي مظاهر التقدم الاقتصادي، وعلي الأخص الزيادة فى الدخل القومي الحقيقي أو متوسط الدخل. وتستخدم التنمية **Development** للإشارة إلي التغيرات الأساسية التي تؤدي إلي إحداث التقدم وعلي الأخص التغير فى البنيان الاقتصادي الذي يصاحب عادة نمو الدخل الحقيقي على المدى الطويل.وهناك من يميز بين النمو والتنمية على أساس أن النمو يشير إلي التغير فى حجم النظام الاقتصادي، بينما التنمية تعني التركيز ليس فقط على حجم بل أيضا على التغيرات فى هيكلة القطاعي لصالح القطاعات الأكثر ديناميكية على المدى الطويل.

ويلاحظ أن غالبية الكتاب الفرنسيين يستخدمون مصطلح النمو والتنمية والتقدم كمترادفات دون تمييز بينهم بل تستخدم فى المعتاد وكأنها تعني معني واحد.

ولكن التنمية تعني أكثر من النمو الاقتصادي لأنها تشمل أيضا التغيرات الاجتماعية التي يسببها النمو الاقتصادي.

(٢-٣) مفهوم البيئة والتوازن البيئي:

البيئة بمفهومها العام **Ecology** هي الوسط والإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويمارس فيه نشاطه الاجتماعي والإنتاجي، وهي مستودع الموارد لعناصر الثروة غير المتجددة (كالمعادن- والبترول) وعناصر الثروة المتجددة (كالزراعة – والرعي – والغابات – والمصايد) وتشمل هذه الموارد الأراضي وما تحويه من خامات ومياه بحار وأنهار ومياه جوفية، والهواء والرياح وكلها عرضة للتغيير مع الزمن كماً ونوعاً ووفقا للأنشطة الاقتصادية وما يسخره لها من تكنولوجيات. أما البيئة **Environment** فهي تشمل كل مظاهر الوجود المادي المحيط بالإنسان من الأرض والماء والهواء.

ويمكن تمييز ثلاثة أنظمة للبيئة المحيطة وهي[١]:

أ- البيئة الطبيعية. **Natural environment**

ب- البيئة الاجتماعية. **Social environment**

ج- البيئة المصنوعة **Man – Made environment**

(١) عبد الصبور،محمد-عزت، فرج: " أبعاد وقضايا التنمية الاقتصادية"، بل برنت للطباعة، جامعة عين شمس، ١٩٩٤، ص ٢٨٢ ، ٢٨٣.

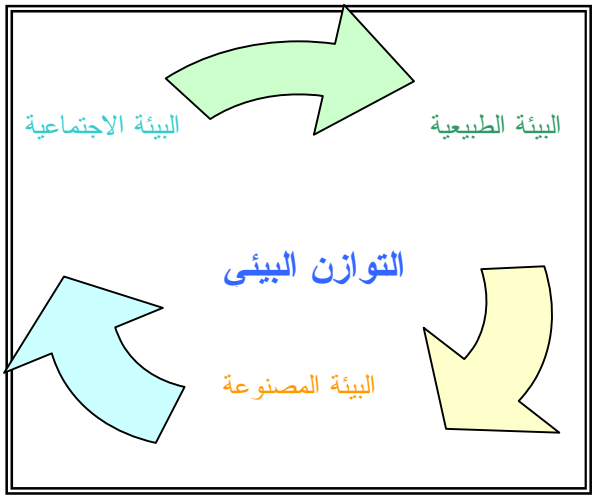

الشكل(٢-١) يوضح إطار ديناميكية التوازن البيئي وتكامل البيئة المحيطة

المصدر:إعداد الباحث

(٢-٣-١) البيئة الطبيعية: تشمل كل مظاهر الوجود المادي المحيط بالإنسان وتضم أربعة أنظمة تتفاعل وتتوازن مع بعضها البعض وهي:

الغلاف الأرضي – والمائي – والغازي– والحيوي[١].

(٢-٣-٢) البيئة الاجتماعية: وهي النظم والعلاقات الاجتماعية بين الأفـراد والجماعـات والتي تشمل الأنظمة السياسية والاقتصادية والإدارية والثقافية والعادات والتقاليـد والأعـراف، وهذه الأنظمة تلعب دورا أساسياً فى سمات كل مجتمع[٢].

(٢-٣-٣) البيئة المصنوعة: وهي كل ما صنعه الإنسان وشيده فى المحيط الحيوي،وتشمل أنظمة تم تعديلها من قبل الإنسان **Man – Modified systems** بحيث قام الإنسان بتحوير أنظمة الطبيعية لتخدم أغراضه كالأنظمة البيئية الزراعية التي تخضع لتأثير من الإنسان والطبيعة معا.

وأنظمة بناها الإنسان وأنشأها فى المجال الحيوي **Man – Made systems** مثل المصـانع والطرق والمدن.

(١) محمد فهمي،خالد:" التوطن الصناعي والبيئة"، معهد التخطيط القومي، القاهرة ، ١٩٨٨.

(٢) عبد المقصود، زين الدين:" البيئة والإنسان، علاقات ومشكلات"، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨١.

(٢-٣-٤) التوازن البيئي: مفهوم التوازن البيئي هو جملة التوازنات الموجودة بين الكائنات الحية والأنظمة البيئية الطبيعية والتي تتم داخلها العمليات البيولوجية بفضل و جود هذه التوازنات، والتي تسمح بإتمام السلسلة الغذائية لإنتاج الموارد[١].

والتوازن البيئي بمعناه الشامل لا يخضع للقياس الكمي ولا النوعي المعروف وذلك لأن الإنسان ما زال يجهل الكثير من أسرار الكون الشائع. وكذلك التوازنات الطبيعية هي عملية متغيرة ديناميكية دائمة الحركة لا تتصف بالثبات بسبب تداخل عوامل عددية منها المعلوم ومنها المجهول فهي عوامل طبيعية متداخلة.

(١) احمد عبد الله، وفاء: " نحو وضع استراتيجية قومية للتنمية من منظور بيئي "، مذكرة خارجية رقم ١٤٨٤، معهد التخطيط القومي، ١٩٨٨، ص ٢.

(٢-٤) مفهوم التنمية المستدامة: Sustainable Development

عندما بدأ العالم يواجه طائفة من الأخطار البيئية الحرجة، كتدهور موارد التربة و المياه والموارد البحرية، وانتشار واسع للتلوث الذي يهدد الصحة، واستنفاد لأوزون الغلاف الجوي، وتغير فى المناخ العالمي، وفقدان التنوع الحيوي.

بدأ العالم الصناعي يعترف بأن مشكلات البيئة لا تنفصل عن مشكلات الرفاهية البشرية ولا عن عملية التنمية الاقتصادية عامة، **وأن كثير من أشكال التنمية الحالية تستنزف الموارد البيئية التي يعتمد عليها معاش ا لبشر ورفاهم فى آخر المطاف.**

وبهذا الاعتراف أنشأت الأمم المتحدة اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية

(WCED) World Commission on Environment and Development.

كان ذلك فى عام ١٩٨٧، خلص تقرير اللجنة بعد دراسة مستفيضة لسبل مواجهة تحديات البيئة و التنمية إلي أن بقاء الكرة الأرضية يستلزم إعادة تنظيم لأنشطة الاقتصادية لدى الدول الصناعية بشكل خاص، وهناك حاجة ماسة لتغيير أنماط التنمية فى الإنتاج والاستهلاك التي لا تؤدي إلي تزايد التهديد بالانحطاط البيئي. **وعرفت اللجنة بأن التنمية المستدامة هي كما وردت فى تقرير مستقبلنا المشترك Our Common Future التنمية التي تلبي حاجات الجيل الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة فى تلبية حاجاتهم**[(١)].

وأن التنمية المستدامة هي التي تحقق التوازن بين التفاعلات لمنظومات البيئة الثلاثة (الحيوية- والمصنوعة – والاجتماعية) وتحافظ عل سلامة هذه النظم البيئية، وهي أيضا مجموعة السياسات والإجراءات المتخذة لنقل المجتمع إلي وضع أفضل باستخدام تكنولوجيا مناسبة للبيئة ولتحقيق التوازن بين بناء الطبيعة وهدم الإنسان لها.

(١) " مستقبلنا المشترك "، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، عالم المعرفة رقم ١٤٢، الكويت، ١٩٨٩، ص ٨٣.

Inappropriate Development

Sustainable Development

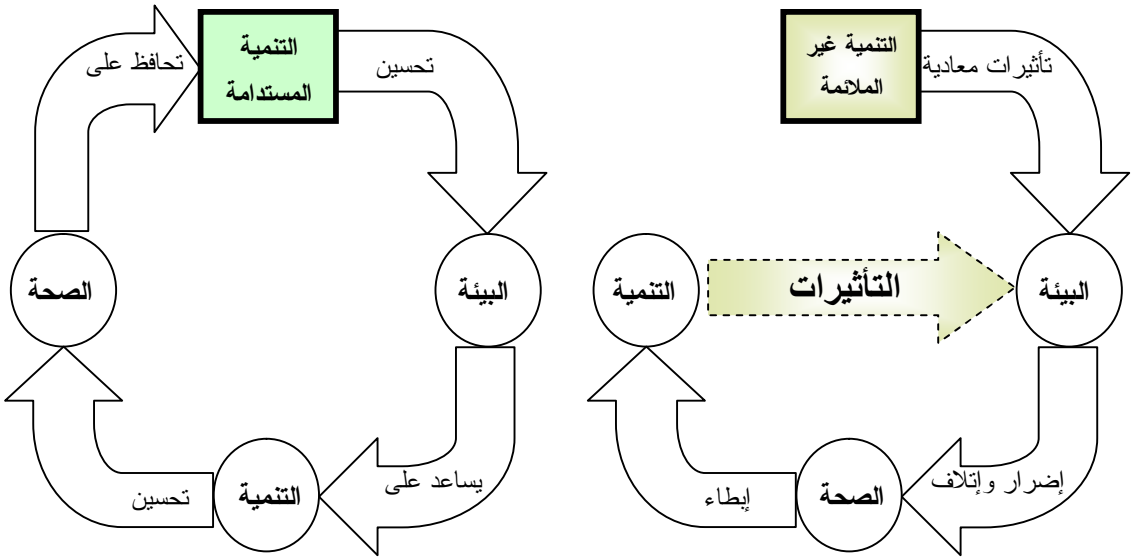

التنمية غير الملائمة **التنمية المستدامة**

الشكل(٢-٢) يوضح مفهوم التنمية المستدامة مقارنة بعواقب التنمية البشرية غير الملائمة

المصدر:

Sven – Olof Ryding, Environmental Management Hand Book. IOS Press Amsterdam,1992, P. 30

وفى عام ١٩٩٢ ، كانت التنمية المستدامة الموضوع المركزي لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية **UNCED** [١] فى قمة الأرض.

توصلت قمة الأرض إلي عدة اتفاقيات مهمة:

١- **تصريح ريو فى البيئة والتنمية:** الذي قدم ٢٧ مبدأ لتوجيه التنمية المستقبلية ولمعرفة حقوق السكان فى التنمية ومسئوليتهم فى حماية البيئة العامة.

٢- **اتفاقية تغير المناخ:** وهي اتفاقية بين البلدان لتثبيت غازات الاحتباس الحراري فى الغلاف الجوي إلي المستويات التي لا تفسد نظام المناخ العالمي بشكل خطير.

٣- **اتفاقية التنوع الحيوي البيولوجي:** وهدفها الحفاظ على التنوع للفصائل الحية وضمان المشاركة العادلة فى فوائد استخدام التنوع البيولوجي.

٤- **تصريح الخاص بمبادئ توجيه الإدارة:** نحو الحفاظ على التنمية المستدامة فى جميع أنواع الغابات العنصر الأساسي فى التنمية الاقتصادية والحفاظ على جميع أشكال الحياة.

٥- **جدول أعمال القرن ٢١ :** وهو برنامج شامل من الأعمال فى كيفية تطبيق التنمية الاجتماعية المستدامة اقتصاديا وبيئياً.

وجدول أعمال القرن ٢١ يقدم برامج وسياسات لإنجاز الاستدامة المتوازنة بين عدد السكان والاستهلاك والطاقة الاستيعابية للأرض، وهذه الأجندة ٢١ تقدم خيارات لمقاومة انحطاط التربة والهواء والماء والحفاظ على الغابات وكل أصناف الحياة، وتتعامل الأجندة مع الفقر والاستهلاك المفرط، و الصحة والتعليم والزراعة.

وذكر فى جدول أعمال القرن ٢١ بأن التنمية المستدامة هي الطريق لاستئصال الفقر بإعطاء الفقراء محاور وطرق كثيرة فى احتياجاتهم للموارد. وأن على الدول الصناعية دور كبير فى تنظيف البيئة، أكثر بكثير من البلدان الفقيرة التي تنتج تلوث أقل نسبياً.

والمطلوب من الحكومات التي تتبني استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة أن تستند على المشاركة الواسعة للمنظمات الدولية، والحكومات المحلية والإقليمية والجمعيات الأهلية غير الحكومية.

إن عمل التنمية المستدامة يتطلب فهم ما هي الاستدامة، البعض يعتبر بأن الرأسمال البيئي الطبيعي يجب أن يبقي مستديما فى التزامه بمواجهة حاجات ومتطلبات الناس المتزايدة.

(١) United Nations Conference on Environment and Development: UNCED

وآخرون يحاولون التأكيد على أن التنمية : **هي نمو اقتصادي وتنمية اجتماعية وعليهم الاستمرار فى البقاء لتبقي التنمية مستدامة**[1].

ولقد كثر استخدام مفهوم الاستدامة من عدد كبير من الباحثين والمنظمات الدولية فهناك استدامة بيئية، واستدامة اجتماعية ، واستدامة اقتصادية، واستدامة ثقافية وإدارية وكلها أجزاء من التنمية المستدامة.

البعض يعتبر " **الاستدامة الاجتماعية** " شرط مسبق للتنمية المستدامة، و هذا يعني بأن الموارد الطبيعية المستعملة داخل المحيط الاجتماعي الذي قرر توزيع هذه الموارد بشكل مستدام أو غير مستدام (ضمن الجيل الحالي، وبين الأجيال المستقبلية والحالية) والعدالة فى استخدام الموارد.

آخرون يناقشون بأن أهداف التنمية المستدامة يتطلب تحقيقها تغيرات فى الهياكل الاجتماعية وفى المؤسسات الحكومية وفي توزيع الدخل والممتلكات **(Hardoy 1992)**.

بينما يري بيرجستروم (**Bergstrom** ١٩٧٧) ، أن مفهوم التنمية المستدامة هي العلاقة بين : **قاعدة الموارد – والنظام الاجتماعي والقيم المستدامة**، وتكمن الاستدامة فى التنمية من خلال تفضيل قيم الترشيد فى كميات الموارد المستخدمة وفى القدرة الاستيعابية للنظام الاجتماعي على تفضيل تلك القيم دون غيرها.

وقد حلل هذه المظاهر المعقدة كل من(**Miltin , Satterthwaite** ١٩٩٤) على أنها **أهداف متعددة للتنمية المستدامة:**

– فمواجهة الاحتياجات البشرية: تتضمن الوصول إلي أسباب العيش الكافي، والضمان الصحي والمأوي المتين، والصحي ضمن مجاورة سكنية مزودة بتمديدات المياه، وصرف صحي، ومواصلات، ومركز خدمات صحية، وحرية فى المشاركة السياسية الوطنية والمحلية وفى اتخاذ القرارات الخاصة بإدارة التنمية الوطنية.

عدم المساومة على احتياجات الأجيال المستقبلية وتشمل: التقليل من استهلاك الوقود الأحفوري فى الإسكان والصناعة والتجارة والنقل، وتقليل من هدر الموارد المعدنية النادرة بترشيد الاستعمال وإعادة تدويرها واصلاحها. والتأكيد على التوجه لاستخدام الموارد المتجددة بشكل مستدام مع الحفاظ على الطاقة الاستيعابية للبيئية.

(١) احمد شكري السعيد، عبد المنعم: " التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق "، رسالة دكتورة، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩، ص ١٨.

الفصل الثالث: التنمية المستدامة من منظور تاريخي- ومفاهيم وأبعاد.

(٣-١) بداية فكرة التنمية المستدامة: خلفية تاريخية

في بداية السبعينات عرض نادي رومـــا تقرير "حـــدود النمـــو **The Limits to Growth** ١٩٧٢" وذلك نتيجة ظهور احتمال نقص جوهري في الموارد غير المتجددة، مثـــل البتـــرول، والغاز الطبيعي وبعض المعادن. والتقرير طرح عدة أسئلة منها[١]:

- ماذا ستكون العواقب البيئية إذا استمر النمو الاقتصادي على وضعه الحالي؟

- ما الذي يجب عمله للتأكد من أن الاقتصاد البشري سيؤمن وبفعالية لجميع البشر؟ ويكون أيضا ملائما ضمن الحدود المادية للأرض؟

وقد توصلت الدراسة التي استمرت سنتين في معهد ماساشوتس للتكنولوجيا من أجل البحـــث عن أسباب ونتائج النمو على المدى البعيد في : السكان – ورأس المال الصـــناعي - وإنتـــاج الغذاء- واستهلاك الموارد – والتلوث، إلي ثلاثة نتائج من خلال عمل نموذج على الكمبيـــوتر، أطلق عليه **World 3** ، وتتضمن النتائج تحديات بالوعيد والوعد، ويتوقف ذلك على خيـــارات البشرية والدول الصناعية بشكل خاص.

١- إذا استمرت اتجاهات النمو في الصناعة والتلوث، وفى عدد الســـكان وإنتـــاج الغـــذاء واستنزاف الموارد مستمرا ولم تتغير، فإن حدود النمو على هذا الكوكب ستصل في وقـــت مـــا خلال إلـــ ١٠٠ سنة القادمة. إن أكثر العواقب الوخيمة الممكن أن تحدث مستقبلا هو الانخفاض في كلا (طاقة التصنيع – وعدد السكان) والذي لا يمكن التحكم فيه.

٢- يمكن تغيير اتجاهات النمو تلك، وإقامة حالة ثابتة اقتصاديا وبيئياً، والتي يمكن أن تستديم طويلا في المستقبل.

٣- إن حالة التوازن العالمي يمكن التخطيط له بحيث أن الاحتياجات الأساسية لكل شـــخص على هذه الأرض يمكن تلبيتها وإتاحة الفرص المتساوية لجميع البشر.

٤- إذا قرر سكان العالم النضال والكفاح من أجل حصيلة من الإنتاج ثانية أكثر من الأولي فإن عليهم أن يبدؤوا العمل فورا وفرص النجاح ستكون كبيرة.

(١) Meddows, Beyond The Limits, U.S.A. 1992, P. 35

لقد زاد الاهتمام خلال العقود الماضية في الأحوال البيئية العالمية وتأثير الأفعال البشرية على الأنظمة الطبيعية العالمية، كاستنزاف طبقة الأوزون في الغلاف الجوي، وارتفاع درجة حرارة الغلاف الجوي، واستنزاف الموارد المتجددة ذات الطبيعة المحدودة مثل: خصوبة التربة – وعذوبة الماء.

في سنة ١٩٨٠ قام (الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة **IUCN** [١]) بوضع إستراتيجية الحفاظ العالمي **WCS** ،وهو أول من استخدم مفهوم التنمية المستدامة **Sustainable Development** في مناقشة الفكرة القائلة:

– إذا لم يتم حماية كل من خصوبة التربة ومعدل الإنتاج للكوكب، فإن هناك خطر على مستقبل البشرية.

– في عام ١٩٨٣ قامت الأمم المتحدة بتشكيل لجنة عالمية للبيئة والتنمية **(WCED)** برئاسة رئيسية وزراء النرويج، وكلفتها بإعادة دراسة مشكلات البيئة والتنمية الحادة فوق هذا الكوكب.

بعد ثلاث سنوات من العمل المتصل في الأبحاث الميدانية في إعداد هذا التقرير، والذي تكلفتها حوالي (٧ ملايين دولار) وشاركت في إعداده ٢٢ شخصية دولية من الوزراء والعلماء ورجال القانون من البلاد المتقدمة والبلاد النامية برئاسة السيدة جروهارلم برونتلاند رئيسية وزراء النرويج.

يقع التقرير في ٣٨٣ صفحة،واختير له عنوان يعكس القلق المتزايد على مصير البشرية "**مستقبلنا المشترك**".

ويمثل هذا التقرير أخطر وثيقة في القرن العشرين وقد خلق تقرير اللجنة بعد هذه الدراسة المستفيضة لسبل مواجهة تحديات البيئة والتنمية إلي أن بقاء الكرة الأرضية يستلزم إعادة تنظيم الأنشطة الاقتصادية والبشرية.

وطالب التقرير بتطبيق مجموعة من التوصيات في إطار الأمم المتحدة من أجل تنمية متواصلة ومستمرة (مستدامة) كما دعا إلي عقد مؤتمر عالمي لتحديد التنمية المستدامة.

في يونيه ١٩٩٢ بـ "ريودي جانيرو" بالبرازيل انعقدت أضخم قمة في القرن العشرين قمة الأرض **Earth Summit** أو قمة ريو شارك فيها أكثر من ١٧٨ من رؤساء الدول والحكومات،وأكثر من ٣٠٠٠ من علماء البيئة ومن ممثلي المنظمات الحكومية وغير الحكومية والنقابات والأحزاب المعنية بشئون البيئة.

(١) IUCN: International Union for the Conservation of Nature. WCS World Conservation Strategy.

لقد بدأت المرحلة التحضيرية لهذا المؤتمر عام ١٩٨٨ بمبادرة من دول الشمال لمواجهة المخاطر البيئية الجديدة مثل خطر تآكل طبقة الأوزون وتغير حرارة الأرض.

وقد انتهزت الدول النامية هذا الاهتمام الذي تواليه الدول المتقدمة لقضايا البيئة وأدخلت متطلباتها في صلب القرار المؤسس للمؤتمر ٢٢٨/٤٤ وأهمها:

مسئولية الدول المتقدمة عن التلوث البيئي وبالتالي مسئولياتها عن توفير الموارد المالية اللازمة لمواجهة قضايا التنمية والبيئة ونقل التكنولوجيا النظيفة إلي دول العالم الثالث.

ولقد كان الهدف الأساسي للمؤتمر هو تعبئة الإرادة السياسية للوصول إلى توافق في الآراء حول مفهوم جديد هو المشاركة العالمية لتأمين مستقبل الأرض.

ولقد أسفر المؤتمر عن مجموعة خطيرة من الوثائق لعل من أهمها:

١- وثيقة أو "إعلان ريو".

٢- "أجنده ٢١".

٣- اتفاقية "التنوع البيولوجي".

٤- اتفاقية "تغير المناخ".

ثم عقدت عدة مؤتمرات وقمم برعاية الأمم المتحدة للاهتمام بالبيئة كقضية عالمية.

وكان منها مؤتمر قمة الأرض الثاني – نيويورك ١٩٩٧.

حيث قدم الرئيس الأمريكي "كلينتون" في قمة الأرض الثانية – أربع مبادرات تهدف إلي مكافحة ارتفاع درجة حرارة الأرض إلي الأمم المتحدة. من بينها هذه المبادرات: منح الدول النامية مليار دولار على مدى خمس سنوات لمساعدتها على الحد من انبعاثات الغازات وإقامة مليون وحدة شمسية في الولايات المتحدة قبل سنة٢٠١٠.

ثم كان مؤتمر كيوتو في (اليابان ١٩٩٧) الهادف إلي الاتفاق على نسبة خفض انبعاثات غازات الحرارية والحد من ارتفاع حرارة الأرض والذيول الخطيرة المترتبة على ذلك. وقد جاء في خطاب وزير البيئة الياباني "هيروشي أوكي" في افتتاح "مؤتمر كيوتو ٩٧ "إن التغيرات المناخية التي تشهدها الكرة الأرضية منذ عدة سنوات تعد بحث إحدى المشاكل الأساسية للبيئة التي لم يسبق لها مثيل في العالم.[١]

(١) هيروشي أوكي: وزير البيئة الياباني ،" في خطاب افتتاح المؤتمر ١٩٩٧ "– مؤتمر كيوتو – R.M.C.

إن السبب الرئيسي للفساد البيئي هو النموذج غير المستدام للاستهلاك والإنتاج خصوصا في البلدان الصناعية والذي أدي إلي تفاقم الفقر وعدم التوازن(**U.N,1992**).

إن أفعال الدول الصناعية الغنية في هذه الأرض وتصرفاتها الجائرة في كثير من الأحيان هي المسئولة عن الكارثة البيئية التي بدأت تظهر ملامحها وحان الوقت لكي ترد الأرض على هذه التصرفات.(١)

ومن المفارقة في الدول المتقدمة في سعيها إلي حماية البيئة والحد من تسخين المناخ تولد مفهوم أمريكي سمي بحق التلويث واستخدام مصطلح **Trading** .

وكأن التلويث سلعة تجارية تباع وتشتري. والتساؤل ألا ينطوي مثل هذا الموقف على توسيع الفجوة بين الفقراء والأغنياء بين الشمال والجنوب.(٢)

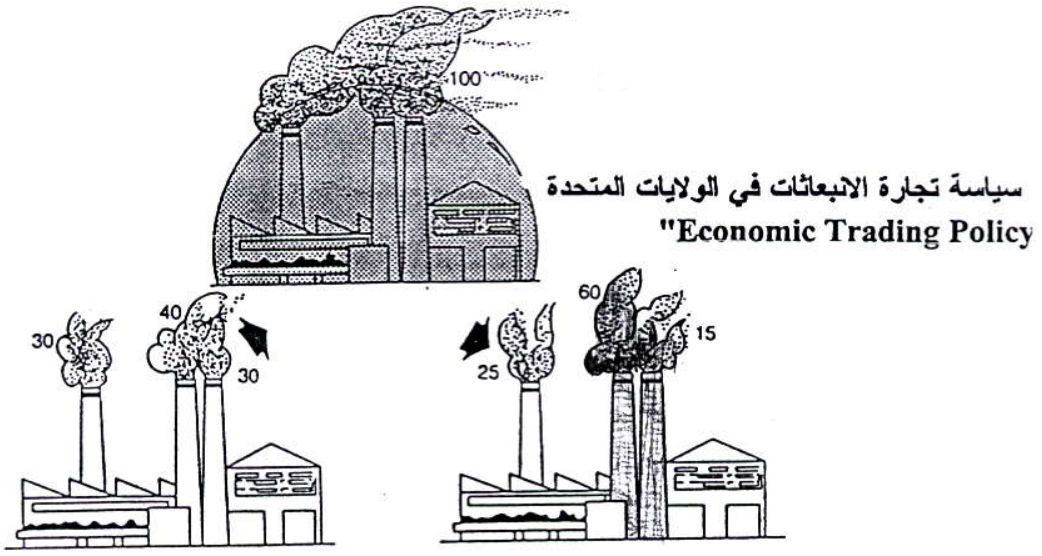

الشكل (٣-١) يوضح مفهوم فقاعة التلوث **bubble**

المصدر: احمد شكري السعيد، عبد المنعم: " التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق "، رسالة دكتورة،

(١) جون. ل. سايتز :"السياسات التنموية، مقدمة حول القضايا والمسائل العالمية" ، ترجمة سمير حمارنة ،دار عمان للنشر، الأردن، ١٩٩٠، ص ١٠ ، ٥٥ . ،

(2) Edward Dommen: Fair principles for sustainable development U.N. 1993, P. 61.

التي تحدد لكل منطقة مصانع كمية من الانبعاثات كفقاعة حجميه من الملوثات يمكن لأحد المصانع بيع حصته من الانبعاثات لمصنع مجاور له واقع ضمن فقاعة الملوثات المحددة من قبل وكالة حماية البيئة.

لقد أنشئ في الولايات المتحدة الأمريكية نظام سياسة تجارة الانبعاثات سنة ١٩٨٢، والذي فتح مجالا نحو تجارة **Trading** وتسويق نظام رخص التلويث، وكأن التلويث سلعة تباع وتشتري كصفقات تجارية فردية يقوم بها أصحاب المصانع، وتعتمد هذه الطريقة على نظام السوق الحر في إنقاص الانبعاثات في الولايات المتحدة.

إن الاتجار بالانبعاثات والاعتراف بحق التلويث يماثل الاعتراف" **بحق الاعتداء**".

(٣-٢) تعريف التنمية المستدامة:

١- "**هي التنمية التي تلبي بضروريات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم**"(١). كما ورد في تقرير" **مستقبلنا المشترك**" والذي صدر عن لجنة برتلاند رئيسة وزراء النرويج ورئيسة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية.

٢- "**هي التنمية التي تعمل على تزويد جيل المستقبل بثروة طبيعية تعادل على الأقل مسافة جيل الحاضر التي سبقوه**".

٣- "**وهي التي تحاول تحقيق احتياجات الإنسان في إطار قدرة الحمولة البيئية للأنظمة البيئية الموجودة**".

٤- "**هي التنمية التي تحقق التوازن بين تفاعلات المنظومات الثلاث المحيط الحيوي المحيط الاجتماعي – المحيط المصنوع – وتحافظ على سلامة النظم البيئية وحسن أدائها** "(٢).

٥- وهناك تعريف ركز على الجوانب المادية(٣)" **هي التنمية التي تؤكد على استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلي فنائها أو تدهورها، أو تناقص جدواها بالنسبة للأجيال المقبلة مع الحفاظ على رصيد ثابت غير متناقض من الموارد الطبيعية كالتربة و المياه الجوفية والكتلة الحيوية**".

٦- "**هي التي تعمل على الاستغلال الأمثل للمواد المتاحة فى مشروعات تنموية دون الحاجة إلى استنفاذ موارد أخري تكون شرط لاستمرارية هذه المشروعات**".

٧- وتعريف ركز على الجوانب الاقتصادية" **هي التنمية التي تركز على الإدارة المثلي للموارد للحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية، بشرط الحفاظ على نوعية الموارد الطبيعية واستخدام الموارد يجب إلا يقلل من الدخل الحقيقي فى المستقبل**".

٨- "**هي التي تحقق استدامة النمو الاقتصادي لتحقيق أعلى ربحية ممكنة للقطاع الخاص وكذلك تحقيق الاكتفاء الذاتي للاحتياجات الأساسية للإنسان مع تحقيق**

(١) احمد شكري السعيد، عبد المنعم: " التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق "، رسالة دكتورة، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩، ص ١٨.

(٢) القصاص، محمد عبد الفتاح:" الإنسان والبيئة والتنمية" ، المؤتمر الثاني للبحوث البيئية ، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٠.

(3) Rebert Goodland, "Neoclassical Economic and Principles of Sustainable Development", Ecological Modeling, Vol, 38, (1987), P. 36.

العدل والمساواة بين المجتمع لنصل إلى المثالية في المشاركة والشفافية باستخدام حلول مناسبة تحاول الوصول إلى الكمال بالحفاظ على قدرة البيئة على استيعاب نواتج الأنشطة الإنسانية المختلفة على أن يعاد استخدام المخلفات بأسلوب علمي حديث بحيث يقلل من حجم هذه المخلفات".

٩- وتعريف ركز على الجوانب التكنولوجية[١]:" **هي التنمية التي تستخدم تكنولوجيا جديدة أنظف وأكفأ وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية، بهدف الحد من التلوث والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ، واستيعاب النمو فى عدد السكان**".

(٣-٣) أبعاد التنمية المستدامة:

(٣-٣-١) الأبعاد الاقتصادية:

التنمية المستدامة للبلدان الغنية تعني إجراء تخفيضات مطردة في مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية بتحسين كفاءة استخدام الطاقة، وكذلك تغيير في أنماط الاستهلاك بتغيير في أسلوب الحياة.

وعلي البلدان الصناعية مسئولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل الوقود الأحفوري، أسهم بدرجة كبيرة وغير متناسبة في مشكلات التلوث العالمي، إضافة إلي أن البلدان الغنية لديها القدرة المالية والتقنية لاستخدام تكنولوجيات أنظف وللترشيد في الاستهلاك الكثيف للطاقة والموارد.

أما التنمية المستدامة للبلدان الفقيرة فهي تعني زيادة استخدام الموارد بهدف تحسين مستويات المعيشة وللتخفيف من أعباء الفقر المدقع، لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان.

والتنمية المستدامة تعني لجميع البلدان، الحد من التفاوت المتزايد في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية والموارد الطبيعية والحقوق السياسية بشكل متساوي بين أفراد المجتمع. وعلي جميع البلدان تحويل الأموال التي تنفق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة، إلي أنفاقها على احتياجات التنمية. ويمكن أن يسرع التنمية بشكل ملحوظ، فيما لو استغل جزء صغير من الموارد المكرسة للأغراض العسكرية.

(١) James Gustave:," The Environment: The Greening of Technology", Development, Vol, 2, No. 3 1989, P. 30-32.

(٣-٣-٢) الأبعاد البشرية:

تعني التنمية المستدامة تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان،لأن النمو السريع للسكان يفرض ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية، وعلي قدرة الحكومات علي توفير الخدمات ولتوزيع السكان أهمية كبيرة، والتوسع في التحضر له عواقب بيئية ضخمة، فمع التوسع بالتكنولوجيات المستخدمة حاليا، تقوم المدن بتركيز النفايات والمواد الملوثة التي تشكل خطورة على السكان وعلي النظم الطبيعية المحيطة. فالتنمية المستدامة تعني إبطاء حركة الهجرة إلي المدن والاهتمام بالتنمية الريفية النشيطة.[١] وكذلك استخدام الموارد البشرية استخداما كاملاً، وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الفقر.

والتنمية المستدامة تعني تأمين الاحتياجات الأساسية إلي السكان الذين يعيشون في فقر مدقع (وهي التعليم – والرعاية الصحية – والمياه النظيفة) وكذلك تحسين الرفاهية الاجتماعية، وحماية التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري، من تدريب المربين والعاملين في الرعاية الصحية والفنيين والعلماء وغيرهم، الذين تدعو إليهم الحاجة لاستمرار التنمية[٢].

(٣-٣-٣) الأبعاد البيئية:

التنمية المستدامة تعني حماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية وعدم الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الآفات التي تلوث المياه السطحية والجوفية، والاستغلال الجائر للغابات ومصايد الأسماك بمستويات غير مستدامة.

فالتنمية المستدامة تعني استخدام الأراضي الزراعية ومصادر المياه بشكل كفء وبأتباع تكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة وتتجنب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات.

والتنمية المستدامة تعني ترشيد استهلاك المياه، وتحسين كفاءة شبكات المياه ونوعيتها، وعدم سحب المياه السطحية أو الجوفية إلي درجة كبيرة تحدث اضطرابا في النظم الايكولوجية، وعلي قدرة تجدد المياه.

وتعني أيضا حماية الأصناف الحيوانية والنباتية من خطر الانقراض، كما تتعرض له الغابات المدارية والنظم البيئية للشعب المرجانية والتنوع الحيوي.

(1) Robert Repetto, "Coping with the Eighties: Lessons from the Seventies" Report U.N. Department of International Economic and Social Affairs, New York, 1981, P 6.

(٢) احمد شكري السعيد، عبد المنعم: " التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق "، رسالة دكتورة، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩، ص٥٥ .

وتعني أيضا عدم المخاطرة بحدوث تغييرات كبيرة في استقرار المناخ والبيئة العالمية وتدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الدول الصناعية.

(٣-٣-٤) الأبعاد التكنولوجية:

التنمية المستدامة تعني التحول (وخصوصا الدول الصناعية) إلي تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتكون قريبة قدر المستطاع من "**انبعاثات الصفر**" أو"**العمليات المغلقة**" وتقلل من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلي أدني حد(١).

والتكنولوجيات المستخدمة الآن في البلدان النامية غالبا أقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية، ولكن حجمها أقل بكثير.

والتنمية المستدامة تعني الإسراع في تطبيق تكنولوجيات أنظف وأكفأ تناسب الاحتياجات المحلية، والتكنولوجيا التي تهتم بالوقود الأحفوري بشكل خاص،لأن استخدامه في العمليات الصناعية غير المغلقة يؤدي إلي طرح نفايات حرقه داخل البيئة، والتي تسبب الأمطار الحمضية وغازات الدفيئة المهددة بتغير المناخ، والمستويات الحالية لانبعاثات غازات الدفيئة من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها. واهم غاز من غازات الدفيئة الناشئ عن نشاط البشر هو غاز ثاني أكسيد الكربون، يمثل حوالي نصف إمكانيات احترار الغلاف الجوي من الانبعاثات الحالية لغازات الدفيئة وتمثل إحراق الوقود الأحفوري ٤/٣ هذه الانبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون ومن هنا كان للطاقة نتائج هامة على التنمية المستدامة، من حيث إيجاد تكنولوجيات ترشد من استهلاك الطاقة، وترفع كفاءتها أو تحد من استخدام الوقود الأحفوري، والإسراع في استحداث موارد للطاقة المتجددة.

(١) احمد شكري السعيد، عبد المنعم: " التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق "، رسالة دكتورة، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩، ص٥٦ .

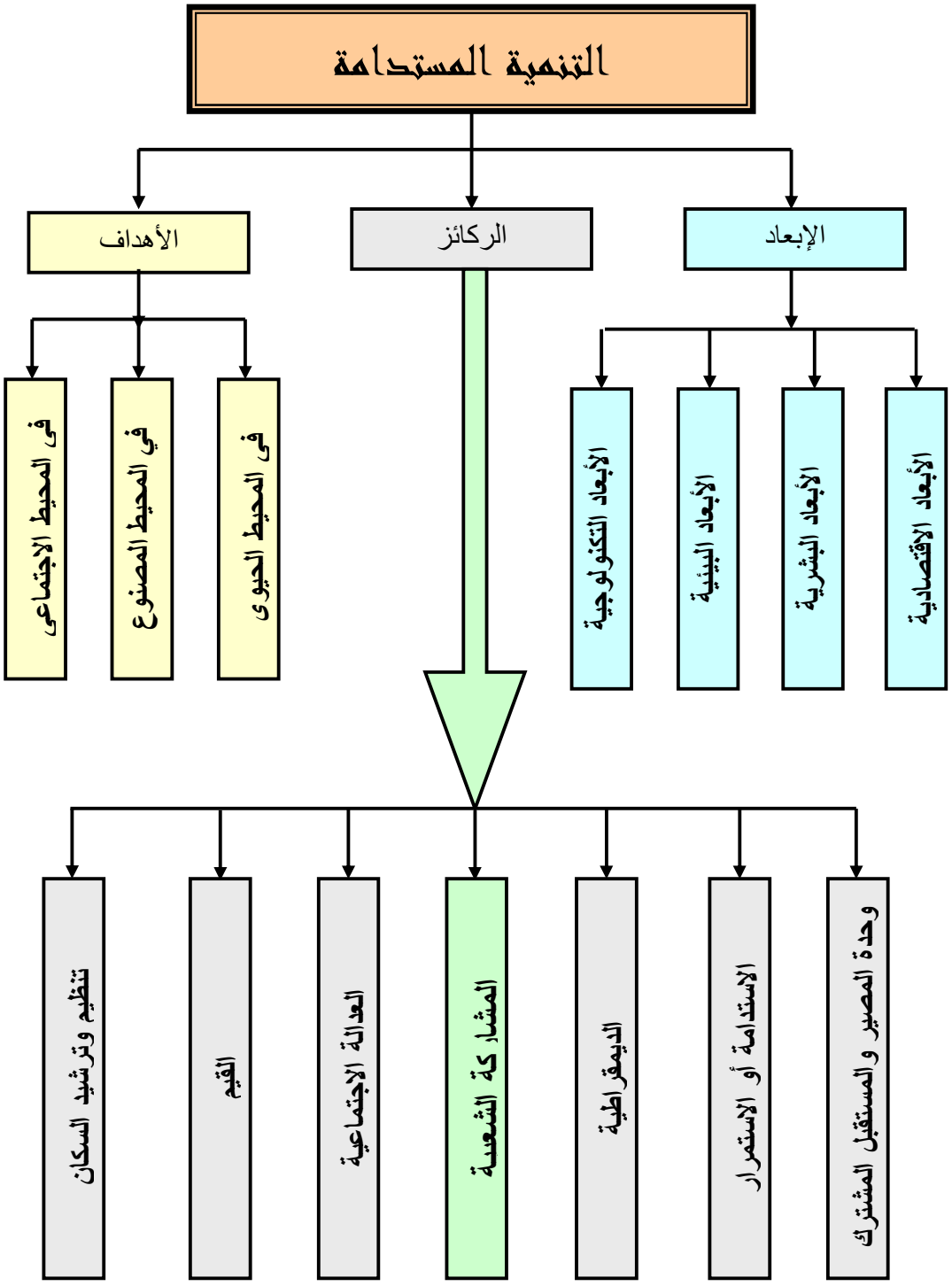

الشكل (٣-٢) المشاركة الشعبية كركيزة أساسية في التنمية المستدامة

المصدر: أعداد الباحث

(٣-٤) أهداف التنمية المستدامة[1]:

(٣-٤-١) في المحيط الحيوي:

المحافظة على سلامة العمليات البيئية الأساسية فى النظم البيئية التي يعتمد عليها الإنسان في تنمية الموارد، مثل : قدرة التربة على إعادة خصوبتها.

صيانة الموارد الموروثة الموجودة فى العالم.

تأمين الاستخدام المستدام للكائنات الحية. والنظم البيئية(مثل الأسماك والغابات.....).

(٣-٤-٢) في المحيط المصنوع (أو التكنولوجي):

اختيار وسائل تقنية ذات مخلفات محدودة.

الاعتماد على إعادة التدوير للمواد.

ترشيد وحسن اختيار مواقع المراكز الصناعية.

(٣-٤-٣) في المحيط الاجتماعي:

المحافظة على التوازن بين الموارد المتاحة والحاجات الأساسية للبشر على المدى البعيد.

وضع خطط تنمية للموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة فى إطار زمني يحقق العدالة بين الأجيال.

تحقيق المشاركة الشعبية الواسعة.

ترشيد استغلال كافة الموارد ووضع أولويات للاستخدامات المختلفة.

التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة متطلبات البيئة ومشاكلها.

(١) لقصاص، محمد عبد الفتاح:" الإنسان والبيئة والتنمية" ، المؤتمر الثاني للبحوث البيئية ، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٠. ص ١٠٠-١٠١.

(٣-٥) ركائز التنمية المستدامة:

(٣-٥-١) وحدة المصير والمستقبل المشترك: تلوث البيئي لا يعترف بالحدود الدولية.

(٣-٥-٢) الاستدامة أو الاستمرار:

التنمية يجب أن تلقي حاجات الحاضر للجميع وتستمر دون الإخلال بحاجات الأجيال المقبلة، وذلك يتم بإشباع الحاجات الأساسية لفقراء العالم، والحفاظ علي البيئة وعدم استنزافها فى حدود قدرة البيئة على التجدد من خلال ترشيد الموارد.

(٣-٥-٣) الديمقراطية:

يجب تطبيقها لمصلحة الأغلبية والبشرية جمعاء دون اعتبار لسيطرة شركات كبرى ومنعها من الإضرار بمصلحة الأغلبية. ومصلحة البيئة فالديمقراطية واقتصاديات السوق فى الدول المتقدمة من أهم معوقات التنمية المستدامة لأن حرية السوق قائم على سعر إنتاج سلعة أو الخدمة فقط بدون حساب الثمن البيئي – سواء كان تلوث أو استنزاف – فالنظام الديمقراطي الحالي يمنع إضافة الثمن البيئي لأن ذلك سيرفع ثمن السلعة، وينخفض الطلب عليها، وينخفض الربح، والمنتجين يعارضون ذلك من خلال قوي الضغط على الحكومات. فقانون الهواء النظيف الأمريكي مضي على انتهاء العمل به أكثر من عشر سنوات، ويجد الكونجرس صعوبة بالغة فى تجديده وتزداد المشكلة عندما يظهر آثارها فى بلاد أخري، ومن هنا يجب أن يتسع مفهوم الديمقراطية ليشمل مصلحة البشر جميعا اليوم وغدا[١].

(٣-٥-٤) المشاركة الشعبية:

فى عمليات صنع القرار على المستوى المحلي والقومي والعالمي، ومشاركة المرأة فى الاهتمام البيئي وترشيد استخدام الموارد، وتربية الأطفال على السلوك الإيجابي داخل الأسرة.وسوف يتم التركيز على المشاركة الشعبية وتأثيرها الفعال على التنمية المستدامة وجعلها في إطار عمل لتحقيق التنمية المستدامة.

(٣-٥-٥) العدالة الاجتماعية:

النجاح التنمية المستدامة يجب اقتسام تكاليف حماية البيئة، مع وجود عدالة ومساواة بين الأجيال، فلا يزيد رصيد الجيل الحالي من موارد البيئة على حساب الأجيال القادمة.

ويجب إعادة توزيع الموارد، وعدم تركيزها فى يد أقلية وحرمان الأغلبية، يؤدي إلي تدمير واستنزاف البيئة، فالغني يستهلك أضعاف الفقير ويستنزف ويلوث أكثر والفقير مضطر

(١) احمد شكري السعيد، عبد المنعم: " التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق "، رسالة دكتورة، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩، ص٥٥ .

للاستنزاف وتلويث البيئة[1]. ولتحقيق العدالة بين البلدان النامية والمتقدمة لابد من إلغاء الديون وفوائد الديون ودفع معونات لحماية البيئة، فالملوث هو الذي يجب أن يدفع ثمن ذلك، فى شكل ضريبة تمثل الثمن الحقيقي للتلوث.ولتحقيق العدالة الاجتماعية المرغوبة لابد من وجود قاعدة من القيم المناسبة توجنها لتحقيق ذلك.

(٣-٥-٦) القيم:

لنجاح التنمية المستدامة يجب إبراز قيم العدالة والمساواة بين الأجيال وقيم ترشيد الاستهلاك ليتناسب مع قدرة النظم البيئية والقيم الجمالية والإنسانية، وقيم المشاركة والتعاون، والقيم الدينية الأصيلة، ولابد من الرجوع للتراث والأديان السماوية لترسيخ هذه القيم المرغوبة.

(٣-٥-٧) تنظيم وترشيد السكان:

ترتبط التنمية بالسكان من ثلاث أوجه:عدد السكان ،توزيع السكان ، خصائص السكان.

(٣-٦) المقومات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة:

وتتمثل المقومات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في إطار ثلاث محاور أساسية وهي[2]:

(٣-٦-١) الإنسان كمورد بشري: human resources

يتم دراسة المؤثرات الخارجية التي تؤثر علي الإنسان كمورد بشري حيث مستوى صحته وتعليمه وثقافته ومهارته المهنية وإنتاجيته و جنسه وعمره ونوعه و عاداته وتقاليده وأعرافه ودينه..الخ.

(٣-٦-٢) المكان كمورد طبيعي وعمراني: urban and natural resources

يعتبر المكان أو المستقر الطبيعي للمجتمعات البشرية محدد طبيعي للمداخل العلمية لعمليات التنمية المتواصلة حيث مستوي كفاءة المساكن والخدمات والمرافق والطرق واختيار الموقع حيث المناطق الخضراء والبيئة العمرانية العامة وكذلك مستوي وفرة الموارد الطبيعية المتاحة بالمكان.

(١) لوبين، جلبرتو وآخرون: "تزايد الفقراء فى العالم والتنمية المستدامة"، اليونسكو، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ١٢١، ١٩٨٩، ص ١٢٣.

(٢) احمد شكري السعيد، عبد المنعم: "التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق "، رسالة دكتورة، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩، ص٥٩.

(٣-٦-٣) نظام الإدارة الحكومية والعمرانية: System of government order and urban management

يحقق نظام الإدارة الحكومية والعمرانية شكل العلاقات بين الأفـراد أو الجهـات المسـئولة ومهمات ومسئوليات كل منهم تجاه بعضهم البعض وتجاه المكان الذي يعيشون فيه.

لقد انتهي علماء التنمية في العالم إلى أن النمو السريع **rapid growth** يعقبه دائما تـدهور decline وأن معدل النمو السريع يعجل بالتدهور السريع. ومن ثم بدأ التفكير في مفاهيم جديـدة لتحقيق استمرارية التنمية ومنع التدهور أو علي الأقل الحفاظ علي مستوى التنمية الذي تم تحقيقه بالفعل.

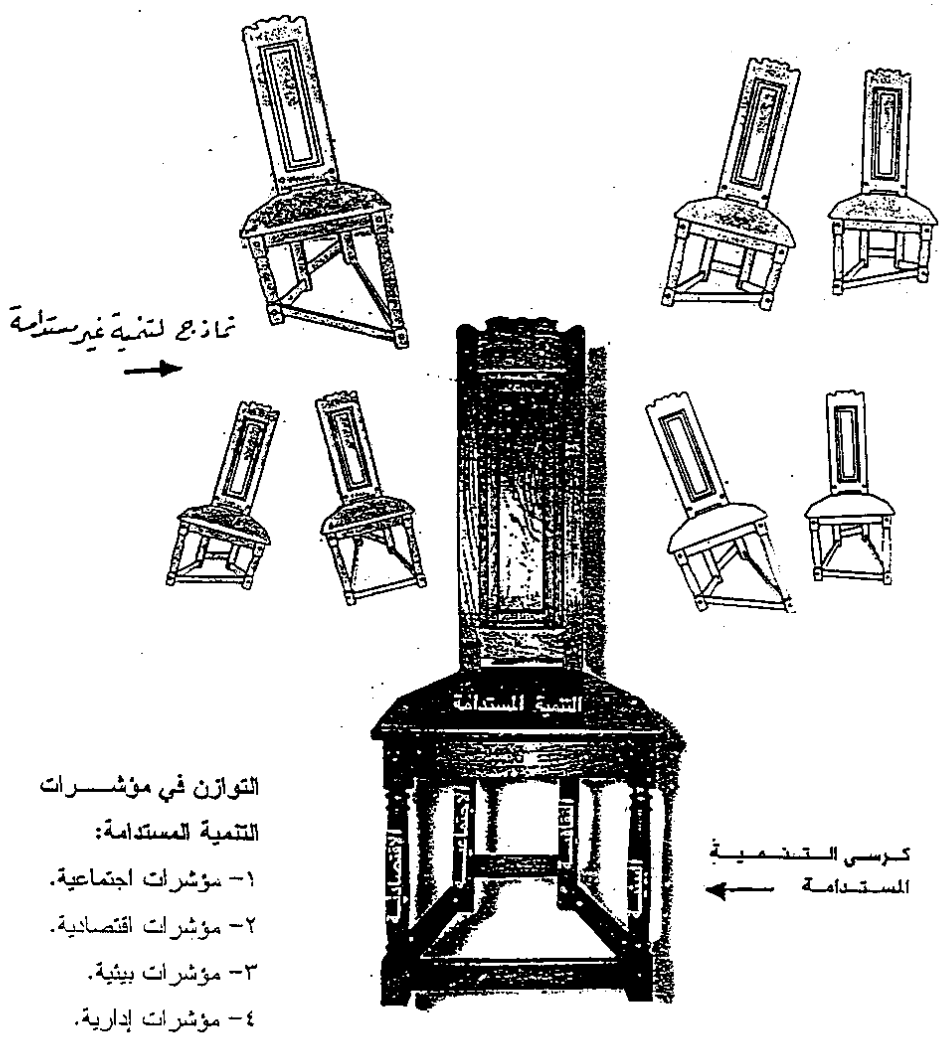

الشكل (٣-٢) التوازن في مؤشرات التنمية المستدامة

المصدر: الطبيعة والموارد: "مجلة اليونسكو الخاصة بالبيئة والموارد الطبيعية"، المجلد ٣١ – رقم ٣ – ١٩٩٥م.

(٣-٧) معوقات التنمية المستدامة:

هناك العديد من المعوقات منها:

(٣-٧-١) معوقات نفسية واجتماعية:

إن الإنسان فى هذا العصر كان انطباعه الأول عن التنمية أنها منقذة البشرية ووسيلة الرخاء، وهذا الانطباع يستند على معلومات وبيانات عن التقدم الصناعي والاقتصادي فى العديد من الأوجه، والآن هناك فكر جديد تحاول التنمية المستدامة أن تعطي انطباعا عكسيا عن التنمية السابقة، اعتمادا على بيانات أخري مستجدة، وهنا تقع الصعوبة فى تقبل الفكر الجديد وتغيير الانطباع الأول والاقتناع بالمعلومات الجديدة(١).

وهناك صعوبة فى التخلي عن التمتع بمميزات التنمية الحالية فى سبيل استمرار التنمية المستدامة التي سوف تفرض بعض القيود والتضحيات.

(٣-٧-٢) معوقات اقتصادية:

ارتفاع تكاليف حماية البيئة لأي مشروع جديد ٢٥-٥٠ % من تكلفة المشروع، لأن التكنولوجيا الجديدة مكلفة، و من هنا رحبت بعض الدول النامية مثل البرازيل بالتلوث الذي يؤديه للتنمية.(٢)على أساس أن حماية البيئة تعد ترفا بالنسبة للدول النامية التي تعاني من مشاكل خطيرة.

حماية البيئة ستؤدي إلي إغلاق العديد من المصانع وقلة فرص العمل وهناك وجهتي نظر متفاوتتين:

- السياسة البيئية المتشددة سيكون لها أثر تضخمي يعطل النمو الاقتصادي.

- السياسة البيئية الأكثر فعالية ستنشط التقدم التكنولوجي للوصول إلي طرق زهيدة التكلفة للتحكم فى التلوث وفى استخدام الموارد مما يحفز التنمية الاقتصادية.(٣)وأن أي تكنولوجيا جديدة بمرور الوقت تفتح أبواب عمل جديد.

ارتفاع تكاليف الإنتاج والأسعار أن تكاليف حماية البيئة ستؤدي إلي ارتفاع ثمن السلعة وبالتالي سيحد من المنافسة والتصدير ويؤدي إلي عجز ميزان المدفوعات. ومن الضروري أن

(١) سيوبرغ، ليفارت :" التغير فى البيئة العالمية والفعل البشري"، اليونسكو ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ٢٢ مارس ١٩٧٦.

(٢) رشيد، أحمد :" علم البيئة، مدخل عام"، معهد الإنماء العربي، لبنان، ١٩٨١، ص ٢٦.

(٣) "التقرير الختامي لدور المجتمع المحلي فى تنفيذ تدابير البيئة المرتبطة بالعمالة"، منظمة العمل الدولية، المجلد الأول، أكتوبر ١٩٨٤، ص ٥.

يتحمل الملوث ثمن ذلك بفرض ضريبة التلوث بالإضافة إلي ضريبة الموارد المستنزفة. مثل السيارة يجب أن تخضع لضريبتين.

(٣-٧-٣) معوقات سياسية[١]:

- تضارب المصالح بين دول الشمال الغنية ودول الجنوب الفقيرة.

- أزمة التعاون الدولي فى مجال التنمية، فمعظم معونات التنمية مشروطة ولأغراض سياسية. فإجمالي المعونات المقدمة من الدول المتقدمة ٣٥ مليار دولار، فى حين دفعت الدول النامية خدمات لديونها للدول المتقدمة ٣١.١ مليار دولار كفوائد زيادة على ما أخذته من معونات. ومن هنا أهمية مقايضة الديون بإجراءات لحماية البيئة (كحماية الغابات والتشجير)

- عدم وجود حكومة دولية أو سلطة عالمية للقيام بتنفيذ ومراقبة القوانين والأحكام الضرورية لحماية البيئة.

(١) عبد المنعم أحمد، حاتم: " البيئة والتنمية والخدمة الاجتماعية"، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٢٧٨.

الخلاصة :

يمكن إيجاز ما تم استعراضه في الفصل السابق في صورة مقارنة موجزة بين التنمية بمفهوم سابق والتنمية المستدامة :

	التنمية بمفهوم سابق	التنمية المستدامة
الأهداف	توظيف جميع موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية من أجل زيادة النشاط الاقتصـــادي وتحسين الرفاهـــية الاجتماعية بالاستهلاك	تلبية حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال القادمة فى تأمين حاجاتهم. تحقق التوازن بين تفاعلات المنظومات الثلاث المحيط الحيوي–المحيط الاجتماعي – المحيط المصنوع .
الأبعاد الاقتصادية	في المقام الأول زيادة النشاط الاقتصادي	تغيير أنماط الاستهلاك بتخفيض مستوي استهلاك الطاقة وتحسين كفاءتها و الحد من التفاوت في الدخل.
الأبعاد البيئية	غير موجودة	حماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية وعدم الإفراط فى استخدام الأسمدة والمبيدات وترشيد استهلاك المياه
الأبعاد التكنولوجية	استخدام التكنولوجيا لزيادة الإنتاج	استخدام تكنولوجيا أنظف وأكفأ فى استهلاك الطاقة وتقليل الانبعاثات.
ركائزها	ركائزها: الموارد الطبيعية المتاحة، المنشآت الاقتصادية وأدوات الإنتاج، رؤوس الأموال والأسواق والطاقة و المواد الخام	ركائزها: وحدة المصير، الاستدامة، الديمقراطية، **المشاركة الشعبية** ، القيم والعدالة والمساواة ترشيد السكان.

جدول (٣–١) مقارنة موجزة بين التنمية بمفهوم سابق والتنمية المستدامة

الباب الثاني : المشاركة الشعبية كفكرة ومفهوم في مشروعات التنمية المستدامة..

الفصل الرابع : المشاركة الشعبية المفاهيم العالمية والخلفية التاريخية – مفاهيم وتطبيقات

(٤-١) المشاركة الشعبية – المفاهيم العالمية والخلفية التاريخية.

(٤-٢) المشاركة الشعبية – التطبيقات .

(٤-٣) آليات عملية المشاركة: الجماعات المؤثرة – الأدوار المختلفة.

تمهيد:

تعد المشاركة الشعبية إحدى المقومات الأساسية التي تقوم عليها عمليات التنمية المستدامة للمجتمعات والتي أصبحت الأسلوب الوحيد المتاح أمام دول العالم الثالث لاجتياز هوة التخلف واللحاق بركب الدول المتقدمة. ولقد بدأت المشاركة الشعبية تأخذ طريقها في الوقت المعاصر ألي التطبيق المقنن في كثير من دول العالم، وذلك من منطلق أهمية إشراك المواطنين في اتخاذ القرارات ورسم السياسات الخاصة بتنمية مجتمعهم.

ولاشك أن هذا التطبيق يشير ألي أهمية الاهتمام بالمشاركة الشعبية كقيمة في حد ذاتها وكأسلوب يحقق مزايا عديدة. وهذا الاهتمام بدوره يثير العديد من التساؤلات حول أساس المشاركة الشعبية، متى نشأت؟ وما هي مفاهيمها؟ وأهدافها ؟ واستراتيجياتها؟ والعوامل التي تؤثر فيها؟ ووسائل تحقيق الاستفادة منها في ترشيد القرارات والسياسات؟.

وانطلاقا من هده التساؤلات وغيرها، والتي كثر ترددها في الوقت المعاصر حول موضوع المشاركة الشعبية سيتم إلقاء الضوء على موضوع المشاركة الشعبية بشكل تفصيلي، في محاولة للإجابة على معظم هده التساؤلات.

وسوف يتم تناول المشاركة الشعبية من خلال المحاور الرئيسية الآتية:

أولاً : المفاهيم العالمية والخلفية التاريخية.

ثانياً : التطبيقات والمحددات.

ثالثاً : الجماعات المؤثرة في عملية المشاركة.

وفى النهاية تجميع للنتائج المتكاملة عن موضوع المشاركة الشعبية من خلال طرح إطار للمشاركة الفعالة يعد بمثابة منهج لتحقيق وتدعيم عملية المشاركة كأداة فاعلة في التنمية المستدامة.

الفصل الرابع: المشاركة الشعبية المفاهيم العالمية والخلفية التاريخية- مفاهيم وتطبيقات

يجمع كل الخبراء في شئون التنمية المستدامة على أن مشاركة المواطنين في مجهودات التنمية ضرورة لاغنى عنها لضمان حسن مسار هذه المجهودات ووصولها ألي الجماهير المستهدفة، وهى التي تضمن نجاح خطط التنمية وجدية العمل واستمرار نموه في خطوات للأمام وتحقق منها الاستدامة المطلوبة وعلى أمد يعيد، ولكن هذه المشاركة لا تتحقق تلقائيا، **وهنا تبرز أهمية توضيح مفاهيم المشاركة وتطبيقاتها والتي يتم تناولها من خلا التسلسل التالي:**

١- المفاهيم العالمية والخلفية التاريخية:

نبذه عن الخلفية التاريخية للمشاركة يليها عرض للمشاركة كمفاهيم وأهداف وإيجابيات ثم عرض تحليلي لاستراتيجيات عملية المشاركة وأنواعها.

٢- التطبيقات والمحددات:

عرض للمشاركة الشعبية كأسلوب للتطبيق مع الإشارة إلى نوعية المشاركين والتوقيت والنوعية والدرجة الملائمة للمشاركة، وكذلك التحديات التي تواجهها.

٣- الجماعات المؤثرة في عملية المشاركة:

وتشمل الحكومة المركزية والمحليات والمنظمات غير الحكومية والجمعيات المعتمدة على المجتمع والقيادات الشعبية والأهلية، حيث يتم تعريف كل جماعة منها والدور الذي تقوم به في عملية التنمية المستدامة عن طريق المشاركة الشعبية ويلي ذلك التأكيد على أهمية وفوائد التعاون بين هذه الجماعات وأساليب دعم هذا التعاون.

(٤-١) المشاركة الشعبية- المفاهيم العالمية والخلفية التاريخية:

مقدمة

أن المشاركة الشعبية كمفهوم قد قطعت شوطاً كبيراً في وقت قصير، وذلك خلال التطور الذي طرأ على عملية المشاركة في حد ذاتها٠ ولقد تعددت الدراسات واختلفت الآراء حول موضوع المشاركة الشعبية، متى نشأ، وكيف تطور، والى إي مدى اتفقت الآراء أو اختلفت حول مفهوم المشاركة وأهدافها، وما هي أهميتها والإيجابيات المتحققة من ورائها، وما هي الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها تحقيق عملية المشاركة.

سيتم تناول موضوع المشاركة الشعبية في هذا الجزء من خلال النقاط التالية:

- خلفية تاريخية عن موضوع المشاركة منذ بدايته وكيفية تطوره.
- عرض للمفاهيم العالمية للمشاركة مع تحديد أهم أهداف عملية المشاركة.
- توضيح لمدى أهمية المشاركة والإيجابيات المتحققة من خلال التطبيق العملي لها.
- شرح تفصيلي للاستراتيجيات التي يمكن أن تتحقق من خلالها عملية المشاركة.

(٤ -١ -١) خلفية تاريخية عن المشاركة[١]:

على الرغم من أن مفهوم المشاركة الشعبية ترجع جذوره ألي أول مستوطنات تم بناؤها في التاريخ، إلا أنه لم يتبلور وتتضح أهميته الأيديولوجية في قضايا التطوير الحضري حتى الخمسينات من هذا القرن.

ففي بداية الخمسينات، كان ينظر للمشاركة على أنها تخلق جو عام من التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات وبأنها متطابقة مع تنمية المجتمع (Community Development)[٢].وفى هذه الفترة وجدت المشاركة الشعبية في التطبيق طريقها ألي النصوص الدستورية في الكثير من دول العالم متأثرة في ذلك بالفكر الاقتصادي والإداري المدعم بشرعية المشاركة والمستمد أساسا من وثيقة إعلان حقوق الإنسان الفرنسية عام ١٨٧٩ والإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ الذي تبين من تحليلها أنها إقرار "المشاركة الشعبية " صراحة[٣].

---

(١) محمود الشريف ، دعاء :" تجديد وأحياء المناطق السكنية بالدول النامية " ، رسالة ماجستير القاهرة ١٩٩٦

(٢) Kamel. B.: "Process of Community Development as One of the Design Tools for Urban Renewal in Developing Countries", Unpublished Ph. D.in Architecture. Cairo University, 1994.

(٣) Gagman. J..Minis. H., Wall, K.: "Building Participation into Local Government:. Open Cities: Community Participation for Sustainable Urban Development. USALD, Cairo, 1994.

وفى عام ١٩٥٦ قامت هيئة الأمم المتحدة بوضع تعريف للمشاركة حيث عرفتها بأنها: "**تلك العملية التي يمكن بمقتضاها توجيه الجهود لكل من الأهالي والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والإسهام في تقدمها بأقصى ما يمكن**[١]" وبعد ذلك عرفها "**Ross** " عام ١٩٥٨ أنها "**العملية التي بواسطتها ومن خلالها يتعلم الناس الاتصال ببعضهم البعض بأسلوب يؤدى ألي تنمية القدرة على الحياة التعاونية التضامنية**[٢]"

وفى بداية الستينات أصبح دور المستعمل هو المحور الرئيسي للمناقشات في الدوائر المتخصصة، وكان من أكثر الكتاب المؤثرين جون ترنر **Jhone Turner** والذي كان عمله في بيرو يتركز بصفة خاصة على الاتجاه الجديد وقتها وهو اتجاه الجهود الذاتية "**Self Help** " وكذلك هابراكن **Habraken** الذي قام من خلال ملاحظاته بتعريف مفهوم تدخل المستعملين في تصميم وتحسين وحداتهم السكنية[٣].وقد حددت الأمم المتحدة المشاركة عام ١٩٦١ بوصفها: "**عملية تقوم على المبادأة لأن أفراد المجتمع هم الأكثر قدرة على معرفة احتياجاتهم**[٣]".

وفى أوائل السبعينات، أصبحت المشاركة جزء من قائمة عريضة للحقوق الأساسية للإنسان وارتباطها بالاحتياجات المادية التي يحتاجها (مثل المأوى أو الماء) والاحتياجات غير المادية (مثل الحرية السياسية) [٤].

وفى عام ١٩٧٦ عقد مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،في فان كوفر، الذي أكد على أهمية المشاركة خاصة في مجال معقد كتعقد المستوطنات البشرية حيث تكون المهمة أعظم من أن تستطيع الحكومات إنجازها دون تعبئة اهتمام السكان، واستعمال إبداعهم ومهاراتهم، ومن خلال توصيات المؤتمر فانه يمكن النظر للمشاركة،هبوطا من القمة، على أنها اشتراك المستويات العليا من الحكومة من الأصغر في اتخاذ القرارات، وعلى أنها،من ناحية جانبية، التعاون بين المصالح القطاعية المتوازية أو المتنافسة،أو النظر إليها صعودا من القاعدة، على أنها الاشتراك المباشر للسكان في اتخاذ القرارات التي تعنيهم، والشكل الأخير وهو ما يعرف بالمشاركة الشعبية،في سبيله لأن يصبح عنصرا لا يمكن ألاستغناء عنه في أية عملية ديمقراطية.

---

(١) عبد الله، وفاء: "حول المشاركة الشعبية وعلاقتها بالتخطيط والتنمية" ، ندوة تقييم مشاريع الارتقاء بمصر، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٨٩.

(٢) عبد الحارس، حمدي: "دور تنظيم المجتمع في تنمية المجتمع المحلى" ، مؤتمر التنمية المتكاملة للمجتمعات الحضرية المتخلفة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة،١٩٨٩ .

(٣) Shabka. SH.:" An Approach to Users Responsive Housing in The Egyptian Context".Unpublished Ph. D.in Architecture, Cairo University, 1991.

(٤) Gagman. J., Minis, H., Wall, K.: "Building Participation into Local Government", Open Cities: Community Participation for Sustainable Urban Development, USAID, Cairo, 1994.

ومع نهاية السبعينات اقترحت وكالات التنمية أن الهدف الحقيقي للمشاركة يتضمن زيادة التحكم في الموارد ثم انتقال للقوة إلى المجموعات المجتمعية التي تحال التحكم في حياتها الخاصة وتحسين ظروفها المعيشية(١).

وفى الثمانينات، أيدت وكالات الأمم المتحدة بشدة المشاركة لإنجاز عملية تنمية المشاريع وأرجعت ذلك ألي ثلاثة أسباب(٢):

ـ المشاركة تعتبر هدفا في حد ذاتها حيث يكون للناس حق المشاركة في التخطيط والتنفيذ وإدارة المشروعات التي سوف تؤثر تأثير هام على حياتهم.

ـ المشاركة وسيلة لتحسين الكفاءة وتعزيز نتائج العمل التنموي، فإذا شارك الناس في تنفيذ المشاريع عن طريق المساهمة بإبداعاتهم ومهاراتهم وجهدهم فان عدد المستفيدين سيزداد، كما أن تنفيذ المشاريع سوف يصبح أسهل، والنتائج سوف تكون أكثر تلبية لاحتياجات المستفدين.

ـ المشاركة وسيلة تعليمية لتعزيز روح التعاون والاعتماد على النفس في المجتمعات.

وفى عام ١٩٧٨، في "السنة الدولية لإيواء من لا مأوى له "أقرت الأمم المتحدة مشاركة المجتمعات المحلية كمبدأ أساسي للإدارة، بمعنى أن السكان يجب أن يكون لهم الحق الكامل في المشاركة في اتخاذ القرارات بشأن تخطيط وبناء وتحسين مستوطناتهم على أساس المساواة مع السلطات الحكومية٠ إن مشاركة المجتمعات المحلية جانب أساسي في مشاريع التنمية ويجب أن يدرك مسئولو السلطات العمومية ضرورة اتخاذ القرارات في إطار التعاون مع أولئك الذين يتم اعتبارهم مجرد مستفيدين من الإجراءات التي تتخذها الحكومة(٣).

(١) الموتمر، مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية:" توصيات بشأن التدابير القومية، البند١٠ من جدول الأعمال " ، فان كوفر ١٩٧٦

(٢) Gagman. J..Minis. H., Wall, K.: "Building Participation into Local Government:. Open Cities: Community Participation for Sustainable Urban Development. USALD, Cairo, 1994.

(٣) Habitat (UNCHS): "Basic Information Paper". World Habitat Day: Shelter for the Homeless. Nairobi. Kenya.1987.

(٤ –١ –٢) مفاهيم وأهداف عملية المشاركة:

أ- المفاهيم العالمية للمشاركة:

يعتبر مفهوم المشاركة مركب ومتعدد الأبعاد، فدراسة المشاركة تتعلق بمجالات دراسية مختلفة تشمل: العلوم السياسية (المشاركة السياسية)، علم الاجتماع (مشاركة المجتمع، الحركات التطوعية)، علم النفس (علم نفس الجماعة)، والتصميم البيئي والتخطيط الحضري (عملية اتخاذ القرارات، التصميم بالمشاركة، الجهود الذاتية)[١].

ولقد تعددت تعريفات المشاركة الشعبية إلا أن معظمها ارتبط بالتركيز على الإنسان باعتباره أداة المشاركة التي تمتد لتشمل الاشتراك في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية[٢].

فتؤكد وجهة نظر "**رسو**" **في نظرية المشاركة**" **(Participatory Democracy) على المشاركة الفردية من جانب كل مواطن في اتخاذ القرارات ذات العلاقة بمصالحه، حيث وجد أنه بمقتضى فاعلية المشاركة يتعاون المواطنون جميعا ويديرون شئونهم بمنطلق فاعلية الوضع الذي يخلقونه لأنفسهم، حيث تكون السياسة العامة الوحيدة التي يقبلها الجميع هي تلك السياسة التي يشترك فيها الجميع بالتساوي في مزاياها وتحمل أعبائها**[٣].

كذلك فان **Water. Nick and Knevit, Charles** يرون أن "**المشاركة مبنية على مفهوم جوهري هو أن البيئة يكون أداؤها أفضل إذا ساهم سكانها في اشائها و أدارتها بدلا من التعامل معهم كمستهلكين غير فعالين**"[١].

ولقد عرف **Henry Sanoff** المشاركة بأنها: "**التفاعل وجها لوجهه بين الأفراد الذين يتشاركون في مجموعة واحدة من القيم التي تهمهم جميعا، بمعنى أن هناك غرض من تواجدهم معا**"[٣].

ويعتقد Thomas W. Dichter : أن مفهوم المشاركة مفهوم بسيط، وأن فكرة الملكية هي قلب موضوع المشاركة بمعنى أنه عندما يتملك شخص ما ، شيئا ما، سواء كان هذا الشيء فكر ة أو معتقد أو شئ مادي، فان هذا الشخص يشعر بدرجة من المسئولية تجاه هذا الشيء الذي يملكه،

---

(١) Shabka. SH.:" An Approach to Users Responsive Housing in The Egypt. Context" .Unpublished Ph. D.in Architecture, Cairo University, 1991.

(٢) عبد الله، وفاء: "حول المشاركة الشعبية وعلاقتها بالتخطيط والتنمية" ، ندوة تقييم مشاريع الارتقاء بمصر، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٨٩.

(٣) Sanoff. H.:" Participatory Design: Theory and Techniques . Bookmasters Inc..U.S.A..1990.

كما يرى Dichter أيضا أنه عندما يحدد الشخص فكرة أو يتخذ قرارا فان هذه الفكـرة أو هذا القرار يصبح ملكا له وبالطبع فان الشعور بالملكية وبالتالي الشعور بالمسئولية يختلف من شخص لآخر ويكون بدرجات مختلفة ويتوقف ذلك على المدة التي يشعر بها الشخص لملكيته هذه، أو على المجهود الذي بذله كي يصبح مالكا أو على العائد الذي سيحصل عليه من وراء هذه الفكرة أو هذا القرار(١).

ولقد عرفت الأمم المتحدة المشاركة الشعبية عام ١٩٩١ بأنها(٢):

أ- الاندماج التطوعي للناس في اتخاذ وتنفيذ كل القرارات التي تؤثر تـأثيرا مباشـرا على حياتهم.

ب- الأنشطة التي يقوم بها أرباب البيوت ذوى الدخل المـنخفض، مـع أو بـدون أي مساعدة من برامج أو خطط خارجية.

وعلى الأصح تمكين الرجال والنساء في المجتمع نفسه من تقرير نوعيـة ودرجـة واتجـاه التغيير الذي يحتاجونه والذي يريدونه، والذي يعتبر مبدأ أساسي من مبادئ الديمقراطية.

وبعد عرض تعريفات المشاركة ، تجدر الإشارة إلى العلاقـة بـين المشـاركة والتطـوع فالمشاركة قد تكون بأجر أو بدون أجر بمعنى أن تكون مشاركة تطوعيـة أو مشـاركة غيـر تطوعية أما التطوع فهو عبارة عن المجهود القائم على مهارة أو خبرة معينة والذي يبذل عـن رغبة واختيار بغرض أداء واجب اجتماعي وبدون توقع جزاء مالي بالضرورة(٣).

(1) Dichter. T..W.:" Building Participation into Urban Upgrading Projects: Lessons in Implementation". Open Cities II: Building Community Participation in Urban Environment Upgrading Projects. USAID.Cairo.1995.

(2) Shabka. SH.:" An Approach to Users Responsive Housing in The Egypt. Context" .Unpublished Ph. D.in Architecture, Cairo University, 1991.

(٣) عفيفى، عبد الخالق: "العوامل المرتنطة بالمشاركة التطوعية في جمعيات تنمية المجتمع المحلى" ، مؤتمر التنمية المتكاملة للمجتمعات الحضرية المتخلفة،المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، ١٩٨٩.

ب- أهداف عملية المشاركة:

تتمثل الأهداف العامة المشاركة في:

- إدراك السكان للإمكانيات المتاحة للتطوير والتحسين والتنمية من خلال الحوار مع السلطات القائمة على هذا التطوير فيشتركون في القرارات ويتقبلونها طبقا للأولويات التي يقررونها بأنفسهم(١).

- تكملة المساهمة في الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ عمليات التطوير والتحسين.

- تأكيد إدراك المواطنين لقيمة المال العام والحرص عليه الأمر الذي يؤدى إلي إطالة الأعمار الافتراضية.

- دعم مشاعر الانتماء للمنطقة وتشجيع الأعمال المستهدفة للتنمية(٢) .

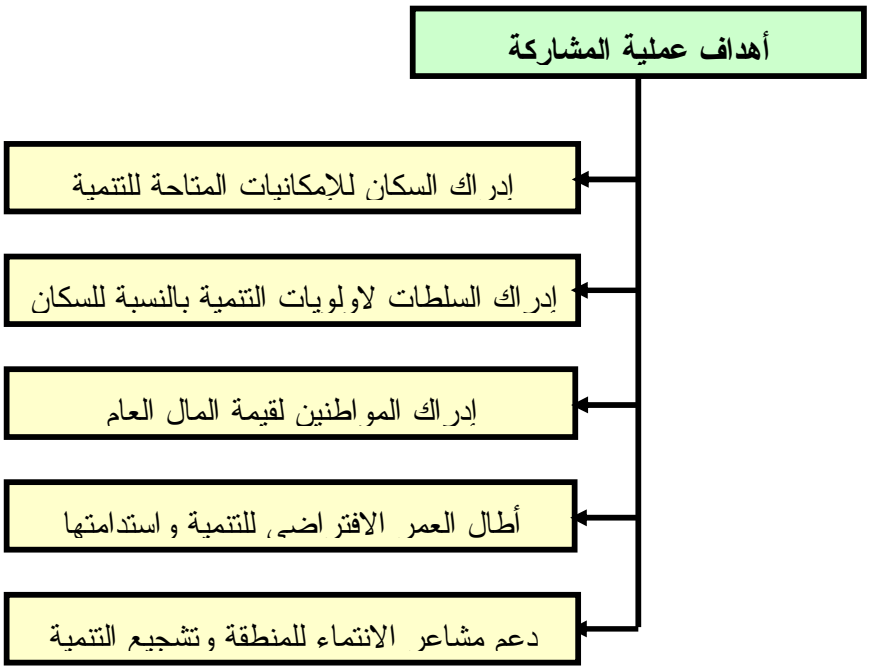

الشكل (٤-١) يوضح أهداف عملية المشاركة

المصدر:أعداد الباحث

(١) لويس عطا الله، هاني:" منهج للارتقاء وتطوير المناطق السكنية العشوائية المتاخمة للمدن " ، المؤتمر الدولي للإسكان، القاهرة، ١٩٩٢.

(٢) EL Messiri S.: "Proposed Frame Work for Intergrated Approach to Intitutionalization of Community Upgrading & Site and Services Projects"A S ymposium on Shelter & Urbanization ,

كما تحقق المشاركة الشعبية أهدافا إدارية تتمثل في: (١)

– ترشيد السياسات وقرارات إدارة التنمية المحلية نتيجة الإلمام ومعرفة المواطنين لظروفهم البيئية.

– الإسراع في إحداث التغييرات السلوكية الضرورية نتيجة اختيار الأسلوب المناسب الذي يقرره المواطنون بأنفسهم.

وتحقيق أهداف المشاركة الشعبية يؤدى بالضرورة إلى استقرار النظام الإداري والسياسي ومسايرة مشروعات التنمية مع حاجات المواطنين والإمكانيات المتاحة فضلا عن تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة مع التنمية الاقتصادية فلا يحدث اختلال بين معدلاتها، وبذلك تتوافر عوامل النجاح للتنمية المستدامة ويترتب على ذلك أنه في الأمد الطويل تعتبر المشاركة الشعبية عملية اقتصادية، وان ما قد يبدو من زيادة تكلفتها في العملية الإدارية في الأمد القصير يعتبر زيادة ظاهرية وليست زيادة حقيقية(٢).

(١) لويس عطا الله، هان:" منهج للارتقاء وتطوير المناطق السكنية العشوائية المتاخمة للمدن " ، المؤتمر الدولي للإسكان، القاهرة، ١٩٩٢.

(٢) عبد الله، وفاء: "حول المشاركة الشعبية وعلاقتها بالتخطيط والتنمية" ، ندوة تقييم مشاريع الارتقاء بمصر، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٨٩.

(٤ –١ –٣) أهمية وإيجابيات عملية المشاركة:

أ-أهمية عملية المشاركة:

تعد عملية المشاركة نقطة ارتكاز أساسية في عملية تنمية وتحسين المجتمعات لا غنى عنها ولا يمكن تجاهلها، فالمشاركة هي هدف ووسيلة في ذات الوقت، هدف لتنمية روح التعاون بين المواطنين ولتنمية إحساسهم بقوميتهم من خلال التحامهم ببرامج تخدم مجتمعهم المحلى، ووسيلة للمساهمة في تحقيق الرخاء والتقدم لمجتمعهم(١).ويعتبر إسهام المشاركة الشعبية في أحداث التنمية المستدامة تطبيق عملي لمفهوم العمل الشعبي القائم على الرغبة والاختيار دون قهر أو إجبار، والذي يمكن من خلاله الاستفادة من الجهود والإمكانيات الأهلية المادية والبشرية مما يؤدى إلي تخفيف الأعباء على الحكومة، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف الذاتية لعملية التنمية خاصة في المجتمعات المحلية التي تعمل على توسيع نطاق خدماتها، والاشتراك من خلال قياداتها المحلية في مختلف نواحي العمل الاجتماعي وتوثيق الصلات بين الأهالي وبين هذه المشروعات منمية الشعور بالمسئولية الجماعية، ومدربة الأهالي على الخدمات الذاتية، وموثقة العلاقات الإنسانية بين الأفراد والأسر والجماعات.

ويؤكد الباحثون على أهمية اشتراك الأهالي في الجهود المبذولة من أجل تحسين مجتمعهم حيث أن ذلك كفيل بتغيير أنفسهم ، فعندما يشترك الناس سويا ويتعاونون في تحديد الأهداف والتخطيط والتنفيذ فإنهم يعدلون من اتجاهاتهم ويزيدون من قدراتهم ويكتشفون في أنفسهم مهارات جديدة ، ولعل هذا ما دفع البعض إلى اعتبار المشاركة عملية علاجية بالدرجة الأولى ، فالتوكل والسلبية التي يعانى منها العديد من المجتمعات المحلية لا يمكن علاجها من خلال تقديم مشروعات جاهزة وانما لابد من إعداد المواطنين أنفسهم للشعور بمسئولياتهم تجاه مجتمعهم(٣).

كما تكمن أهمية المشاركة في أنها تعبر عن احتياجات المتقدمين من الخدمات وتحمى مصالحهم ، وإذا كانت المشاركة في الدول المتقدمة تمثل قيمة أخلاقية وسياسية فإنها في الدول النامية تمثل بالإضافة لما سبق قيمة اقتصادية ، حيث تمثل طريقة العون الذاتي أو الجهود الذاتية باعتبارها وسيلة هامة لمساعدة الدول في المشروعات والخطط(٣).

---

(١) محمد الطحاوى، ملك:" اثر التعليم على المشاركة الشعبية في تنمية المجتمعات الحضرية المتخلفة " ، مؤتمر التنمية المتكاملة للمجتمعات الحضرية المختلفة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، ١٩٨٩.

(٢) عبد الحارس، حمدي: "دور تنظيم المجتمع في تنمية المجتمع المحلى" ، مؤتمر التنمية المتكاملة للمجتمعات الحضرية المتخلفة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة،١٩٨٩ .

(٣) عفيفى، عبد الخالق: "العوامل المرتنطة بالمشاركة التطوعية في جمعيات تنمية المجتمع المحلى" ، مؤتمر التنمية المتكاملة للمجتمعات الحضرية المتخلفة،المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، ١٩٨٩.

ب- **إيجابيات عملية المشاركة :**

من خلال عملية المشاركة تتحقق مجموعة من الإيجابيات تتلخص فيما يلي :

- المشاركة تعطى المشاركين نوعا من الإحساس بالمسئولية الجماعية كما تجعل لديهم القدرة على اتخاذ القرارات السليمة(١).

- تنمى المشاركة التصرفات المسئولة للفرد من حيث إدراك الفرد لتكامل وليس تعارض المصالح الخاصة والعامة، علاوة على تنميه الصفات اللازمة لممارستها ونجاحها فضلا عن الأثر التراكمي لهذه الوظيفة – حيث انه كلما شارك الفرد كلما أصبح أكثر قدرة على المشاركة – بالإضافة إلى الأثر الذي ينعكس في زيادة الشعور لدى المواطنين بالانتماء إلى مجتمع يسهمون في تنميه وتطويره(٢).

- المشاركة تحطم قيم السلبية والانعزالية في المجتمع، وتحول الطاقات الخاملة إلي طاقات قادرة عاملة ملتزمة بما يؤدى إلي حفظ التوازن في حركة تطوير المجتمع بطريقة تلقائية ذاتية(٣)

- من خلال المشاركة يتعلم سكان المجتمع المحلى كيف يحلون مشاكلهم ، حيث يعتبر سكان المجتمع المحلى في العادة أكثر حساسية من غيرهم لما يصلح لمجتمعاتهم(١).

- بوجه عام، فإن المشاركة تحقق أقصى استفادة من الموارد المادية المتاحة لأي مجتمع، وذلك بالإضافة لتلبية الاحتياجات الاجتماعية(٤).

- تدعم المشاركة وتنمى الشخصية الديمقراطية وبالتالي فهي تسهم في نجاح النظام الديمقراطي ، فالمشاركة في اتخاذ القرارات وفى تقرير السياسات تحقق رضاء المواطنين عن الخدمات التي يشتركون في تخطيطها وتقريرها ، فضلا عن تنمية الإحساس بذاتيتهم مما ينعكس أثره على علاقاتهم الاجتماعية في نطاق البيئة التي يعيشون فيها(٣) ويحقق النظام الديمقراطي أقصى فعالية فقط عندما يكون هناك تعاون متبادل في اتخاذ وتنفيذ القرارات(٤).

- مشاركة المواطنين تعمل على تنمية القدرة على التضامن وتزيد من روح التعاون بين السكان(١).

---

(١) عبد الحارس، حمدي: "دور تنظيم المجتمع في تنمية المجتمع المحلى" ، مؤتمر التنمية المتكاملة للمجتمعات الحضرية المتخلفة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة،١٩٨٩ .

(٢) عفيفى، عبد الخالق: "العوامل المرتنطة بالمشاركة التطوعية في جمعيات تنمية المجتمع المحلى" ، مؤتمر التنمية المتكاملة للمجتمعات الحضرية المتخلفة،المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، ١٩٨٩.

(٣) عبد الله، وفاء: "حول المشاركة الشعبية وعلاقتها بالتخطيط والتنمية" ، ندوة تقييم مشاريع الارتقاء بمصر، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٨٩.

(٤) Sanoff. H.:" Participatory Design: Theory and Techniques . Bookmasters Inc..U.S.A..1990.

(٤ –١ –٤) استراتيجيات عملية المشاركة:

يعتبر تحديد استراتيجيات عملية المشاركة هدف في حد ذاته ، حيث يتم من خلال هذه الاستراتيجيات تحقيق مشاركة شعبية متواصلة تتكامل مع وظائف الحكومة المحلية[١]. ومما لاشك فيه أن تطور المجتمعات المحلية وتنميتها عن طريق المشاركة الشعبية يحتاج بالدرجة الأولى إلي وجود أساليب عملية مدروسة تهدف إلي إيجاد الفهم والوعي المشترك المتبادل بين أفراد المجتمع والذين يمثلون المستفيدين من المشروعات ، وبين المسئولين بالإدارات الحكومية المحلية والذين يمثلون التنفيذيين القائمين على تنفيذ وصيانة هذا المشروعات[٢]، **وهذا يعنى أن هناك طرفين أساسين لعملية المشاركة ، ألا وهما[١]:**

- الحكومة المحلية (وتشمل صانعي السياسة المنتخبين / وهيئة العاملين الإداريين).
- المواطنين (كأفراد مستقلين / أو من خلال المجموعات التي تمثل رغباتهم).

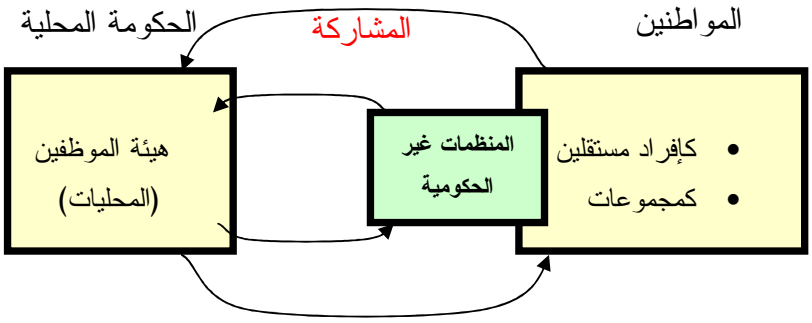

الشكل رقم (٤-٢) يوضح العلاقة بين الحكومة المحلية والمواطنين ، الطرفين الأساسين لعملية المشاركة .

المصدر: **Gagnon. J., Minis. H., Wall. K.,USAID, 1994**

(١) Gagman. J..Minis. H., Wall, K.: "Building Participation into Local Government:. Open Cities: Community Participation for Sustainable Urban Development. USALD, Cairo, 1994.

(٢) عبد الله، وفاء: "البرنامج التدريبي لاستثارة المشاركة الشعبية لتحسين نوعية البيئة في بعض مناطق السكان الشعبي بمدينة القاهرة" ، مركز التخطيط الاجتماعي والثقافي، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٨٨.

أ- أنواع استراتيجيات عملية المشاركة :

لا جدال في أنه لا تزال هناك حاجة إلى البرامج المبنية على أسس علمية سليمة والتي تعمل على استثاره المجتمعات تجاه المشاركة وتبنى على مبادئ قوية تتبع أساسا من الواقع الإنساني حتى تحقق أهدافها وتحفز المجتمعات المشاركة مع الدولة ، مؤدية إلي فوائد عديدة للمجتمع الذي يتعلم المشاركة ويمارسها ويطور أساليبها للحصول على العديد من الخدمات والاحتياجات الملحة ، مساندا بذلك دور الأجهزة الحكومية والقائمين عليها والعاملين بها مساندة فعالة في النهوض بالمجتمع وتنميه[1].

ومن هذا المنطلق يتم عرض البرنامج الذي اقترحه "Gagnon, J., Minis, H., Wall, K," والذي يتضمن إطارا عاما لتقوية الثقة بين الحكومة المحلية والمواطنين نظراً لأهمية دور كل من الطرفين في تدعيم عملية المشاركة ، وذلك من خلال نوعين أساسين من الاستراتيجيات :

أولاً : إستراتيجية بناء قنوات الاتصال ما بين الحكومة المحلية ومجموعة المواطنين.
ثانياً : استراتيجيه تقوية المقدرة لكل جهة من الجهتين.

وفى حين نجد أن لكل من هذين النوعين من الاستراتيجيات سماته المختلفة ،ألا انه يجب النظر للاثنين على أن كل منهما متمم للأخر. ونادرا ما يمكن للمرء أن يعتمد على نوعية من النوعين دون الأخرى[1].

فيما يلي الشرح التفصيلي لهذين النوعين من الاستراتيجيات :

أولاً : إستراتيجية بناء قنوات الاتصال[2] :

هناك مكونين أساسين لهذه الإستراتيجية :

(١) إطار العمل القانوني . (٢) إطار العمل التنظيمي.

---

(١) عبد الله، وفاء: "البرنامج التدريبي لاستثارة المشاركة الشعبية لتحسين نوعية البيئة فى بعض مناطق السكان الشعبي بمدينة القاهرة" ، مركز التخطيط الاجتماعي والثقافي، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٨٨.

(2) Gagman. J..Minis. H., Wall, K.: "Building Participation into Local Government:. Open Cities: Community Participation for Sustainable Urban Development. USALD, Cairo, 1994.

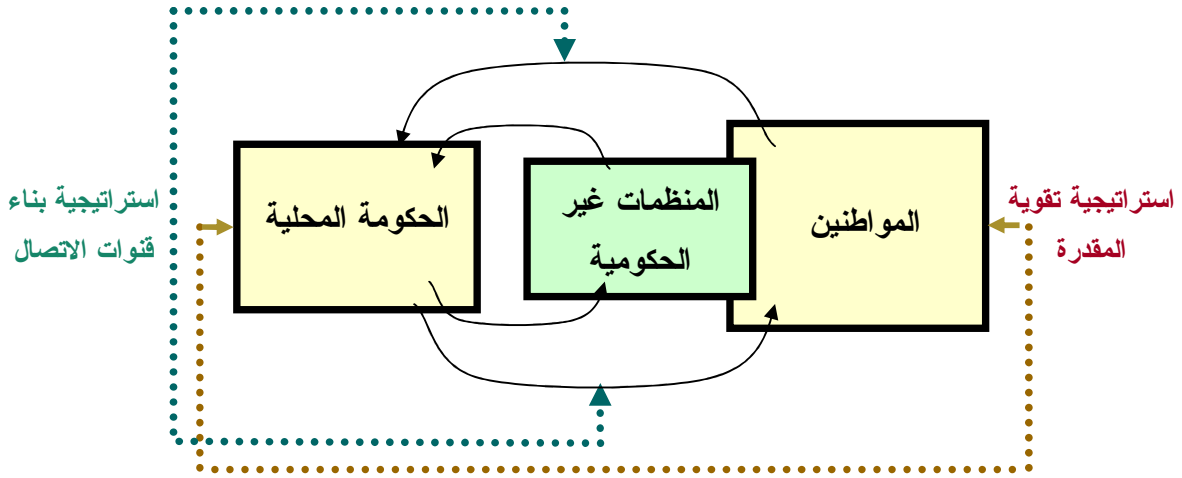

الشكل رقم (٤-٣) يوضح نوعى استراتيجيات عملية المشاركة.

المصدر: Gagnon. J., Minis. H., Wall. K.,USAID, 1994

(١) إطار العمل القانوني[١] :

أن إطار العمل القانوني يعتبر أساسي لبناء قنوات الاتصال بين الحكومة المحلية والمواطنين ، وهذا الإطار يتعلق بثلاثة عوامل هي :

(أ) منح المواطنين حرية التصرف مع السماح لهم بالتفكير بطريقة خلاقة للوصول إلى حلول لمشاكلهم وبأن يتحدوا مع بعضهم البعض في عملية البحث عن الحلول ، أن مقدرة المواطنين على التصرف والاتخاذ بدون الخوف من عبء تحمل أي مسئولية أو إدارية ، لهو عامل خطير وهام جدا في عملية تنمية المجتمع والتحرك نحو تحسين نوعية الحياة .

(ب) أن المواطنين والمجموعات التي تمثلهم قد يعبروا عن أولوياتهم ويصلوا ألي صانعي القرار المحليين من خلال قنوات متعددة ، أهمها النظام المنتخب. فالمواطنون ينتخبون أفضل من سوف يمثلهم ويعبر عن رغباتهم ، الانتخاب في الحقيقة هو وسيلة أساسية للمواطنين لكي يشاركوا ويؤكد مستوى معين من المحاسبة ، وتعتبر إجراءات الانتخابات المحلية عامل أخر هام في تحديد كيف يختار المواطنون ممثليهم ، وتشمل هذه الإجراءات المدة التي تستغرقها الدورة الانتخابية ، وحجم المجلس الحاكم ، أساس الانتخاب هل يتم بصورة عامة أو على مستوى الحي أو الدائرة .

(1) Gagman. J..Minis. H., Wall, K.: "Building Participation into Local Government:. Open Cities: Community Participation for Sustainable Urban Development. USALD, Cairo, 1994.

(جـ) وبالإضافة ألي تلك الإجراءات الانتخابية والتي تؤكد مقدرة العامة على المشاركة في صنع القرارات ، فان هناك عامل ثالث يتعلق بالإجراءات التي يحددها القانون لنفس الغـرض. فعلى سبيل المثال في ولاية " North Carolina " بالولايات المتحدة الأمريكية هنـاك قـانون " الاجتماعات المفتوحة " Open Meetings " ، والذي يتطلب أن تكون كل مـداولات المجـالس المحلية في الاجتماعات مفتوحة للعامة، وقانون الولاية الذي يحكم وظائف الحكومة المحلية أيضا يتطلب إن تأخذ طلبات الجماهير مكانها قبل اتخاذ قرارات (كالتصـديق علـى الميزانيـة ، أو التصديق على أنواع معينة من التحسينات الحضرية ، أو قرارات التقسيم) ، وذلك للتأكد علـى أن الجماهير قد أخذت فرصتها في التعليق على أي تصرفات قيد التنفيذ .

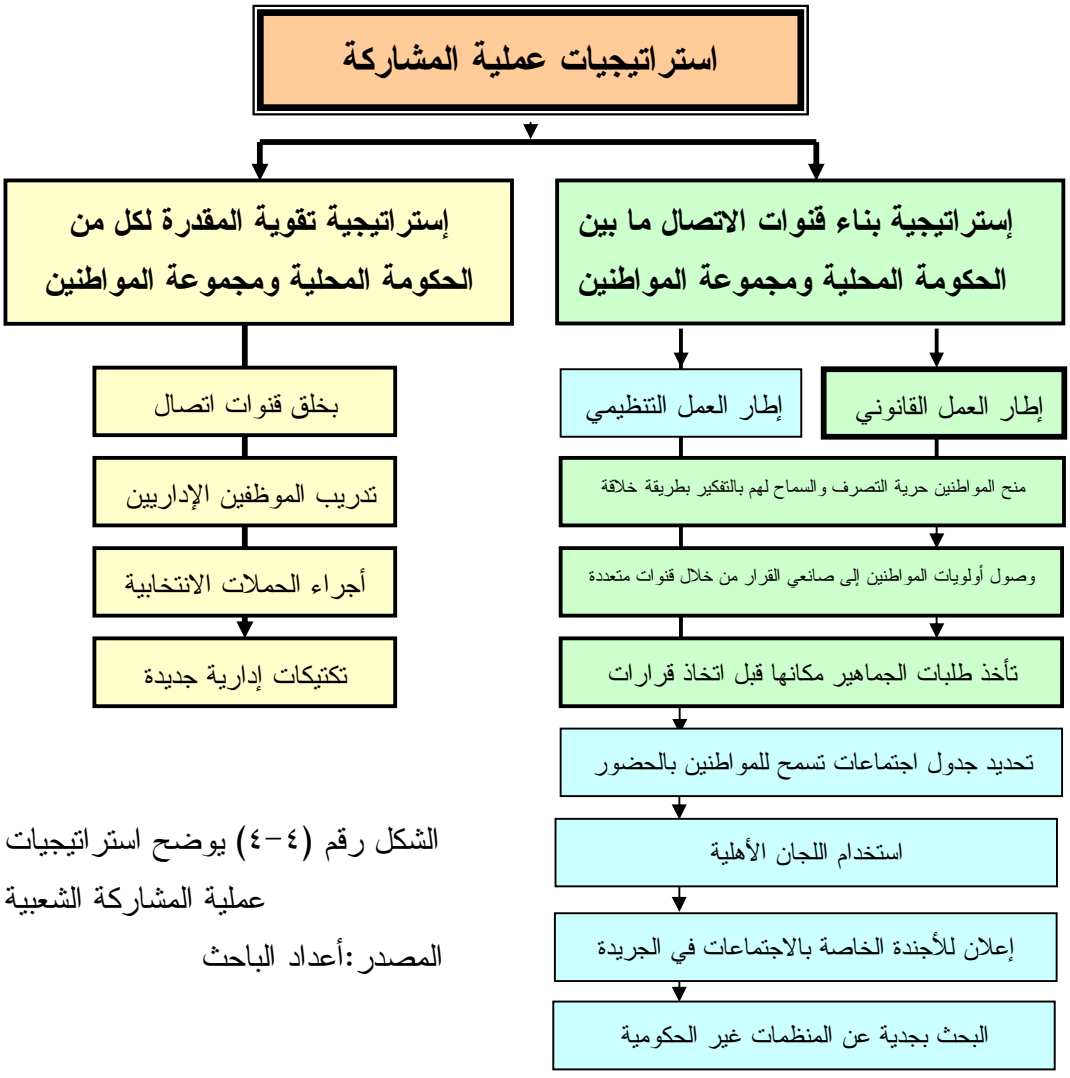

الشكل رقم (٤-٤) يوضح استراتيجيات عملية المشاركة الشعبية

المصدر:أعداد الباحث

(٢) إطار العمل التنظيمي :

في الحقيقة ، تعتبر التحركات التنظيمية هي الأقوى في تعزيز المشاركة ، تلك التحركات التي يمكن للحكومة المحلية أخذها على عاتقها وجعلها من أولويتها ، حتى تجعل اتخاذ عملية اتخاذ القرارات عملية أكثر مشاركة شعبية ، ومن الأمثلة على ذلك :

(أ) تحديد جدول اجتماعات المجلس المحلى على أن يراعى في مواعيد هذه الاجتماعات أن تسمح للمواطنين بالحضور ، كأن تكون في المساء حيث عادة ما يعمل المواطنون خلال النهار.

(ب) استخدام اللجان الأهلية في استخلاص الخبرات الخاصة بالمجتمع ، وذلك لتبنى القضايا الرئيسية التي تؤكد أن وجه نظر المواطنين مدمجة في السياسات التي هي قيد الدراسة في المجلس المحلى .

(جـ) القيام بممارسات نشطة لتقوية الاتصالات متضمنة اجتماعات مصورة ، وإعلان للأجندة الخاصة بكل اجتماع في الجريدة المحلية ، مع نشر كتيبات عن الخدمات الخاصة التي تقدمها المحليات ، وتعريف المواطنين بأنشطة المحليات وكيف يحققون المشاركة .

(د) التمسك بسماع آراء الجماهير قبل اتخاذ قرارات على مستوى كبير تتعلق بالتنمية أو التحسين أو إيه قضايا أخرى يكون من الملائم تواجد رأى قوى للمواطنين فيها.

(هـ) البحث بجدية عن المنظمات غير الحكومية والتي من خلال العمل معها يمكن للمحليات أن تباشر مشروعات التنمية.

ويتضح من تلك الأمثلة ، أن كل التركيز هنا على التصرفات التي تتخذها الحكومة المحلية وذلك لأن القرارات بإنشاء حكومة أكثر انفتاحا يجب أن يتخذ بواسطة المحليات وان يعكس الالتزام السياسي بالدخول في ممارسة عملية أكثر وضوحا وأكثر مسئولية.

ثانياً : استراتيجية تقوية المقدرة :

بصفة عامة ، فانه حتى لو اتخذ القرار بخلق قنوات اتصال أكثر ديناميكية بين المواطنين والحكومة المحلية ، فان ذلك لا يمكن تنفيذه بدون تقوية المقدرة الخاصة بكل من الحكومة والمنظمات المجتمعية التي تمثل رغبات واحتياجات المواطنين ، وحتى الآن ، فان جانب الحكومة المحلية والمنظمات المجتمعية التي تمثل رغبات واحتياجات المواطنين ، وحتى الآن فان جانب الحكومة المحلية هو الذي يتلقى معظم الاهتمام ، فبناء المقدرة من خلال التدريب قد ركز بصفة عامة على تدريب الموظفين الإداريين على الممارسات التي تسمح لهم بتحريك الموارد بصورة أكثر فعالية وتقديم الخدمات بصورة أكثر كفاءة .

أن عملية المشاركة تتطلب جهد أكثر ونظرة مختلفة من موظفي المحليات ، الذين قد لا يرون دورهم على انه خدمة الجماهير ، وذلك فانه من المهم أجراء الحملات الانتخابية التي تبين اتجاهات المحليات نحو العملاء وخدمتهم ونحو الرغبة الأكيدة في التماس مشاركة المواطنين.

أن فتح الاتصال بين المواطنين والحكومة المحلية يمكن أن يكون له نتائج مفيدة على المدى الطويل في إدارة الخدمات المحلية وفى الاستقرار الاجتماعي، وإذا استخدمت المشاركة كوسيلة فهي تساعد في تعزيز نتائج أي مشروع ولكن الأكثر أهمية من ذلك ، أن الحكومة المحلية يجب أن تنظر في أهمية إنشاء إجراءات ثابتة تسمح للمواطنين بأن يكون لهم مدخل في عملية صنع القرار ٠ وهذا لن يكون بدون تكلفة ، فهو يتطلب الوقت وتغيير السلوك للمواطنين بأن يكون لهم مدخل في عملية صنع القرار وهذا لن يكون بدون تكلفة ، فهو يتطلب الوقت وتغيير السلوك وتضامن القوى وتكتيكات إدارية جديدة[1] ، وكذلك تدريب متواصل لكل من الحكومة المحلية ومجموعة المواطنين.

(1) Gagman. J..Minis. H., Wall, K.: "Building Participation into Local Government:. Open Cities: Community Participation for Sustainable Urban Development. USALD, Cairo, 1994

خلاصـــــــة:

تم في هذا الجزء مناقشة موضوع المشاركة الشعبية كمفاهيم وأهداف وإيجابيات من خلال مجموعة من النقاط يمكن إيجازها فيما يلي :

– بدأ مفهوم المشاركة الشعبية يتبلور وتتضح أهميته على المستوى العالمي منذ الخمسينات من القرن الماضي، حيث بدأ كمفهوم متطابق مع تنمية المجتمع ٠ وفي فترة الخمسينات والستينات وجدت المشاركة طريقها إلى النصوص الدستورية في السبعينات . وفي أواخر الثمانينات أقرت الأمم المتحدة الحق الكامل للمواطنين في المشاركة في اتخاذ القرارات بشأن تخطيط وبناء مستوطناتهم.

– حيث أن مفهوم المشاركة مفهوم مركب ومتعدد الأبعاد والمجالات (ولكنة اتفاق معظمه على التركيز على الإنسان باعتباره أداة المشاركة)، وان اغلب التعريفات قد اتفقت على أن المفهوم الأساسي للمشاركة هو مشاركة السكان والتي يترتب على تحقيقها تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة مع التنمية الاقتصادية مما يؤدى إلى نجاح التنمية المستدامة .

– تتمثل الأهمية الكبيرة لعملية المشاركة في أنها تعد بمثابة نقطة ارتكاز أساسية في عملية التنمية المستدامة ،ولاغني عنها ولا يمكن تجاهلها ، فهي تحقق الاستفادة من الجهود والإمكانيات الأهلية مما يخفف الأعباء على الحكومة ، كما أنها تعالج التواكل والسلبية التي يعانى منها العديد من المجتمعات المحلية ، هذا بالإضافة إلى مجموعة من الإيجابيات التي تتحقق من خلال المشاركة .

– هناك حاجة أكيدة إلى تحديد استراتيجيات عملية المشاركة ، وذلك من خلال البرامج المبينة على أسس علمية سليمة ، حيث يتم من خلالها استثارة المجتمعات نحو تحقيق مشاركة شعبية متواصلة تساند دور الأجهزة الحكومية ٠ ولقد تم عرض أحد هذه البرامج والذي يتضمن إطارا عاما لتقوية الثقة بين الحكومة المحلية والمواطنين نظرا لأهمية دور كل من الطرفين في تدعيم عملية المشاركة. ومن خلال هذا البرنامج تم تعريف نوعى استراتيجيات عملية المشاركة وهما : **أولا : استراتيجية بناء قنوات الاتصال بين الحكومة المحلية والمواطنين.**

ثانيا : استراتيجية تقوية المقدرة لكل جهة من الجهتين .

وأتضح من هذا البرنامج انه يشجع على التقارب بين جماعتين رئيسيين من الجماعات المؤثرة في فاعلية عملية المشاركة وتقوية مقدرة كل منهما ، وهما الحكومة المحلية والمواطنين حيث الحكومة المحلية تمثل المستوى الحكومي ذو العلاقة المباشرة بالسكان ، والمواطنين يمثلون الفئة المستهدفة بالعمليات التنموية . وإذ يشجع البرنامج بناء قنوات الاتصال بينهما فهو أيضا يؤكد دور المنظمات غير الحكومية التي تمثل حلقة الاتصال بين الطرفين.

(٤-٢) المشاركة الشعبية- التطبيقات :

مقدمه

إن مبادرة الأهالي وإشراكهم الفعلي والعملي في النهوض بمجتمعاتهم هو أساس التنمية، والمشاركة ليست هي في الواقع المشاركة المباشرة في المشروعات التنموية فقط، بل إن أي سلوك إيجابي للأفراد هو في الواقع مشاركة غير مباشرة في ألعمليه التنموية. فالتزايد المستمر في للمشاركة يرتبط بعامل هام جدا وهو زيادة درجة الوعي بأهمية هذه ألعمليه لدى الأفراد والجماعات[١].

ويتعرض هذا الجزء للمشاركة الشعبية كتطبيقات عمليه، وذلك من خلال مناقشة أربعة أسئلة مترابطة هي: من الذي يشارك؟ ومتى تتم عملية المشاركة؟ وما هي النوعيات والدرجة المطلوبة للمشاركة؟ وما هي المحددات التي تقابل المشاركة في الواقع العملي؟ ويتم طرح هذه الأسئلة للمناقشة من خلال صياغتها في النقاط الآتية:

- **نوعية المشاركين ومتخذي القرار.**
- **توقيت المشاركة.**
- **النوعية والدرجة الملائمة للمشاركة.**
- **محددات المشاركة الفعالة.**

(٤-٢-١) نوعية المشاركين ومتخذي القرار:

ينقسم المشاركين ومتخذو القرار إلى العديد من النوعيات، ولقد قام عدد من الباحثون بتوصيف ٦ نوعيات منها[١]، لا تعتبر هي الوحيدة على الإطلاق، ولكنها تشكل فيما بينها بعض المجموعات الرئيسية. وبالطبع فقد يظهر بعض التداخل بين تلك النوعيات على المستويات المجتمعية المختلفة. وكذلك فإنه من المتوقع أن تزداد قوة المجتمع كلما تقارب عدد نوعيات المشاركين ومتخذي القرار المتواجدة به من ٦ نوعيات، وكلما تباعد هذا العدد عن نوعية واحد.

(١) محمود الشريف ، دعاء :" تجديد وأحياء المناطق السكنية بالدول النامية " ، رسالة ماجستير القاهرة،١٩٩٦.

والمجموعات الرئيسية التي تندرج تحتها والنوعيات الستة للمشاركين ومتخذي القرار هي:

أولا : مجموعة طبقة الصفوة:

وهى الطبقة التي تقوم بعملية اتخاذ القرارات، وتشمل النوعيات الآتية من المشاركين:

١ ــ المواطنون ذو الثقة، وهم المجموعة المثقفة من الأفراد والمعينة من خارج السلطة.
٢ ــ القادة المحليين المعينين في جهاز السلطة الحكومي.

ثانيا: مجموعة الاستشاريين لطبقة الصفوة:

وهم مجموعة الأفراد الذين يعملون كاستشاريين لطبقة الصفوة التي تحتل مراكز السلطة، وتشمل النوعيات الآتية:

٣ ــ مخططون ذو مراكز سابقه، يعملون كاستشاريين مع المجموعات الأهلية.
٤ ــ مخططون يعملون كاستشاريين مع المجموعات الأهلية منذ بداية التخطيط.

ثالثا: المجموعة المتحكمة في القرارات السياسية:

وهم مجموعة الأفراد الذين يشاركون أو يتحكمون في القرارات السياسية التي تؤثر على حياتهم، وتشمل النوعيات الآتية من المشاركين:

٥ ــ أشخاص لهم أقليه في التمثيل في قاعدة اتخاذ القرارات.
٦ ــ أشخاص لهم أغلبية في التمثيل في قاعدة اتخاذ القرارات.

والجدول الأتي رقم (٤-١) يوضح الشرح التفصيلي لكل نوعيه من هذه النوعيات من حيث موضع النفوذ، والمهام الوظيفية، ومدى إشراك الأهالي في عملية اتخاذ القرارات.

نوعية المشاركين	موضوع النفوذ	المهام الوظيفية	مدى إشراك الأهالي فى اتخاذ القرارات
١ــ المواطنون ذوو الثقة المجموعة المثقفة المعينة من خارج السلطة.	طبقة الصفوة المحلية والمخططون.	إجازة الخطوط العريضة للبرامج التخطيطية من خلال التصديق عليها وتنفيذها بواسطة طبقة الصفوة المحلية.	حد أدنى لإشراك الأهالي أو قد لا يوجد مطلقا ــ فى عملية اتخاذ القرارات.
٢ــ القادة المحليين المعينين فى جهاز السلطة الحكومي.	طبقة الصفوة المحلية والمخططون.	إجازة الخطوط العريضة للبرامج التخطيطية من خلال التصديق عليها وتنفيذها بواسطة طبقة الصفوة المحلية، وكذلك تسهيل عملية التنفيذ لتلك البرامج حيث يحصل القادة المحليين على السلطة لذلك من أعلى.	حد أدنى لإشراك الأهالي، على الرغم من تشجيع القادة المحليين فى السلطة لهم للإشراك فى أنشطه البرامج سواء كتابعين أو كمستفيدين من تلك البرامج.
٣ــ مخططون ذو مراكز سابقه، يعملون كاستشاريين مع المجموعات الأهلية.	المخططون والأهالي إلى درجة بسيطة.	إجازة الخطوط العريضة للبرامج التخطيطية عن طريق أشعار الأهالي بأن لهم رأى فى الأمور التي تؤثر عليهم، مع السماح ببعض التعديلات فى تلك البرامج تبعا لآراء الأهالي ووجهات نظرهم فى المخططات.	إشراك الأهالي فى المناقشات المثارة حول المخططات بعد أن تكون قد وضعت بالفعل، مع السماح بالقليل من اقتراحاتهم. وهنا تظهر المشاركة ولكن فى صورة رمزيه فقط.
٤ ــ مخططون يعملون كاستشاريين مع المجموعات الأهلية منذ بداية وضع المخطط.	المخططون والأهالي ولكن المخططون لهم سلطه أكثر من الأهالي	السماح بتلاقي الأفكار ووجهات النظر بين المخططين والأهالي، مع إعطاء الأهالي فرصة لفهم عملية التخطيط بصوره أكثر واقعية، وإنشاء قاعدة أولويات.	إشراك الأهالي فى وضع المخططات وفى طريقة تنفيذها، مما يحقق لهم مشاركة ملحوظة فى اتخاذ القرارات، ولكن مازال المخططون يحكمون العملية.
٥ــ أشخاص لهم أقليه فى التمثيل فى قاعدة اتخاذ القرارات.	المخططون/الإداريون/ الأهالي، ولكن المخططون والإداريون لهم سلطه أكثر، حيث أن لهم الأغلبية فى العضوية.	إجازة وجهات نظر الأهالي الذين لهم رأى في الشئون المحلية من خلال المشاركة المباشرة والتمثيل بأصواتهم.	المشاركة الشعبية هنا تصبح ملحوظة بسبب اشتراكهم فى عملية أتحاذ القرارات وذلك من خلال حصولهم على أصوات رسميه فى قاعدة الحكومة المحلية.
٦ ــ أشخاص لهم أغلبية فى التمثيل فى قاعدة اتخاذ القرارات.	الأهالي/ الإداريون/ المخططون ،ولكن الأهلي لهم سلطه أكثر، حيث أن لهم الأغلبية فى العضوية.	إجازة وجهات نظر الأهالي الذين لهم الصوت المهيمن فى الشئون المحلية من خلال المشاركة المباشرة والتحكم فى الأصوات الإنتخابيه، واختيار المخططين والفنيين ليقوموا بمساعدتهم وتأيدهم.	هنا يصل الأهالي إلى تحقيق المشاركة الكاملة فى التحكم فى العمليات الرسمية لاتخاذ القرارات.

جدول رقم (٤-١) يوضح نوعية المشاركين ومتخذي القرار.

المصدر: Hollnsteiner. M. Arctander, Ph. ,Salicath, N. ,New York, 1997.

(٤-٢-٢) توقيت عملية المشاركة:

إن المشاركة يمكن تصنيفها تبعا لتوقيت حدوثها: قبل أو أثناء أو بعد الإنشاء. ويمكن أيضا لتوقيت المشاركة أن يرتبط بمراحل" **Zeisel s Housing Cycle** " شكل رقم (٤-٥) ، وتبعا لها يمكن أن تظهر عند أي من المراحل الخمسة الأتيه ، كما يمكن أن تحتوى بعض أو كل الأنشطة المرتبطة بكل مرحله:

أ ــ مرحلة أعداد البرنامج : Programming

هذه المرحلة هي مرحلة تعريف المشكلة، والأهداف، وكذلك تحديد المحددات وأتخذ القرارات الأولية. ويمكن للمستعلمين أن يشاركوا فى أي من أو كل تلك القرارات. ويمكنهم المشاركة فى تعريف الأهداف للبيئة المخططة، والحدود المالية، وأنواع التحسينات المطلوبة للمساكن، ونوعية الحيازة، والاحتياجات التي يجب أن توضع فى الاعتبار. وعلى الرغم من أنه فى أي مجتمع ديمقراطي يصوت كل مستعمل على القرارات المتخذة، إلا أن المشاركة فى هذه المرحلة عادة ما تتم من خلال ممثلين عن المستعملين.

ب ــ التخطيط والتصميم: Planning and Design

بناء على ما تم فى مرحلة إعداد البرنامج، فإنه يتم توليد الأفكار لتحقيق المعايير والأهداف التي تم بالفعل تحديدها فى مرحلة إعداد البرنامج، وكذلك يتم تطوير التخطيط المادي والتصميم. وفى هذه المرحلة تتفاوت المشاركة من جانب المستعمل ما بين إبداء الآراء، والتفضيل بين البدائل، إلى المشاركة المباشرة فى التصميم لجزء من أو لكل البيئة السكنية.

ج ــ مرحلة الإنشاء: Construction

فى هذه المرحلة يتم بناء المشروعات ويتوقف دور المستعمل فى الإنشاء أو فى إدارة عملية الإنشاء، على أهداف البرامج. وفى مشروعات المواقع والخدمات، والمسكن النواة، وجداول الارتقاء، تأخذ مشاركة المستعملين صوره البناء بالجهود الذاتية أو الإدارة الذاتية.

د ــ مرحلة الاستخدام والتعديل : Use and Adaptation

يتحرك المستعملين لشغل البيئة المبنية فى هذه المرحلة وتقع مهمة الإدارة قيد الاستعمال والصيانة على عاتق المستعملين والمطورين. وتبعا لأهداف البرنامج، يتم إما تشجيع المستعملين على التغير أو التعديل من وحداتهم السكنية، أو يتم منعهم من عمل ذلك، وبصفة عامه، فإن هناك حدود على الحرية المسموح بها للمستعملين عند هذه المرحلة. على سبيل المثال لا يسمح

للمستعملين بتغيير الواجهة الخارجية. والمشاركة فى هذه المرحلة لا تقتصر فقط علـــى الإدارة والصيانة، وإنما تشمل أيضا التحسين والارتقاء.

هـــ ــ مرحلة التقييم[١] : Evaluation

هذه المرحلة تشمل تقييم البيئة المبنية بعد شغلها وذلك لمعرفة كيفية أدائهـــا وكيـــف تحقـــق الأهداف المحددة، وكيف تستجيب لاحتياجات المستعملين. والمعلومات الناتجة من هذه المرحلة يعمل لها تغذيه مرتجعه(Feed Back). إلى مرحله إعداد البرنامج لمشروعات لاحقه مشـــابهة. وتحدد التقنيات المستخدمة فى التقييم المجال والمستوى الذي يشارك فيه المستعملين فـــى هـــذه المرحلة. (الاستبيان، المقابلات، الأسئلة ذات النهايات المفتوحة أو المغلقة، التصوير المساحي)، وعلى أية حال، فإن التقييم يمكن أيضا أن يتم بدون التدخل المباشر للمستعملين.

إن كل مرحله من المراحل السابقة قد تحتوى المســـتعملين أو لا تحتـــويهم فـــى الأنشـــطة المرتبطة بتلك المرحلة. ويختلف مستوى ونوع المشاركة تبعا لكل مرحله من المراحل الســـابقة ، فعلى سبيل المثال، قد يتم استبعاد المستعملين من مرحلة إعداد البرنامج (وهذا أمر شائع فى الدول النامية)، أو قد يشاركوا فى القرارات التخطيطية، أو يقوموا بالتفصيل بين البـــدائل فـــى مرحلة التصميم، أو قد يشاركو مباشرة فى تصميم وحداتهم السكنية. أما فى مرحلة الإنشاء فقـــد يكون إشراكهم من خلال أنشطه البناء الذاتي Self – Built أو من خلال أداره عملية الإنشـــاء. وسوف يتم التركيز بصفة خاصة على المشاركة فى المرحلة الرابعة وهى مرحلـــة الاســـتخدام والتعديل.

ويمكن أيضا تصنيف المشاركة تبعا لما إذا كان حدوثها يتم قبـــل أو بعد أشغال المســـتعمل. وفى العديد من الحالات، حينما يكون السكان المتوقعون غير معروفون أو غائبون من مرحلـــة إعداد البرنامج أو حين تكون النظم السياسية أو الإقتصاديه تمنـــع السكان من أن يكون لهـــم أي تحكم فى القرارات التخطيطية، وفى هذه الحالة يعتبر أنسب وقت للمشاركة هو ما بعد الأشغال **. Post – Occupancy**

(١) محمود الشريف ، دعاء :" تجديد وأحياء المناطق السكنية بالدول النامية " ، رسالة ماجستير القاهرة،١٩٩٦.

(٤-٢-٣) النوعية والدرجة الملائمة المشاركة:

(٤ـ٢ـ٣ـ١) نوعية المشاركة:

قدم **Thomas W. Dichter** نموذجا عاما لنوعيات المشاركة التي نجدها فى ميدان العمـل، حيث يرى أنها تنحصر فيما يلي:

أولا: المشاركة من أجل التنفيذ:

وتتضمن هذه المشاركة الناس الذين يشاركون فى مشروع ما، وهم يشاركون خلاله إما جزء من العمل أو فى كل العمل. وفى هذه الحالة تكون المشاركة أمر عمليا حيث أن الناس يندمجون فيها، والأكثر من ذلك فإن المشاركة تقلل من تكلفة المشروع.

ثانيا: المشاركة من أجل بدأ المشروعات بمعلومات صحيحه:

هذه التسمية مبنية على المقولة التي ترى:" أن كل أنسأن يعرف عالمه الخاص أفضـل ممـا يعرفه أي شخص من الخارج". إن فرصة نجاح أي مشروع تزداد حينما تكون المعلومات التي يتم جمعها عن المنطقة التي سينفذ فيها المشروع صحيحه ودقيقه، وكذلك بالنسبة للمعلومات عن الناس المقيمين بالمنطقة.

ومن المفيد لأي مشروع أن تتوفر لديه معلومات دقيقه ومضبوطة قبل أن يبدأ، وهناك طرق عديدة لجمع هذه المعلومات، من أكثرها دقة الطرق التي من خلال المشاركة واحتواء الناس.

ثالثا: المشاركة من أجل المشاركة:

حينما نصل لهذه النوعية من المشاركة فنحن نتحرك نحو مستوى أكثر عمقا، حيث تصـبح المشاركة شيئا من أجل المشاركة نفسها ويصبح لها دور فعالا، تلك هي المشاركة فـى صـنع القرار. وتعتبر هذه المشاركة من أكثر النوعيات صعوبة فى تنميته ورعايته، حيـث أن دعـوة الناس للمشاركة فى اتخاذ قرارات أي مشروع أو تملكها أمر فى غاية الصعوبة،وهو دائما مـا يصدم ببعض الإنكار والمعارضة من الناس.

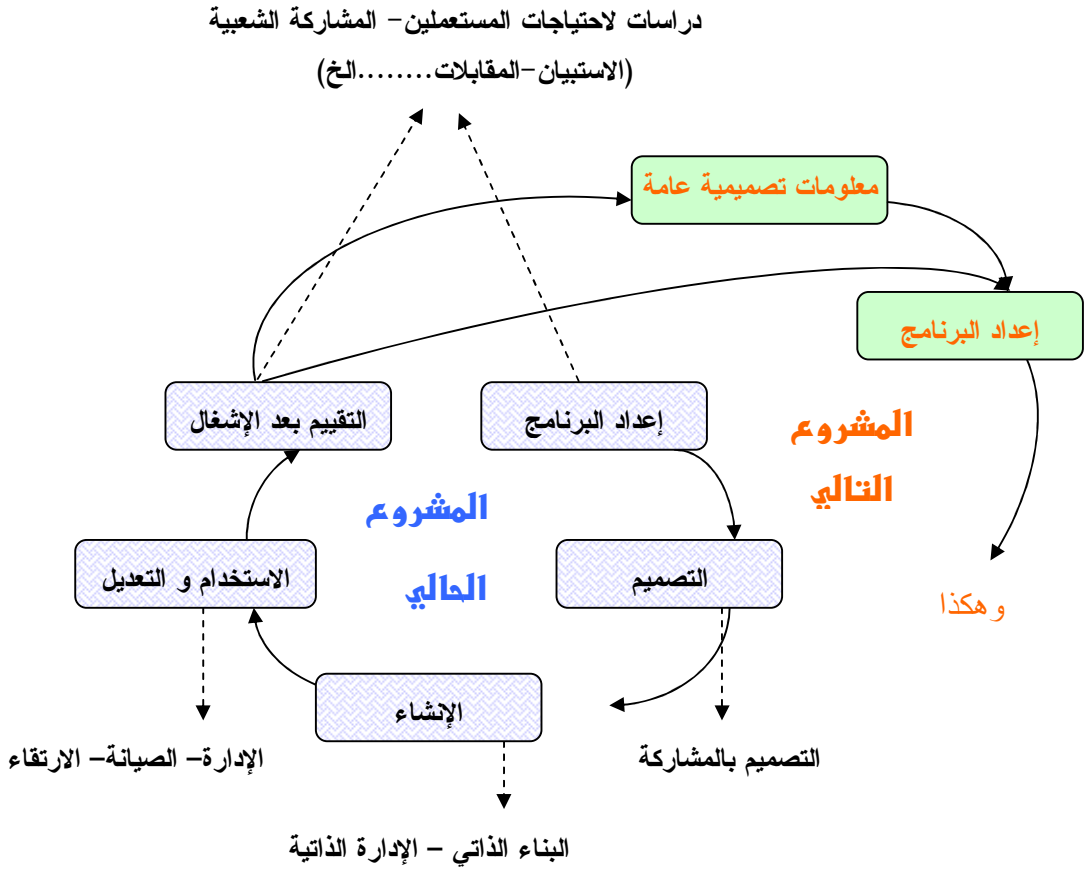

الشكل رقم (٤-٥) يوضح دائرة(Zeisel) للتصميم بالمشاركة

المصدر: Shabka, SH. :Ph. D., 1991

الشكل رقم (٤-٦) يوضح درجات المشاركة التي اقترحتها Arnstein

المصدر: Shabka, SH. :Ph. D., 1991

(٤ــ٢ــ٣ــ٢) الدرجة الملائمة للمشاركة:

هناك دارجات مختلفة لعملية المشاركة تظهر على أرض الواقع مع تنفيذ هذه مشاريع التنمية أو غيرها، وتتدخل هذه الدرجات وتختلط بعضها ببعض، وبالتالي يصبح موضوع تحديد درجات المشاركة ومواصفات كل درجه أمر غاية الصعوبة. فعملية المشاركة يمكن تحقيقها عند درجات مختلفة لتدخل المستعمل تتفاوت ما بين التحكم الرمزي إلى التحكم الكامل.

ولقد اجتهد الباحثون على مدى سنوات عديدة فى محاولات لتصنيف درجات المشاركة، بدءا من العالمة الاجتماع الأمريكية الشهيرة **Sherry Arnstein** ١٩٦٩، والتي اقترحت سلم من ٨ درجات لمشاركة المواطنين مبنى على أساس مدى القوة أو التحكم،كل درجه من السلم تعادل مدى معين من قوة المستعمل فى تحديد الخطة أو البرنامج.وكلما صعد الشخص لأعلى السلم فهناك قوة أكثر تعطى للمستعمل وهناك أحتمل أقوى لأن تكون النتائج مثمره،

والشكل رقم (٤-٦) يوضح هذه الدرجات.

وفى هذا السلم تتفاوت القوة ما بين التحكم الكامل للمواطنين **Full Control** وذلك فى قمة السلم، وتعنى إعطاء المستعمل المسئولية لاتخاذ القرارات التي تؤثر عليه والتي عادة ما يتخذها المتخصصون. ثم تليها درجة المشاركة الرمزية **Tokenism** والتي من خلالها يقوم المشاركون بتمكين المتخصصين من فهم أفضل للمستعملين الذين سوف يخدمونهم، وبالرغم من هذا فإن التحكم وقوة أتحاذ القرارات ما زالت فى أيدي المتخصصين. وفى أسفل السلم نجد أشكال عدم المشاركة **Nonparticipation** ، والتي فيها يتدخل المستعمل وخاصة الأشخاص العاديين فى مثل تلك البرامج هو إعطاء الناس الإحساس بالرضا والرغبة فى تنفيذ المشاريع.

أولا : نموذج Becker للمشاركة :

اقترح Becker عام ١٩٧٧ تصنيف درجات المشاركة إلى ٥ درجات:

١ــ تعيين الأهداف والمحددات: Creation of Parameters & Objectives

فى هذه الدرجة من درجات المشاركة يكون المستعمل هو صانع القرار وهو المتحكم فيه بالكامل بدون أي تدخل من المتخصصين، ويندرج تحت هذه الدرجة المناطق السكنية المتدهورة والعشوائية والعمارة المحلية والإسكان غير الرسمي.

٢ ــ التخطيط الذاتي: Self – Planning

يقوم المستعمل بعمل بدائل حلول من خلال بعض المحددات التي يضعها له المتخصصون، وتوضح هذه البدائل رغباته ومتطلباته ويقوم بتنفيذها واضعا فى حسبانه المحددات الموضوعة له مسبقا. هذه الدرجة من المشاركة يمكن تحقيقها فى أي مرحله من مراحل العملية التصميميه الخمس، ويندرج تحت هذه الدرجة مشاريع الجهود الذاتية.

٣ ــ الاختيار : Choice

المستعمل فى هذه الدرجة من درجات المشاركة يختار ويفاضل بين بدائل حلول يضعها له المتخصصون، فالمشاركة هنا محدده فقط فى الاختيار من بين البدائل المقترحة.

٤ ــ التغذية المرتدة للمعلومات: Feed Back

فى هذه الدرجة لا يكون للمستعمل تحكم مباشرة فى القرارات المتعلقة ببيئتهم، فمشاركتهم محدده فقط بإعطاء معلومات للتغذية المرتدة للمتخصصين مع وصف لاحتياجاتهم ورغباتهم. بعد ذلك يقوم المتخصص بتقييم المعلومات، حيث تكون له السلطة فى أخذها فى الاعتبار أو رفضها بما يراه ملائما. إن دراسات التقييم بعد الإشعال ومدى صلاحية السكنى تعتبر تقنيات تستخدم لتحقيق هذه الدرجة من المشاركة.

٥ ــ انعدام المشاركة : No Participation

فى هذه الدرجة نجد أن المتخصص على أساس من تقيمه الشخصي وخبرته، يقرر ما هو ملائم للمستعمل الذي لا تكون له سلطة على القرارات المتخذة.

ثانيا نموذج الأمم المتحدة للمشاركة :

ولقد قامت الأمم المتحدة عام ١٩٨٩ بتصنيف درجات المشاركة من خلال وضع ٣ نماذج تعكس الاتجاهات المختلفة لتنفيذ أي مشروع، وهذه النماذج هي:

١ ــ نموذج المشاركة: Participatory Model

تبعا لهذا النموذج يتم إشراك الأهالي بدرجه كبيره فى عمليتي التخطيط والتنفيذ للمشاريع. فالوصول إلى القرارات يتم من خلال المناقشات بين الأهالي والمتخصصون، ويعكس هذا النموذج درجة عالية من المشاركة الشعبية، تؤكد على أن حل المشكلة واتخاذ القرار ما زال بقدر الإمكان فى المستوى المجتمعي. والشكل (٤-٧) يوضح نموذج المشاركة، وفيه نجد الخط المنقط الواصل بين الأهالي والمتخصصين يشير إلى أن عملية اتخاذ القرار يشارك فيها الاثنان معا.

٢ ــ نموذج التشاور: Consulting Model

باستخدام هذا النموذج يقوم الأهالي بالمشاركة فى عملية اتخاذ القرارات، ولكن بدرجات متفاوتة. فأحيانا يقوم المتخصصون بالوصول إلى القرارات بالتشاور مع الأهالي، وأحيانا أخرى يتم عرض المشاريع على الأهالي للتعليق عليها ثم يقوم المتخصصون باتخاذ القرارات فى ضوء التعليقات ولكن ليس بالضرورة تبعا لأمنيات الأهالي. والشكل رقم (٤-٧) يوضح نموذج التشاور.

٣ ــ نموذج الإرسال: Transmittal Model

بالتعامل مع هذا النموذج، يضع المتخصصون مخططاتهم التي توافق عليها السلطات المحلية ثم يقوم العاملون فى المجتمع بإخبار السكان بالمخططات الموضوعة وكيف سيتم تنفيذها. وفى هذا النموذج لا يتم تقديم اختيارات للسكان ولا يتم عمل أي تعديلات فى المخططات، ولا يعكس هذا النموذج أي درجه من درجات المشاركة بمعنى انعدام المشارك. والشكل رقم (٤-٧) يوضح نموذج الإرسال، ويلاحظ فيه عدم وجود خط واصل بين الأهالي والمشروع، وهذا يشير إلى أن أعضاء المجتمع المتأثرين بالمشروع غير متواجدين على الإطلاق فى أي مرحله من مراحل أتحاذ القرار.

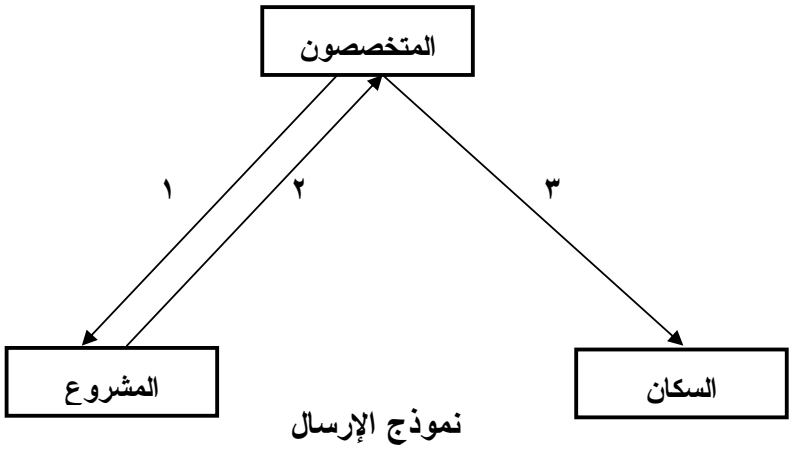

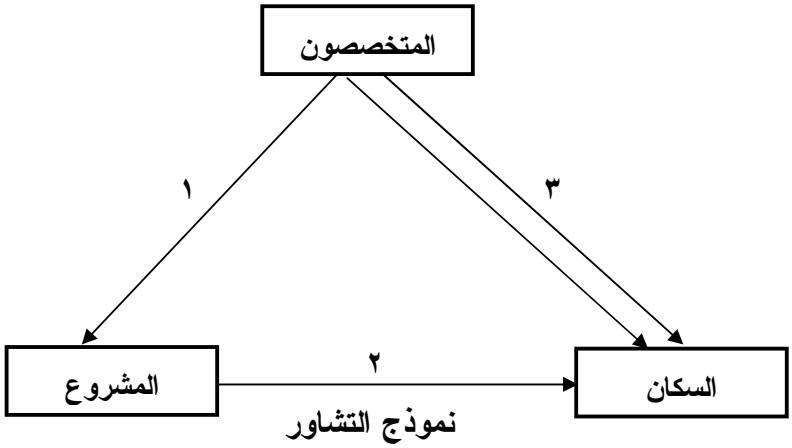

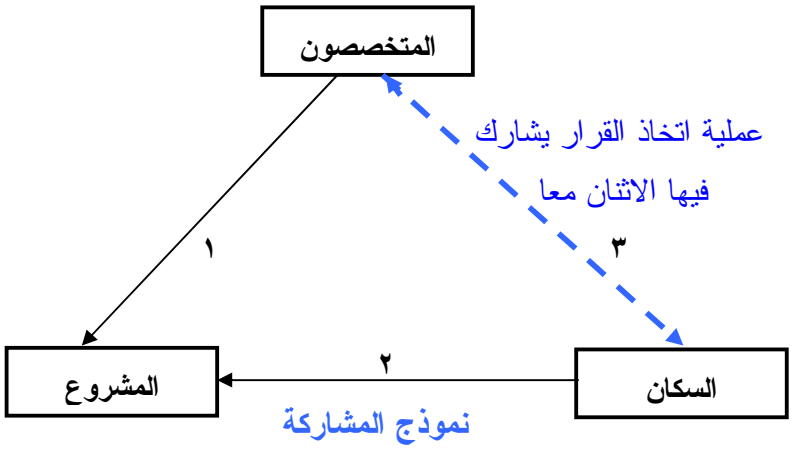

الشكل رقم (٤-٧) يوضح النماذج الثلاثة التي وضعتها الأمم المتحدة لتصنيف درجات المشاركة

المصدر: Habitat: 'Leadership' Nairobi, 1989.

(٤-٢-٤) محددات المشاركة الفعالة:

بالرغم من العائد الذي تحققه المشاركة الشعبية فى المجالات الإقتصاديه والإجتماعيه، إلا أنه توجد بعض المحددات التي تواجهها وتؤثر على فاعليتها وحجمها فى التنمية المستدامة، وتتعلق هذه المحددات بعدة عوامل منها:

أ- محددات تتعلق بحداثة عهد الأخذ بمفهوم المشاركة الشعبية وعدم وضوح مفاهيمها السياسات المتعلقة بها بشكل عام، بالإضافة إلى غموض النصوص القانونية الخاصة بالمشاركة، وعدم الاهتمام بالعمل على توضيحها للمواطنين بطريقه تتناسب مع مستوى إدراكهم وفهمهم، الأمر الذي يؤدى إلى عدم الإقبال من قبلهم على موضوعات المشاركة إلا من فئة قليلة لاتفى بتحقيق المستهدف منها.

ب- محددات تتعلق بالمشاركين أنفسهم، من حيث سلبية بعض الأفراد تجاه مشاركات خاصة وذلك فى الدول المتقدمة مضافا إليها عوامل أيديولوجية فى الدول النامية. فالمشاركة ترتبط بقدرة المشاركين على إنكار الذات، وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة والقدرة على وزن الأمور، والمفاضلة بين وجهات النظر المختلفة والبدائل الممكنة لاختيار الأفضل لتحقيق الصالح العام، وهى صفات لا تتوفر إلا لقلة من البشر.

وقد أوضحت بعض الدراسات أنه توجد علاقة طردية بين حجم المشاركة والمستوى الاقتصادي ولاجتماعي والثقافي وفترة الإقامة والمستوى التعليمي للأفراد، ويتفاوت حجم المشاركة بالنسبة للحالة الاجتماعية، الإناث أقل مشاركة من الذكور، والمتزوجين، كما يعتبر السن بين(٤٤ ــ ٥٥) أكثر الأعمار للمشاركة، كما تزداد المشاركة بازدياد عضوية الأفراد فى المنظمات والهيئات.

جـ- محددات تتعلق بالإدارة الحكومية، من حيث عدم فهم القائمين عليها لطبيعة المشاركة وكيفية دفعها وأساليب الاستفادة منها، وذلك للطبيعة المعقدة للتنظيم البيروقراطي وعدم وضوح القوانين المتعلقة بالمشاركين وتضاربها، والقصور فى إقامة العلاقات العامة، وضعف أساليب الاتصال بين الإدارة والمواطنين، بالإضافة إلى القصور فى توفير الإمكانيات، وكلها من العوامل التي تثقل كاهل المشاركين فى أي عمل تنموي ذاتي بالنسبة لمجتمعهم وتحدد وتحجم وتهدر الجزء الأكبر من جهودهم ، مما يجعلهم فى النهاية يقلعون عن المشاركة وينزعون ثقتهم وإيمانهم بها ويتشككون فى إمكانية قدراتهم على الاستمرارية والمثابرة لتحقيق ما يتطلعون إلى إنجازه من خلالها من تنمية وتغيير أفضل لمجتمعهم.

خلاصة:

تم في هذا الجزء التعرض لموضوع المشاركة الشعبية في مجال التطبيق العملي من خلال مناقشة بعض النقاط التي يمكن إيجازها فيما يلي:

– قام عدد من الباحثين بتقسيم نوعيات المشاركين ومتخذي القرار إلي (٦) نوعيات تندرج تحت(٣) مجموعات رئيسية هي مجموعة طبقة الصفوة والمجموعة الاستشاريين لطبقة الصفوة ثم المجموعة المتحكمة في القرارات السياسية. ولقد تم تعريف كل نوعية وموضع نفوذها والمهام الوظيفية لها ومدى إشراك الأهالي في عملية اتخاذ القرارات. وبالطبع فإنه لا توجد حدود صريحة فاصلة بين هذه النوعيات في الواقع العملي، وبالتالي فإنه على المستويات المجتمعية المختلفة قد تظهر بعض التداخلات بين هذه النوعيات، كما أن عدد النوعيات المتواجدة بالمجتمع تختلف من مجتمع لآخر.

– بالنسبة للتوقيت الذي تحدث فيه عملية المشاركة، فمن خلال الدراسة أتضح إنه يمكن تصنيف المشاركة إما تبعاً لتوقيت قبل حدوثها أو بعد الإنشاء، وإما تبعاً لارتباط المرحلة التي تظهر بها المشاركة بأحد المراحل الخمسة لـــ **"Zeisel's Housing "** وأخيراً يمكن تصنيف المشاركة تبعاً لما إذا كان حدوثها يتم قبل أو بعد أشغال المستعمل.

عند التعرض لنوعيات المشاركة تم عرض محاولة **"Thomas W. Dichter "** والتي قدم من خلالها نموذجا عاما لنوعيات المشاركة التي نجدها في ميدان العمل، حيث قسمها إلي ثلاث نوعيات هي: المشاركة من أجل التنفيذ والتي تتضمن المشاركة العملية في المشاريع، ثم المشاركة من أجل بدء المشروعات بمعلومات صحيحة والتي تتضمن تجميع كافة المعلومات المطلوبة لأي مشروع، وأخيراً المشاركة من أجل المشاركة ويقصد بها المشاركة في اتخاذ القرار. وتعد المحاولة **Dichter** في حد ذاتها محاولة جيدة، إلا أنها لم تنجح في حصر كل نوعيات المشاركة المتواجدة في الساحة العملية والتي من أهمها المشاركة في التصميم.

– ومن خلال استعراض ثلاثة تصنيفات لدرجات عملية المشاركة يتضح اختلاف الباحثين حول تصنيف هذه الدرجات نظراً للتفاوت الواسع بينها من برنامج لآخر. حيث أنه لا توجد حدود صريحة بين هذه الدرجات. والجدول رقم (٤–٢) يوضح نقاط الاتفاق والاختلاف بين التصنيفات الثلاثة عملية المشاركة.

ويتضح من الجدول أنه على الرغم من اختلاف العقد الزمني الذي وضع فيه كل تصنيف منها(التصنيف الأول في الستينات، والثاني في السبعينات، والثالث في الثمانيات)، إلا أن

التصنيفات الثلاثة اتفقت على تحديد درجتين للمشاركة إلا وهما درجة المشاركة في اتخاذ القرارات ودرجة انعدام المشاركة. ولقد اتفق التصنيف الأول والثاني فقط على درجة التحكم الكامل للمواطنين ودرجة التغذية بالمعلومات، بينما اتفق التصنيف الأول والثالث فقط على درجة التشاور[١].

– على الرغم من العائد الذي تحققه المشاركة إلا أنها تتعرض في التطبيق العملي لبعض المحددات التي تؤثر على فاعليتها وحجمها، وهذه المحددات تتعلق إما بحداثة عهد الأخذ بمفهوم المشاركة أو بالمشاركين أنفسهم أو بالإدارة الحكومية.

التصنيف درجة المشاركة	١– تصنيف Sh.A. ١٩٦٩.	٢– تصنيف Becker١٩٧٧.	٣– تصنيف U.N.١٩٨٩.
التحكم الكامل.	*	*	
قوة المفوضين.	*		
المشاركة في القرارات.	*	*	*
الاختبار.		*	
التشاور.	*		*
التغذية بالمعلومات.	*	*	
انعدام المشاركة.	*	*	*
الاسترضاء.	*		

جدول رقم(٤–٢) يوضح نقاط الاتفاق والاختلاف بين التصنيفات الثلاثة المشاركة لدرجات المشاركة.

(١) عبد الله، وفاء: "البرنامج التدريبي لاستثارة المشاركة الشعبية لتحسين نوعية البيئة في بعض مناطق السكان الشعبي بمدينة القاهرة" ، مركز التخطيط الاجتماعي والثقافي، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٨٨.

(٤-٣) آليات عملية المشاركة: الجماعات المؤثرة - الأدوار المختلفة:

مقدمة

مع نهاية العقدين الماضيين من القرن الماضي تغير المفهوم عن دور الحكومات في التعامل مع مشاكل التنمية المستدامة، فمع محدودية قدرات الحكومة في التدخلات التي تهدف إلي تحسين البيئة المعيشية للمستوطنات البشرية، ومع النتائج الضعيفة لتلك التدخلات، ظهرت الحاجة إلي إعادة التفكير في أدوار المنظمات غير الحكومية **(NGOS)** والجمعيات المعتمدة على المجتمع**(CBOS)** والمجتمعات. وهناك العديد من المنظمات غير الحكومية والجمعيات المعتمدة على المجتمع والمجتمعات أنفسهم، نجحوا في البدء في عمليات للمساهمة في تحسين الأوضاع المعيشية للمجتمعات، ولكن لسوء الحظ، فإن تلك التدخلات غالباً ما تكون على مقياس صغير.

ومن هنا يأتي اهتمام الدراسة بالجماعات المؤثرة في علمية المشاركة، حيث يتم عرضها من خلال ثلاث نقاط أساسية:

- تعريف للجماعات المؤثرة في عملية المشاركة:

يتم تعريف هذه الجماعات ودور كل منها، وعرض لأهم أهدافها وأنشطتها، مع التعرض بإيجاز للمقدرة المالية والتنظيمية والفعالية السياسية لكل جماعة منها.

- التأكيد على أهمية وفوائد التعاون بين هذه الجماعات:

حيث أنه لا تتحقق الفائدة المرجوة من المشاركة من خلال عمل كل جماعة منها منفصلة، فإنه يتحتم التأكيد على أهمية التعاون بين الجماعات المؤثرة في عملية المشاركة وفوائده، ثم عرض للمجالات التي يمكن أن يتم فيها هذا التعاون في تنمية المجتمعات.

- أساليب دعم التعاون:

بعد التأكد على أهمية التعاون وفوائده تجدر الإشارة إلي كيفية تحقيق هذا التعاون، ويتم ذلك من خلال عرض للأساليب التي يمكن من خلالها تحقيق وتدعيم التعاون بين الجماعات المؤثرة في عملية المشاركة.

(٤-٣-١) الجماعات المؤثرة في عملية المشاركة الشعبية- التعاريف والأدوار:

تشمل الجماعات المؤثرة في عملية المشاركة: الحكومة المركزية/ المحليات/ المنظمات غير الحكومية/ الجمعيات المعتمدة على المجتمع/ القيادات الشعبية والأهلية،وفيما يلي تعريف بكل جماعة من هذا الجماعات:

(٤-٣-١-١) الحكومة المركزية: [١] **Central Government**

الأهداف Objectives

تختص الحكومة المركزية في المقام الأول بالنواحي السياسية، كما أنها تقوم بتوجيه عملية توزيع الموارد، وإعداد أطر العمل المنظمة واللازمة لتنفيذ المشروعات التنموية.

الأنشطة Activities

تضم الحكومة المركزية مجال قومي واسع من الأنشطة، ولكنها غالبا ما تقوم بالتعامل مع التنمية المستدامة لبيئة المجتمعات الفقيرة من خلال المستويات الحكومية الأخرى، وهذا باستثناء عمل وكالات التنمية الخاصة.

المقدرة المالية Financial Capacity

تعتبر الحكومة المركزية من الناحية المالية أقوي جهة من الجهات الرئيسية في عملية التنمية، إلا أنها تفتقر إلي المرونة في عملية إنفاق وتوجيه هذه الموارد المالية.

المقدرة التنظيمية Organizational Capacity

تعتبر المقدرة التنظيمية للحكومة المركزية نسبياً قوية، إلا أنه عادة ما تكون التنظيمات ذات طابع بيروقراطي الأمر الذي يصبح من الصعب معه سير العمل بطريقة تنموية مرنة.

[١] Davidson, F., Peltenburg, M.: " Government and NGOs/ CBOs working together for better cities" , Institute for Housing and Development Studies (IHS). Rotterdam, Netherlands, 1993.

(٤-٣-١-٢) المحليات:

أ- **الحكومة المحلية:** [١] **Local Government**

التعريف **Definition**

الحكومة المحلية تعبر عن الحكومة المنتخبة أو المعينة للمدينة أو المحافظة، وهي تمثل المستوي الحكومي ذو الاتصال المباشر بالسكان.

الأهداف **Objectives**

عادة ما يكون على الحكومة المحلية التزام دستوري بضمان إمداد السكان بالخدمات، وهي قد تقوم بتحقيق أهدافها مباشرة أو من خلال التعاون والمشاركة مع جهات خاصة غير حكومية. وعلى الحكومة المحلية أن تعيد بلورة دورها من الإعداد المباشر للخدمات إلي التمكين من إعدادها.

الأنشط والموقع **Activities and Location**

إن حدود اختصاصات الحكومة المحلية معرف بوضوح، كما أنه محدد من الناحية القانونية، ومع ذلك، فإنها قد لا تعكس دائماً التغييرات ألواقعيه للنمو الحضري والذي ينتج عنه صعوبات في الإمداد بالخدمات وفرض الضرائب، إن الاتجاه الحديث في الحكومة المحلية، والتي ما زالت محدودة التأثير، هو أن تتبني نظام إداري أكثر مرونة وأن تتجه أكثر لإمداد المواطنين بالخدمات، وتتعامل مع الناس كعملاء. وهذا يتم بصورة جيدة في الدول المتقدمة حيث الحكومة المحلية عادة ما يكون لها هيئة موظفين جيدة ورأس مال جيد وهذا يمثل أكثر من تحدي في دول العالم الثالث ولكن ربما كان أكثر أهمية.

المقدرة المالية **Financial Capacity**

إن الحكومة المحلية غالباً ما تكون مقدرتها التمويلية دون المطلوب، وفي نفس الوقت نجد إمكانيتها على زيادة إيراداتها محدودة للغاية.

المقدرة التنظيمية **Organizational Capacity**

عادة ما يكون عمل الحكومة المحلية الإدارة والإشراف على مساحة ما، أكثر من كونها متدخلة بفعالية في إدارة العمليات التنموية. وتتصف بإتباع البيروقراطية في تنظيماتها والاهتمام بالروتين والقوانين والنظم كما تحرص على أن تتلافى الوقوع في الأخطاء.

[١] Davidson, F., Peltenburg, M.: " Government and NGOs/ CBOs working together for better cities" , Institute for Housing and Development Studies (IHS). Rotterdam, Netherlands, 1993.

الفعالية السياسية Political Effectiveness

إن الحكومة المحلية في وضع جيد يسمح لها بالتدعيم السياسي على المستوي المحلي، ومع ذلك، نجد أنها تفتقر إلي الاستجابة السياسية المحلية الواضحة، حيث أنها غالباً ما تحكمها بشدة مجموعة محددات من السلطات الأعلى.

ب- حكومة الولاية أو المحافظة: State or Provincial Government

تتصف بأنها إلي حد ما بين الحكومة المركزية والمحلية، تبعاً إلي حجم المدينة ودستورها، وهي عادة ما تعرف بأنها على بعد مسافة من المجتمعات، وبأنها تأخذ دوراً مباشراً في عملية التنمية والتخطيط. ومستوي الولاية/ المحافظة غالباً ما يشمل الإشراف على البرامج، لكنه عادة ما يتصف بالشدة والصرامة بحيث لا يسمح بالمرونة في التنفيذ. وحتى لا يتسنى لحكومة الولاية/ المحافظة أن تعمل عند مستوي محلى حقيقي يجب ألا تكون معينة بواسطة المركز، فاللامركزية تعني أكثر بكثير من مجرد نقل القوة من المركز إلي الولاية[١].

(٤-٣-١-٣)المنظمات غير الحكومية(NGOs): Non- Governmental Organizations

التعريف Definition

"جميع الهيئات والاتحادات التي لا تتبع الأجهزة الحكومية بمختلف مستوياتها والتي أنشئت من اجل السعي لتحقيق أهداف تنموية على أساس لا يهدف إلى الربح (Non-Profit)" .وتختلف المنظمات غير الحكومية فيما بينها اختلافا كبيرا في الحجم، والشكل، والتوجه، والمذهب الفكري، والموارد، والفئات المستهدفة " .

الأهداف Objectives

إن الهدف الرئيسي للمنظمات غير الحكومية هو تقديم العون لمجموعات الناس بغض النظر عن الربح أو الانتفاع من هذه المساعدة. **ويمكن إجمال أهم الأهداف التي تستند إليها فلسفة إنشاء وإقامة المنظمات فيما يلي[٢]:**

١- تكملة دور الحكومة والتنظيمات الرسمية في تقديم برامج الرعاية والتنمية.

٢- حث الحكومات على تبنى توجهات وسياسات عامة معينة لخدمة المواطنين.

٣- السعي لحل مشكلات قائمة في المجتمع.

---

[١] Davidson, F., Peltenburg, M.: " Government and NGO_S /CBO_S working together for better cities", Institute for Housing and Urban Development Studies (IHS), Rotterdam , Netherlands, 1993.

(٢) محمود الشريف ، دعاء :" تجديد وأحياء المناطق السكنية بالدول النامية " ، رسالة ماجستير القاهرة،١٩٩٦.

٤- المبادرة بتجريب الجديد الذي قد تحجم عنة الحكومة خشية الفشل.

٥- تقديم أساليب ونماذج يمكن إن تتبناها الحكومة بعد إثبات نجاحها.

٦- إمكانية الانفتاح على خارج البلاد والاستفادة من التجارب الناجحة التي قد تتلاءم مع احتياجات المجتمع.

٧- تفجير الطاقة الكائنة لدى الإفراد وتوظيف الخبرات التطوعية بصورة جيدة.

٨- تنظيم الجهود التطوعية في عمل حيد ومعتمد ومنظم.

٩- تحقيق مبدأ الاعتماد على الذات والتسيير الذاتي والتمويل الذاتي كلما أمكن ذلك (الاستدامة).

١٠- تحقيق رؤية مستنيرة ومميزة عن المستقبل.

المقدرة المالية Financial Capacity

" إن المنظمات غير الحكومية تنشط عادة في مجال توفير التمويل اللازم لمشاريع التنمية، حتى بعد وصولها إلى امتلاك احتياطي مالي معقول ،عادة ما تحصل على موارد مالية من هيئات حكومية وحكومات"(١).

المقدرة الفنية Technical Capacity

تتشكل المنظمات غير الحكومية عادة من الخبراء المتخصصين ومهارات علمية جيدة، وبالتالي فإنها تستطيع تقديم الخبرات الفنية في مجالات متخصصة ومختلفة ،ويتمتع أعضاؤها بدرجة عالية من الكفاءة والالتزام (٢).

المقدرة التنظيمية Organizational Capacity

إن الخلفية الثقافية والتخصصية للمنظمات غير الحكومية لا تعني بالضرورة أن المقدرة التنظيمية لها تكون عالية، فهذه المقدرة تختلف من منظمة لأخرى اختلافا كبيرا، ولكن بصفة عامة فان الأساليب التنظيمية لهذه المنظمات تميل إلى المرونة والوضوح(١).

الفعالية السياسية Political Effectiveness

إن المقدرة على اكتساب الدعم والتأييد السياسي تتفاوت بشدة من منظمة لأخرى(١).

(١) Davidson, F., Peltenburg, M.: " Government and NGO_S /CBO_S working together for better cities", Institute for Housing and Urban Development Studies (IHS), Rotterdam , Netherlands, 1993.

(٢) محمود الشريف ، دعاء :" تجديد وأحياء المناطق السكنية بالدول النامية " ، رسالة ماجستير القاهرة،١٩٩٦.

(٤-٣-١-٤) الجمعيات المعتمدة على المجتمع(CBOs): Community Based Org. s

التعريف Definition

تعرف الجمعيات المعتمدة على المجتمع بأنها:" أي نوعية من المنظمات رسمية أو غير رسمية[١]،يتم إنشاؤها وإدارتها من قبل الناس أنفسهم استجابة لاحتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية والمادية، هم ينظمون أنفسهم على أساس منشئهم أو مهنتهم أو مكان تواجدهم[٢] بحيث يتحدون معا في السعي لتحقيق منافع مشتركة بينهم، وتتصف هذه التنظيمات بأن مركز نشاطها محلي، وبأنها تكون مسئولة مسئولية مباشرة أمام مواطنيها[١].

الأهداف Objectives

إن الجمعيات المعتمدة على المجتمع غالباً ما تهدف إلي تحقيق الرغبات المحلية المشتركة لمجموعة من الناس، وقد تنشأ خصيصاً لتزويدهم بالخدمات التي تنقصهم أو تحسين الخدمات القائمة[١]. ويعني ذلك أنها تسعي للاستجابة إلي الاحتياجات المحددة للمجتمع المحلي.

الأنشطة والموقع Activities and Location

يمكن للجمعيات المعتمدة على المجتمع أن تضم مجال واسع من الأنشطة تشمل الرياضة،الصحة، العقائد، التوظيف[١]، وبعض هذه الجمعيات تركز على احتياجات النساء أو الشباب أو المجتمع المحلي[٢].

أما بالنسبة لموقع تلك الجمعيات فهي عادة ما تكون معتمدة على مساحة جغرافية محدودة حيث يعيش الناس، ولكنها أيضا يمكن أن تتبع مكان العمل أو نوع عمل معين، على سبيل المثال: رابطة سواقي التاكسي. وعادة ما تكون ليس مكان عملها. وتكمن أهمية هذه الخاصية في أنها تجعل علاقتها بالحكومة المحلية علاقة منطقية، حيث أن الحكومة المحلية تكون أيضاً معتمدة على مناطق محددة[١].

المقدرة المالية Financial Capacity

" إن الجمعيات المعتمدة على المجتمع غالباً ما تكون ضعيفة من الناحية التمويلية، على الرغم من أنها عادة ما تجمع رسوم للعضوية وأحياناً تبرعات منتظمة للأغراض الخدمية.وحتى

---

(١) Davidson, F., Peltenburg, M.: " Government and NGO_S /CBO_S working together for better cities", Institute for Housing and Urban Development Studies (IHS), Rotterdam , Netherlands, 1993.

(٢) جوزيف، جورج: "تطور هيكل نظم التمويل والتسليف الإسكاني المعتمدة على المجتمع لصالح الأسر محدودة الدخل" ندوة عن الإسكان منخفض الكلفة في المنطقة العربية، صنعاء،١٩٩٢.

تستطيع تقوية النواحي المالية فإن هذه الجمعيات تحرص على أن ينضم إليها أعضاء ذوو نفوذ اجتماعي، فهذا يساعد على ضمان التمويل(١). وفي بعض الأحيان تقوم جهات خارجية بتدعيم هذه الجمعيات مثل المنظمات غير الحكومية المختصة(٢).

المقدرة الفنية **Technical Capacity**

عادة ما تمتلك الجمعيات المعتمدة على المجتمع مهارات عملية جيدة، ولكنها في الوقت نفسه غالباً ما تفتقر إلي المهارات التخطيطية وكذلك المهارات الخاصة بالتنمية المحلية(١).

المقدرة التنظيمية **Organizational Capacity**

غالبا ما تكون الجمعيات المعتمدة على المجتمع ضعيفة من حيث المهارات التنظيمية والمقدرة على ترتيب اللقاءات والاحتفاظ بالسجلات والتقارير، خاصة في أشكال تقبلها الجهات الحكومية(١).

الفعالية السياسية **Political Effectiveness**

إن مهارات الجمعيات المعتمدة على المجتمع تتفاوت في هذا المجال، ولكنها في الغالب لا تستطيع أن تعبر عن أولوياتها بطريقة فعالة، وبالتالي فإن فعاليتها السياسية تكون محدودة(١).

(٤-٣-١-٥) القيادات الشعبية والأهلية:

إن مفهوم القيادة يعتبر مفهوم معقد وصعب الفهم، فالقادة لا يتصرفون جميعاً بنفس الطريقة، وحتى نفس القائد لا يتصرف بنفس الطريقة في كل المواقف.**ولتسهيل دراسة مفهوم القيادة قامت الأمم المتحدة بوضع تصنيف للأنماط القيادية لأي مشروع فيما يلي:** (٣)

نمط التوجيه: **Directing Model**

في هذا النمط يقوم القائد بتقييم أبعاد وجوانب المشكلة بنفسه(خطوه١)، ثم يقرر الإجراءات التي سيتخذها(خطوة٢)، وبعد ذلك يقوم بإبلاغ قراره إلي الأعضاء الذين يقودهم ثم ينفذ القرار (خطوة٣). وبالتالي فالقائد هنا يقوم بمفرده باتخاذ قرار حل المشكلة.

(1) Davidson, F., Peltenburg, M.: " Government and NGO_S /CBO_S working together for better cities", Institute for Housing and Urban Development Studies (IHS), Rotterdam , Netherlands, 1993.

(٢) جوزيف، جورج: " تطور هيكل نظم التمويل والتسليف الإسكاني المعتمدة على المجتمع لصالح الأسر محدودة الدخل" ندوة عن الإسكان منخفض الكلفة في المنطقة العربية، صنعاء،١٩٩٢.

(٣) Habitat:" Community Participaion in Problem- Solving and Decision- Making (2), Leadership". Nairobi, 1989.,

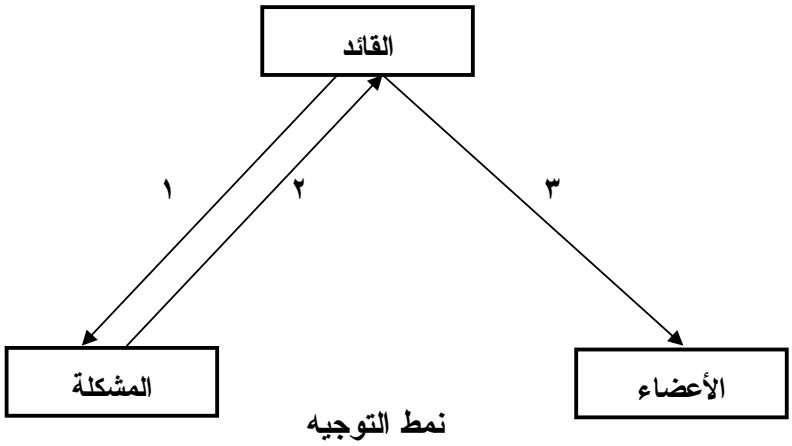

نمط التوجيه

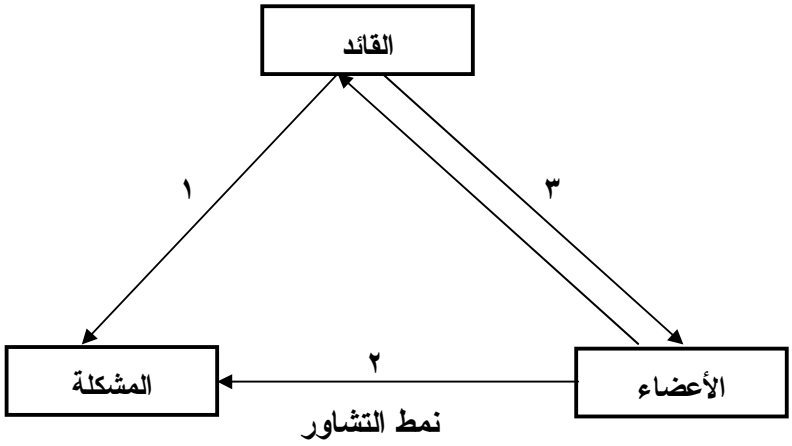

نمط التشاور

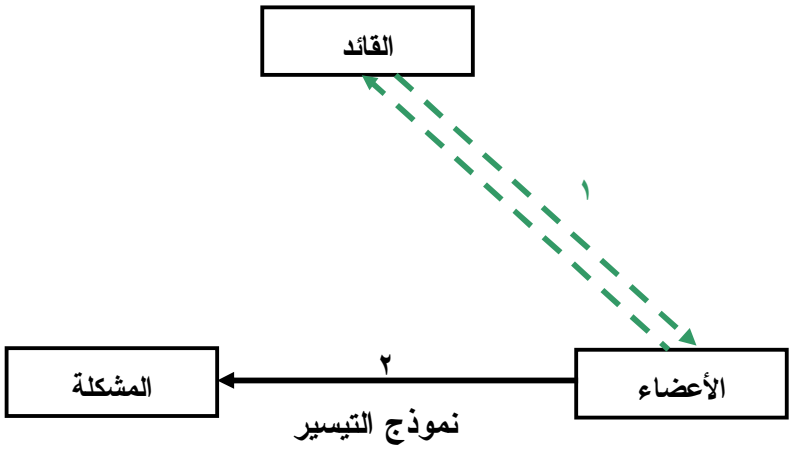

نموذج التيسير

الشكل رقم (٤-٨) يوضح الأنماط القيادية التي وضعتها الأمم المتحدة لمشروعات المشاركة

المصدر: Habitat: 'Leadership' Nairobi, 1989.

والشكل رقم(٤-٨) يوضح خطوات حل المشكلة في النمط الموجه، ويظهر منه عدم وجود خط اتصال بين الأعضاء والمشكلة.

نمط التشاور Consulting Model

يتضح من الشكل رقم (٤-٨) والذي يوضح نمط التشاور، أن كلا من القائد(خطوة١) والأعضاء(خطوة٢) لهم الفرصة في إعطاء حلول للمشكلة. ومن ناحية أخرى، فقد يقوم القائد في بعض الأحيان بالمبادرة بطرح الأفكار على الأعضاء ليقوموا بالتعليق عليها (خطوة٣). فالقائد في هذا النمط مازال ذو دور كبير نسبيا في عملية اتخاذ القرار.

نمط التيسير: Facilitating Model

في هذا النمط من العلاقات يكون دور القائد مختلفاً تماما، فهو يهتم بالمنظومة "Process" التي يتم من خلالها اتخاذ القرار أكثر من اهتمامه بوضع تصوره الشخصي لحل المشكلة. ويقوم القائد هنا بتوضيح أبعاد المشكلة وجوانبها للأعضاء(خطوة١) لكي يستطيعوا بأنفسهم اتخاذ القرار الخاص بهم بناء على تلك الأبعاد (خطوة٢). والشكل رقم (٤-٨) يوضح نمط التيسير، وفيه يشير الخط المنقط إلي أن القائد عليه أن يختار بين اتجاهين، الأول أن يشترك في المناقشات تماما مثل بقية الأعضاء، والثاني أن ينسحب كلية من مناقشات القضايا المتعلقة بالمشكلة ومن وضع الحلول.

وبوجه عام فإن هناك صفات عامة يجب توافرها في القيادات الشعبية والأهلية، والتي قد يطلق عليها قيادات التغيير، وذلك لدفع المشاركة الشعبية إلي الوصول لأهدافها،وتتلخص هذه الصفات فيما يلي:[١]

١- توفر الدوافع والأهداف الجماعية لدى قيادات التغيير والتي تهدف إلي خدمة المجموع والتحرر من الأهداف والرغبات والفوائد الشخصية والتي يمكن أن تتحقق من خلال الفائدة العائدة على المجموع من منطلق مبدأ أن مصلحة الجماعة تفضل على مصلحة الأفراد.

٢- توفر أساليب الإقناع التي تبعد بعداً تاماً عن أساليب الضغط والقهر من خلال صفات القدرة الشخصية على الإقناع والصبر وقوة التحمل، والصدق في الوعد والقدرة على الوفاء به.

(١) عبد الله، وفاء" حول بعض السمات لقيادات التغيير الناجحة"، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٨٣.

٣- وجود التكامل في الوظائف القيادية من أهم الأمور التي تساعد على نجاح التنمية بالمشاركة الشعبية حيث أن قيادات التغيير يجب أن يتواجد فيها المفكر الذي يرسم الخطة إلي جانب المدعم من الناحية المادية إلي جانب من تتوافر لدية القوة البدنية للتحرك والاتصال والذي يمكنه دفع الجهود البشرية. وهذه القيادات بالتالي تتكون من الشباب والكبار والشيوخ جنباً إلي جنب يدفعهم هدف جماعي واحد يذوب فيه الفرد لمصلحة المجموع ويسودهم روح الاحترام وتقدير المسؤولية.

٤- قدرة قيادات التغيير على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب من أهم الأمور في نجاح المشاركة للحفاظ على الجهود المادية والبشرية من التبديد والوصول إلي الهدف في اقصر وقت ممكن حيث تبديد هذه الجهود بدون الحصول على فائدة ملموسة للمشاركين من الأمور التي تهدم المشاركة، ولذلك فإن سرعة تقديم النموذج الجيد للعائد من هذه المشاركة من الأمور التي تدفع المشاركة وتؤدي إلي استدامتها.

٥- إنكار الذات وتحرر قيادات التغيير من الرغبة الشخصية في الإعلان عما يقومون به من الأعمال حرصا على مشاعر الناس وجهودهم تجاه المشاركة.

٦- حرص قيادات التغيير على احترام حدود وقوانين ونظم الدولة وتوعية الأهالي بذلك ومنع أي تعديات للنظم أو أي خرق لأي قانون من الأمور التي تؤدي إلي نجاح المشاركة استدامتها.

٧- حرص قيادات التغيير على عدم صبغ المشاركة بصفة سياسية وبعد هؤلاء القيادات عن الاتجاه والانغماس في أي تيارات سياسية بالشكل الذي يلون المشاركة بأي ألوان أو أهداف سياسية من ألأمور التي تؤدي إلي نجاح المشاركة وثباتها استدامتها.

من ذلك يتبين مدى انعكاس ظروف الحياة والتنشئة الثقافية والاجتماعية للقيادات على نوعية وأسلوب العمل القيادي علاوة على السرعة في تحقيق الإنجاز من خلال العمل الجماعي بالإضافة إلي نوعية هذا الإنجاز حيث أن يتم بالدرجة الأولي من خلال قيادات تقود هذا النشاط ضاربة المثل في التضحية والإعتماد على الذات الذي مارسته وخبرته منذ صغرها، والذي من خلاله تنبثق وتنساب جهود المشاركة من الأفراد بتلقائية متحررة لم يحركها الخوف ولم يدفعها ولكن دفعها الفهم والاقتناع والإيمان لركيزة الأساسية لبداية التغيير[١].

(١) عبد الله، وفاء:" حول بعض السمات لقيادات التغيير الناجحة" معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٨٣.

(٤-٣-٢) أهمية وفوائد التعاون بين الجماعات الأساسية:

تظهر أهمية التعاون بين الجهات المشاركة في عمليات التنمية في ضوء عدم نجاح معظم المشروعات الحكومية للتنمية العمرانية بالرغم من توافر التمويل والقوى العاملة والدعم القانوني والتشريعي نتيجة لغياب المرونة في التخطيط والتنفيذ وضعف الإطار التنظيمي الذي تعاني منه أغلب الحكومات في مختلف المستويات في الدول النامية[١].

وعلى الجانب الآخر فإن مشروعات المنظمات غير الحكومية والجمعيات المعتمدة على المجتمع والتي غالباً ما تحوى الجانب الإبداعي والمرن في الاستفادة من المصادر المتاحة فإنها عادة ما تكون على مقياس صغير جداً وللأسف غالباً ما تفشل هذه المشروعات الصغيرة في النمو والتحول إلي مشروعات وبرامج على مقياس أكبر نتيجة لاعتماد هذه المنظمات على مصادر تمويل غير دائمة وقصيرة الأجل من الهيئات الأجنبية أو اعتمادهم على شخصية قيادية محلية ذات تأثير على المواطنين في منطقة المشروع[١].

إن هدف أي تعاون يوم بين الجهات المشاركة لابد وأن ينبع من الرغبة في رفع مستوي معيشة الطبقات العمرانية الفقيرة، وتسهيل حصولها على المصادر المادية التي يمكن أن تساهم في تنمية الحالة المعيشية المتدهورة لهم، ومن هنا تظهر أهمية التعاون وتجميع الإمكانات والخبرات التي تتميز بها مل جهة لإمكان الوصول إلي مدخل فعال للتنمية [٢].

(٤-٣-٢-١) مجالات التعاون في تنمية المجتمعات:

هناك عدد من المجالات الرئيسية للتنمية المستدامة تحتاج إلي قدر أعظم من التعاون المختلفة المشاركة في عملية التنمية وذلك لضمان إنجاح مشروعات تنمية المستدامة المجتمعات السكانية خاصة للطبقات محدودة الدخل والمناطق المتدهورة. وتتلخص هذه المجالات فيما يلي:[٢]

أ- دعم برامج التنمية المستدامة للمجتمعات السكانية وتشجيع برامج توليد العائد:

ويعتبر هذا المجال أكثر المجالات أهمية حيث يتم إدراك المشاركة الشعبية كعنصر أساسي وضروري لإنجاح المشروعات وبخاصة الكبيرة.

---

[١] Turner, B,:" Building: A Third World Case Book from Habitat International Coalition". Building Community Books, 1988.

[٢] Davidson, F ., Peltenburg, M.: "Government and NGOs / CBOs Working together for better cities" , Institute for Housing and Urban Development Studies (IHS), Rotterdam, Netherlands, 1993

ب- تشجيع المشاركة الشعبية في عمليتي التخطيط والتنفيذ لبرامج التنمية المستدامة للمجتمعات السكانية:

من المهم جداً توظيف مشاركة المجتمعات في التخطيط والتنفيذ، وخاصة إذا كانت هذه المشاركة والدعم الشعبي فعالا على المدى الطويل، وهذا يتطلب تدعيم التجمعات المجتمعة بواسطة منظمة غير حكومية أو الحكومية المحلية، بالإضافة إلي أنه يجب تعديل عملية التخطيط الرسمية لتسهيل ذلك. ويتم تشجيع المشاركة الشعبية من خلال تحفيز السكان على إبداء أراداهم في الاحتياجات والأولويات الضرورية لتحسين مستوي معيشتهم لأخذها في الاعتبار عند وضع مخططات التنمية وكذلك تأهيل السكان للمهارات المختلفة المطلوبة للتنفيذ من خلال القيام بتدريبهم على الأعمال المطلوبة للتنمية المستدامة.

جـ- تدعيم ومساندة مبادرات المواطنين العاديين والجمعيات المعتمدة على المجتمع(CBOs) :

إن بإمكان موظفي الحكومية المحلية تدعيم الجمعيات المعتمدة على المجتمع وتسهيل إنشائها، مع الاهتمام أولا بتطوير إطار العمل التنظيمي وتدريب موظفي الحكومة المحلية بحيث يتم تحفيزهم وصقل مهاراتهم في إنشاء مثل تلك الجمعيات والعمل معها، ولكن مرونة وخبرات المنظمات غير الحكومية تجعلها أكثر الجهات ملائمة لتسهيل إنشاء الجمعيات المعتمدة على المجتمع ولدعمهم في أنشطتهم لتنمية مجتمعاتهم وتوظيف إمكانياتهم المحدودة في المواضع المناسبة لها.

د- دعم دور المرأة في عملية التنمية:

خلال العشر سنوات الأخيرة تزايد إدراك الدور الخاص للمرأة في عملية التنمية المعتمدة على المجتمع، وقد كان هناك اهتمام من قبل المنظمات غير الحكومية والمنظمات المعتمدة على المجتمع بزيادة توعية المرأة بدورها.المؤثر على التنمية وكيفية زيادة فعاليته لتحقيق التنمية المستدامة المطلوبة، وعادة ما تلعب تلك المنظمات دورا هاما لما تتمتع به عادة من مرونة أكثر من الحكومة، وعلى أية حال، فإنه من المهم على المدى البعيد أن تدعم أطر العمل التنظيمية بالحكومة دور المرأة وذلك من خلال النظم والقوانين. ومن أكثر الأمثلة على ذلك ما قامت به منظمة غير حكوميه فى الهند **(Joint Women's Programme)** والتي نجحت في أقناع هيئة تنمية دلهي بتعديل لوائحها لتجعل أسماء مالكي الأراضي تضم أسم رب الأسرة وزوجته بدلا من الرجل فقط.

هـ ــ التقسيم العادل للقوى والمسئوليات والموارد :

هذا هو الوضع المثالي لأي نظام سياسي، ولكن تنفيذ ذلك ليس بالأمر السهل. إن طبيعة ومقياس التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والجمعيات المعتمدة على المجتمع لهو مؤشر لمدى التحرك فى اتجاه هذا الهدف.

(٤-٣-٣) أساليب دعم التعاون:

(٤-٣-٣-١) إستراتيجيات الدعم الفعال:

يتطلب التحدي الذي ينتظر الدول النامية توخي إستراتيجيات جديده، وينبغي أن تستعيض الحكومات عن أسلوبها القديم المقتصر على المراقبة السلبية وتطبيق اللوائح التنظيمية المتصلبة بإستراتيجيات الدعم الفعال تهدف إلى توجيه تنمية المستوطنات. وبما أن الحكومة لا تستطيع، بمفردها تلبية كامل الاحتياجات بلد ما فى مجال التنمية المستدامة للمجتمعات السكنية، فإن ما يبرر الدعوى إلى توخى إستراتيجيات الدعم الفعال هو أن تلك الاستراتيجيات تعزز تعبئة جهود كافة المساهمين الآخرين. وفيما يتعلق بمسائل الإدارة، ينبغي لإستراتيجيات الدعم الفعال أن تستغل إمكانيات تضافر جهود القاطعين العام والخاص. وينبغي لها أيضا أن تدعم القطاع الخاص الرسمي ودوره الفريد. فعلى حكومات الدول النامية أن توجه هذا الدور وأن تعززه، لا أن تحد منه مثلما تفعل فى كثير من الحالات.

إن اعتماد إستراتيجيات الدعم الفعال لا يعنى أن الحكومات ينبغي لها أن تتوقف عن إدارة التنمية المستدامة للمجتمعات السكنية وحشد الموارد المالية والعناية بالفقراء، وإنما على العكس، فإن الحكومات إذا ما ركزت جهودها على هذه المهام الأساسية، بدلا من تشتيت الموارد على أنشطة متعددة، ستكون قادرة على حل المشاكل العاجلة الاهتمام الذي تستحقه.

ويمكن اعتبار أن الدور الرئيسي للحكومة يتمثل في تسهيل العمل المنتج الذي يقوم به المشاركون الآخرون فى برامج التنمية المستدامة للمجتمعات السكنية. وينبغي أن تتولى الحكومات تشجيع وتوجيه أنشطة الأطراف الأخرى ــ القطاع الرسمي، وغير الرسمي، والمنظمات غير الحكومية، والتعاونيات، والمجموعات المحلية، والأسر ــ إن التنسيق من طرف الحكومة هو الوحيد الذي يمكن أن يكفل تعبئة كافة الموارد البشرية والطبيعية والمادية أي بلد. وبذلك تتحقق الاستدامة المطلوبة وهذا يعنى التركيز بصفه خاصة على المشاركة الشعبية وإدراك المسئولون بضرورة اتخاذ القرارات في إطار التعاون مع أولئك الذين يتم اعتبارهم مجرد مستفيدين من الإجراءات التي تتخذها الحكومة.

وعلى أية حال فإن الإقرار بالدور الرئيسي المشاركة الشعبية في تحقيق التغيير الاقتصادي والاجتماعي ليس كافيا، ويتعين أيضا الإقرار بأن خطط التنمية المستدامة يجب أن تقوم على أساس إستراتيجيه للدعم الفعال قادرة على تعبئة جميع الموارد البشرية والمادية والمالية لبلد ما، وعلى تنظيم المدخلات التي يقدمها كافة المشاركين فى التنمية المستدامة، بما في ذلك السكان.

(٤-٣-٣-٢) استثارة اتجاه المشاركة وسط السلطات ألعامه ومع الجمعيات المعتمدة على المجتمع (CBOs) والمنظمات غير الحكومية (NGOs) :

إن التوافق بين الجهات المختلفة المشاركة في عمليات التنمية المستدامة لهو شرط أساسي للنجاح، ويتضمن هذا أولا موافقة جميع الجهات ثم أن تتوافر لديها الرغبة في التعاون، وكذلك إدراك كل جهة وفهمها وقبولها لأدوارها ومسئولياتها. واستثارة تلك الموافقات يجب أن تشكل جزءا هاما من استراتيجية لزيادة التعاون بين الحكومة والجمعيات المعتمدة على المجتمع والمنظمات غير الحكومية.

وقد أخذت غالبية الحكومات حاليا تكن تقديرا كبيرا لمشاركة المنظمات غير الحكومية في مسائل الإسكان الشعبي، ففي استطاعة تلك المنظمات ألمعروفه بصغر حجمها وحسن تنظيمها وإتقانها العمل مع السكان، أن تشكل صلات هامه بين الحكومات والسكان.

ولقد لعبت المنظمات غير الحكومية بصفه خاصة دورا فعالا فى استشارة اتجاه المشاركة، وتمثلت خطة المنظمات غير الحكومية في هذا المجال فى عدة نقاط رئيسيه يمكن تلخيصها فيما يلي:

١. بدأ حملة لاستثارة الاهتمام على مستوى عالمي بمشاكل المناطق السكنية المتدهورة وتسليط الضوء على إمكانات المنظمات غير الحكومية ونشاطاتهم لحل تلك المشاكل.
٢. تحسين إمكانيات المشاركة بين المنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية.
٣. إنشاء مؤسسات مهمتها تقليل الفجوة الحالية بين المنظمات غير الحكومية المحلية والوكالات الداعمة، كما تعمل كوسيط بين تلك الوكالات والمنظمات غير الحكومية المحلية.
٤. بحث إمكانية منح حق اللجوء للمستويات الدولية لأولئك الذين طردوا من مساكنهم أو المهددين بالطرد.

(٤-٣-٣-٣) تدعيم الإطار المؤسسي للتعاون بين الجماعات الأساسية:

من المهم وجود أساس تنظيمي يدعم، أو على الأقل يسمح بقيام التعاون بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية **(NGOs)** والجمعيات المعتمدة على المجتمع **(CBOs)** إن اللامركزية في اتخاذ القرارات، وخاصة فى أنفاق الميزانيات، هي واحده من أكثر العناصر أهميه فى المدخل التمكينى. والسبب فى ذلك، هي أنها تسمح للمستويات الحكومية الدنيا ــ والتي تكون أقرب ما يكون لها حوارات مفيدة واتخاذ القرارات. ولسوء الحظ، فإن تطبيق ذلك قد يكون ضد رغبات هيئة العاملين بالحكومة المركزية على المستويات العليا والذين يشعرون بأنهم قد يفقدون السلطة. ولذلك فمن الطبيعي أن يقوموا بالمقاومة التي غالبا ما تكون مستترة.

إن العنصر الهام لتدعيم التعاون بين الجماعات الأساسية هو إشراك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والجمعيات المعتمدة على المجتمع مع الحكومة في التفويض باتخاذ القرارات.

إن الأدوار الجديدة والمسئوليات تستلزم وضوح إطار العمل المؤسسي حتى يتمكنوا من الأداء بفاعلية، وتطوير هذا الإطار يتضمن الاتجاهات الأتيه:

- إزالة العوائق التشريعية التي تعرقل إنشاء وتوظيف المنظمات غير الحكومية والجمعيات المعتمدة على المجتمع .
- توزيع الموارد المالية لتدعيم ألطريقه الجديدة للعمل بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية والجمعيات المعتمدة على المجتمع .
- صياغة البرامج والمشاريع، وإنشاء إجراءات وهياكل جديده لجمع المعلومات.

وفيما يلي عرض لهذه الاتجاهات بالتفصيل:

أولا : الدعم التشريعي والمالي:

إن الدعم التشريعي والمالي متلازمين بدرجه كبيره، فغالبا ما يتطلب الأمر التعديل فى التشريع من أجل تحقيق أساس قانوني تستطيع المنظمات التمويلية الخاصة بالقطاع الرسمي من خلاله أن تكون لها المقدرة على تمويل البرامج. ومثال ذلك برنامج

(Community Mortgage programme) فى الفلبين حيث نجد أن التجديد فى التشريعات سمح للجمعيات المعتمدة على المجتمع، غالبا بمساعدة من المنظمات غير الحكومية، بعمل أعتمادات مالية للقروض لشراء الأراضي وعمل المرافق.

أ ــ الدعم التشريعي :

ربما يعتبر هذا الدعم واحد من أهم فئات العمل حيث أنه يتطلب فقط موارد محدده للتنفيذ، وبإمكانية أن يحقق تأثير إيجابي على عدد كبير من المستفيدين فى فتره زمنيه قصيرة نسبيا. ولسوء الحظ فإن التعديلات القانونية تأخذ الطابع المتحفظ للنظم القانونية. وهذه التعديلات القانونية تتطلب مستوى عالي من الالتزام والقوة، كما تتطلب أيضا الاستعداد لأخذ ألمخاطره والتضحية بالمركز السياسي. وكمثال على ذلك المجهود الذي قامت به المنظمات غير الحكومية عن حقوق السكان **(Housing Rights)** والأسئلة المتعلقة بالطرد، وكذلك المجهودات ألحديثه لـ **UNCHS** والبنك الدولي، والمنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بممارسات إعادة التسكين.

ب ــ الدعم المالي :

إن تطوير المنظمات غير الحكومية والجمعيات المعتمدة على المجتمع دائما ينقصه المال، ولذلك فإن الدعم المالي يجب أن ينظر له على أنه من أكثر المجالات أهميه. وعلى الحكومة أن تحسن مجهوداتها فى هذا المجال لجعل المنظمات غير الحكومية والجمعيات المعتمدة على المجتمع أكثر كفاءة وفاعليه.

والقضية الخطيرة هنا هي قضية التبعية وتأثيرها على مدى الاستقلال والمرونة الخاصة بالمنظمات غير الحكومية والجمعيات المعتمدة على المجتمع. فمن المهم جدا أن الإعتمادات المالية ــ سواء كانت من الحكومة أو من المنظمات غير الحكومية الدولية أو من المتبرعين ــ يجب ألا تستخدم لشراء المنظمات غير الحكومية والجمعيات المعتمدة على المجتمع واختيارهم كأعضاء في أجندة الحكومة أو المتبرع. وهكذا، فإنه على الرغم من أهمية التمويل، فإن كيفية إعطائه تعتبر قضيه حساسة جدا ويجب ربطها بالمجهودات التي تبذل لتحسين المقدرة الفنية والإدارية، ولقد كتب **'Garilao'** وهو عضو في منظمة غير حكوميه فلبينية تقوم بتوجيه رؤوس أموال القطاع الخاص، يقول "**إذا كانت وكالات التمويل في العالم الأول مهتمة بالمساهمة في ترسيخ دعائم الديمقراطية في الدول النامية، فإن عليها أن تساهم في بناء المقدرة المالية للجمعيات الأهلية في تلك الدول**"[١]

[١]Garilao, E. : Indigenous NGOs as Strategic Institutions, World Development, Vol. 15 (Supplement), Pergamon Journals Ltd, Great Britain, 1987 .

ثانيا: دعم المحتوى التنظيمي والفني :

حتى يصبح هناك تأثير ملحوظ لإستراتيجية التمكين، فإنه على المنظمات غير الحكومية والجمعيات المعتمدة على المجتمع أن يكون هناك استمرارية لعملها ويكون اتصالها مع الحكومة أكثر فاعليه. إنه من المهم تطوير هيئات تخطيطية موظفه جيدا يمكنها تمثيل المجتمع وتجميع أفكار أعضائه معا، وبلورة هذا فى صورة خطط مجتمعه مترابطة. ويتطلب هذا منهم تطوير إدارة تنظيميه ومهارات تخطيطية، شامله أولئك من ذوى الاتصالات المؤثرة[١].

وكلما وجهت المنظمات غير الحكومية اهتمامها أكثر في التأثيرات على السياسات والتخطيط، كلما تطلب ذلك منها مهارات أكثر فى التنظيم الاستراتيجي والتخطيط. و هناك عدد من المنظمات غير الحكومية متخصصة فى مجال تحسين مهارات المنظمات غير الحكومية الأصغر من خلال البرامج التدريبية حيث يعتبر التدريب عنصر هام فى استراتيجيه تدعيم التعاون. ومنن المهم أيضا أنه عند تقديم الدعم الفني للمنظمات غير الحكومية، أن يتم تنفيذه بطريقة تسمح باكتساب الخبرات. ومن خلال الواقع العملي نجد أن المنظمات غير الحكومية لها دور كبير فى الدعم الفني للجمعيات المعتمدة على المجتمع لتشجيعها على أن تبدأ وأن تجتاز مراحلها الأولي فى التطوير[١].

(٤-٣-٣-٤) زيادة فاعلية المحليات:

في السنوات الأخيرة، هناك تركيز متزايد على تدعيم مسئولية الحكومة المحلية، وزيادة فاعليتها فى إدارة عمليات التحسين الحضري. ومن خلال تدعيم ومساندة الحكومة المحلية يمكنها القيام بدور فعال لدعم التعاون بين الجماعات الأساسية.

وبصفة عامة، فإن هناك خمس مساحات **رئيسية تحكم كفاءة أداء الحكومة المحلية ومدي** فاعليتها، وهي تتمثل في :

الحجم، حدود المسئوليات، التنظيم الداخلي، هيئة الموظفين، التمويل.

أولا: الحجم:

من ناحية الحجم المثالي، فإن المحليات يجب أن توازن ما بين المميزات الناتجة عن كبر حجم المساحة المسئولة عنها، وبين العيوب الناتجة عن ضعف السيطرة والمتابعة ،ولكن إذا كان

[١] Davidson, F ., Peltenburg, M.: "Government and NGOs / CBOs Working together for better cities" , Institute for Housing and Urban Development Studies (IHS), Rotterdam, Netherlands, 1993

على الحكومة المحلية أن تخطط وتتحكم فى النمو الحضري، فعليها أن توازن بين اهتمامها بالمناطق الحضرية المركزية ومناطق الامتداد الحضري المستقبلي على الأطراف.

ثانيا: حدود المسئوليات:

أما من ناحية تحديد المسئوليات، فإن البحث عن تعريف واضح وفصل لمسئوليات المحليات له مميزات إدارية كبيرة، حيث أنه فى حالة كثرة عدد الأشخاص المسئولين لا أحد فى الواقع يتقبل المسئولية، ويكون من الصعب متابعة أحد أو محاسبته. وعلي أية حال، فإن حدود المسئولية فى العديد مكن الثقافات الاجتماعية والسياسية أمر لا يستهان به ومن الصعب تحقيقه.

ثالثا: التنظيم الداخلي:

في معظم السلطات المحلية تكون السلطة التشريعية مسندة إلي مجلس هو المسئول عن اللوائح الداخلية، والميزانيات، والضرائب ، والقروض، والتخطيط والسياسات. في حين تكون السلطة التنفيذية مسئول عن عمليات الخدمات، وإعداد الميزانيات، والتفويض في الاتفاق، وتعيين والتحكم في هيئة الموظفين، وتحضير أعمال المجلس، و تحديد الحالات الفردية من خلال وظائفها التنظيمية.

رابعا: هيئة الموظفين:

هناك احتياج أساسي للتأكيد على أن الأشخاص الذين يتم جذبهم لخدمة الحكومة المحلية هم أناس من ذوى الكفاءة، وأن يتم التعيين على أساس الجدارة والاستحقاق، فإن الأشخاص ذو المقدرة في حاجة لإعطائهم الفرصة والمساندة، وبالتالي فربما يكون تعيين الموظفين من قبل المحافظة هو الأساس الذي يقدم أفضل إمكانيات التوظيف حيث يكون مجال الاختيار شاملا كل المؤسسات القومية والمحلية، ومن ناحية أخرى، فإن تعيينهم عن طريق الوحدات المحلية مباشرة يتميز بأن يدين العاملين أكثر بإحساس الولاء والانتماء للوحدة المحلية.

إن القضايا التي تطرح فى موضوع التوظيف ليست من الأنواع ذات الإجابة الواضحة والقاطعة. وعلي أية حال، فإنه يجب أن يتضح فى الأذهان، أن على المحليات أن تضع خطط تدريبية مترابطة وبرامج متوافقة ، مع الالتزام بتطوير قدرات العاملين.

خامسا: التمويل:

إن القوة التمويلية لهي من الأمور الخطيرة والهامة لزيادة فاعلية المحليات، ومفتاح ذلك هو مدى تدعيم الدخل الحكومي المخصص للمحليات.

ومن أكثر الضرائب دعما للدخل الحكومي ما يلي:

١. ضرائب الدخل المحلي أو الضرائب الإضافية على الدخل فى الدول ذات النسب العالية للدخول.
٢. ضرائب المبيعات أو المعاملات التجارية مثل الرسم الذي تفرضه البلديات على السلع المجلوبة للمدينة.
٣. ضريبة التسجيل بأشكالها.
٤. ضريبة الملكية ،والتي هي أكثر أشكال الضريبة المحلية شيوعا فى إفريقيا وآسيا والأمريكتين.

خلاصة:

– ركزت الدراسة في هذا الجزء على الجماعات المؤثرة فى عمليات المشاركة نظرا لما تمثله هذه الجماعات من أهمية لتدعيم فاعلية عملية المشاركة ، ولقد تم تعريف كل جماعة منها **(الحكومة المركزية – المحليات – المنظمات غير الحكومية – الجمعيات المعتمدة على المجتمع – القيادات الشعبية والأهلية).**

وعند تعريف الحكومة المركزية والمحليات والجمعيات المعتمدة على المجتمع، تم عرض الأهداف والأنشطة والمقدرة المالية والفنية والتنظيمية والفعالية السياسية ولكل جماعة منها. وبالنسبة للقيادات الشعبية والأهلية فقد تم استعراض الأنماط القيادية المختلفة والصفات العامة التي يجب توافرها فى القيادات الأهلية وذلك لدفع الجهود الذاتية للوصول إلي أهدافها.

– تتزايد الحاجة إلي قدر أعظم من التعاون بين الجماعات المختلفة المشاركة فى عملية التنمية، وتتأكد أهمية هذا التعاون فى ضوء عدم نجاح معظم المشروعات الحكومية للتنمية. وتتعرض الدراسة فى هذا الجزء إلي التعريف بأهمية التعاون بين الجماعات المختلفة المشاركة مع عرض لأهم المجالات التي يمكن أن يتم فيها التعاون فى تنمية المجتمعات.

– بعد تعريف الجماعات المؤثرة فى عملية المشاركة والتأكيد على أهمية وفوائد التعاون بين هذه الجماعات كان من الضروري الإشارة إلي كيفية تحقيق هذا التعاون وتدعيمه. وبالتالي، فقد تم عرض أربعة أساليب لدعم التعاون بين هذه الجماعات هي:

١– استراتيجيات الدعم الفعال:

يؤكد هذا الأسلوب على دور الحكومات فى تدعيم التعاون من خلال الاستعاضة عن أسلوبها القديم المقتصر على المراقبة السلبية، وتطبيق اللوائح التنظيمية المتصلبة، باستراتيجيات للدعم الفعال تهدف إلي توجيه تنمية المستوطنات، وتسهيل العمل الذي يقوم به المشاركون الآخرون فى برنامج المستوطنات البشرية، مع تشجيع وتوجيه أنشطة الأطراف الأخرى.

٢– استثارة اتجاه المشاركة وسط السلطات العامة ومع الجمعيات المعتمدة على المجتمع والمنظمات غير الحكومية:

يركز هذا الأسلوب على أهمية استثارة موافقة كل الجهات المختلفة المشاركة فـــى عمليـــة التنمية،و أن ذلك يجب أن يشكل جزءا هاما من أي استراتيجية لزيـــادة التعـــاون. وتقـــوم

المنظمات غير الحكومية بصفة خاصة بدور فعال فى استثارة اتجاه المشاركة وسط الجهات المختلفة.

٣- تدعيم الإطار المؤسسي للتعاون بين الجماعات الأساسية:

يؤكد هذا الأسلوب على أن العنصر الهام لتدعيم التعاون بين الجماعات المؤثرة فى عملية المشاركة هو إشراك المنظمات غير الحكومية والجمعيات المعتمدة على المجتمع والمواطنين مع الحكومة فى التفويض باتخاذ القرارات، وكذلك تحديد الأدوار الجديدة والمسئوليات لكل منهم، وهذا يستلزم وضوح إطار العمل المؤسسي حتى يتمكنوا من الأداء بفاعلية، وهذا الإطار يتضمن:

- الدعم المالي والتشريعي.
- دعم المحتوي التنظيمي والفني.

٤- زيادة فاعلية المحليات:

من خلال تدعيم ومساندة الحكومة المحلية وزيادة فاعليتها يمكنها القيام بدور فعال لدعم التعاون بين الجهات الأساسية، ولقد تم التعرض للمساحات الرئيسية التي تحكم كفاءة أداء الحكومة المحلية وهي: الحجم، حدود المسئوليات، التنظيم الداخلي، هيئة الموظفين، التمويل.

الباب الثالث : المشاركة الشعبية حالة الواقع المصري ..

الفصل الخامس: فاعلية المشاركة الشعبية في عمليات التنمية المستدامة للمناطق المتدهورة في مصر ..

(٥-١) مفاهيم عملية المشاركة الشعبية للواقع المصري.

(٥-٢) المشاركة في مصر – الخلفية التاريخية .

(٥-٣) المشاركة في مصر – التطبيقات والمحددات.

الفصل السادس: المنظمات غير الحكومية وتفعيل المشاركة الشعبية في التنمية المستدامة للمناطق المتدهورة في مصر..

(٦-١) خلفية تاريخية عن نشأة وتطور المنظمات غير الحكومية .

(٦-٢) الدوافع والمعوقات أمام المنظمات غير الحكومية .

(٦-٣) دور المنظمات غير الحكومية في التنمية .

(٦-٤) دور الحكومة في تدعيم المنظمات غير الحكومية .

(٦-٥) تحالف المنظمات غير الحكومية المصرية .

المشاركة الشعبية في مصر:

مقدمة:

مرت مصر بفترات سيطرة كاملة للحكومة ومركزية مطلقة في القرارات والتنفيذ، وتحكم النظام الاشتراكي في كل نواحي الحياة. وفى ظل مفهوم خاطئ لدور الدولة، أصبح لدي الأفراد شعور دائم بمسئولية الدولة عنهم وعدم مسئوليتهم عن أنفسهم. ومع تطور المفاهيم الحاكمة بدأت الحكومة تكشف أنه لا سبيل إلى سد احتياجات الأفراد، فالموارد محدودة والمتطلبات لا نهاية لها.

ويعتبر موضوع المشاركة الشعبية أحد الموضوعات الهامة التي بدأت تطرقها الدولة لإحداث التغيير الهادف نحو التنمية المعاصرة علي المستويات العلمية والتخطيطية، إلا أنه مازال حجم المشاركة الشعبية الحالي – وبشكل خاص في المجتمعات المحلية – دون المستهدف بكثير، وذلك بالرغم من قيام السياسة العامة للدولة بالعمل علي تشجيع ودعم مبادرات المشاركة الشعبية وتوفير المناخ الصالح لقيامها.

ومن هنا تبرز أهمية إلقاء الضوء علي موضوع المشاركة الشعبية في مصر من جوانبه المختلفة، والذي يتم تناوله في هذا الجزء من خلال النقاط التالية:

- خلفية تاريخية عن موضوع المشاركة في مصر منذ بدايته وكيفية تطوره.
- المفاهيم المصرية لعملية المشاركة من خلال عرض لآراء باحثين مصريين تعرضوا لمفهوم المشاركة.
- الأشكال المختلفة للمشاركة في مصر سواء كانت رسمية أو غير رسمية ، مقننة أو غير مقننة.
- الدوافع والمعوقات ومشكلات الأداء التي تقابل التطبيق العملي لعملية المشاركة.
- الإطار التشريعي والقانوني لعملية المشاركة.

الفصل الخامس: فاعلية المشاركة الشعبية في عمليات التنمية المستدامة للمناطق المتدهورة في مصر.

(٥-١) مفاهيم عملية المشاركة

تعرض العديد من الباحثين المصريين لدراسة المشاركة الشعبية، وتعددت آراؤهم حول تعريفها ومفهومها، وفى حين نجد بعض التعريفات قد ركزت علي المشاركة الفردية، نجد البعض الآخر وقد ركز علي الشكل الجماعي للمشاركة.(١)

من التعريفات التي ركزت علي المشاركة الفردية، تعريف الجوهري(٢)، الذي عرفها بأنها:" **العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذا أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف**".

وكذلك تعريف المشاركة بأنها: " **وجود الأهداف الوجدانية للمشاركة لدي الأفراد وتحولها إلى أهداف معرفية لحل مشاكلهم البيئية سواء بالمشاركة في اتخاذ القرارات أو في التنفيذ أو المتابعة والتقييم، والتي يكتسب الأفراد من خلالها أهداف مهارية**" ويشير هذا التعريف إلى أن المشاركة تبدأ لدي الأفراد كهدف وجداني من حيث تقديرهم لأهمية المشاركة، ولكن الاقتناع الكامل بالمشاركة لا يحدث إلا من خلال وجود مشكلات تسبب ضررا عاما للمجتمع بشكل يؤدي إلى تحول الهدف الوجداني إلى هدف معرفي يدفع الأفراد إلى البحث والتعرف علي الأساليب التي يمكن أن يشاركوا بها لحل مشكلاتهم".(١)

أما البطريق(٣) فقد أكد علي أن المشاركة يجب أن تتم بالتعاون بين عنصرين العنصر الأول هو المواطن والعنصر الثاني هو الجهات الحكومية وعرف المشاركة أنها " **عملية تفاعل بين الإنسان ومجتمعه بهدف تطويره وتتضمن المشاركة مشاركة المواطنين في التفكير والتخطيط والتنفيذ مع الجهات الحكومية مع المشاركة في توزيع النتائج دون الثمرات**" أي أن المشاركة بالمعني الشامل هي المشاركة في جميع مراحل التنمية منذ بدايتها وحتى المرحلة الأخيرة.

---

(١) عبد الله ،وفاء: " حول المشاركة الشعبية وعلاقتها بالتخطيط والتنمية" ندوة تقيمي مشاريع الارتقاء بمصر"، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٨٩.

(٢) الجوهري، عبد الهادي: " دراسات في علم الاجتماع السياسي"، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، ١٩٨٥.

(٣) البطريق، كامل، : " تنمية المجتمع المحلي " مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٥.

وهناك تعريف آخر يركز علي المشاركة الفردية، وهو تعريفها بأنها : " **عبارة عن مساهمة الفرد تطوعيا في أجهزة تنمية المجتمع المحلي سواء بالجهد أو المال أو بالفكرة أو بالعمل**".[١]

وهناك تعريفات أخري تميل للتركيز علي الشكل الجماعي للمشاركة، مثل تعريفها بأنها: "**تعبير عن إراد ة شعبية إيجابية ديمقراطية، تقوم علي أساس تعبئة الجماهير لمواجهة المشاكل والمعوقات الوثيقة الصلة بحياتهم**" أو تعريفها بأنها: " **مشاركة جماعية لا مجال فيها للتسلط الفردي أو الرأي المفروض من أعلي، بل هي ديمقراطية حرة الإرادة أصيلة التفكير، بدأتها الجماهير تفكيرا وتخطيطا وتنفيذا ومتابعة ورقابة**".[١]

وكذلك تعريفها بأن: " **المشاركة عبارة عن كافة الجهود التطوعية التي تبذل من جانب المواطنين في المجتمع، بوعي، للتأثير في رسم السياسة العامة في هذا المجتمع واتخاذ القرارات وتنفيذها بما يحقق حاجاتهم المجتمعية**".[٢]

كما تعرف المشاركة بأنها : " **إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى بجهودهم الذاتية والعادية مع المؤسسات المجتمعية الرسمية و الأهلية**"[٣].

(١) عثمان، سوسن " المشاركة الشعبية في تنمية المجتمعات الحضرية المتخلفة" رسالة دكتوراه ، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة أسيوط، ١٩٨٤.

(٢) رأفت، أحمد: " المشاركة الاجتماعية ودورها في تنمية المجتمع الريفي" ، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، ١٩٨١.

(٣) رشيد ، أحمد : " التنمية المحلية" ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦.

(٥-٢) المشاركة في مصر – المفاهيم والخلفية التاريخية:

(٥-٢-١) خلفية تاريخية عن المشاركة:

إن المشاركة الشعبية والدعوة إليها ذات جذور عميقة في التاريخ المصري فعند تأمل تطور مصر علي مدى قرنين من الزمان، نجد أن هناك تقاليد عريقة في مجال المبادرة الإنسانية الحرة لصنع التقدم.(١)

وعندما جاء الزعيم الوطني مصطفي كامل، وقال بوضوح وصراحة" **لا تقوم مدينة مصر في مستقبل الأيام ولا يدوم لها شأن إلا إذا شيدت علي الأمة وبالأمة، فمسئولية أفراد الأمة ضرورية**". ويقول مصطفي كامل أيضا" **إني ليست أرى لبلادي آفة تهددها بالفناء مثل اعتقاد أبنائها أن الحكومة هي كل شيء وبيدها كل أمر وعليها واجب، وأنهم لا يسألون عن هذا الوطن أبداً**"(١).

وفى نفس الفترة ، كان زغلول يرى أن الاعتماد علي الحكومة في كل شيء يعني ضعف المجتمع وخمولة،ويقول في هذا الشأن، " **ضعفنا حتى أصبحنا نرجو كل شيء من الحكومة ، فإذا تأخرت في عمل من الأعمال بإهمالنا رميناها بسوء الإدارة و ألقينا عليها بتبعة خمولنا كلها**"(١).

وفى الخمسينات والستينات من القرن الماضي، بدأ تدخل الحكومة لبناء مشاريع إسكان ضخمة للمناطق غير الرسمية، وتم تصميمها تبعا لاتجاه الإسكان التقليدي العام المقتبس من الفكر الغربي والذي يعتبر المصمم هو الموجه الرئيسي وواضع الحلول لاحتياجات المستعملين. وبعد تنفيذ العديد من هذه المشاريع السكنية كقاعدة ليبنوا عليها ويضيفوا للشكل تبعا لاحتياجاتهم ومتطلباتهم(٢). ولقد ظهرت هذه المشاركة في شكلين(٣):

المشاركة الفردية: كل رب أسرة يتحمل مسئولية تعديل التصميم والإدارة والصيانة لوحدته.

المشاركة بالتعاون بين مجموعة من الأسر: وهذا يغطي الرغبات والاحتياجات المشتركة بينهم في الامتداد بالوحدات السكنية وصيانة الخدمات.

---

(١) البلتاجي ، ممدوح : " في المبادرة الحرة والتنمية القومية: قراءة في تراث وأدبيات النهضة المعاصرة" مجلة النيل، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٩٢.

(٢) Kamel, B.:"Process of community development as one of the Design Tools for Urban Renewal in Developing countries" Unpublished Ph. D .in Architecture, Cairo University, 1994.

(٣) Shabka, SH. : "An Approach to users responsive Housing in the Egyptian Context" Unpublished Ph. D. in Architecture, Cairo University , 1991.

وفى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينات: تدخلت الحكومة بعدة توجيهات في مجال الإسكان وذلك للبناء لمنخفضي الدخل في المدن الحضرية. والمشاركة الشعبية في تلك الفترة كانت محصورة – بصفة عامة – في مستوى جمع البيانات من خلال استمارات الاستبيان والمقابلات الشخصية. إما المستويات المتقدمة للمشاركة فكانت مقصورة علي المشاريع التجريبية ولم تجد الفرصة الحقيقية للتطبيق علي مقياس كبير،ومن أمثلة تلك المشاريع مشروع الجهود الذاتية بالسويس، ومشروع تطوير الحكر وحي السلام بالإسماعيلية، ومشروع المسكن النواة بالعاشر من رمضان، ومشروع الارتقاء بحي الزبالين بمنشية ناصر(١).

وفى أواخر الثمانينات: بدأت وزارة الإسكان وتطوير المجتمعات الجديدة في تبني اتجاه جديد للإسكان العام مبني علي إنتاج وحدات غير مكتملة لتقليل التكلفة الأولية للإنشاء مع ترك الحرية للمستعملين لاختيار وعمل التشطيبات لمساكنهم(١).

(١) Shabka, SH. : "An Approach to users responsive Housing in the Egyptian Context" Unpublished Ph. D. in Architecture, Cairo University , 1991.

(٥-٢-٢) أشكال عملية المشاركة:

يمكن تقسيم عملية المشاركة الشعبية في مصر من حيث ارتباطها وتأثيرها علي عملية اتخاذ القرارات إلى شكلين رئيسيين [١]:

أ - شكل رسمي للمشاركة.

ب- شكل غير رسمي للمشاركة.

أ- الشكل الرسمي للمشاركة:

وهو يشير إلى المشاركة الرسمية المقننة والتي تنقسم إلى: [٢]

١- مشاركة مباشرة في العمل السياسي، تسير وفقا لنظم وقوانين ومواد دستور الدولة.

٢- مشاركة غير مباشرة في الشئون الإدارية في جميع مراحل التنمية المحلية بدءا من اتخاذ القرارات حتى المتابعة والتقييم.

ب- الشكل غير الرسمي للمشاركة:

تعتبر المشاركة غير الرسمية في مصر مشاركة غير مباشرة يشترك فيها الأفراد في مرحلة أو أكثر من مراحل التنمية في أعمال التنفيذ أو تقييم الخطة ، وهي تنقسم إلى : [٢]

١- مشاركة مقننة تعمل من خلال قوانين تنظم نشاطها مثل نشاط الهيئات والمؤسسات والجمعيات التطوعية، والذي يعتبر صورة من صور العمل الاجتماعي الشعبي – وهو عمل متعدد الميادين – والذي يمكن أن يساهم فيه كل فرد ، ويهدف إلى تحطيم الحواجز السلبية والانعزالية في المجتمع، وتعبئة الطاقات البشرية والمادية لسد الفراغات في الخدمات وتوسيع نطاقها بشكل يؤدي إلى توثيق العلاقات بين الأفراد والأسر والجماعات.

٢- مشاركة حرة تلقائية ذاتية تهدف إلى العمل الحر غير المقيد بنصوص دستورية أو خطة عامة مسبقة، ويعبر عن هذا الشكل من المشاركة المبادرات الذاتية التلقائية غير المقيدة بأية قوانين، وهذه المبادرات قليلة وهي تتم خارج إطار أي تنظيمات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.ولتوضيح هذه الأشكال للمشاركة الشعبية يتم عرض نموذج تخطيطي عبارة عن تصور لأشكال المشاركة الشعبية في مصر[١]، وهو يوضح المجالات المختلفة للمشاركة الشعبية

(١) عبد الله ،وفاء: " حول المشاركة الشعبية وعلاقتها بالتخطيط والتنمية" ندوة تقيمي مشاريع الارتقاء بمصر، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٨٩.

(٢) رشيد ، أحمد : " التنمية المحلية" ، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٦.

وأشكالها وتأثيرها ومراحلها ووصفها من حيث التقنين، وعلاقة كل ذلك بالخطة القومية للدولة علي المستويات المختلفة.

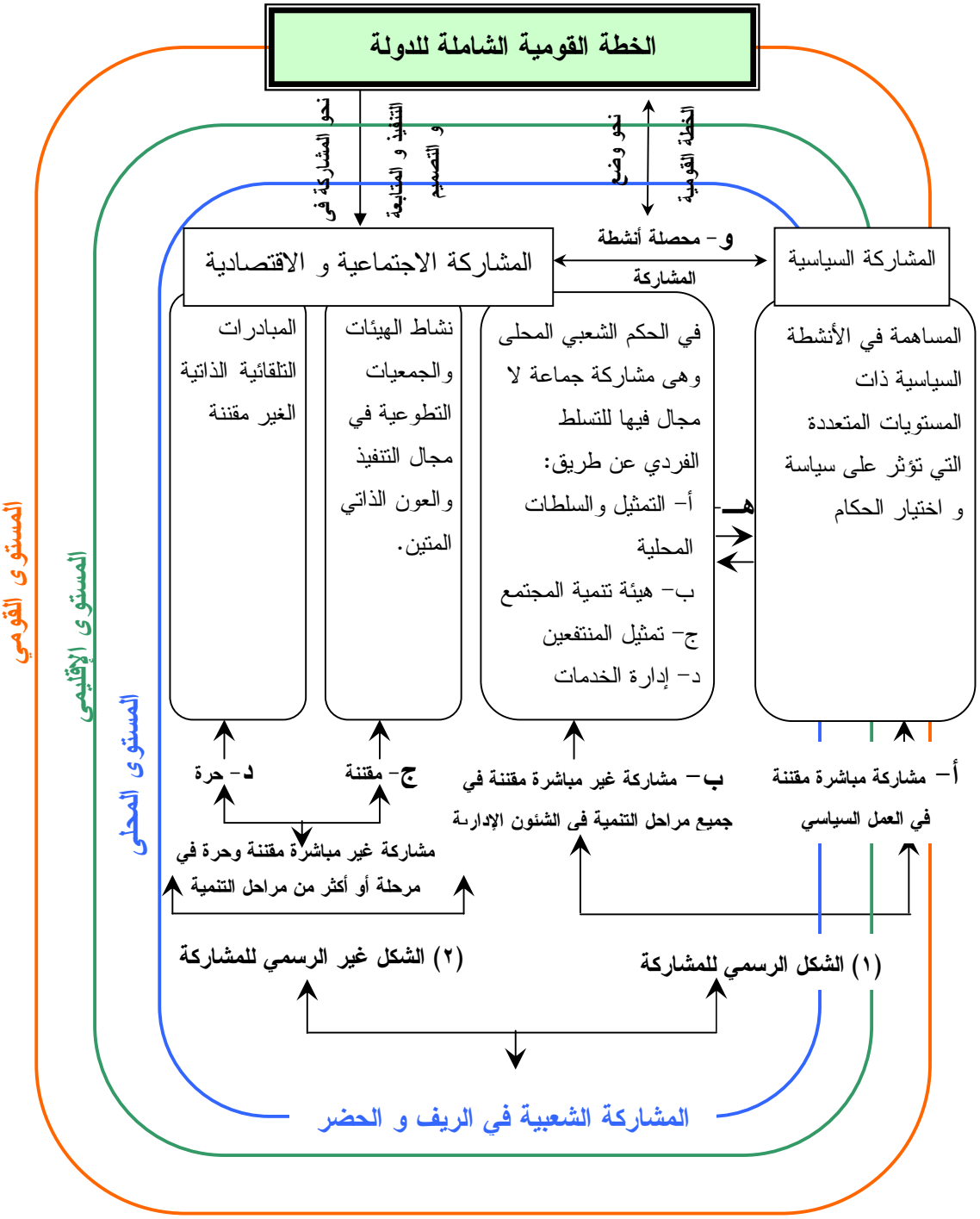

شكل رقم (٥-١) يوضح نموذج تخطيطي لأشكال المشاركة الشعبية في مصر.

المصدر عبد الله، وفاء: ١٩٨٩.

ويوضح النموذج وجود علاقة متبادلة (هـ) بين المشاركة في الأنشطة السياسية ذات المستويات المتعددة والمشاركة في الحكم الشعبي المحلي، فأجهزة التمثيل السياسي بمستوياتها المتعددة من القاعدة إلى القمة، تستمد قوتها ووجودها من الالتحام بالجماهير لتقويم اتجاهاتهم بما يحقق أيديولوجية الدولة، ومدي التزامها بالسعي إلى الوفاء باحتياجات ومطالب الجماهير الاقتصادية والاجتماعية.

كما أن التمثيل السياسي – في السلطات المحلية – يفرض نفسه في مجال المشاركة الشعبية باعتباره الخلفية التي في إطارها تبرز صور المشاركة الأخرى سواء كانت صورا تقليدية أو صورا مبتكرة، فضلا عن ارتباط الكثير من صور المشاركة الأخرى بنظام التمثيل السياسي باعتباره الوسيلة الأساسية لنقل احتياجات المواطنين إلى السلطة المحلية، وتوصيل البيانات والمعلومات من السلطة المحلية إلى المواطنين.

كما يشير النموذج أيضا إلى أن محصلة أنشطة المشاركة (و) – الناتجة عن التحام القائمين بأنشطة المشاركة السياسية والقائمين بالمشاركة الاقتصادية والاجتماعية سواء في مجال الشئون الإدارية أو التنفيذية علي جميع المستويات المحلية والإقليمية والقومية – من الدعائم الأساسية التي يرتكز عليها وضع الخطة القومية الشاملة للدولة. (١)

(١) عبد الله ،وفاء: " حول المشاركة الشعبية وعلاقتها بالتخطيط والتنمية" ندوة تقيمي مشاريع الارتقاء بمصر، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٨٩.

(٥-٣) المشاركة في مصر – التطبيقات والمحددات:

(٥-٣-١) الدوافع والمعوقات أمام المشاركة:

علي الرغم من الأهمية الكبيرة للمشاركة الشعبية في التنمية خاصة في المناطق المتدهورة، إلا أنها لا تتحقق بالصورة المطلوبة في مصر، حيث نجد مجموعة من العوائق والمحددات التي تحد من حجم المشاركة الشعبية بين المواطنين. ولقد أجريت العديد من الدراسات والبحوث حول المشاركة الشعبية التطوعية في مصر للتعرف عليها وعلي أبعادها. **وسوف يتم تناول الدوافع والمعوقات أمام المشاركة في مصر من خلال عرض مجموعة من الأبحاث والدراسات المحلية.**

ففي دراسة عن المشاركة الشعبية في تنمية المجتمعات الحضرية المتخلفة[١] ،وجد أن الدافع الأول لمشاركة المواطنين هو المساهمة في تنمية حياتهم، والدافع الأول للإقبال علي المشاركة في الجمعيات الأهلية التنموية هو وجود أصدقاء لهم في تلك الجمعيات ،وأن ضيق الوقت والجهل بأهداف الجمعيات الأهلية من عوامل عدم الإقبال علي المشاركة في تلك الجمعيات.

كما توصلت الدراسة إلى إن قادة المجتمع يرون أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأهالي المجتمع تعتر عامل مؤثر سلبيا أو إيجابياً في المشاركة ، كما أن العوامل التي تزيد من المشاركة من وجهة نظرهم هي اشتراك الأهالي في مشروعات وأمور تتعلق بمصالحهم أولا، كأن يمنحوا حوافز مادية وأدبية.

كما خلصت دراسة عن معوقات المشاركة التطوعية في أنشطة الخدمات الاجتماعية[٢]: إلى أن هناك عوامل تؤدي إلى انسحاب المتطوع مثل: كبر سن المتطوع وعدم قدرته علي العمل،أو صورية النشاط أو أن النشاط لا يعبر عن رغبات المتطوعين، وأخيرا وجود حزازات بين المتطوعين.

كما أوضحت هذه الدراسة أيضا أن هناك عناصر كامنة في المجتمع المصري قد تعوق المشاركة التطوعية،وهذه العناصر هي: خروج المرأة للعمل، وعدم وجود وعي لدي المواطنين بأهمية التطوع، وعدم وجود الهيئات اللازمة لتدريب المتطوعين، وأخيرا ضعف المستوي الاقتصادي في المجتمع مما جعل الفرد مشغولا بتحسين دخله.

---

(١) عثمان، سوسن " المشاركة الشعبية في تنمية المجتمعات الحضرية المتخلفة"، رسالة دكتوراه ، غير منشورة، كلية الآداب، جامعة أسيوط، ١٩٨٤.

(٢) ألمسيري، نوال: " معوقات المشاركة التطوعية في أنشطة الخدمات الاجتماعية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، ١٩٧٦.

وفى بحث أجري علي منطقة إسطبل عنتر التابعة لحي مصر القديمة[١]: وجدا هناك ارتباطا ايجابياً بين درجة التعليم ودرجة مشاركة الأهالي في المشاريع التنموية في مجتمعهم المحلي المتخلف وذلك من خلال:

- أن الحاصلين علي قدر من التعليم لديهم فكرة عن المشروعات التنموية في المنطقة، وذلك بنسبة (٨٢%)، بينما من لم يحصل علي أية درجة من التعليم فإن هناك نسبة ضئيلة منهم (١٠%) لديها فكرة عن المشروعات التنموية في المنطقة.
- أن الحاصلين علي قدر من التعليم يشاركون بالفعل في تلك المشروعات بنسبة حوالي (٦٥%) بينما الأميين يشاركون بنسبة (١٢%).

كما لوحظ أن:

- الدافع الأساسي نحو المشاركة لدي الأهالي هو شعورهم بان الحي محتاج لجهود أبنائه وان الحكومة لا تستطيع بمفردها النهوض بالحي.
- الامتناع عن المشاركة (لدي غير المشاركين) يرجع أولا إلى أنهم ليست لديهم فكرة عن المشروعات التنموية بالحي (قلة الوعي) ، وثانيا إلى اعتقادهم بأن هذا هو واجب الحكومة (سلبية) ، وثالثا إلى الروتين (مشكلة إدارية).

وفى دراسة عن استثارة سكان المجتمع للمشاركة في تنمية المناطق الحضرية المتخلفة[٢]، أجريت بمنطقة بولاق ألدكرور، محافظة الجيزة، اتضح انخفاض المشاركة الشعبية في المناطق الحضرية المتخلفة، حيث تبين أن هناك عوائق تحول دون ظهور مشاركة جماهيرية يعتد بها في تلك المناطق نتيجة لبعض السمات السائدة بينهم مثل عنصر السلبية، والانعزالية، وعدم اتساع مدارك السكان بالنسبة للنسق الحضري، وعدم الثقة في إمكانية تحسين الظروف البيئية المتدهورة السائدة، كما أكدت الدراسة علي أن المشاركة الشعبية تزداد في تلك المناطق كلما أدرك السكان وجود فائدة مباشرة تعود عليهم وعلي أسرهم.

(١) محمد الطحاوي، ملك : " أثر التعليم علي المشاركة الشعبية في تنمية المجتمعات الحضرية المتخلفة"، مؤتمر لتنمية المتكاملة للمجتمعات الحضرية المتخلفة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، ١٩٨٩.

(٢) عبد العال، عبد الحليم رضا، " استثارة سكان المجتمع للمشاركة في تنمية المناطق الحضرية المتخلفة" رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٧٦.

وفى بحث بعنوان : " دراسة لبعض العوامل الاجتماعية المؤثرة في مشاركة الشباب الجامعي في تنمية مجتمعاتهم"[(١)] ركز البحث علي أهم العوامل التي تؤثر علي مشاركة الشباب عامة، والشباب الجامعي خاصة، وذلك لأن مجتمعنا النامي في حاجة شديدة وملحة لمشاركة هذه الطاقة البشرية ولا يمكن إغفال دور الشباب حيث يمثل فئة اجتماعية ذات تأثير فعال في المجتمع وتنميته، ولقد توصل البحث إلى أهم العوامل التي تعوق مشاركة الشباب الجامعي في تنمية المجتمع وهي تتمل في جانبين:

الجانب الأول: عوالم شخصية ترجع إلى الشباب أنفسهم ومنها:

١- التصورات المثالية التي يضعها الشباب لنفسه ولمجتمعه والتي قد لا تجد لها صدى في الواقع.
٢- تعجل تحقيق الأهداف لنقص الخبرة المطلوبة والتي يحتاجها الشباب.
٣- المعارضة المستمرة من جانب الشباب لكل ما هو قديم وهنا قد يصطدم بالقيادات الموجودة في المجتمع سواء كانت قيادات داخل الأسرة أو خارجها في المؤسسات المختلفة بالمجتمع.

الجانب الثاني: عوامل ترجع إلى المجتمع نفسه ومنها:

١- وجود بعض القيم السائدة التي تعوق الشباب عن المشاركة الفعالة في التنمية كقيمة كبر السن التي ينظر إليها المجتمع كشرط لقيادته.
٢- ضعف أو عدم قدرة معظم المؤسسات التنموية في المجتمع علي وضع الخطط والبرامج التي يمكن من خلالها اشتراك هذه الفئة في التنمية.
٣- ضعف الإمكانيات البيئية المتاحة في المجتمع والتي تعوق الشباب عن المشاركة.
٤- الحاجة إلى وجود قيادات تنموية سواء أكانت مهنية أو شعبية لتوجيه وقيادة الشباب في المجتمع.
٥- قلة المشروعات التي تناسب طاقات وقدرات الشباب والتي يمكن أن تزيد من درجة مشاركتهم.

(٣) معوض ، عبد الكريم ألعفيفي ، " دراسة لبعض العوامل الاجتماعية المؤثرة في مشاركة الشباب الجامعي في تنمية مجتمعاتهم"، مؤتمر التنمية المتكاملة للمجتمعات الحضرية المتخلفة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، ١٩٨٩.

كما لخص بحث عن مشاريع الارتقاء وبرامج المشاركة الشعبية في مصر[1]: الصعوبات التي تواجه برامج المشاركة الشعبية في مصر فيما يلي:

أولا: صعوبات سياسية:

- عدم الثقة في جدوى المشاركة الشعبية بصورها المختلفة في دعم مشروعات العمران من خلال برامج الاستفادة من أوجه المشاركة أو غيرها.

ثانيا: صعوبات فنية:

- نقص الخبرة في إعداد وتنفيذ برامج الاستفادة من أوجه المشاركة.
- عدم توافر الخبراء في مجال إدارة البيئة العمران بالأجهزة المسئولة عن المشروعات.

ثالثا: صعوبات سلوكية:

- ضعف المشاركة من الفئات الشعبية المختلفة في برامج التي تعتمد على المشاركة نظرا لروح السلبية وعدم الانتماء التي تسود قطاعات منها خاصة بالمناطق المرتبطة بالمشروعات.
- إساءة استخدام المشروعات والمرافق المملوكة ملكية عامة بصفة خاصة.

وفى دراسة ميدانية حديثة أجراها مركز ابن خلدون للبحوث بالقاهرة حول المشاركة الشعبية في النشاط التطوعي والتنموي[2]، تبين من نتائج الدراسة أن مجالات التنمية تأتي في نهاية قائمة المجالات التي تبادر إليها الجهود التطوعية والأهلية. وترى الدراسة أن هذا الإحجام في المشاركة الشعبية في الميادين التنموية يرجع إلى **عاملين:**

العامل الأول: يتعلق بالقائمين علي التنمية أو القادة أنفسهم (كرؤساء المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات الأهلية ونحو ذلك)، والذين لم يستطيعوا الحصول علي ثقة كاملة من جانب المجتمع لأنهم قد ينفذون بنمطية بدلا من البحث عن الاحتياجات الحقيقية للمجتمع المحلي كما أن بعض قادة العمل الأهلي – في حالات النجاح يتجهون للعمل السياسي، وعضوية المحليات حيث تتعارض المصالح، كما أن البعض من هؤلاء القادة يتناسبون أدوارهم الحقيقية في خدمة المجتمع بأسره ويتصورون أنهم يديرون استثمارات خاصة بهم.

العامل الثاني: يكمن في العقبات التي تمثلها بيروقراطية اللوائح والقوانين وعدم الوعي الكافي لدي الجهات الحكومية بأهمية ومداخل فلسفة العمل الأهلي التطوعي.

---

(١) المسرى، منير: " برنامج لتنظيم أوجه المشاركة اللازمة لإنجاح خطط الارتقائية ببيئة العمران بالمدن المصرية"، الاجتماع التحضيري لمؤتمر قمة لمدن، القاهرة، ١٩٩٥.

(٢) فهمي ، علي : " الجمعيات الأهلية والتنمية بمصر" ، الاجتماع التحضيري لمؤتمر قمة المدن، القاهرة، ١٩٩٥.

(٥-٤) المشاركة في مصر – الإطار التشريعي والقانوني:

(٥-٤-١) المشاركة في الدستور المصري:

المشاركة الشعبية في مصر مشاركة منظمة، تقوم علي أساس فلسفة الديمقراطية والتي تعمل بدورها علي منح الحرية السياسية معا للمواطنين، والتي تؤمن في نفس الوقت بأهمية وضرورة اشتراك المواطنين في رسم صورة الحياة التي يعيشونها، وأيضا في تعديل وتغيير المواقف التي يواجهونها، بقصد تحقيق التقدم والرفاهية والرقي للمجتمع المصري.(١)

وقد أتاحت قوانين الدستور المصري الخاصة بالمشاركة الفرصة التي من خلالها يدرك الشعب الإمكانيات المتاحة للتنمية، وفى وضع السياسات والقرارات، ثم استثارة الجهود الأهلية في تكملة الموارد المالية، والبشرية اللازمة لتنفيذ خطة التنمية علي المستوي المحلي.(١)

والمشاركة الشعبية في مصر بدأت في نصوص دستورية في نظام الإدارة المحلية بداية من دستور ١٩٥٦ ،ودستور ١٩٦٤،ثم دستور ١٩٧١،والذي بمقتضاه تم تقسيم الجمهورية إلى محافظات ومدن وقري – تتمتع بالشخصية الاعتبارية – وتشكيل المجالس الشعبية علي مستوى الوحدات الإدارية المحلية، بالانتخاب الحر المباشر، ثم جاء قانون ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ وقانون ٥٧ لسنة ١٩٧٥. إلا أن تجربة التطبيق أسفرت عن عدة ثغرات وعن قصور في تطبيق نصوص دستور ١٩٧١ الأمر الذي أدي إلى إصدار قانون ٥٢ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية، ليحقق ما لم يحققه القانونان الأخيران. وكان من أهم اتجاهاته التطويرية استحداث مستوى المركز باعتبار وجود صلات فعلية قائمة ومباشرة بين المدينة وما يحيط بها من قري، واستحداث مستوى الأحياء وإعطائها الشخصية المعنوية ، وتمثيل المنتفعين في الإدارة،والمشروعات والخدمات العامة في المحافظات في مجال: التعليم، والثقافة، والصحة، والشئون الاجتماعية ، الخ ....ثم تدعيم الموارد المالية لمجالس الحكم المحلي.(١)

وفى إطار هذه المبادئ صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩٦ لسنة ١٩٧٨ بتفويض المحافظين في بعض سلطات رئيس الجمهورية. ثم صدر القرار الجمهوري رقم ٥ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلي متضمنا تخويل وحدات الحكم المحلي بإنشاء وإدارة جميع المرافق الداخلة في نطاقها وتولي المحافظين السلطة التنفيذية الأصلية وليست المفوضة كل في نطاق اختصاص. (١)

(١) عبد الله ،وفاء: " حول المشاركة الشعبية وعلاقتها بالتخطيط والتنمية" ندوة تقيمي مشاريع الارتقاء بمصر، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٨٩.

بدء تنفيذ برنامج الرئيس مبارك لتطوير المحليات

وزير التنمية المحلية: دعم اللامركزية وتفعيل الرقابة الشعبية وتطوير العشوائيات

بدأت وزارة التنمية المحلية بالاشتراك مع المحافظات فى تنفيذ برنامج الرئيس مبارك لتطوير المحليات وتلبية احتياجات المواطنين وزيادة مشاركتهم المجتمعية.

أكد وزير التنمية المحلية الدكتور عبدالرحيم شحاتة أن برنامج التنفيذ يشمل محاور عديدة منها تحقيق اللامركزية وزيادة المشاركة الشعبية وتفعيل دور الرقابة الشعبية بالاضافة لذلك استمرار الحكومة فى برنامج تطوير العشوائيات وبرنامج النظافة والتخطيط العمرانى بـ ٤٠٠ قرية كمرحلة أولى.

وأشار الخبراء إلى أن محاور التنفيذ تستهدف الاستجابة لمطالب المواطنين واحتياجاتهم والاهتمام بالمشاركة المجتمعية.

بداية يؤكد الدكتور عبدالرحيم شحاتة وزير التنمية المحلية التزام الوزارة بكافة اجهزتها والمحافظات بتنفيذ البرامج التنموية التى تختص بها فيما ورد ببرنامج الرئيس حسنى مبارك فى المرحلة القادمة، وقال إن خطة الوزارة والتى تتضمن برامج مستمرة ومستحدثة ومستقبلية تسهم فى تنفيذ برنامج الرئيس، مشيرا إلى أن الفترة المقبلة ستشهد تطوير نظام المحليات وتعزيز صلاحياتها التنفيذية الرقابية ودعم اللامركزية فى أدائها، وذلك فى اطار برنامج الديمقراطية، كما ستنتهى الوزارة خلال الفترة المقبلة من مراجعة قانون الادارة المحلية الجديد تمهيدا للعرض على مجلس الوزراء، وقال إن القانون يركز على دعم اللامركزية وتوسيع سلطات المحافظين ويحقق التوازن بين الحكومة المركزية والمحافظات والاجهزة التنفيذية والشعبية لتحقيق لا مركزية ومشاركة شعبية أكبر تدعم التنمية خاصة فى مجالات البنية الأساسية والتنمية البشرية والاقتصادية، كما يتضمن القانون تفعيل دور الرقابة الشعبية وحق أعضاء المجالس الشعبية فى تقديم الأسئلة وطلبات الاحاطة وطلبات المناقشة والاقتراحات وتشكيل لجان تقصى الحقائق.

وأشار الوزير إلى استمرار الوزارة فى برنامج تطوير العشوائيات، وذلك ضمن برنامج الاسكان، مؤكدا توصيل مياه الشرب والكهرباء والصرف الصحى لسكان العشوائيات على نحو يمثل امتدادا طبيعيا للحاجة السكنية لهذه المناطق فى اطار يهدف إلى وقف زحف العشوائيات من خلال توازن يستهدف اتاحة اراض للبناء وتتفق مع اختيارات المواطنين مع التركيز على تطوير برامج لخلق فرص عمل من الشباب فى تلك المناطق لرفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى لها.

وأوضح الوزير أن الوزارة ستقوم خلال المرحلة المقبلة بتنفيذ برنامج اعادة استخدام الأراضى فى المناطق المتدهورة عمرانيا وبيئيا غير قابلة للتطوير تمهيدا لاقامة مشروعات استثمارية وسياحية عليها بالتنسيق مع كافة الجهات الحكومية والجمعيات الأهلية ومنظمات العمل المدنى والمستثمرين والبنوك، كما تشارك الوزارة فى تنفيذ برنامج الاسكان من خلال اعادة تخطيط ٤٠٠ قرية خلال ست سنوات ويستهدف الحفاظ على الأراضى الزراعية من الزحف العمرانى عليها والسعى لتفعيل جميع البدائل المتاحة مثل التوسع فى الظهير الصحراوى والسماح بالبناء على المتخللات من أجل توفير احتياجات الطلب المتزايد على الاسكان فى القرى المصرية، وقال ان البرنامج يعمل على توفير ١,٥ مليون جنيه لكل قرية على مدار السنوات الست بواقع ٢٥٠ الف جنيه سنويا للقرية تستخدم فى اعداد تصوير جوى جديد للقرى واعتماد الحيز الجديد بالقرى خلال السنوات الست القادمة ووضع مخططات عمرانية جديدة تكفل اعادة تنظيم القرية والسماح بالبناء على الحيز العمرانى الجديد وتقديم كل التسهيلات اللازمة لعملية البناء واستكمال الشكل الجمالى للقرية واستكمال مد شبكات المياه لكل القرى المصرية وتغطية عدد متزايد منها بشبكات الصرف الصحى.

وأضاف الوزير ان الوزارة تشارك ايضا فى تنفيذ برنامج النظافة من خلال تشجيع المشاركة بين المجتمع الاهلى والاجهزة التنفيذية فى التعامل مع مشكلة النظافة والحفاظ على البيئة، وتشجيع انشاء جمعيات تنمية المجتمع بالقرى تشترك فى ادارة وتجميع الاشتركات اللازمة لعلمية تمويل النظافة ومد مظلة عمل جمعيات التنمية الموجودة بالاحياء للاشراف والرقابة على منظومة النظافة بتلك الاحياء والسماح بوجود شركات فردية للنظافة يتم دمجها فى النظام العام للنظام وتطوير دمجها فى النظام العام وتطوير امكانات العاملين بها.

ويقول مصطفى السلاب رئيس جمعية مستثمرى العبور وعضو مجلس الشعب فى تعليقه على البرنامج التنفيذى لتطوير المحليات انه بالنظر الى محاور العمل الخاصة بالتنمية المحلية التى وردت فى البرنامج الانتخابى الذى طرحه الرئيس مبارك أثناء الانتخابات الرئاسية، نجد أنها لم تقف عند تحديد عدد من المشروعات التى تنوى الحكومة اقامتها فى مجال توصيل الخدمات الاساسية ودعم البنية التحتية، وانما تجاوزت ذلك وطرحت رؤية واضحة وبعيدة المدى لتطوير نظام الادارة المحلية فى مصر بما يجعل منه نظاما يقوم على المشاركة المجتمعية قادرا على احداث تنمية اقتصادية واجتماعية وأكثر استجابة لمطالب المواطنين الاساسية والملحة.

فقد تضمنت هذه الرؤية توفير الاطار التشريعى والمؤسسى اللازم لربط الجهاز الادارى للدولة بالقاعدة الشعبية عن طريق قانون جديد لادارة المحلية يتضمن توسيع سلطات المحافظين، وايجاد صيغة توازنية بين الحكومة المركزية والمحافظات من جهة والاجهزة التنفيذية من جهة اخرى فضلا عن تفعيل دور الرقابة الشعبية من خلال اعطاء المجالس المنتخبة دورا كبير فى الرقابة والمسائلة ومنح اعضائها الحق فى تقديم الاسئلة وطلبات الاحاطة وتشكيل لجان تقصى حقائق.

عبد الرحيم شحاتة

مصطفى السلاب

محاور التنفيذ تستهدف الاستجابة لمطالب المواطنين واحتياجاتهم والاهتمام بالمشاركة المجتمعية

وفى الواقع فقد بدأت الخطة، ابتداء من العام المالى القادم ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦، فى تطبيق الخطوة الأولى لتطبيق اللامركزية، فبدلا من قيام الحكومة المركزية بتوزيع الاعتمادات المخصصة لبرامج التنمية المحلية «كبرنامج التنمية الريفية، المناطق العشوائية، الخطة العاجلة» ستكون للمحافظات الحرية الكاملة فى توجيه الاعتمادات المخصصة لها لتنفيذ البرامج التى تتوافق مع اولوياتها واحتياجاتها وهو ما يعتبر أولى الخطوات وبما يتيح أن يكون لكل وحدة محلية خطة خمسية للتنمية تتوافق مع الخطط القومية للدولة وموازنة متكاملة الابواب، وبالتالى يستطيع المجتمع من خلال ادارة محلية تنفيذية مسئولة امام تنظيم شعبى ان يصيغ انشطة التنموية، ويتحمل مسئولية تنفيذها.

ومما لاشك فيه أن هذا التطور المهم يستلزم العمل على اتخاذ خطوات أخرى فى اتجاه دعم اللامركزية، وضرورة أن يكون التخطيط بالمشاركة وأن تقوم المحافظات بتنفيذ الجزء الاكبر من استثمارات الخطة، وأن يقتصر دور الوزارات على تنفيذ المشروعات الكبرى العامة التى تخدم الاقاليم بالاضافة الى ضرورة تطبيق مانصت عليه اللائحة التنفيذية للادارة المحلية من سلطات للادارة المحلية فى ادارة العملية التعليمية والشئون الصحية والتخطيط العمرانى.

ويقول مصطفى السلاب ومن ناحية أخرى فقد اشتمل برنامج عمل الادارة المحلية خلال المرحلة المقبلة على التزام الحكومة بالاستمرار فى توصيل المرافق الاساسية من مياه شرب وكهرباء وصرف صحى لسكان العشوائيات، وهو الأمر الذى نطالب دائما بالاسراع فى تنفيذه لتكتسب هذه البرامج الصفة العاجلة، ولتحتل أولوية مطلقة ضمن برنامج عمل الحكومة وليكن العام القادم ٢٠٠٥/ ٢٠٠٦ هو عام المناطق الفقيرة والمحرومة يتم خلاله حشد كل الامكانات والاعتمادات لها والتى يمكن استقطاعها من برامج أخرى يمكن تأجيلها لبعض الوقت، وذلك ليتم الانتهاء من كل المرافق الاساسية لتوفير حياة كريمة للمواطنين.

ولاشك أن حجم ما تم انجازه خلال السنوات السابقة يدعو الى استكمال الوفاء بحاجات المواطنين الاساسية بعد ان نجحت الدولة فى توصيل مياه الشرب النقية الى ٩٦٪ من كل المنازل على مستوى الجمهورية ووصول الكهرباء الى جميع انحاء الريف المصرى فضلا عن ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الكهرباء ٣ مرات ليصل الى ١٤٢٠ ك و س سنويا. كما طرح برنامج العمل حلولا عملية لمواجهة مشكلة النظافة عن طريق السماح بوجود شركات فردية للنظافة والتى تستطيع ان تدخل فى شراكات مع شركات اجنبية ذات خبرة واسعة فى استخدام مخلفات البيئة واقامة مصانع تدوير القمامة باستخدام التكنولوجيا الحديثة، ذلك بالاضافة تشجيع العمل الاهلى والتطوعى فى التغلب على مشكلة النظافة من خلال دعم انشاء ٤٠٠٠ جمعية تنمية بالقرى تشارك فى ادارة عمليات النظافة بالاضافة الى مد مظلة عمل جمعيات التنمية الموجودة بالاحياء المختلفة لتشارك فى الرقابة والاشراف على منظومة النظافة.

الأهرام الأربعاء ٥ من أكتوبر ٢٠٠٥

خلاصة:

تناول هذا الجزء عرض للمشاركة الشعبية في مصر من خلال عدة نقاط يمكن إيجازها فيما يلي:

- إن المشاركة الشعبية والدعوة إليها ذات جذور عميقة في التاريخ المصري تبدأ منذ أواخر القرن التاسع عشر. حيث دعا إليها الزعماء الوطنيون المصريون. ولم تظهر المشاركة بصورة واضحة إلا في الخمسينات والستينيات من القرن الماضي وذلك بعد بناء الدولة لمشاريع الإسكان العام الضخمة حيث تعامل المواطنون مع هذه المشاريع كقاعدة ليبنوا عليها ويضيفوا للشكل تبعا لاحتياجاتهم ومتطلباتهم.
- وفى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينات كانت المشاركة الشعبية محصورة بصفة عامة في مستوي جمع البيانات ، إما المستويات المتقدمة للمشاركة فكانت مقصورة علي المشاريع التجريبية ولم تطبق علي مقياس كبير. وفى أواخر الثمانينات تبنت الحكومة اتجاه جديد للإسكان العام في مصر مرتبط بفكرة SAR. وهو يترك الحرية للمستعملين لاختيار وعمل التشطيبات لمساكنهم.
- هناك العديد من الباحثين المصريين الذين تعرضوا لدراسة المشاركة الشعبية، ولقد تعددت آراؤهم واختلفت حول مفهومها وتعريفها. وبينما ركز بعض هذه التعريفات علي المشاركة الفردية، فقد ركز البعض الآخر علي الشكل الجماعي للمشاركة.
- تنقسم المشاركة الشعبية في مصر من حيث ارتباطها وتأثيرها علي عملية اتخاذ القرارات إلى شكلين رئيسيين هما: الشكل الرسمي / والشكل غير الرسمي للمشاركة. ولقد تم عرض نموذج يوضح المجالات المختلفة للمشاركة الشعبية وأشكالها وتأثيرها ووصفها من حيث التقنين وعلاقة كل ذلك بالخطة القومية للدولة علي المستويات المختلفة.؟
- تم تناول الدوافع والمعوقات أمام المشاركة في مصر من خلال عرض مجموعة من الأبحاث والدراسات المحلية التي تعرضت لتحليل الدوافع والمعوقات من خلال دراسات ميدانية مصرية. وقد تم تحليل نتائج هذه الدراسات والتوصل إلى نقاط الاتفاق والاختلاف بينها في تحديد الدوافع والمعوقات، والجدول رقم (٥-١) والجدول رقم (٥-٢) يوضحان هذه النقاط.
- المشاركة الشعبية في مصر مشاركة منظمة تقوم علي أساس فلسفة الديمقراطية والتي تمنح الحرية السياسية والاجتماعية معا للمواطنين.

وقد أتاحت قوانين الدستور المصري الخاصة بالمشاركة الفرصة التي من خلالها يدرك الشعب الإمكانية المتاحة للتنمية، والمشاركة في القرارات واستثارة الجهود الأهلية لتكملة الموارد المالية والبشرية.

الدراسة / الدوافع	الدراسة الأولي	الدراسة الثانية	الدراسة الثالثة	الدراسة الرابعة
المساهمة في تنمية الحي	●			
الظروف الاقتصادية والاجتماعية للأهالي	●			
ازدياد درجة التعليم		●		
تعلق المشروعات التنموية بمصلحة الأهالي	●			
إدراك السكان لوجود فائدة مباشرة تعود عليهم			●	●
منح الأهالي حوافز مالية أو أدبية	●			
شعور السكان باحتياج الحي لجهودهم		●		
وجود أصدقاء للسكان في الجمعيات الأهلية	●			

جدول(٥-١) يوضح نقاط الاختلاف والاتفاق بين الدراسات المختلفة في تحديد الدوافع أمام المشاركة في مصر.

المصدر: من إعداد الباحث

الدراسة / المعوقات	الدراسة الأولي	الدراسة الثانية	الدراسة الثالثة	الدراسة الرابعة
ضيق الوقت لدي السكان	●			
ضعف الظروف الاقتصادية للأهلي	●	●		
انخفاض درجة التعليم			●	
وجود حزازات بين المتطوعين		●		
سلبية وانعزالية الأهالي			●	●
صورية الأنشطة وبعدها عن رغبات الأهالي		●		
قلة الوعي بين الأهالي بأهمية التطوع		●	●	
خروج المرأة للعمل		●		
عدم وجود الهيئات اللازمة لتدريب المتطوعين		●		
عدم اتساع مدارك السكان				●
عدم ثقة الأهالي في جدوى المشاركة الشعبية				●
نقص الخبرات في إعداد وتنفيذ برامج المشاركة				●
نقص الخبراء بالأجهزة المسئولة عن المشروعات			●	
إساءة استخدام المشروعات المملوكة ملكية عامة				
عدم حصول بعض قادة العمل الأهلي علي ثقة الأهالي الكاملة				●
نقص الوعي لدي الجهات الحكومية بأهمية العمل الأهلي				●
المشاكل الإدارية كالروتين وبيروقراطية اللوائح والقوانين			●	●
كبر سن المتطوعين وعدم قدرتهم علي العمل		●		
جهل الأهالي بأهداف الجمعيات الأهلية	●			

جدول (٥-٢) يوضح نقاط الاختلاف والاتفاق بين الدراسات المختلفة في تحديد المعوقات أمام المشاركة في مصر . المصدر: من إعداد الباحث.

الفصل السادس: المنظمات غير الحكومية وتفعيل المشاركة الشعبية في التنمية المستدامة للمناطق المتدهورة في مصر.

المنظمات غير الحكومية في مصر:

مقدمة:

إذا كان العمل التطوعي والمنظمات غير الحكومية أمرا مرغوبا فيه في مصر في الماضي وذلك لدورها في حماية مصالح الفئات المختلفة والضعيفة من الشعب. فقد أصبح أمرا مطلوبا بل وملحا في الوقت الحاضر وفى المستقبل المنظور. فالدولة في مصر، مثل غيرها من بلدان العالم الثالث والثاني بل وفى العالم الأول نفسه، بدأت تنسحب من ميادين العمل الإنتاجي والخدمي تاركة إياها للمبادرات والجهود والاجتهادات الأهلية، وفى مراحل الانتقال هذه نجد أن المنظمات غير الحكومية هي الأقدر علي تدريب الكوادر والقيادات القادرة علي تعبئة الجهود الشعبية للمشاركة في مشروعات التنمية بما يكفل لها فرص النجاح.

ومن الجدير بالذكر أن في مصر الآن حوالي ١٤٠٠٠ منظمة غير حكومية تعمل في المجالات التنموية المختلفة. وفى الواقع العملي نجد انه علي الرغم من النشاط الواضح للمنظمات غير الحكومية في مصر، وامتداد عملها إلى مختلف المجالات التي تشمل معظم مشكلات المجتمع، وتعاظم الدور الذي تلعبه في المساهمة في جهود التنمية – علي الرغم من كل ذلك – فإن دراسات عديدة تؤكد أن دور هذه المنظمات لا يزال محدودا، وأنها تعاني من نقص في المهارات المطلوبة في إدارة عملها في مختلف المجالات فضلا عن مشكلات أخري عديدة.

ومن هنا فسوف يتم في هذا الجزء تناول المنظمات غير الحكومية في مصر بصورة تفصيلية وذلك من خلال أنقاط التالية:

- خلفية تاريخية عن نشأة وتطور المنظمات غير الحكومية.
- الدوافع والمعوقات أمام المنظمات غير الحكومية.
- دور المنظمات غير الحكومية في التنمية.
- دور الحكومة في تدعيم المنظمات غير الحكومية.
- تحالف المنظمات غير الحكومية المصرية.

(٦-١) خلفية تاريخية عن نشأة وتطور المنظمات غير الحكومية:

منذ أواسط القرن التاسع عشر عرفت مصر المنظمات غير حكومية علي أيدي الجاليات الأجنبية في بادئ الأمر، ومن ثم اقتصر دور هذه المنظمات والجمعيات التطوعية علي مجتمع الجاليات الأجنبية دون المواطنين، إلا أنه سرعان ما امتد نطاقها ليضم المصريين أيضاً. وبخاصة من أبناء الطبقتين الوسطي والعليا المثقفة للتغلب علي المشاكل الاقتصادية الحادة التي صاحبت ونجمت عن الاحتلال البريطاني لمصر، وبالأخص في جانب الأغلبية من الفقراء والمستضعفين[١]، ولقد اتسع نطاق نشاط المنظمات غير الحكومية في تلك الفترة، فعرفت مصر حركة نشطة نسبيا لمنظمات اضطلعت بدور طليعي فاعل في عملية التنمية المجتمعية[٢].

ويرجع تاريخ تأسيس أول منظمة غير حكومية بمصر إلى عام ١٨٢١م تحت اسم " **الجمعية الخيرية اليونانية**" بالإسكندرية، وفى عام ١٨٦٨م أنشأت أول جمعية أهلية مصرية وهي "مؤسسة المعارف لنشر الثقافة" ، ثم تبعتها " الجمعية الجغرافية" في عام ١٨٧٥م[٣]. وجمعية "المساعي الخيرية القبطية" في عام ١٨٨١م[٢]. وفى عام ١٨٩٢م أنشأت " الجمعية الخيرية الإسلامية" التي تعد من أعرق جمعيات النشاط التطوعي بمصر، وقد حققت منذ البداية شهرة واسعة وانضم إليها فيما بعد، معظم رجالات مصر البارزين في كافة المجالات،ولقد لبعت هذه الجمعية أدورا رائدة في مجالات عديدة منها إقامة عدد من المستشفيات الشهيرة، واستمر نشاطها حتى أوائل الخمسينات من القرن الماضي[١].

وفى الثلاثينات من القرن الماضي ، كانت "**الجمعية الطبية المصرية**" أول من حذر من خطورة المشكلة السكانية في مصر، وكان لهذه الجمعية دور هام في نشر وتقديم خدمات التعليم والصحة حيث قامت بإنشاء المدارس والمستشفيات لتقديم هذه الخدمات. ولعله مما ينبغي إبرازه في هذا الخصوص أن إنشاء جامعة فؤاد الأول (القاهرة حالياً) كان ثمرة جهود أهلية وكذلك مستشفي المواساة بالإسكندرية[٢].

ومع تنامي دور الدولة في عملية التنمية بدءا من خمسينات القرن الماضي، وأتساع نطاقه وامتداده ليشمل كافة المجالات والأنشطة مع بداية الستينات، انحسر الدور لتنموي للمنظمات

(١) فهمي ، علي : " الجمعيات الأهلية والتنمية بمصر"، الاجتماع التحضيري لمؤتمر قمة المدن، القاهرة، ١٩٩٥.

(٢) وثيقة الجمعية الأهلية المصرية إلى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ١٩٩٤.

(٣) خوري، زكي : " دور المؤسسات غير الحكومية في تطوير المناطق العشوائية"، ندوة " العشوائيات أولويات التطوير والبدائل"، القاهرة، ١٩٩٤.

غير الحكومية[١] ،وحدث ضمور في جهودها وآلياتها عامة، وخاصة المنظمات التي تعمل في المجالات التنموية، وذلك لأن الدولة في تلك الحقبة نظرت بالسالب إلى معظم جهود السابقين عليها كما عمدت إلى التدخل السافر أحيانا والمقنع أحيانا أخري في أمور المنظمات غير الحكومية[٢] ، ثم جاءت أجهزة الدولة سوف تقوم بالعمليات التنموية بأفضل بكثير من أداء المنظمات الأهلية في الماضي، مما أصاب تطور هذه المنظمات إصابات بالغة، توجت بإصدار القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤. والذي نال نصيبا وافراً من التحفظات والانتقادات[٢].

ومع عودة الحكومة في مصر إلى التحول تدريجياً منذ منتصف السبعينات، للأخذ بنظام اقتصاد السوق، ومع ما يقترن به من انحسار تقلص دور الحكومة المباشر في عملية التنمية، ومع تقدم برنامج الإصلاح الاقتصادي وما يترتب عليه من آثار جانبية، يبرز دور المنظمات غير الحكومية كأنس ببديل مؤهل للاضطلاع بدور رئيسي ومكمل للدور الحكومي، وكمصدر للتوازن الاجتماعي في مراحل الانتقال حيث يبرز التفاوت بين مستويات الدخل وتظهر مشاكل الفقر والبطالة، وهنا تستطيع هذه المنظمات أن تقدم الخدمات والمنتجات بأسعار اقتصادية بالإضافة إلى ما أثبتته التجارب من أن المشاركة الشعبية شرط حيوي لنجاح التنمية المستدامة[١].

وخلال السنوات العشرون الأخيرة ، تطورت المنظمات غير الحكومية تطورا ملحوظا وتعددت اهتماماتها وتنوعت أهدافها وأنشطتها، وأصبحت جزءا من حركة أهلية عالمية فاعلة وواسعة النطاق تلعب أدواراً متميزة في تشكيل صورة الحياة علي الأرض. وأصبحت تقف كشريك فعال إلى جوار الحكومات والمؤسسات التشريعية والرقابية والأحزاب السياسية والمؤسسات الاقتصادية وأجهزة الإعلام والصحافة[٣].

إن ساحة العمل المجتمعي في مصر تزخر في الوقت الراهن بنشاط عدد كبير من المنظمات غير الحكومية الرسمية (المسجلة) تعمل في مجالات عديدة ومتنوعة. وهناك إلى جانب ذلك عدد كبير من المنظمات غير الرسمية (غير المسجلة) مثل جمعيات المساجد ، وروابط الطوائف والتي يمكن أنشطتها علي نحو يضيف إلى جهود التنمية، ولا يقتصر الأمر في مجال العمل التطوعي علي هذه المنظمات المشار إليها، فهناك إلى جانبها منظومات أخري ربما تقع تنظيميا بين التشكيلات الحكومية والتشكيلات الغير حكومية مثل اتحاد الصناعات، والغرف التجارية،

(١) وثيقة الجمعية الأهلية المصرية إلى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ١٩٩٤.

(٢) فهمي ، علي : " الجمعيات الأهلية والتنمية بمصر"، الاجتماع التحضيري لمؤتمر قمة المدن، القاهرة، ١٩٩٥.

(٣) أبو زهرة ، عادل : " أضواء علي خطة عمل الجمعيات الأهلية المصرية" الاجتماع التحضيري لمؤتمر قمة المدن، القاهرة، ١٩٩٥.

والنقابات وتشكل المنظمات غير الحكومة المشتغلة بأعمال التنمية قسما كبيرا وهاما من مجموع الجمعيات والمنظمات غير الحكومية في مصر(١).

(٦-٢) الدوافع والمعوقات أمام المنظمات غير الحكومية:

تتمتع المنظمات غير الحكومية في مصر بعدة ميزات تعد بمثابة دوافع لها تدعم أدائها وتشجعها علي تحقيق أهدافها، كما تقابلها العديد من المعوقات ومشكلات الأداء التي تعد بمثابة عقبات في طريق أدائها وتحقيقها لأهدافها.

وفيما يلي استعراض لكل من الدوافع ومعوقات الأداء أمام المنظمات غير الحكومية بمصر.

(٦-٢-١) الدوافع أمام المنظمات غير الحكومية:

نظراً لأهمية الدور الذي يلعبه المتطوعون في نجاح المنظمات غير الحكومية وتدعيم أدائها وتشجيعها علي تحقيق أهدافها فقد تم تقسيم الدوافع إلى دوافع مرتبطة بالمنظمة نفسها ودوافع مرتبطة بالمتطوعين:

أولا: دوافع مرتبطة بالمنظمة:

تتمتع هذه المنظمات بمميزات عديدة تأهلها لأن تلعب دورا هاما في دفع عمليات المشاركة في التنمية والتطوير ، ومنها علي سبيل المثال وليس الحصر(٢):

١- تضم هذه المنظمات في مجملها عدد يزيد عن ٥.٥٠ مليون مشارك، وهذا العدد يعتبر عدد لا يستهان به من قطاعات الشعب العاملة في مجال التنمية.

٢- كل فئات الشعب ممثلة في هذه المنظمات مما يساعد علي صهر الجهود وتضافرها من أجل تحقيق أهداف التنمية والتطوير.

٣- تجسد المنظمات غير الحكومية منهج المشاركة الشعبية، فهناك بعض الأمثلة الناجحة لإحدى هذه المنظمات في صعيد مصر حيث عملت علي مد شبكة مياه شرب، وصلت مساهمات الأهالي إلى أكثر من ٥٠ % من إجمالي التكلفة بخلاف مشاركتهم في المهام والأعمال.

٤- غالبية هذه المنظمات تقدم خدماتها بالمجان أو بأجور رمزية في بعض الحالات سواء كان ذلك في مجال التدريب أو تقديم الخدمات والرعاية.

---

(١) وثيقة الجمعيات الأهلية المصرية إلى المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ١٩٩٤.

(٢) خوري، زكي : " دور المؤسسات غير الحكومية في تطوير المناطق العشوائية"، ندوة " العشوائيات أولويات التطوير والبدائل"، القاهرة، ١٩٩٤.

٥- تتمتع هذه المنظمات بمرونة كبيرة تميزها وتساعدها علي التحرك السريع للوصول إلى فئات الشعب المختلفة بسهولة ويسر.

ثانيا: دوافع مرتبطة بالمتطوعين:

من خلال بحث أجري علي المنظمات غير الحكومية في عدة مناطق بالقاهرة[١]، ثم التوصل إلى مجموعة من العوامل الايجابية التي تعد بمثابة الدوافع للمشاركة التطوعية للمواطنين في هذه المنظمات بمصر،وتشجع علي زيادة نسبة التطوع وعدد المتطوعين.

وهذه الدوافع ترتبط إما بالمتطوع نفسه أو بالمنظمة أو بالمجتمع ككل وهي كما يلي[١].

١- دوافع أساسها المتطوع:

- طبيعة العمل الأصلي من حيث إتاحة وقت فراغ ، وكذلك ارتباط العمل الأصلي بنشاط المنظمة يزيد من المشاركة التطوعية، بنسبة ٦٣%.
- أسرة المتطوع من العوامل الدافعة فنجد أن وجود وقت فراغ في الأسرة ، كبر سن الأولاد، تماسك الأسرة كلها من العوامل التي تزيد نسبة المشاركة التطوعية بنسبة ٤٧%.
- وجود علاقات إيجابية مع المجتمع تساعد علي زيادة المشاركة التطوعية بنسبة ٥٧%.

٢- دوافع أساسها المنظمة:

- ارتباط أهداف المنظمة بمشاكل المجتمع من العوامل التي تزيد من المشاركة التطوعية بنسبة ٦٤%.
- وجود أصدقاء بالمنظمة يزيد المشاركة التطوعية بنسبة ٧٥%.
- الحصول علي دور قيادي بالمنظمة يزيد المشاركة التطوعية لبعض الأفراد بنسبة ٣٣.١%.
- الاستفادة من خدمات المنظمة من العوامل التي تزيد المشاركة التطوعية بنسبة ١٤%.

(١) عفيفي، عبد الخالق : " العوامل المرتبطة بالمشاركة التطوعية في جمعيات تنمية المجتمع المحلي"، مؤتمر التنمية المتكاملة للمجتمعات الحضرية المتخلفة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، ١٩٨٩.

- الحصول علي تقدير الآخرين والزملاء في المنظمة يزيد المشاركة التطوعية بنسبة ٣٧%.
- وجود حوافز من المنظمة للمشاركين تزيد المشاركة التطوعية بنسبة ٢٦%.
- توفر الإمكانيات المادية والبشرية في المنظمة تزيد وتدعم المشاركة التطوعية بنسبة ٣٧%.

٣- دوافع أساسها المجتمع:

- شعور المجتمع بأهمية الخدمات التي تؤديها المنظمة من العوامل التي تزيد المشاركة التطوعية بنسبة ٨٣%.
- حصول المتطوع علي تقدير أهالي المجتمع الذي يسكن فيه من العوامل التي تزيد المشاركة بنسبة ٣١%.
- احتياج المجتمع لخدمات المنظمة يزيد من المشاركة التطوعية بنسبة ٧٧%.
- العوامل في تنمية الحي الذي يسكن فيه المتطوع وحل مشاكله تزيد المشاركة التطوعية بنسبة ٩٢%.
- الوصول إلي دور قيادي في المجتمع تزيد المشاركة التطوعية بنسبة ٢٣%.
- شعور المجتمع بالرضا لخدمة المواطنين من العوامل التي تزيد المشاركة التطوعية بنسبة ٢٣%.

(٦-٢-٢) المعوقات ومشكلات الأداء أمام المنظمات غير الحكومية :

هناك العديد من المعوقات والمشكلات التي تحول دون تحقيق المنظمات غير الحكومية بمصر لأهدافها وتؤثر علي تطوير دورها وزيادة مساهمتها في عملية التنمية.

ولقد تم تقسيم المعوقات أمام هذه المنظمات إلي معوقات مرتبطة بالمنظمة نفسها ومعوقات مرتبطة بالمتطوعين :

أولا معوقات مرتبطة بالمنظمة.

علي الرغم من النشاط الواضح للمنظمات غير الحكومية في مصر ، وامتداد عملها إلي مختلف المجالات التنموية التي تشمل معظم مشكلات المجتمعات المحلية المصرية فإن دراسات

عديدة تؤكد أن دور هذه المنظمات في حل هذه المشكلات لا يزال محدودا وأنها تعاني من نقص في المهارات المطلوبة في إدارة عملها في مختلف المجالات فضلا عن معوقات أخري عديدة[١].

وفيما يلي استعراض لأهم المعوقات المرتبطة بالمنظمة نفسها:

(١)معوقات تمويلية:

١- عدم كفاية التمويل اللازم للمنظمات غير الحكومية حتى تتمكن من قيامها بدورها المنشود في مجال التنمية[١].واللازم للقيام بالنشاطات المختلفة والنواحي الإدارية المطلوبة،[٢] مع عدم دوام واستمرارية مصادر التمويل[٣].

٢-ضآلة حجم الإعانات الحكومية التي تحصل عليها المنظمات غير الحكومية علي الرغم من أن الاعتماد الأعظم لهذه المنظمات ما زال علي الإعانات الحكومية، حيث نجد أن هذه الإعانات لا تتناسب من حيث حجمها وطريقة الحصول عليها مع الدور الذي يجب أن تقوم به هذه المنظمات [١].

(٢)معوقات تنظيمية:

١- عدم تنظيم المعلومات المتوافرة من المنظمات غير الحكومية في مصر لعدم وجود مركز معلومات حديث يدير قاعدة معلومات خاصة بهذه المنظمات[١].

٢-قلة التعاون بين المنظمات غير الحكومية وبعضه مما يضعف من قدرة المجموعة ككل[٢]، كما أن عدم اعتماد بعض هذه المنظمات علي البحث والدراسة عند تحديد أهدافها يتسبب في تكرار أو ازدواج أهدافها مع أهداف منظمات أخري[١].

٣- عدم تبني شخصيات عامة مؤثرة للمنظمات غيرا لحكومية مما إلى ضعف قدرتها التأثيرية علي الأجهزة التشريعية والتمويلي[٣].

٤- عدم الاعتراف الكامل من قبل الدولة بدور هذه المنظمات في بعض الظروف، مثل ما حدث أثناء زلزال أكتوبر ١٩٩٢ حيث لم تصرح الدولة إلا لجمعية الهلال الأحمر بجمع التبرعات إدارة المساعدات دون الجمعيات الأخرى[٢].

---

(١) أفندي، عطية حسين : " الجمعيات الأهلية بين فلسفة الإنشاء ومشكلات الأداء"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.

(٢) خوري، زكي: " دور المؤسسات غير الحكومية في تطوير المناطق العشوائية،" ، ندوة " العشوائيات أولويات التطوير والبدائل "، القاهرة، ١٩٩٤.

(٣) رياض، نادية: " دور المنظمات غير الحكومية في دعم التنمية المتواصلة للمجتمعات الفقيرة"، الاجتماع التحضيري لمؤتمر قمة المدن، القاهرة، ١٩٩٥.

(٣)معوقات إدارية وفنية:

١-الافتقار إلى الكفاءات الفنية القادرة علي تصميم وتخطيط البرامج اللازمة لتنفيذ المشروعات وهذا ما أثبتته دراسات ميدانية كثيرة من تلك المنظمات الشعبية.

٢-عدم توافر الخبرات الإدارية والفنية للمنظمات غير الحكومية مما يؤدي إلى صعوبة قيامها بدورها والتعرف علي المشكلات التي تواجه المجتمع من أجل اقتراح الأنشطة التي يمكن أن تدر عائدا لها من خلال حل مشكلات المجتمعات لمحلية.

٣-تعد الجهات الإشرافية والرقابية علي عمل المنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية مما يؤدي إلى زيادة الأعباء علي هذه المنظمات.

٤-تعدد الجهات الإشرافية و والرقابية علي عمل المنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية، مما يؤدي إلى زيادة الأعباء علي هذه المنظمات.

٥-وجود قصور في دور وسائل الإعلام تجاه المنظمات غير الحكومية من حيث تعريف المواطنين بأهداف هذه المنظمات وخدماتها، وذلك من أجل الحصول علي مساندتهم.

(٤)معوقات قيادية:

١-قلة عدد المتطوعين والأشخاص الذين يتوفر فيهم الصفات القيادية والقدرة علي العطاء الإداري والفني،وذلك نتيجة لقلة الموارد والتدريب[١].

٢-عدم وضوح الرؤية للدور الذي سيقوم به أعضاء المنظمات غير الحكومية، وذلك نتيجة لعدم إعداد قادة هذه المنظمات لتحمل المسئوليات إلى جانب افتقاد التوعية والتثقيف والتدريب للأعضاء حتى تكون مشاركتهم فعالة ومحققة للهدف منها[٢].

(٥)معوقات قانونية:

ترتبط هذه المعوقات بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٦٤ المنظم لعمل المنظمات غير الحكومية بمصر، ويعتبر هذا القانون من المعوقات التي تحول دون تحقيق هذه المنظمات لأهدافها في عملية التنمية وذلك لعدة أسباب منها:

١-صدر هذا القانون في ظروف مغايرة تماما للظروف الحالية، حيث كانت فلسفة الدولة في تلك الفترة تتركز حول التدخل في معظم المجالات التنموية وإدارة المجتمع. أما

(١) خوري، زكي: " دور المؤسسات غير الحكومية في تطوير المناطق العشوائية" ، ندوة " العشوائيات أولويات التطوير والبدائل "، القاهرة، ١٩٩٤.

(٢) أفندي، عطية حسين : " الجمعيات الأهلية بين فلسفة الإنشاء ومشكلات الأداء"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.

وقد اختلفت السياسات الحالية للدولة فقد أصبح القانون – بوضعه الحالي – لا يستجيب لمتطلبات هذه السياسات بل أكثر من هذا هو منها بمثابة الضد[١].

٢-يحد هذا القانون من قدرة المنظمات غير الحكومية علي تنمية مواردها المالية حيث أن أي نشاط يستهدف جمع التبرعات أو الإعانات يخضع للضرائب[١].

٣-يعتبر هذا القانون معوق للمشاركة التطوعية من حث تعقيده للإجراءات[٢]،فالقانون ولائحته التنفيذية تجعل من إنشاء المنظمات مهمة عسيرة، حيث يعتبر لابد من الحصول علي ٢٠ إجراء إداري إلى جانب العديد من الاستمارات.

ثانيا: معوقات مرتبطة بالمتطوعين:

من خلال بحث أجري علي المنظمات غير الحكومية في عدة مناطق بالقاهرة ، تم التوصل إلى مجموعة من العوامل السلبية التي تعوق المشاركة التطوعية في هذه المنظمات بمصر، وتقلل من نسبة التطوع وعدد المتطوعين.

وهذه المعوقات ترتبط إما بالمتطوع نفسه أو المنظمة أو بالمجتمع ككل، وهي كما يلي:

(١) معوقات أساسها المتطوع:

١-طبيعة العمل الأصلي قد تصبح عامل سلبي في المشاركة التطوعية حيث نجد أقل فئة ترغب في التطوع هي فئة أصحاب الحرف نتيجة لعدم وجود فراغ لديهم.

٢-الأسرة قد تكون عامل سلبي للمشاركة التطوعية، فنجد رفض الزوج لتطوع الزوجة بنسبة ٥٧% ونجد أطفال صغار يحتاجون لرعاية يعوق فكره المشاركة التطوعية بنسبة ٥٠%.

٣-العلاقات السلبية للفرد مع أفراد المجتمع من العوامل المعوقة للمشاركة التطوعية بنسبة ٣٧%.

(٢) معوقات أساسها المنظمة:

١-سوء إدارة المنظمة وسيطرة بعض الأعضاء من العوامل السلبية التي تعوق المشاركة بنسبة ٣٥%

٢-نجد الجهل بأهداف المنظمة من معوقات التطوع بنسبة ٤٣%.

(١) فهمي ، علي : " الجمعيات الأهلية والتنمية بمصر" ، الاجتماع التحضيري لمؤتمر قمة المدن، القاهرة، ١٩٩٥.

(٢) عفيفي، عبد الخالق : " العوامل المرتبطة بالمشاركة التطوعية في جمعيات تنمية المجتمع المحلي"، مؤتمر التنمية المتكاملة للمجتمعات الحضرية المتخلفة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، ١٩٨٩.

٣-عدم ارتباط أنشطة المنظمة وخدماتها باحتياجات المجتمع يعتبر معوق للمشاركة التطوعية بنسبة ٧٧%.

٤-قلة الإمكانيات في المنظمة يعتبر من معوقات المشاركة التطوعية بنسبة ٥٦%.

٥-سوء فهم مجلس إدارة المنظمة لمسئولياته يعد من العوامل المعوقة للمشاركة التطوعية بنسبة ١٤%.

٦-عدم وجود حوافز من المنظمة لمشاركين يعتبر من معوقات المشاركة التطوعية بنسبة ٥٨%.

(٣) معوقات أساسها المجتمع:

١-سوء حال المجتمع من العوامل السلبية التي تعوق المشاركة التطوعية بنسبة ٧١%.

٢-انتشار القيم المادية في المجتمع من العوامل التي تعوق المشاركة التطوعية بنسبة ٦٧%.

٣-سلبية المسئولين نحو مواجهة مشكلات المجتمع تعوق المشارك التطوعية بنسبة ٦٩%.

٤-عدم اقتناع المجتمع بأن معظم مشاكلهم لا تحل يعوق المشاركة التطوعية بنسبة ٦٩%.

٥-العادات والتقاليد السائدة بالمجتمع تعتبر أحد المعوقات للمشاركة التطوعية بنسبة ٤٣%.

٦-من العوامل السلبية المرتبطة بالمجتمع معوقات مرتبطة بالقانون ٣٢ لسنة ٦٤ حيث يري ٤٠% من الذين جري عليهم البحث أن القانون معوق للمشاركة التطوعية من حيث تعقيده للإجراءات.

(٦-٣) دور المنظمات غير الحكومية في التنمية:

تسهم المنظمات غير الحكومية في كل المجتمعات تقريبا بدور واضح وفعال إلى جانب الحكومات في التصدي للمشكلات التي يعاني منها المجتمع. وهناك اتجاه عالمي الآن إلى تنمية وتشجيع هذا الدور حيث تنادي المؤتمرات العالمية بذلك، وتؤكد علي مشاركة المنظمات غير الحكومية وقطاعات المجتمع والقطاع الخاص عن طريق تعزيز أدوارهم علي المستوى القومي والمستويات المحلية، هذا بالإضافة إلى تزايد دور هذه المنظمات غير الحكومية في دراسة

المشكلات والمشاركة في المناقشات، والضغط علي الحكومات لتعديل السياسات وإنشاء البرامج، والاتصال بالقواعد الشعبية لمراقبة التنفيذ والعمل علي تحقيق الأهداف(١).

ويعتبر الاتصال بالقواعد الشعبية هو الدور الرئيسي للمنظمات غير الحكومية بمصر، من أجل الدعوة لمنهج المشاركة الشعبية للمنتفعين من أجل تحسين بيئتهم السكنية. فالبشر هم أساس التنمية، لذا يجب حثهم علي أن يشاركوا في إحداث تنمية بمنطقتهم، واني تحولوا من فئات متخلفة اجتماعيا واقتصاديا وبيئيا إلى قوي منتجة في المجتمع، خاصة وان منهج المشاركة الشعبية يقوي الانتماء تجاه الخدمات العامة والحرص علي المال العام مما يضمن إطالة العمر الافتراضي لمشروعات التنمية المستدامة(٢).

ويعتبر توفير الاستثمارات اللازمة لعملية التنمية المستدامة للمناطق المتدهورة ، من أهم المهام التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية عن طريق اتصالاتها بهيئات التمويل المختلفة. كما أنها من خلال رفع المستوي الاقتصادي للمنطقة ككل (بواسطة المشروعات الصغيرة التي يتم إنشائها في تلك المناطق)، تساعد علي تنمية المناطق المتدهورة(٢).

كما سجل الواقع المحلي بمصر تاريخ طويل لإسهام هذه المنظمات غير الحكومية في بناء المدارس والمستشفيات وإقامة دور العبادة وتقديم الكثير من الخدمات لفئات الشعب والتي كانت الحكومة أصلا ملتزمة بها(١).

وبالتالي نجد أن الدولة تحاول أن تتبني هذه المنظمات بما يسمح بتكوين آليات المشاركة الشعبية داخل النظم الحكومية وبذلك يتعاظم دور هذه المنظمات لتساهم بصور متعددة في تنمية المجتمع ابتداء من المشاركة بالفكر والرأي إلى التخطيط والتنفيذ ولمتابعة / أو التمويل(٣).

ويمكن بلورة الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في التنمية العمرانية من خلال الاتجاهات الرئيسية الآتية(٣):

١- تحضير وتعبئة إمكانيات المجموعات الشعبية مع تحديد مواردهم وأولويات استخدامها وفقا لاحتياجاتهم.

٢- القيام بدور الوسيط بين المجتمعات التي تمثلها والدولة في ظل محددات السوق،لما لها من قدرة علي التفاوض وتوصيل رغبات المجتمع للسلطات المسئولة.

(١) سليمان، نادية حليم: " الفقراء والنساب المعيلات لأسر"، ملحق رقم (١) للتقرير المقدم من الجمعيات الأهلية للمنتدى العالمي للمرأة بكين، ١٩٩٥.

(٢) خوري، زكي : " دور المؤسسات غير الحكومية في تطوير المناطق العشوائية"، ندوة " العشوائيات أولويات التطوير والبدائل"، القاهرة، ١٩٩٤.

(٣) رياض ، نادية: " دور المنظمات غير الحكومية في دعم التنمية المتواصلة للمجتمعات الفقيرة"، الاجتماع التحضيري لمؤتمر قمة المدن، القاهرة، ١٩٩٥.

٣- توفير الخدمات الاجتماعية (صحة – تعليم).
٤- خلق وفرص عمل وزيادة الدخل من خلال تنفيذ بعض المشروعات الحرفية الصغيرة.
٥- التنمية العمرانية والبيئية (مشروعات جمع القمامة – التشجير – تمهيد الطرق – صيانة المرافق)
٦- تنمية الروح الديمقراطية بين الجماعات في إطار من الشرعية بما يعمل علي تحديد وتلبية احتياجات المجتمع المحلي بخصائصه المتباينة.

وفى تقييم لكفاءة المنظمات غير الحكومية العاملة في مصر في مجال التنمية، قام به "مركز ابن خلدون" وجد أن ٣٠% من إجمالي عدد المؤسسات المسجلة تعتبر ناجحة في تحقيق الهدف منها – وهو التنمية – و ٥٥ % منها تقوم بدورها بشكل مقبول ، و ١٥ % منها ضعيفة إلى حد يعوقها عن أداء دورها.

كما تجدر الإشارة هنا إلى المصادر التي تحصل من خلالها المنظمات غير الحكومية علي التمويل اللازم لتحقيق دورها في التنمية وهي [١]:

أ. هيئات التمويل الدولية:

هناك عدد كبير من الهيئات المانحة الدولية العاملة بمصر والتي لها صناديق خاصة لتمويل المنظمات غير الحكومية، ومنها علي سيبل المثال وليس الحصر، برنامج الأمم المتحدة للتنمية،و برنامجي GEF و LIFE وكذلك الصندوق الكندي.

ب. هيئات التمويل المحلية:

ومنها قطاع الأعمال الذي يضم البنوك وجمعيات رجال الأعمال، وإتحاد الصناعات المختلفة، كما أن هناك الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي يخصص جزء كبير من ميزانيته لتمويل المنظمات غير الحكومية، والمطلوب من هذه المنظمات هو تعريف هذه الهيئات بالمتطلبات المختلفة والأهداف المخطط تحقيقها وكيفية المساهمة في ذلك.

(١) خوري، زكي : " دور المؤسسات غير الحكومية في تطوير المناطق العشوائية"، ندوة " العشوائيات أولويات التطوير والبدائل"، القاهرة، ١٩٩٤.

جـ. التمويل الذاتي:

هو اشتراك أبناء المناطق المراد تطويرها في تمويل مشروعات التطوير، ولو بشكل رمزي، وبما يؤدي لمزيد من الحفاظ علي ما يتم من تنمية ،ويكون دور المنظمات غير الحكومية هو اكتساب ثقة المواطنين لإرساء مبدأ المشاركة بينها وبين الأهالي.

وهناك الكثير من الأساليب التي يمكن من خلالها جذب الموارد الذاتية، خاصة،إذا شعر السكان بجدية التنفيذ والتحسن العملي في مستوى معيشتهم وعدم الهدر في الإنفاق الموجه بالبدء بالأولويات الضرورية. ويذكر هنا أن نداء السيد وزير الحكم المحلي من أجل المساهمة المادية والفنية للفئات الشعبية في تطوير العشوائيات أفتقد النجاح لعدم توافر الجدية والثقة في التنفيذ (مايو ١٩٩٣).

د. أموال الزكاة:

يمكن اعتبار أموال الزكاة مصدرا رابعاً للتمويل، حيث أنها قد تساهم في إيجاد حلول مناسبة للمشكلة لما لها من ضخامة في الموارد. ويلاحظ استجابة الفئات المختلفة لجمع أموال الزكاة بالمقارنة بغيرها من مصادر التمويل.

(٦-٤) دور الحكومة في تدعيم المنظمات غير الحكومية:

قامت الحكومة المصرية بتوجيه من البنك الدولي بإنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية حيث صدر في يناير ١٩٩١ قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ بإنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية[١]. ويعتبر الهدف الأساسي من إنشاء هذا الصندوق هو تخفيف وطأة الآثار المصاحبة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي[٢].

ويضم الصندوق الاجتماعي للتنمية خمسة برامج للتنمية هي[١]:

١- برنامج الأشغال العامة.
٢- برنامج تنمية المشروعات.
٣- برنامج التشغيل وإعادة التدريب.
٤- برنامج التنمية المؤسسية.
٥- برنامج تنمية المجتمع.

(١) إبراهيم أحمد حسن: " بعض آثار الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي علي المرأة في مصر"، ملحق رقم (١) للتقرير المقدم من الجمعيات الأهلية للمنتدى العالمي للمرأة، بكين، ١٩٩٥.

(٢) شاهين، زينب : " دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تنمية المرأة" ملحق رقم (١) للتقرير المقدم من الجمعيات الأهلية لمنتدى العالمي للمرأة، بكين، ١٩٩٥.

وسوف يتم التركيز علي البرنامج الأخير " برنامج تنمية المجتمع " كتجربة للصندوق الاجتماعي للتنمية المستدامة في تحسين الأحوال المعيشية في المناطق العمرانية، وذلك لأنه من الأهداف الأساسية لهذا البرنامج:

- تفهم دور المنظمات غير الحكومية في التنمية[١].
- تدعيم العمل مع المنظمات غير الحكومية كتنظيمات مجتمعات وكقناة يتعامل معها البرنامج لتيسير تطوير المجتمعات وتلبية احتياجاتها[١].
- دعم وتطوير القدرة الذاتية الإدارية والمالية للمنظمات غير الحكومية لتمكينها من تنمية المجتمع المحلي[٢].
- تدعيم مقدرة المنظمات غير الحكومية علي المشاركة الفعالة مع الأهالي[١].
- كما أن المنظمات غير الحكومية قد حصلت علي ٧٨% من إجمالي التمويل المخصص لهذا البرنامج [٢] .

وفيما يلي عرض لتجربة الصندوق الاجتماعي للتنمية في " برنامج تنمية المجتمع" مع التركيز علي أهم توجهات المجتمع فيما يختص بتفهم وتدعيم دور المنظمات غير الحكومية في مصر:

أهتم برنامج تنمية المجتمع بدراسة المنظمات غير الحكومية كعضو حي للمجتمع الذي تمثله ، كما اهتم بتشخيص أهم متاعبها التي تعوقها عن القيام بمهامها بطريقة واعية. واتضح من خلال ذلك أن أهم معوقات العمل تكمن في قلة الموارد المادية والمعنوية بالإضافة إلى ضعف الإطار الذي تقوم به المشروعات سواء كنتيجة لتقاليد عمل متوازنة أو لقلة تجربة أو غيرهما. **ولقد إتباع البرنامج خطوات عامة لتدعيم دور المنظمات غير الحكومية، يمكن إيجازها في المجالات الثلاث الآتية[١]:**

أ- **تحسين موضعي:** واتسم بإرساء مكون أساسي بكل مشروعات البرنامج معني بتحسين كفاءة المنظمة المنوط بها تنفيذ المشروع، واعتمد هذا التحسين علي شقين، أحدهما مادي بتوفير التجهيزات اللازمة لحسن الأداء، والأخر معني بالقصر الإنساني وتنميته اعتمادا علي الدورات التدريبية في مجالات الإدارة والتخطيط والمتابعة والتقويم. ويمكن القول

(١) عمر، هالة، "دور برنامج تنمية المجتمع في دعم الجمعيات الأهلية والمرأة"، الاجتماع التحضيري لمؤتمر قمة المدن، القاهرة، ١٩٩٥. .

(٢) شاهين، زينب : " دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تنمية المرأة" ملحق رقم (١) للتقرير المقدم من الجمعيات الأهلية لمنتدى العالمي للمرأة، بكين، ١٩٩٥.

بان متوسط الميزانية الخاصة بهذا المكون كان في نطاق العشرة في المائة من موازنات المشروعات المقدمة.

ب- **تحسين نوعي:** وتعامل هذا النوع من التحسين مع مجوعات من المنظمات قسمت إما جغرافيا، أي أنها اشتركت في نطاق جغرافي واحد، أو قطاعيا، أي أنها اشتركت في مجال واحد للعمل وقد اعتمد هذا النوع من التعامل علي أسس هامة منها:

- تلبية احتياجات المنظمات المختلفة داخل المظلة الواحدة كل حسب متطلباته وذلك في نطاق التجهيزات وتحسينات الحيز المكاني.
- تلبية الاحتياجات الإنسانية الخاصة بإدارة المشروعات بصورة جماعية، موحدة بذلك المفاهيم المرجو إرسائها في العملية الإنمائية وواضعة أسسا شبه موحدة ولغة مشتركة بين هذه المنظمات تمكنها من التواصل والبناء بعد انتهاء مدة المشروع.
- إرساء شبكة معلومات أساسية بين المنظمات المترابطة في مظلة واحدة تتيح الفرصة لعمل تخطيط مستقبلي بعد تحديد الوضع الحالي وإمكانيات المشروع.
- إتاحة التدريب التقني المطلوب في بعض هذه المشروعات بصورة موحدة تسهل التبادل بين المنظمات وتحسين الخدمة المقدمة.
- إتاحة الفرصة للبرنامج للتعرف علي قاعدة أكبر من المنظمات ذات الخبرة أو الاهتمام في مجال محدد وتوسيع قاعدة التعامل والتنفيذ.
- ولعل من أهم أمثلة المشروعات من هذا النوع دعم الجمعيات الأهلية وميزانيته مليون جنيه سنويا ويعتمد علي تجميع مجموعة **NGOs** بكل محافظة وتقديم التدريب الإداري والمالي اللازم مع إقامة بعض الندوات وورش العمل وإتاحة الفرصة لتبادل الخبرات والزيارات وتمهيد الطريق لمشروعات مشتركة.

ج- ارتقاء استراتيجي: ويعتبر هذا الاتجاه أكثر عمقا حيث يتناول جذور المشاكل والمعوقات التي تجابه الجمعيات الأهلية كمنظمات وصمام أمان للمجتمعات فيتوجه بالدراسة والتحليل إلى المسببات ومحاولة التغلب عليها وتوفير الإمكانيات اللازمة لإتاحة الفرصة لتخطيط مستقبلي واع بمسئوليات الإنماء ولعل أهم الأسس التي يقوم عليها هذا الاتجاه ما يلي:

- توفير المعلومات الأساسية عن الجمعيات الأهلية سواء كميا أو نوعيا.
- إحاطة المخططين وواضعي البرامج بمتطلبات التنمية الحالية والمستقبلية.

- توضيح صورة وآلية العمل بالجمعيات الأهلية لدي العاملين بالتنمية كإرساء لقواعد للغة مشتركة للتعامل فيما بينها.

ويعتبر مشروع البرنامج مع معهد التخطيط القومي وجمعية السينمائيات المصرية من أهم المحاولات في هذا الصد، فالمشروع الأول يتعامل مع هيئة تخطيطية ذات دور حيوي وفعال في تكوين كوادر العاملين بالتخطيط في مختلف قطاعات الدولة والتي قلما تشاركت مع **NGOs** في أنشطة أو مشروعات مما أدي إلى غياب التواصل والتفاهم لأدوارها، ويهتم المشروع إضافة لقاعدة بيانات أولية هامة عن **NGOs** ومصادر تمويلها وأنشطتها، بالعمل علي إحداث تغيير جوهري في محتوي مناهج معهد التخطيط القومي بحيث تتعايش وتتفهم الدور الفعال الهام الذي تقوم به **NGOs** وتصبح قادرة علي توفير المعرفة والتقنية التي تطلبها سوق العمل في هذا المجال.

أما المشروع الثاني فيتناول فكرة ابعد قليلا عن ذلك فهو يهتم بالتوثيق التنموي خاصة في مجال المشروعات،ويعتبر الجزء الأساسي منه لإرساء قواعد التواصل المرئي أو الإدراكي بين المجتمعات والعاملين في التنمية من مخططين ومنفذين بالإضافة إلى توفير المادة المرئية التي تتيح الدراسة والوعي خاصة في المجتمعات التي تنتشر بها نسبة الأمية، ويكمل هذين العنصرين قاعدة للبيانات أكثر تخصصا تهتم بتجميع المنظمات المهتمة بالتوثيق في مجالات التنمية.

كما قام الصندوق الاجتماعي للتنمية من خلال برنامج آخر وهو برنامج " التنمية المؤسسية" بالإعداد لعدد من المؤتمرات والندوات التي تتعلق بالتنمية ويهدف ذلك إلى تقوية الأجهزة والمؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ورفع أدائها الإداري والتنظيمي ، وتوفير الدعم المادي والخبرة الفنية لها. ويهدف كذلك إلى تشجيع الهيئات والمنظمات غير الحكومية علي تقديم مقترحات مشروعات تتجه نحو التنمية ليمولها الصندوق[1].

(٦-٥) تحالف المنظمات غير الحكومية المصرية:

ما كاد الحديث يبدأ عن مؤتمر المستوطنات البشرية الذي ترتب الأمم المتحدة لعقده في اسطنبول بتركيا (يونيه ١٩٩٦) حتى وجدت الجمعيات الأهلية المصرية التي ترتبط اهتماماتها بما سوف يتم بحثه في هذا المؤتمر تتجمع في شكل تحالف من اجل تنظيم أنشطة متنوعة يترتب عليها صياغة ورقة عمل تعبر في النهاية عن وجهات نظر الجمعيات الأهلية فيما يواجه

(١) شاهين، زينب : " دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تنمية المرأة" ملحق رقم (١) للتقرير المقدم من الجمعيات الأهلية للمنتدى العالمي للمرأة، بكين، ١٩٩٥.

المستوطنات البشرية المصرية من مشكلات وهموم تشخيص هذه المشكلات والتفكير في حلول لها تتناسب وطبيعة هذه المشكلات في المجتمع المصري(١).

ولقد نشأ تحالف الجمعيات الأهلية المصرية للمستوطنات البشرية في مارس ١٩٩٥ وانتخب من بين أعضائه أمانة فنية لكي تقوم بتسهيل عمل هذا التحالف وتوفر له الدعم المناسب والمساندة لتنفيذ أنشطته ولكي تقوم أيضا بالتنسيق بين أنشطة التحالف المختلفة ولقد عكفت هذه الأمانة منذ انتخابها علي توضيح الرؤية أمام الجمعيات المشاركة في التحالف وتوفير المعلومات الضرورية والبيانات الأساسية. وتحديد محاور البحث التي يجب أن يوليها التحالف اهتمامه. ولقد أدركت هذه الجمعيات إن الظروف التي يعيش فسها الناس في كثير المستوطنات البشرية المصرية هي ظروف غاية في الصعوبة. وان لم تتخذ إجراءات جادة وتنفذ سياسات مدروسة يشترك في صياغتها وتنفيذها أطراف حكومية وممثلون للقطاع الخاص وللقطاع الأهلي بهدف التخفيف من هذه الظروف فان هذه المشكلات سوف تزداد تفاقما و تعقيدا(١).

وبالتالي فلقد كان هناك اتفاق ضمني بين كل أطراف التحالف علي مجموعة من المبادئ العامة والأهداف الأساسية منها: (١)

العمل علي إيجاد مستوطنات بشرية مصرية أكثر ملائمة للحياة الآمنة وأكثر كفاءة و جاذبية وتوفر الاحتياجات الضرورية لسكانها.

السعي لتيسير مشاركة سكان المستوطنات البشرية في تخطيطها وتشييدها و إدارتها.

السعي إلي إيجاد فرص للعمل المنتج يحصل فيها النساء و الرجال في ظل ظروف صحية وآمنة علي مقابل منصف لعملهم و مزايا صحية واجتماعية .

لتأكيد علي ما نادت به الأمم المتحدة من إن تحسين نوعية حياة البشر هو أهم هدف لأي سياسة متعلقة بالمستوطنات البشرية مع التأكيد علي فكرة الاستدامة أو التواصل.

تهيئة الظروف المناسبة لإشراك النساء والشباب في الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، خاصة في تخطيط و تنفيذ سياسات التوطين البشري وجميع الأنشطة المرتبطة بها علي أساس المساواة في الحقوق بهدف الإفادة علي وجه فعال افي جميع الموارد البشرية علي اعتبار إن النساء يشكلن نصف السكان .

تحسين الحياة في المستوطنات البشرية الريفية. وتوجيه جانب هام من الأنشطة التنموية إلي هذه المستوطنات وتضييق الفوارق بين مستوي الحياة في المستوطنات الريفية و المستوطنات الحضرية.

---

(١) أبو زهرة ، عادل : " أضواء علي خطة عمل الجمعيات الأهلية المصرية" الاجتماع التحضيري لمؤتمر قمة المدن، القاهرة، ١٩٩٥.

عقب تكوين التحالف في ١٨ مارس ١٩٩٥ تم عقد عدة اجتماعات أسفرت عن الاتفاق علي تكوين ٦ مجموعات عمل أو كل إلي كل منها بحث موضوع معين من الموضوعات التي تمثل اهتماماً [١]:

١- تنمية المجتمعات الحضرية الفقيرة.

٢- التحول الحضري وأبعاده الديموجرافية والاجتماعية والاقتصادية.

٣- الإسكان والمرافق و الخدمات في إطار التنمية العمرانية.

٤- إدارة المستوطنات البشرية.

٥- البيئة في المستوطنات البشرية.

٦- المرأة والتنمية الحضرية.

كان علي كل مجموعة عمل إن تقوم ببحث ودراسة الموضوع المنوط به دراسته في المناطق السكانية المصرية علي أن تركز علي المشكلات، مظاهرها وأسبابها وتشابكاتها والبرامج المقترحة لحلها أو للتخفيف منها، والتجارب الناجحة التي تحققت بالفعل علي ارض الواقع وتعاملت مع بعض هذه المشكلات وتوصلت إلي حلول مبتكرة[١].

ولقد تكونت كل مجموعة عمل من ممثلين لعدة جمعيات أهلية يقع الموضوع المنوط بحثه في مجال اهتمامهم، وحرصت الأمانة الفنية للتحالف علي التأكيد بان يأتي ناتج نشاط مجموعة العمل محصلة لنشاط جماعي تشترك فيه كل الجمعيات الممثلة في المجموعة، علي أن يتم نشاط مجموعة العمل علي مستويين، المستوي الأول يتركز علي إعداد ورقة أولية تحصر الموضوع وتحدد تشابكاته وتأتي هذه الورقة نتيجة لأنشطة محدودة أما المستوي الثاني فيتركز علي إعداد الورقة النهائية التي تحمل وجهة نظر مجموعة العمل في الموضوع المطروح بعد عمل أنشطة أكثر اتساعاً قد تشتمل علي حلقات نقاش أو ورش عمل أو دراسات ميدانية. وتكون الخطوة الأخيرة هي عرض هذه الأوراق علي تجمعات أهلية أوسع في القاهرة والصعيد والوجه البحري ومدن القناة وسيناء، كي تخرج الأوراق النهائية في ورقة واحدة معبرة عن وجهات نظر اكبر عدد ممكن من الجمعيات الأهلية المصرية، وهي الورقة التي ستعرض علي مؤتمر اسطنبول في يونيو ١٩٩٦ [١].

(١) أبو زهرة ، عادل : " أضواء علي خطة عمل الجمعيات الأهلية المصرية" الاجتماع التحضيري لمؤتمر قمة المدن، القاهرة، ١٩٩٥.

خلاصة:

تم في هذا الجزء التعرض المنظمات غير الحكومية في مصر تفضيليا وذلك من خلال مجموعة من النقط يمكن إيجازها فيما يلي :

- عرفت مصر المنظمات غير الحكومية منذ أواسط القرن التاسع عشر علي أيدي الجاليات الأجنبية وكان دورها مقصورا علي خدمة هذه الجاليات فقط، ثم امتد نطاقها ليضم المصريين أيضا للتغلب علي المشاكل الناجمة عن الاحتلال وقتها. ويرجع تاريخ تأسيس أول منظمة غير حكومية بمصر عام ١٨٢١م ثم توالي بعد ذلك إنشاء العديد من هذه المنظمات حتى الثلاثينات من القرن الماضي . وفي الخمسينات وبداية الستينات انحسر دور المنظمات غير الحكومية وحدث ضمور في جهودها نظرا لتنامي دور الدولة في عملية التنمية في تلك الفترة . وفي منتصف السبعينات ومع تقلص الدور المباشر للحكومة في التنمية، بدأ دور المنظمات غير الحكومية في البروز كأنسب بديل ومكمل للدور الحكومي. وخلال السنوات العشرين الأخيرة، تطور دور هذه المنظمات تطورا ملحوظا وتنوعت أنشطتها حتى أصبحت ساحة العمل المجتمعي بمصر تزخر في الوقت الراهن بنشاط عدد كبير من المنظمات غير الحكومية الرسمية وغير الرسمية.
- تتمتع المنظمات غير الحكومية في مصر بعدة مميزات تعد بمثابة دوافع لها تدعم أدائها وتشجعها علي تحقيق أهدافها ونظرا لأهمية الدور الذي يلعب المتطوعون في نجاح هذه المنظمات، فقد تم تقسيم الدوافع إلي دوافع مرتبطة بالمنظمة ودوافع مرتبطة بالمتطوعين. وتتلخص الدوافع المرتبطة بالمنظمة في أنها تضم عدد كبير من المشاركين، وإنها تمثل كل فئات الشعب، كما أنها تجسد منهج المشاركة الشعبية، وان غالبيتها يقدم خدماته بالمجان أو بأجور رمزية، وهذا بالإضافة إلي تمتع اغلب هذه المنظمات بالمرونة الكبيرة التي تساعدها في الوصول لفئات الشعب بسهولة ويسر.
- إما بالنسبة للدوافع المرتبطة بالمتطوعين فهي تنقصم إلي دوافع أساسها المتطوع، ودوافع أساسها المنظمة، ودوافع أساسها المجتمع، وقد تم وضعها في صورة بيانية لسهولة المقارنة بينها، كما يوضح الشكل رقم (٦-١).
- هناك العديد من المعوقات ومشكلات الأداء التي تحول دون تحقيق المنظمات غير الحكومية في مصر لأهدافها، ولقد تم تقسيم هذه المعوقات إلي معوقات مرتبطة

بالمنظمة ومعوقات مرتبطة بالمتطوعين. وتتلخص المعوقات المرتبطة بالمنظمة إلي معوقات تمويلية / وتنظيمية / وإدارية/ وفنية / وقيادية / وقانونية، ولقد تم التعرض لكل من هذه المعوقات بالتفصيل.

- أما بالنسبة للمعوقات المرتبطة بالمتطوعين فهي تنقسم إلي معوقات أساسها المتطوع، ومعوقات أساسها المجتمع. ولقد تم وضعها في صورة بيانية لسهولة المقارنة بينها، كما يوضح الشكل رقم (٦-٢).
- تسهم المنظمات غير الحكومية بدور رئيسي في عملية التنمية إلي جانب الحكومات،
- ويعتبر الدور الرئيسي لها هو الاتصال بالقواعد الشعبية من اجل الدعوة لمنهج المشاركة الشعبية للمنتفعين من اجل تحسين بيئتهم السكنية. ولقد تم في هذا الجزء التعريف بالاتجاهات الرئيسية لدور المنظمات غير الحكومية في مصر في التنمية، مع الإشارة إلي المصادر التي تحصل من خلالها هذه المنظمات علي التمويل اللازم لتحقيق هذا الدور.

- تقوم الحكومة المصرية بدور كبير في تدعيم المنظمات غير الحكومية ، و لقد تم عرض احد برامج الصندوق الاجتماعي للتنمية و هو " برامج تنمية المجتمع " كتجربة للصندوق الاجتماعي للتنمية في تحسين الأحوال المعيشية في المناطق العمرانية. ولقد تم اختيار هذا البرنامج نظرا لأنه يركز في أهدافه الرئيسية علي تفهم دور المنظمات غير الحكومية و تدعيم العمل معها، وكذلك دعم و تطوير قدرات هذه المنظمات الخاصة و خاصة قدراتها علي المشاركة الفعالة مع الأهالي .

- انشأ تحالف الجمعيات الأهلية المصرية للمستوطنات البشرية في مارس ١٩٩٥ ،و ذلك من اجل تنظيم أنشطتها معا لصياغة ورقة عمل تعبر عن وجهات نظر الجمعيات الأهلية المصرية فيما يواجهها من مشاكل ، لتقديم هذه الورقة الي مؤتمر المستوطنات البشرية الذي ترتب الأمم المتحدة لعقده في اسطنبول في يونيو ١٩٩٦.ولقد تم عرض المبادئ و الأهداف الأساسية التي اتفق عليها كل أطراف التحالف ، وكذلك مجموعات العمل التي تم تكوينها عقب تكوين التحالف و الموضوعات التي اهتمت ببحثها .

_ شاركت المنظمات غير الحكومية المصرية في معظم المؤتمرات الدولية الهامة التي نظمتها الأمم المتحدة،ولقد تم عرض لمشاركة هذه المنظمات في مؤتمرين عـــالمين هما :

- مؤتمر السكان و التنمية الذي عقد في القاهرة في عام ١٩٩٤ .
- المنتدى العالمي للمرأة الذي عقد في بكين في عام ١٩٩٥ .

دوافع أساسها المتطوع:

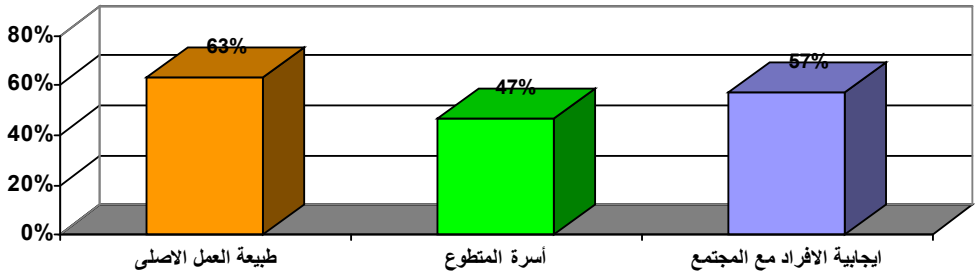

دوافع أساسها المنظمة

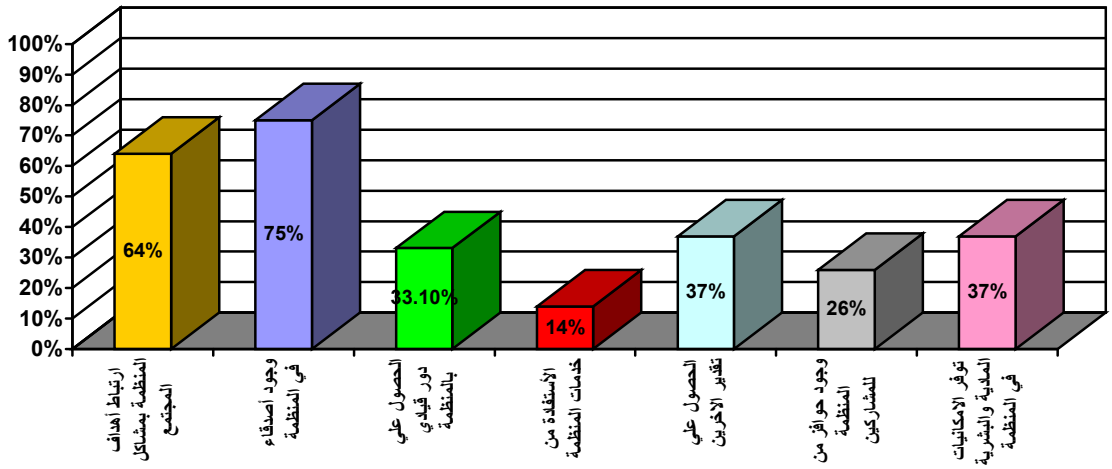

دوافع أساسها المجتمع:

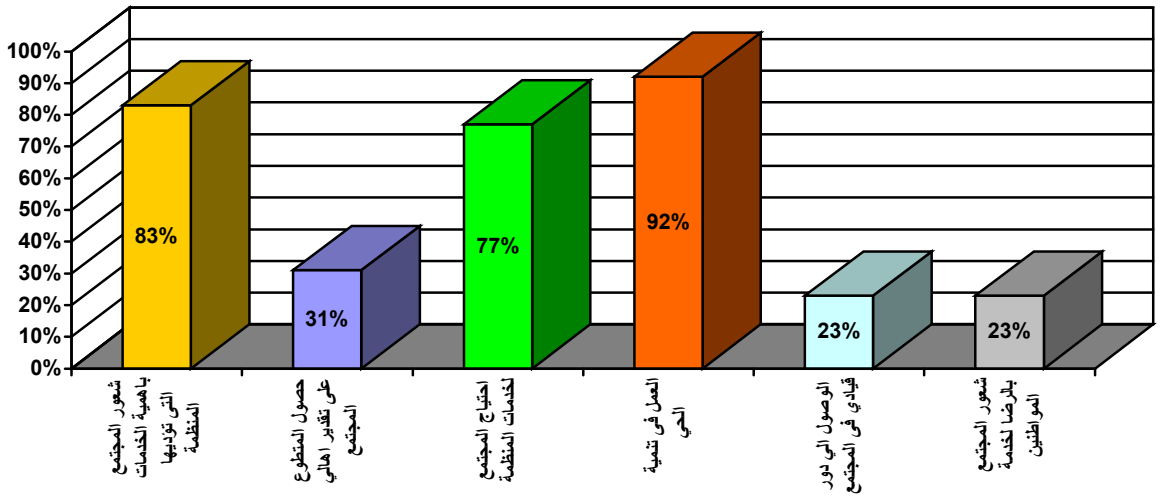

شكل رقم (٦-١) يوضح الدوافع المرتبطة بالمتطوعين للمنظمات غير الحكومية في مصر.

المصدر: عادل أبو زهرة " أضواء علي خطة عمل الجمعيات الأهلية المصرية" الاجتماع التحضيري لمؤتمر قمة المدن، القاهرة، ١٩٩٥.

معوقات أساسها المتطوع:

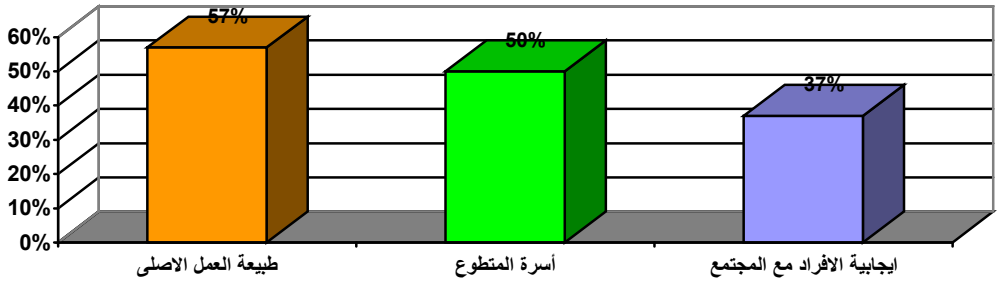

معوقات أساسها المنظمة

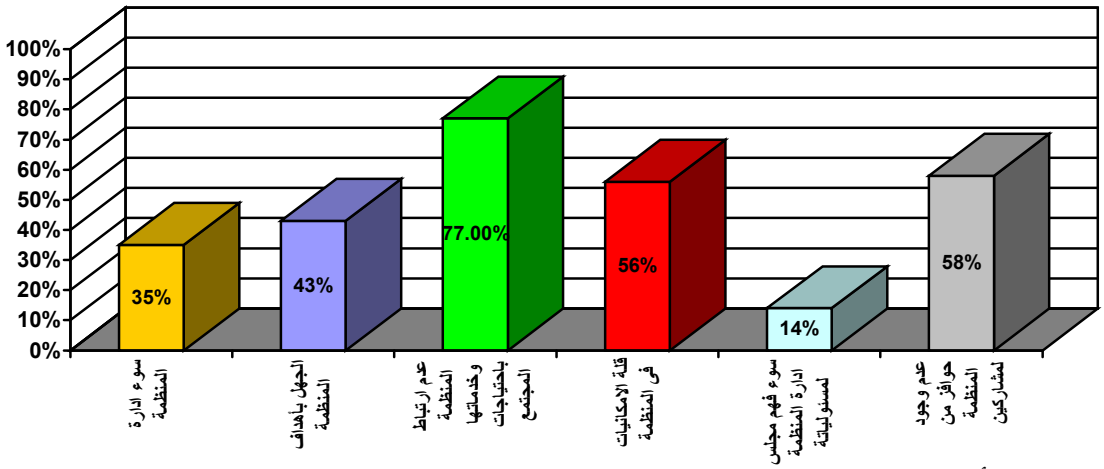

معوقات أساسها المجتمع:

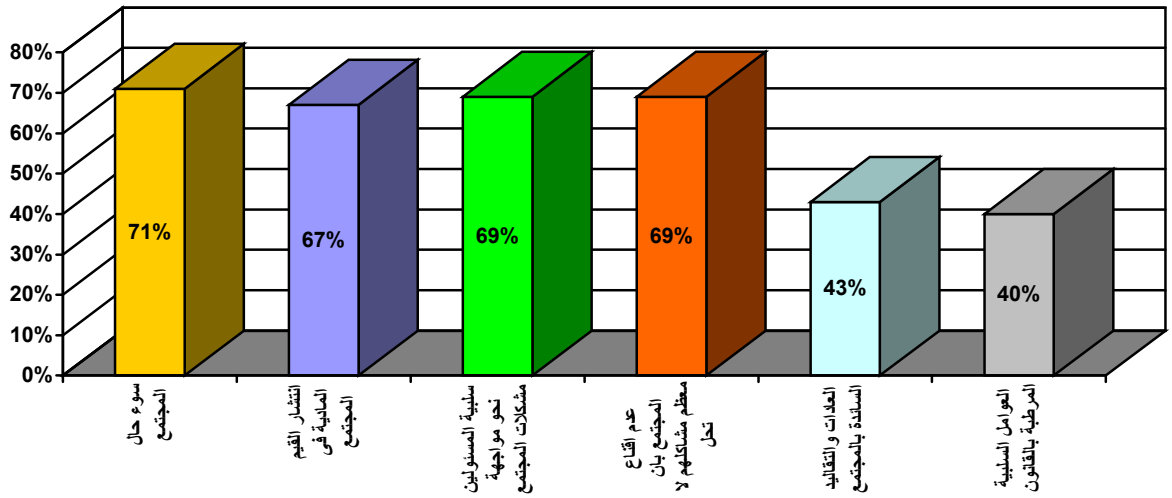

شكل رقم (٦-٢) يوضح المعوقات المرتبطة بالمتطوعين للمنظمات غير الحكومية في مصر

المصدر: عادل أبو زهرة " أضواء علي خطة عمل الجمعيات الأهلية المصرية" الاجتماع التحضيري لمؤتمر قمة المدن، القاهرة، ١٩٩٥.

الباب الرابع : أطار المشاركة الفعالة –الدراسة الميدانية ..

الفصل السابع: إطار المشاركة الفعالة..

(٧-١) المبادئ العامة لزيادة فاعلية المشاركة الشعبية .

(٧-٢) الإطار العام لزيادة فاعلية المنظمات غير الحكومية .

الفصل الثامن : نماذج مختارة من التجربة العالمية.

(٨-١) تجربة التنمية لحي " Dharavi "بمدينة بومباي الهند.

(٨-٢) تجربة التنمية لعدة مجاورات سكنية بالمنطقة المحتلة/ قطاع غزة .

الفصل التاسع: نموذج مختار من التجربة المحلية.

(٩-١) اختيار منطقة الدراسة الميدانية .

(٩-٢) مشروع التنمية المستدامة لمنطقة حكر السكاكيني وعزبة هاشم أغا .

(٩-٣) خلفية عن المنظمة التي قامت بالمشروع التنمية .

(٩-٤) المراحل التنفيذية للمشروع :المهام .التتابع .الأدوار.

(٩-٥) أهم نتائج المشروع.

الباب الرابع: أطار المشاركة الفعالة -الدراسة الميدانية – تتبع فاعليات المشاركة من خلال التجارب العالمية و المحلية

تمهيد

يعتبر هذا الفصل بمثابة تجميع لنتائج الجزء النظري للدراسة، فلقد تناولت الدراسة في الفصول السابقة موضوع المشاركة الشعبية من خلال مراجعة المداخل والمفاهيم الفكرية والمقترحات العلمية لهذا الموضوع مركزة علي الجماعات الرئيسية المؤثرة في عملية المشاركة، حيث تم التعرف عليها وعلي أدوارها وأساليب التعاون بينها .

كما ركزت الدراسة بصفة رئيسية علي فاعلية المنظمات غير الحكومية في التنمية كجماعة رئيسية مشاركة في عملية التنمية، وتم التعرف عليها وعلي أهدافها ومراحل نموها وتصنيفها وعلاقاتها مع الحكومة بمستوياتها المختلفة و كذلك الأدوار المختلفة لهذه المنظمات .

ومن هذا المنطلق أمكن اقتراح إطار عام للمشاركة الفعالة يهدف إلي وضع أسس و مبادئ عامة لنجاح عملية المشاركة وزيادة فاعليتها ، وكذلك وضع إطار عام لعمل المنظمات غير الحكومية وأيضا مبادئ إدارة مشروعات التنمية من خلال هذه المنظمات ، وقد تم وضع هذا الإطار في ضوء الاستفادة من الجزء النظري السابق ، ومن ايجابيات النماذج التي تم اختيارها من تجارب المنظمات غير الحكومية في الدول النامية .

الفصل السابع: إطار المشاركة الفعالة:

مقدمة:

يشير البنك الدولي في " جدول أعمال التسعينات"[١] إلي التغيرات الحالية في السياسات العامة وأسبابها، حيث ينص هذا الجدول على أنه " بعد وضوح عيوب التجربة الحكومية ظهرت الحاجة إلي إطار لسياسة التنمية المستدامة تكون (تمكينية) حقا لمن هو خارج القطاع العام، وتكون واقعية في تقدير الدور و الأهمية النسبية لكل قطاع"، خاصة القطاع الثالث المتمثل في المجتمعات المحلية. فمفهوم التمكين يعني الدعوة إلي إعادة صياغة مفهوم المشاركة ودور المجتمعات المحلية، حيث أنه قد تم الآن التخلي عن الافتراض السابق الذي يقول " إن باستطاعة الحكومة أن توفر الاستثمار المطلوب لخدمة غالبية السكان الحضريين". وبالتالي فإنه يمكن النظر للمشكلة بوضوح على أنها ضرورة الاستفادة على نحو أفضل من جميع الجهات المشاركة في التنمية ومن جميع الموارد البشرية والمادية المتاحة.

وتشهد نهايات القرن الماضي تطورات بالغة الأهمية في دور المنظمات غير الحكومية في الدول النامية كجهة رئيسية مشاركة في عمليات التنمية، وتعتبر هذه المنظمات من أكثر الجهات فعالية في إدارة مشاريع التنمية المستدامة بالاعتماد على المجتمعات المحلية.

ومن خلال هذا المنظور يمكن القول بأن الإطار المقترح للمشاركة الفعالة يقوم على محورين رئيسيين:

أولا: المبادئ العامة لزيادة فاعلية المشاركة الشعبية.

ثانيا: الإطار العام لزيادة فاعلية المنظمات غير الحكومية.

(١) تيرنر جون: " تنظيم عملية استعادة المبادرة المحلية" ، ندوة عن الإسكان منخفض الكلفة في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالأمم المتحدة، صنعاء، ١٩٩٢.

(٧-١) المبادئ العامة لزيادة فاعلية المشاركة الشعبية :

إن تحقيق مشاركة شعبية فعالة ليس بالأمر السهل، أو السريع، ولقد تم من خلال الجزء النظري السابق للدراسة التوصل إلي مجموعة أسس أو مبادئ عامة يجب توافرها لنجاح عملية المشـــاركة وزيادة فاعليتها وهي تتمثل في التسلسل الآتي:

١. تطوير دور الحكومة المركزية لدعم المشاركة.
٢. اللامركزية كمدخل لزيادة فاعلية المحليات.
٣. استثارة اتجاه المشاركة وسط المجتمعات المحلية.
٤. تقوية الثقة بين المحليات والمجتمعات المحلية.
٥. دعم التعاون بين الجماعات المؤثرة في المشاركة.
٦. تحديد الأدوار والمسئوليات والمهام.

ويتضح من هذا التسلسل أن الإطار المقترح يعتمد على توضيح كيفية زيادة فاعلية كل جماعة من الجماعات المؤثرة في عملية المشاركة، ثم دعم التعاون بين هذه الجماعات والذي تقـــوم فيـــه المنظمات غير الحكومية بالدور الرئيسي، حتى نصل في النهاية إلي النتيجة التي يؤدي أليها هـــذا التعاون وهي تحديد وتوضيح الأدوار والمسئوليات والمهام، والذي يعتبر من أهم العوامل المـــؤثرة في دعم المشاركة الفعالة. والشكل رقم (٧-١) يوضح مخطط للإطار المقتـــرح موضـــحا عليـــه الجماعات المؤثرة في عملية المشاركة، والمبادئ المقترحة لزيادة فاعلية المشاركة وتسلســـل هـــذه المبادئ.

إطـــــــــار المشاركة الفعالة

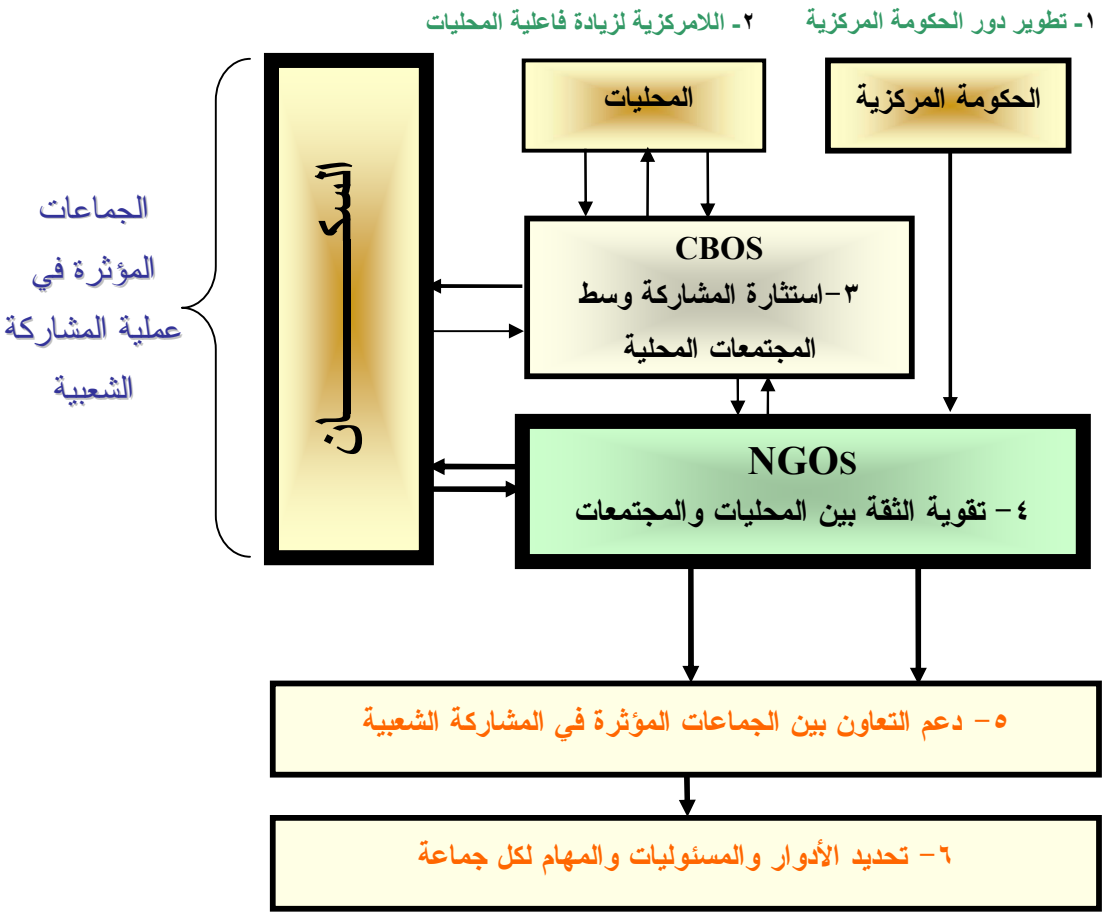

والشكل رقم (٧-١) يوضح مخطط للإطار المقترح موضحا عليه الجماعات المؤثرة في عملية المشاركة، والمبادئ المقترحة لزيادة فاعلية المشاركة وتسلسل هذه المبادئ.

المصدر:أعداد الباحث

(٧-١-١) تطوير دور الحكومة المركزية لدعم المشاركة:

ينبغي على الحكومة المركزية أن تتوخي استراتيجيات جديدة، فعليها أن تستعيض عن أسلوبها القديم المقتصر على المراقبة السلبية وتطبيق اللوائح التنظيمية المتصلبة باستراتيجيات للدعم الفعال تهدف إلي توجيه تنمية المناطق السكنية المتدهورة والي تعزيز تعبئة جهود كافة الجماعات المشاركة في التنمية المستدامة، كما أن عليها أن تقوم بتسهيل العمل الذي تقوم به تلك الجماعات وتشجيعها وتوجيهها.(١)

إن التنسيق من طرف الحكومة هو الوحيد الذي يمكن أن يكفل تعبئة كافة الموارد البشرية و الطبيعية والمادية لأي بلد، وذلك من خلال قيام خطط التنمية على أساس إستراتيجية للدعم الفعال قادرة على تعبئة هذه الموارد معا، وعلي تنظيم المدخلات التي يقدمها كافة المشاركين في التنمية المستدامة، وهذا يعني التركيز بصفة خاصة على المشاركة المجتمعية، وإدراك المسئولية بضرورة اتخاذ القرارات في إطار التعاون مع أولئك الذين يتم اعتبارهم مجرد مستفيدين من الإجراءات الحكومية. (١)

(٧-١-٢) اللامركزية كمدخل لزيادة فاعلية المحليات:

"فكر اللامركزية ضرورة يجب تطبيقها"(٢). إن اللامركزية تعني "تفويض السلطات المحلية ببعض الوظائف التي كانت تقوم بها الهيئات التابعة للحكومات المركزية(٣)، مع ضمان وصول الموارد إلي المستويات المحلية"(٢). إن اللامركزية في اتخاذ القرارات، وفى إنفاق الميزانيات، هي واحدة من أكثر العناصر أهمية في المدخل التمكيني، والسبب في ذلك هي أنها تسمح للمستويات الحكومية– والتي تكون اقرب ما يكون للمواطنين– بأن يكون لها حوارات مفيدة واتخاذ للقرارات(٢).

إن هذا الدور الممنوح للجهات المحلية ذو فائدة كبيرة في تحقيق تطوير فعال للتنمية المستدامة في جميع المجالات ومنها مجال تحسين الأوضاع المعيشية للمجتمعات(٣)، خاصة أن جمع سلطة اتخاذ القرارات في يد الحكومة المركزية يقلل أو يلغي السلطة المحلية ومشاركة السكان، وبذلك تقل

(١) Habitat (UNCHS) : "Shelter for The Homeless: The role of non–governmental organizations (NGOs) Nairobi, Kenya, 1988

(٢) Davidson, F., Peltenburg, M.: "Government and NGOs/ CBOs working together for better cities", Institute for Housing and Urban Development Studies (IHS), Rotterdam, Netherlands, 1993.

(٣) عوض ، عادل " مشكلات المدينة العربية والارتقاء العمراني"، الاجتماع التحضيري لمؤتمر المدن، القاهرة، ١٩٩٥.

كثيرا أو تضيع لكل الفرص والدوافع لمساهمة الناس بمواردهم الشخصية والمحلية ومهاراتهم ومبادراتهم والتزامهم بل واستعدادهم لاستثمار المزيد.[١] وفى الوقت نفسه نجد الجهات المحلية أقدر على معرفة وفهم احتياجات المجتمع والظروف المحلية وبإمكانية توظيف موارد التنمية قلت أو كثرت بالشكل الأمثل[٢].

وكثيرا ما يكون نقل السلطة والمسئولية إلي المحليات غير مصحوب بتوفير ما يكفي من موارد مالية وبشرية ومن قدرات لازمة للاضطلاع بالمسئوليات وفى بعض الأحيان فإن اللامركزية تعاني من أن الهيئات المركزية تمانع في التخلي عن السلطات بالنسبة لصنع القرارات[٢].

وإذا ما أريد للامركزية أن تنجح فإنه ينبغي أن ينظر للوظائف والمسئوليات ككل، وأن تمنح السلطات المحلية سلطة اتخاذ القرارات بالإضافة إلي توفير الموارد المالية و البشرية الأساسية اللازمة من أجل تنفيذ هذه القرارات[٢].

(٧-١-٣) استثارة اتجاه المشاركة وسط المجتمعات المحلية:

إن استثارة اتجاه المشاركة وسط المجتمعات المحلية يجب أن تشكل جزءا هاما من أي إستراتيجية لزيادة فعالية المشاركة، والمقصود هنا بالمجتمعات المحلية السكان، والمنظمات التي تعبر عنهم (الجمعيات المعتمدة على المجتمع).

وتتم استثارة اتجاه المشاركة وسط المجتمعات المحلية من خلال النقاط التالية:

أولا: منح السكان حرية التصرف التي تسمح لهم بالتفكير بطريقة خلاقة للوصول إلي حلول لمشاكلهم وبأن يتحدوا معا في عملية البحث عن الحلول. إن مقدرة المواطنين على التصرف والاتحاد بدون خوف من عبء تحمل أي مسئولية سياسية أو إدارية، لهو عامل خطير وهام جدا في عملية استثارة المجتمع نحو المشاركة [٣].

ثانيا: تحفيز السكان على إبداء آراءهم في الاحتياجات والأولويات الضرورية لتحسين مستوى معيشتهم لأخذها في الاعتبار عند وضع مخططات التنمية[٤].

---

(١) تيرنر جون: " تنظيم عملية استعادة المبادرة المحلية" ، ندوة عن الإسكان منخفض الكلفة في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالأمم المتحدة، صنعاء، ١٩٩٢.

(٢) عوض ، عادل " مشكلات المدينة العربية والارتقاء العمراني"، الاجتماع التحضيري لمؤتمر المدن، القاهرة، ١٩٩٥.

(٣) Gagnon, J., Minis, H., Wall, K.: "building participation into local government",. Open Cities: Community participation for sustainable Urban development, USAID, Cairo, 1994.

(٤) Davidson, F., Peltenburg, M.: "Government and NGOs/ CBOs working together for better cities", Institute for Housing and Urban Development Studies (IHS) Rotterdam, Netherlands, 1993.

ثالثا: تأهيل السكان للمهارات المختلفة المطلوبة للتنفيذ من خلال القيام بتدريبهم على الأعمال المطلوبة للتنمية [١].

رابعا: تدعيم الجمعيات المعتمدة على المجتمع وتسهيل إنشائها ويتم هذا الدعم من خلال جهتين الأولي موظفي الحكومة المحلية مع الاهتمام أولا بتدريب هؤلاء الموظفين بحيث يتم تحفيزهم وصقل مهاراتهم في إنشاء مثل تلك الجمعيات والعمل معها، أما الجهة الثانية فهي المنظمات غير الحكومية التي تعتبر أكثر الجهات ملائمة لتسهيل إنشاء الجمعيات المعتمدة على المجتمع ولدعم أنشطتها في تنمية المجتمعات وتوظيف إمكانياتها المحدودة في المواضع المناسبة لها، وذلك نظراً لما تتمتع به المنظمات غير الحكومية من مرونة وخبرات[١].

إن استثارة المجتمعات تجاه المشاركة حين تحقق أهدافها وتحفز المجتمعات للمشاركة مع الدولة، تؤدي إلي فوائد عديدة للمجتمع الذي يتعلم المشاركة ويمارسها ويطور أساليبها للحصول على العديد من الخدمات والاحتياجات الملحة، مساندا بذلك دور الأجهزة الحكومية، والقائمين عليها بمساندة فعالة في النهوض بالمجتمع وتنميته[٢].

(٧-١-٤) تقوية الثقة بين المحليات والمجتمعات المحلية:

إن زيادة فاعلية المحليات تمكنها من القيام بدور فعال في عمليات التنمية المستدامة وفى دعم التعاون بين الجماعات الأساسية لعملية المشاركة، كما أن استثارة اتجاه المشاركة وسط المجتمعات المحلية يجعل هذه المجتمعات مهيأة ومستعدة للقيام بمسئولياتها وللتعاون مع باقي الجماعات المؤثرة في عملية المشاركة.

تأتي بعد ذلك أهمية تدعيم الثقة بين هذين الطرفين الأساسيين لعملية المشاركة، والتي تتمثل في إيجاد الفهم و الوعي المشترك المتبادل بين أفراد المجتمع والذين يمثلون المستفيدين من

(١) Davidson, F., Peltenburg, M.: "Government and NGOs/ CBOs working together for better cities", Institute for Housing and Urban Development Studies (IHS), Rotterdam, Netherlands, 1993.

(٢)عبد الله، وفاء " البرنامج التدريبي لاستثارة المشاركة الشعبية لتحسين نوعية البيئة في بعض مناطق الإسكان الشعبي بمدينة القاهرة، مركز التخطيط الاجتماعي والثقافي ، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٨٨.

المشروعات التنموية، وبين المسئولين بالإدارات المحلية والذين يمثلون التنفيذيين القائمين على تنفيذ وصيانة هذه المشروعات [٢].

ويمكن تقوية الثقة بين المحليات والمجتمعات المحلية من خلال عدة وسائل:

أ- فتح الاتصال بين المواطنين والحكومة المحلية:

ويتم ذلك من خلال:[١]

_ منح المواطنين حرية اختيار انتخاب من يمثلهم، ويعبرون عن رغباتهم، فالانتخاب في الحقيقة هو وسيلة أساسية للمواطنين لكي يشاركوا ويعبروا عن أولوياتهم ويصلوا إلي متخذي القرار المحليين.

_ على الحكومة المحلية أن تنظر في أهمية إنشاء إجراءات ثابتة تسمح للمواطنين بان يكون لهم مدخل في عملية صنع القرار، والتمسك بسماع آراء الجماهير قبل اتخاذ قرارات على مستوى كبير.

ب- تقوية المقدرة لكل جهة من الجهتين:

ويتم ذلك من خلال:[١]

_ تدريب الموظفين الإداريين بالمحليات على الممارسات التي تسمح لهم بتحريك الموارد بصورة أكثر فعالية وتقديم الخدمات بصورة أكثر كفاءة

_ تغيير نظرة موظفي المحليات إلي المواطنين حيث لا يري هؤلاء الموظفين دورهم على أنه خدمة الجماهير، ومن هنا يجب التأكيد على أهمية توجيههم نحو الرغبة في ألتماس مشاركة المواطنين وتعاونهم.

_ تقوية مقدرة المواطنين والجمعيات التي تمثلهم على المشاركة وذلك من خلال البرامج التدريبية المعدة لذلك.

- دور المنظمات غير الحكومية في تقوية الثقة:[٢]

تقوم المنظمات غير الحكومية بدور كبير في فتح الاتصال وتقوية الثقة بين المحليات والمجتمعات المحلية، حيث أنها تشكل حلقة اتصال هامة بينهما. وفى هذا المجال تقوم المنظمات غير الحكومية

(١) Gagnon, J., Minis, H., Wall, K.: "building participation into local government",. Open Cities: Community participation for sustainable Urban development, USAID, Cairo, 1994.

(٢) Davidson, F., Peltenburg, M.: "Government and NGOs/ CBOs working together for better cities", Institute for Housing and Urban Development Studies (IHS), Rotterdam, Netherlands, 1993.

بتحفيز المشاركة الشعبية لدى المواطنين من خلال رفع مستوى الوعي بأهمية التطوير لـديهم، وإكسابهم الخبرات الفنية اللازمة للمشاركة في جميع خطوات العملية التنموية بداية مـن مرحلـة صنع القرار حتى مرحلة التنفيذ ، كما تقوم المنظمات غير الحكومية أيضا بدور فعال وإيجابي في تنمية القدرات الإدارية والتنظيمية والفنية للهيئات الحكومية خاصة على المستوي المحلي الذي غالبا ما يعاني من نقص هذه القدرات اللازمة لترجمة المخططات إلي إجراءات تنفيذية.

(٧-١-٥) دعم التعاون بين الجماعات المؤثرة في المشاركة:

لا تحقق الفائدة المرجوة من المشاركة من خلال عمل كل جماعة مـن الجماعـات المـؤثرة بصورة منفصلة، فمعظم المشروعات الحكومية للتنمية العمرانية لم تنجح بالرغم من توافر التمويل والقوي العاملة والدعم القانوني والتشريعي نتيجة لغياب المرونة في التخطيط والتنفيـذ وضـعف الإطار التنظيمي الذي تعاني منه أغلب الحكومات في مختلف المستويات في الدول النامية[١].

ومن ناحية أخري فإن مشروعات المنظمات غير الحكومية والتي غالبا مـا تحـوي الجانـب الإبداعي والمرن في الاستفادة من المصادر المتاحة فإنها عادة ما تعتمد على مصادر تمويل غيـر دائمة وقصيرة الأجل من الهيئات الأجنبية مما يجعل مشاريع هذه المنظمات معرضة لأن تفشل في التحول إلي مشروعات على مقاييس كبيرة.[١]

وهنا تظهر أهمية تحقيق ودعم التعاون بين الجهات المشاركة في التنمية وذلك لتجميع الإمكانات والخبرات التي تتميز بها كل جهة للوصول إلي مدخل فعال للمشاركة، ويجب أن يكون هـدف أي تعاون بين هذه الجهات نابعا من الرغبة في رفع مستوى معيشة الطبقات العمرانية الفقيرة وتسهيل حصولها على المصادر المادية التي يمكن أن تساهم في تنمية الحالة المعيشية المتدهورة لهم[١].

- دور المنظمات غير الحكومية في دعم التعاون:

بعد تأكيد أهمية التعاون بين الجماعات الأساسية، تكمن المشكلة في كيفية التنفيذ مع الوضع في الاعتبار أن المقياس الحقيقي لنجاح أي تعاون هو تحقيقه لتأثير ايجابي على المنـاطق العمرانيـة المتدهورة. ومن هنا تبرز أهمية دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق تعاون مثمر وبناء بـين الجماعات المختلفة، لضمان قيام كل منهم بالدور المطلوب منه بصورة ايجابية، وبـدون حـدوث تداخل في المسئوليات بين هذه الجهات. ويتم ذلك بان تعمل المنظمات غيـر الحكوميـة كحلقـة

(١) Turner, B., :" Building community " A Third World Case Book from Habitat International Coalition, "Building Community Books, London , 1988,

الوصل التي تربط جميع الجماعات مع بعضها البعض على أرضية مشتركة تحقق الأهداف المنشودة من عملية التنمية المستدامة.

(٧-١-٦) تحديد الأدوار والمسئوليات والمهام:

إن من أكثر العناصر أهمية تدعيم عملية المشاركة وزيادة فاعليتها هو إشراك الجماعات الأساسية كلها مع الحكومة في التفويض باتخاذ القرارات، مع تحديد الأدوار والمسئوليات والمهام بوضوح. فالتداخل والتعارض في المسئوليات والمهام يعتبر من أكثر المؤثرات السلبية على فاعلية عملية المشاركة، ولتجنب العديد من هذه السلبيات يجب العمل على صياغة وبلورة وتحديد الأدوار والمسئوليات بصورة واضحة ومحددة، الأمر الذي يزيد من ضمانات نجاح المشاركة.

إن التعاون بين الجماعات المؤثرة في عملية المشاركة لهو أمر ضروري لتحديد الأدوار والمسئوليات والمهام لكل جماعة منهم، ولتجنب التداخل والتعارض في هذه الأدوار.

إن الأدوار الجديدة والمسئوليات تستلزم وضوح إطار العمل المؤسسي حتى يتمكن جميع الأطراف من الأداء بفاعلية، وتطوير هذا الإطار يتضمن:[١]

_ إزالة العوائق التشريعية التي تعرقل إنشاء وعمل المنظمات غير الحكومية والجمعيات المعتمدة على المجتمع.

_ توزيع الموارد المالية لتدعيم لطريقة الجديدة للعمل بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية والجمعيات المعتمدة على المجتمع.

_ صياغة البرامج والمشاريع، وإنشاء إجراءات وهياكل جديدة لجمع المعلومات.

(١) U.N. : "Roles responsibilities and capabilities of government al and non- governmental sectors in the field of human settlements ", paper on the twelfth session, 1989.

(٧-٢) الإطار العام لزيادة فاعلية المنظمات غير الحكومية:

أن الإطار العام لنجاح دور هذه المنظمات وزيادة فاعليتها، **وينقسم إلي قسمين رئيسيين هما:**

١- ملامح المنظمات غير الحكومية الناجحة.

٢- مراحل نجاح مشروعات التنمية المستدامة بإدارة المنظمات غير الحكومية.

(٧-٢-١) ملامح المنظمات غير الحكومية الناجحة:

إن المشاركة الناجحة ترتبط بكفاءة المنظمة غير الحكومية التي تديرها، من أجل تأمين المشاركة الفعالة من خلال الناس، فإن المنظمة غير الحكومية الناجحة يجب أن تدعم وتنمي الملامح والمهارات والقدرات الآتية:

١- **أن المنظمة غير الحكومية الفعالة يجب أن يكون لها هدف واضح ورسالة محددة،** ويجب أن تكون ذات بناء مرن تستطيع من خلاله أن تواجه الاحتياجات أو المشاكل أو التغيرات التي قد تظهر في المجتمعات المحلية أو المنظمات التي تعمل معها. (١)

٢- **المصداقية:** فيجب أن تتحري المنظمة غير الحكومية المصداقية مع المجتمع حتى تكتسب ثقته وتعاونه، ويتم ذلك بأن تكون المنظمة في دائرة المحاسبة، بمعني أن تنشر على الملأ حسابات التنمية وان يعرفها أفراد المجتمع، وان تكون صريحة ومخلصة ونافعة، وهذا يجعلها تكسب الثقة والرضا من الشعب(٢).

٣- **الاهتمام بالمصادر البشرية كأهم عنصر في استدامة التنمية:** يجب أن تهتم المنظمة غير الحكومية بمصادرها البشرية، والتي تشمل الأشخاص الذين يعهد إليهم بإدارة التنمية المستدامة، وكذلك العاملين بها، فبالنسبة للأشخاص الذين يعهد إليهم بالإدارة يجب أن يكون لديهم تصور واضح لأهداف التنمية وأدواتها، وان يتعاملوا بأقل قدر من البيروقراطية، وأن يتعاونوا مع القيادات الشعبية في المجتمع ليحققوا حوارا فعالا، وأن يشجعوا الناس

(١) Smaule, Nabil: "The Coptic evangelical organization for social services (CEOSS)", open cities , USAID , Cairo, 1994.

(٢) Nasir, Sari: "Building capacity and Skills in Development Agencies and community Organizations for successful participation", Open Cities, USAID, Cairo, 1994.

على الاندماج في عملية المشاركة، إما بالنسبة للعاملين بالمنظمة يجب أن تزودهم بالتدريب المكثف حتى يستطيعوا القيام بدورهم بفعالية[١،٢].

٤- **تناسق علاقتها مع الحكومة بكافة مستوياتها:** إن المنظمة غير الحكومية يجب أن تحافظ على علاقة وثيقة وإيجابية مع الجهات الحكومية بمختلف مستوياتها، ويجب أن تكون المنظمة في وضع يسمح لها بمعرفة التغيرات التي تحدث لجميع الموظفين الحكوميين الذين ربما يؤثرون على العمل الذي تقوم المنظمة بتنفيذه[١].

٥- **الاتصال مع الجماهير:** أن المنظمة غير الحكومية الفعالة يجب أن تستخدم القنوات الرسمية وغير الرسمية للاتصال بالجماهير، ويجب أن تستخدم هاتين القناتين (الرسمية وغير الرسمية) معا، وذلك كي يتعرف المنتفعين على المشاريع التي تنفذها المنظمة ويحيطون بها، ولقد أثبتت التجارب أن الاتجاه للتغيير والتعديل يمكن تحقيقه عن طريق وسائل الإعلام (الإذاعة – التليفزيون – الكتب وغيرها)، وإن استخدام هذه الوسائل يعتبر أداة هامة من أجل تحقيق المشاركة والمحافظة عليها[٢].

٦- **الاهتمام بالمهارات البحثية:** يحتل البحث دورا متزايدا في تحقيق عملية المشاركة الشعبية واستمراريتها،فهو أداة هامة من أجل الحصول على معلومات صحيحة، ومن اجل فهم القوى المحركة للتغيير في المجتمع

٧- يجب أن تكون المنظمة على علم بأحدث ما توصل إليه الأكاديميون والممارسون في وضع وتطوير استراتيجيات التنمية[١].

(١) Smaule, Nabil: "The Coptic evangelical organization for social services (CEOSS)", open cities , USAID , Cairo, 1994.

(٢) Nasir, Sari: "Building capacity and Skills in Development Agencies and community Organizations for successful participation", Open Cities, USAID, Cairo, 1994.

(٧-٢-٢) مراحل نجاح مشروعات التنمية المستدامة بإدارة المنظمات غير الحكومية:

من خلال مراجعة إيجابيات النماذج التي تم اختيارها من تجارب التنمية بالمشاركة الشعبية في الدول النامية ، تم التوصل إلي مجموعة من المراحل المتسلسلة التي يجب أن تتبعها المنظمة غير الحكومية لنجاح مشروع التنمية الذي تديره، **وتتمثل هذه المراحل في التسلسل الآتي:** [١،٢]

المرحلة الأولي التعرف على المجتمع:

تعتبر هذه هي المرحلة الأولية لدخول المنظمة إلي المجتمع، والتي تبدأ فيها المنظمة بخلق بنية تمكينية للمشاركة الفعالة، حيث أن تحقيق مشاركة شعبية فعالة هو أهم ضمان لنجاح المشروع، فالمنظمة في هذه المرحلة يجب أن تبدأ أولا بفهم المجتمع على أنه ذو وجود ديناميكي وأن تتعرف على خصائصه وسماته.

وهناك جانبين رئيسيين يجب أن تركز عليهما المنظمة لأخذ خلفية عن المجتمع، حيث يتعلق هذين الجانبين ببناء المشاركة الفعالة بين أفراد المجتمع و هما:

- تعريف وتجنيد القيادات أو المجموعات الشعبية الرئيسية التي تعتبر أفضل من يمثل المجتمع ويعبر عن رغباته، والتي بإمكانها تعبئة الدعم الفعال للمشروع، حيث أن تجاهل هؤلاء الأفراد (أو المجموعات) يتسبب في عدم ثقة الأهالي بالمشروع، وتكون النتيجة عدم رغبتها في المشاركة.

- تحديد احتياجات المجتمع وترتيبها في صورة أولويات يقوم المشروع بمحاولة تحقيقها، فنجاح مشروع التنمية يعتمد إلي درجة كبيرة على مدى تلبيته للرغبات / الاحتياجات المحلية التي يعبر عنها المجتمع.

(١) McCommon, Carolyn,: "Case Studies in Community Participation in Urban Upgrading Projects", Open cities II Building Community participation in urban environmental upgrading projects, USAID, Cairo, 1995.

(٢) Dichter, T., W.,: "Building participation into Urban upgrading projects: Lessons in implementation":, Open cities II; Building community participation in urban environment Upgrading projects. USAID , Cairo, 1995.

وبصفة عامة ، فإن هذه المرحلة هي التي يتحدد بها المنهج الذي تدخل به المنظمة إلي المجتمع، والذي يتم به إدخال المجتمع في العملية التنموية، ومع من سيتم أول اتصال، وكيف سيتم هذا الاتصال، والتعرف على القادة المتواجدين بالمجتمع، وجمع المعلومات عن المجتمع واحتياجاته.

المرحلة الثانية تدريب القيادات الشعبية:

يعد التعرف على القادة الشعبين الذين كانوا متواجدين على الساحة عند دخول المنظمة إلي المجتمع، يتم اختيار الأشخاص الذين تري المنظمة عند دخولها للمجتمع، أنهم يمكن تدريبهم ليصبحوا قادة في الميادين المختلفة. وبعد ذلك تقوم المنظمة بوضع برامج تدريبية لتلك القيادات المتوقعة وذلك في الميادين التنموية المختلفة. وتركز هذه البرامج على تأهيل هؤلاء القادة لأن يقوموا بدورهم كحلقة اتصال رئيسية بين المنظمة والمجتمع، حيث أنهم أسرع وأسهل في الوصول إلي الأهالي وإقناعهم بضرورة المشاركة وبأهمية مشروع التنمية المستدامة لهم وللمجتمع.

المرحلة الثالثة: خلق الحوار:

حتى يتم تنفيذ المشروع بنجاح، فإنه يجب إنشاء سلسلة متصلة من حلقات الاتصال الفعالة، وخلق للحوار بين كل الجماعات المؤثرة في المشاركة الشعبية، والتي تتمثل في (الحكومة المركزية – العاملين بالمحليات – فريق العمل بالمشروع من أعضاء المنظمة – القيادات الشعبية)،إن خلق مثل هذه الحدود المشتركة بين الجماعات المختلفة ليس بالأمر السهل، خاصة مع اختلاف الأهداف والقيم بين هذه الجماعات مثلا بين الحكومة والمجتمع.إن فتح هذا الحوار، والاتصال بين الجماعات المؤثرة في المشاركة يدعم عملية تبادل المعلومات ويفيد في جعل عملية اتخاذ القرار مفتوحة، كما يؤكد على أن أي مشروع مجتمعي يكون متوافق مع قوانين المحليات والمخططات العامة الموضوعة، كما يساهم في مواجهة أي مشاكل قد تظهر وفى تخطي أي عقبات، وتجدر الإشارة إلي أن خلق الحوار بين الجماعات يتطلب مهارات خاصة تعتبر جديدة على معظم الأطراف.

المرحلة الرابعة: وضع الاقتراحات لمشروع التنمية:

يتم في هذه المرحلة وضع الاقتراحات لمشروع التنمية، ويجب أن يتم ذلك باشتراك الجماعات المؤثرة على المشاركة جميعها ، وأن تكون هذه الاقتراحات متوافقة مع الاحتياجات والرغبات المحلية التي يعبر عنها الأهالي.

إن الدرجة التي يمكن أن تصل إليها المجتمعات في إعطائها الفرصة لإيصال رغباتها، وأن يكون لها الحق في أن تقول رأيها في تفاصيل المشروع واتخاذ القرارات هذه الدرجة لها تأثير مباشر على مدى استمرارية المشروع، و يمكن أن يتم ذلك بالمشاورات بين القيادات المجتمعية والمسئولين عن المشروع، أو أن يتم ذلك في مناقشات عامة مفتوحة للأهالي.

وتتفاوت درجة إبداء الأهالي لرأيها في المشروع بين أقل مستوى وهو مجرد اتفاق رأي الأهالي على قبول المشروع أو رفضه، وبين أعلي مستوي وهو تولي المجتمع القيام بدور رئيسي في تعريف وتحديد التحسينات المقترحة وتولي المسئولية عن التصميم بالكامل.

المرحلة الخامسة: الاتفاق على الهيكل الإداري للمشروع:

إن الهيكل الإداري الفعال لمشروع التنمية يعتمد على التعريف الواضح والمحدد للأدوار والمهام والمسئوليات لكل جهة تنفيذية، كما تتطلب إدارة المشروع تناسق العلاقات بين كل الأطراف المسئولة عن المشروع وتنسيق الأنشطة بينها، وتعتبر هذه المهام الرئيسية التي تقع على عاتق المنظمة غير الحكومية التي تقوم بإدارة المشروع.

إن إشراك الأهالي ومن يمثلهم في إدارة المشروع والإشراف على تنفيذه ينمي المقدرة الإدارية والتنظيمية لدى الأهالي، كما يساهم أيضا في خلق صفة الاعتماد على الذات الهامة لاستمرارية مشروع التنمية المستدامة.

المرحلة السادسة: التمويل:

إن المفاوضات الخاصة بالتكلفة التي يتحملها المستفيدين يتم تحديدها من خلال المدى أو الحد الذي يصل إليه إدخال المشاركين في عملية اتخاذ القرار. فحينما يكون للمستفيدين دور كبير في اتخاذ القرارات الخاصة باختيار مكونات المشروع ومستوي الخدمات فإن مساهمتهم بالتالي تكون أعلي.

المرحلة السابعة: التنفيذ:

إن مرحلة التنفيذ يستتبعها كل مستلزمات الإنشاء والنظام المرتبط به حتى يتم اكتمال المشروع وتسليمه، إلي المجتمع. إن طبيعة تدخل المجتمع في هذه المرحلة يعتمد على الأهداف الأساسية للمشاركة الشعبية في المشروع، وهل هي أساسا ينظر إليها " كوسيلة" أم " كهدف".

فهناك مدخلين أساسيين للتعامل مع عملية المشاركة الشعبية في مشاريع التنمية هما:

الأول: ينظر إلي المشاركة كعنصر لاستثارة المشاركة الشعبية لمشروع معين (مثلا المشاركة في التكلفة أو في التنفيذ).

الثاني: ينظر إلي المشاركة كمنظومة لبناء المقدرة على التنمية لدى المجتمعات المحلية التي يتم إدارتها.

ويفضل بالنسبة للمنظمات غير الحكومية إتباع المدخل الثاني للمشاركة في مشاريع التنمية، والذي سيتم توضيحه بالتفصيل عند الحديث عن بناء صفة الاعتماد على الذات.

_ بناء صفة الاعتماد على الذات:

إن المنظمة غير الحكومية يجب أن تركز وتوجه أنشطتها على بناء صفة الاعتماد على الذات لدى المجتمع حتى يمكنه الحفاظ على مشروعات التنمية المستدامة والاستمرارية فيها حتى بعد انسحاب المنظمة من المجتمع. ويمكن للمنظمة أن تقوم ببناء صفة الاعتماد على الذات من خلال ثلاثة توجهات أساسية.

- بناء المقدرة.
- التركيز على بناء الاتصالات بين المجتمع والمحليات.
- تنمية قدرات المنظمات المحلية (إن وجدت).

أ- بناء المقدرة:

إن مفهوم بناء المقدرة في المشروعات المتضمنة للمشاركة يعبر عن فكرة جديدة، ولكنها ليست دائما مفهومة فهذا المفهوم لا يعني – كما يفترض عاليا – تزويد المواطنين في المجتمعات بالمهارات الفنية التي تمكنهم من المشاركة في الإنشاء أو الصيانة. وإنما يشير إلي مجموعة أوسع من المهارات الأساسية في الاتصالات والتنظيم والإدارة والتي " تعد " أو " تجهز" المجتمع ليصبح مستقلا ومعتمدا على ذاته.

فبناء المقدرة لدى المجتمع يجب أن يمثل حجر الأساس في مشاريع التنمية المستدامة التي تديرها أي منظمه غير حكومية ، حيث يضمن ذلك تحسين المقدرة التنظيمية للمجتمع والتي لها أهمية كبيرة في بناء صفة الاعتماد على الذات والخبرة المجتمعية حتى يتمكن المجتمع من الاستمرار في أنشطة التنمية.

ب- التركيز على بناء الاتصالات بين المجتمع و المحليات

للتأكيد على النجاح على المدى الطويل، فإنه يجب إدخال الحكومة المحلية في مبادرات التنمية ، وان تشارك في كل خطوة تنفيذية وغالبا ما يقابل ذلك صعوبات في البداية ولكن في النهاية تستطيع أن تقوم المحليات بدور تدعيمي لمبادرات ومشاريع التنمية المستدامة.

إن تركيز المنظمة على الاتصالات بين المجتمع والمحليات لهو من الأمور التي تضمن استمرارية المشروع بعد انسحابها، حيث أنها تضع المحليات في دائرة المحاسبة وفى نفس الوقت توجه المجتمع إلي أدوار ومسئوليات المحليات.

ج- تنمية قدرات المنظمات المحلية (إن وجدت)

إن تركيز المنظمة على تنمية قدرات المنظمات المحلية وتدعيمها يعتبر من الأمور الهامة لبناء صفة الاعتماد على الذات لدى المجتمع، كما أنها تضمن استمرارية مشروع التنمية المستدامة حتى بعد انسحاب المنظمة من المجتمع

المرحلة الثامنة: انسحاب المنظمة من المجتمع:

تشير هذه المرحلة إلي النقطة التي تقوم فيها المنظمة غير الحكومية بالانسحاب من المجتمع، تاركة وجود للمجتمع المحلي يستطيع القيام بالإدارة، ويقتصر دور المنظمة في هذه المرحلة على المتابعة عن بعد.

وتقوم المنظمة بتحديد وقت انسحابها على أساس جانبين بارزين ولكنهما مترابطين هما:

الأول: على المستوى المجتمعي يتعلق بالمدي الذي يمكن عنده للمجموعات المحلية أو المنظمات التي تمثلهم أن تستعد لتحمل المسئوليات.

الثاني: على المستوي الحكومي يتعلق بمقدرة الجهات الحكومية على تدعيم البرامج المعتمدة على المجتمع.

المراحل التنفيذية المقترحة لمشروع التنمية	الأدوار / المهام المختلفة	المنظمة	القيادات الشعبية	السكان	الحي والمحليات	المحافظة
المرحلة الأولي: التعرف على المجتمع	تعريف وتجنيد القيادات الشعبية	•				
	تحديد احتياجات المجتمع وترتيبها في صورة أولويات	•	•	•		
المرحلة الثانية	تدريب القيادات الشعبية	•				
المرحلة الثالثة: **خلق الحوار**	إنشاء سلسلة الاتصالات	•	•			
	تبادل المعلومات	•	•		•	•
	مواجهة أية عقبات إدارية	•	•		•	•
المرحلة الرابعة: وضع اقتراحات التحسين	المشاورات بين القيادات الشعبية والمسئولين	•	•		•	•
	اتخاذ القرار	•	•		•	•
المرحلة الخامسة: الاتفاق على الهيكل الإداري للمشروع	تحديد الأدوار والمسئوليات	•	•	•	•	•
	تنسيق الأنشطة بين جميع الأطراف	•				
المرحلة السادسة	التمويل *	•	•	•	•	•
المرحلة السابعة: التنفيذ**	الإنشاء والنظام المرتبط به	•			•	•
المرحلة الثامنة: انسحاب المنظمة من المشروع	توقف أعمال التنمية					

جدول رقم (٧-١) يوضح المراحل التنفيذية المقترحة لمشروع التنمية الذي تتعامل فيه المنظمة غير الحكومية مع عملية المشاركة كوسيلة للتنفيذ.

* تختلف الجهة الممولة ونسبة التمويل من مشروع لآخر.

** يختلف توزيع المسئوليات في التنفيذ من مشروع لآخر.

المراحل التنفيذية المقترحة لمشروع التنمية	الأدوار / المهام المختلفة	المنظمة	القيادات الشعبية	السكان	الحي والمحليات	المحافظة
المرحلة الأولي: التعرف على المجتمع	تعريف وتجنيد القيادات الشعبية	●				
	تحديد احتياجات المجتمع وترتيبها في صورة أولويات	●	●	●		
المرحلة الثانية	تدريب القيادات الشعبية	●				
المرحلة الثالثة: **خلق الحوار**	إنشاء سلسلة الاتصالات	●	●			
	تبادل المعلومات	●	●		●	●
	مواجهة أية عقبات إدارية	●	●		●	●
المرحلة الرابعة: وضع اقتراحات للتنمية	المشاورات بين القيادات الشعبية والمسئولين	●	●		●	●
	اتخاذ القرار	●	●		●	●
المرحلة الخامسة: الاتفاق على الهيكل الإداري للمشروع	تحديد الأدوار والمسئوليات	●	●	●	●	●
	تنسيق الأنشطة بين جميع الأطراف	●				
المرحلة السادسة	التمويل *	●	●	●	●	●
المرحلة السابعة: التنفيذ**	الإنشاء والنظام المرتبط به	●	●			
	بناء صفة الاعتماد على الذات	●	●	●		
المرحلة الثامنة: انسحاب المنظمة من المشروع	استمرارية أعمال التنمية المستدامة		●	●	●	

جدول رقم (٧-٢) يوضح المراحل التنفيذية المقترحة لمشروع التنمية المستدامة الذي تتعامل فيه المنظمة غير الحكومية مع عملية المشاركة كمنظومة لبناء صفة الاعتماد على الذات في المجتمع.

* تختلف الجهة الممولة ونسبة التمويل من مشروع لآخر.

** يختلف توزيع المسئوليات في التنفيذ من مشروع لآخر

المراحل التنفيذية المقترحة لمشروع التنمية	الأدوار / المهام المختلفة	المنظمة	القيادات الشعبية	السكان	الحي والمحليات	المحافظة
المرحلة الأولي:	تعريف وتجنيد القيادات الشعبية	•				
التعرف على المجتمع	تحديد احتياجات المجتمع وترتيبها في صورة أولويات	•	•	•		
المرحلة الثانية	تدريب القيادات الشعبية	•				
المرحلة الثالثة:	إنشاء سلسلة الاتصالات	•	•			
خلق الحوار	تبادل المعلومات	•	•		•	•
	مواجهة أية عقبات إدارية	•	•		•	•
المرحلة الرابعة: وضع اقتراحات التحسين	المشاورات بين القيادات الشعبية والمسئولين	•	•		•	•
	اتخاذ القرار	•	•		•	•
المرحلة الخامسة:	تحديد الأدوار والمسئوليات	•	•	•	•	•
الاتفاق على الهيكل الإداري للمشروع	تنسيق الأنشطة بين جميع الأطراف	•				
المرحلة السادسة	التمويل	•	•	•	•	•
المرحلة السابعة: التنفيذ	الإنشاء والنظام المرتبط به	•			•	•
المرحلة الثامنة: انسحاب المنظمة من المشروع	توقف أعمال التنمية					

المراحل التنفيذية المقترحة لمشروع التنمية	الأدوار / المهام المختلفة	المنظمة	القيادات الشعبية	السكان	الحي والمحليات	المحافظة
المرحلة الأولي:	تعريف وتجنيد القيادات الشعبية	•				
التعرف على المجتمع	تحديد احتياجات المجتمع وترتيبها في صورة أولويات	•	•	•		
المرحلة الثانية	تدريب القيادات الشعبية	•				
المرحلة الثالثة:	إنشاء سلسلة الاتصالات	•	•			
خلق الحوار	تبادل المعلومات	•	•		•	•
	مواجهة أية عقبات إدارية	•	•		•	•
المرحلة الرابعة:	المشاورات بين القيادات الشعبية والمسئولين	•	•		•	•
وضع اقتراحات للتنمية	اتخاذ القرار	•	•		•	•
المرحلة الخامسة:	تحديد الأدوار والمسئوليات	•	•	•	•	•
الاتفاق على الهيكل الإداري للمشروع	تنسيق الأنشطة بين جميع الأطراف	•				
المرحلة السادسة	التمويل	•	•	•	•	•
المرحلة السابعة: التنفيذ	الإنشاء والنظام المرتبط به	•	•			
	بناء صفة الاعتماد على الذات	•	•	•		
المرحلة الثامنة: انسحاب المنظمة من المشروع	استمرارية أعمال التنمية المستدامة		•	•	•	

جدول رقم (٧-٣) مقارنة بين الجدولين المقترحين للمراحل التنفيذية لمشروع التنمية الذي تـــديره المنظمة غير الحكومية

والتركيز على **بناء صفة الاعتماد على الذات من خلال** بناء المقدرة – التركيز على بناء الاتصالات بين المجتمع والمحليات – تنمية قدرات المنظمات المحلية (إن وجدت).

سوف يتم تقييم مشروعات التنمية المختارة من التجربة العالمية والمحلية علي ضوء الإطار المقترح علي أساس الجدول التالي:

الأدوار / المهام المختلفة	المنظمة	القيادات الشعبية	السكان	الحي والمحليات	المحافظة
تعريف وتجنيد القيادات الشعبية	●				
تحديد احتياجات المجتمع وترتيبها في صورة أولويات	●	●	●		
تدريب القيادات الشعبية	●				
إنشاء سلسلة الاتصالات	●	●			
تبادل المعلومات	●	●		●	●
مواجهة أية عقبات إدارية	●	●		●	●
المشاورات بين القيادات الشعبية والمسئولين	●	●		●	●
اتخاذ القرار	●	●		●	●
تحديد الأدوار والمسئوليات	●	●	●	●	●
تنسيق الأنشطة بين جميع الأطراف	●				
التمويل	●	●	●	●	●
الإنشاء والنظام المرتبط به		●	●	●	●
بناء صفة الاعتماد على الذات	●	●	●		
استمرارية أعمال التنمية المستدامة		●	●	●	

جدول رقم (٧-٤) يوضح المهام المختلفة والأدوار المقترحة.

التي سيتم على أساسها تقييم مشروعات التنمية المختارة من التجربة العالمية والمحلية:

١- تجربة التنمية المستدامة لحي " Dharavi " بمدينة بومباي/ الهند، والتي قامت بها منظمة " PROUD " الهندية.

٢- تجربة التنمية المستدامة لمجاورة سكنية بالمنطقة المحتلة/ قطاع غزة، والتي قامت بها منظمة " SCF " التابعة للولايات المتحدة الأمريكية.

٣-مشروع التنمية المستدامة لمنطقة حكر ألسكاكيني وعزبة هاشم أغا، والتي قامت بها منظمة " الهيئة الإنجيلية القبطية للخدمات الاجتماعية".

الفصل الثامن: نماذج مختارة من التجربة العالمية.

مقدمة:

لا تتحقق تنمية المجتمعات- وخاصة الفقيرة- إلا بوضع برامج متكاملة للتنمية البشرية والعمرانية كأحد أهم عناصر التنمية المستدامة، والتي هي نتاج تضافر جهود كل من المنظمات غير الحكومية وبرامج وسياسات الحكومة بالإضافة إلي المشاركة الشعبية. وعلى أن يكون الهدف من تلك البرامج هو التوافق بين القدرة المحدودة للسكان، وتوفير بيئة عمرانية ملائمة من خلال الاستخدام الأمثل لقدرة السكان الكامنة في التنمية المستدامة للمناطق العمرانية المتدهورة.

وفي السنوات الأخيرة ظهرت عدة منظمات أهلية غير حكومية شاركت بإيجابية في مشروعات الإسكان بدول العالم النامية سواء كانت هذه المشروعات هي مشروعات الارتقاء بالبيئة **Up-grading** أو الإمداد بالأراضي المجهزة بالمرافق **Sites & Services** وأهمية المنظمات الأهلية أنها غير حكومية وبالتالي فهي غير مركزية مما يعمل على سرعة تنفيذ المشروعات الخاصة بالتنمية أو الأراضي أو الخدمات ومن تلك المنظمات الأهلية غير حكومية نجد منظمة **FUNDASAL** في السلفادور، ومنظمة حرية البناء **Freedom to build** بمانيلا في الفلبين، ومنظمة البناء المشترك **Building together company** في بانكوك بتايلاند وسيرد دور هذه المنظمات في مجال المشاركة الشعبية للحصول على مواد البناء بدلا من الاعتماد على الأجهزة الحكومية المركزية وذلك بتشجيع المصانع الصغيرة المحلية، وبالنسبة لمهارات العمال لابد من الاعتماد على مهارات السكان أنفسهم في عملية البناء وذلك من خلال مراكز التدريب الحرفية بدلا من الاعتماد على العمالة المدربة والمحترفة.

وبالنسبة لمصادر التمويل يجب أن يشارك الأهالي في هذه المصادر بجهودهم الذاتية فلابد من تضافر كافة جهود الأفراد واستخدام مهاراتهم لخدمة المجتمع.

وبهذا الأسلوب الذي يعتمد على العمل الجماعي والمشاركة الأهلية يتم حل المشاكل في التجمعات السكنية القائمة وتلك هي أهمية مشاركة الأهالي والأفراد.

وظيفة المنظمات غير الحكومية **(NGO'S)** وهدفها هو حل مشاكل التجمعات السكنية الجديدة أو القائمة بدون الاعتماد على الحكومات وذلك بحصولهم على حرية كاملة في الحصول على مواد البناء وتدريب العمالة شبه المدربة وفي الحصول على مصادر التمويل التي قد تطلبها من الهيئات الدولية الخاصة بتمويل مشروعات إسكان دول العالم النامية لتمويل هذه المشروعات عن طريق الهيئات والبنوك الدولية.

وتختلف المنظمات غير حكومية فيما بينها كثيرا بالنسبة لفلسفتها في حل المشاكل في التجمعات السكنية وهناك عدة أمثلة لتلك المنظمات العالمية نذكر بعضها فيما يلي على سبيل المثال:

١- تجربة السلفادور[١]:

تتمثل تجربة السلفادور في المشاركة الشعبية من خلال منظمة غير حكومية ويطلق عليها **(FUNDASAL)** وهى منظمة تعتبر من أكبر المنظمات غير الحكومية في العالم وتمتلك هذه المنظمة حق امتياز مع البنك الدولي على هذه ألأساس يقدم لها البنك الدولي التمويل الكافي في مشروعات الارتقاء بالبيئة وبناء التجمعات السكنية الجديدة.

وهذه المنظمة لها اتجاهات قوية فيما يختص بتنمية المجتمعات القائمة والارتقاء بها إذ أنها قادرة على تعبئة الإسكان وحشد الأهالي وتفعيل مشاركتهم لحل مشاكلهم الإسكانية.

تمتلك هذه المنظمة جهازا إداريا محكما يضم إداريين أكفاء متخصصين في تنظيم وإدارة المجتمعات السكنية المتدهورة أو المجتمعات الجديدة، ويختص كل إداري منهم بمتابعة شئون ١٥٠ عائلة ويقوم هذا الجهاز الإداري بالاتصال بالتجمعات السكنية المتدهورة ودراسة مستوياتهم الثقافية والاجتماعية ومدة تقبل الأهالي لمبدأ المشاركة الجماعية ويتكون فريق العمل بهذه المنظمة من مهندسين ومعماريين وإداريين واجتماعيين يكونون فريقا متكاملا يتعاون مع قيادات أهالي في المجتمعات المتدهورة المزمع التنمية بها أو تتعاون مع القيادات الأهلية في التجمعات السكنية الجديدة، وذلك للعمل بجدية في دراسة المشروعات المختلفة في ظل تكلفة مادية محددة وزمن معين بما لا يتعارض مع نوعية البناء أو التنمية. لذلك كانت منظمة **(FUDASAL)** ناجحة بالرغم من المصاعب السياسية التي قابلتها منذ البداية.

٢- تجربة مانيلا (الفلبين):

إن تجربة مانيلا في مجال المشاركة الشعبية تتمثل في (منظمة حرية البناء) وهى منظمة غير حكومية **(Freedom to Build)** وهى تتعامل مباشرة مع المعينين من ذوى الدخول المحدودة لحل مشاكلهم الإسكانية دونما تدخل وسطاء من طبقة مقاولين أو متخصصين يرفعون من تكاليف البناء وهذه المنظمة تعتمد في تمويلها مباشرة على إمكانات ذوى الدخول المحدودة في البناء لأنفسهم بأنفسهم، تلك الإمكانيات التي يحجبها سيطرة المقاولين والعمال المتخصصين بالبناء، وترفض

(١) عاشور، محمد أيمن: "الجهود الذاتية في الارتقاء بالمجتمعات القديمة وإسكان المجتمعات الجديدة(دراسة تطبيقية على المجتمعات العشوائية المصرية)"، رسالة ماجستير جامعة عين شمس.

منظمة حرية البناء القيام بدور قيادي أو رئيسي في عملية البناء سواء الارتقاء أو المجتمعات الجديدة ولا تتحمل أي مسئوليات في ذلك كما أنها لا تقوم بتنظيم أهالي بتلك التجمعات السكنية الجديدة وليست المشاركة الفعالة مع الأهالي فأهالي هذه التجمعات قادرين على الارتقاء بمجتمعهم بأنفسهم بعد توفير بعض المساعدات والمساهمات.

وبدأ عمل منظمة حرية البناء في منتصف السبعينيات بمشروع إعادة تسكين تجمع سكنى عشوائي **Informal Settlement** وقامت المنظمة بنقل هؤلاء السكان لتجمع سكني جديد بمساحة ٢٣٤ هكتار في موقع يبعد ٣٤ كم خارج مانيلا حيث تم إعادة تسكين حوالي ٤٠٠٠ نسمة من سكان الأراضي المغتصبة ،وإعطائهم قطع أراضي مزودة ومجهزة بالمرافق لكل ساكن، كما قامت المنظمة بإمداد الأهالي بتصميمات مختلفة لتلك القطع كما ساعدتهم بتقديم مواد بناء لهم بالموقع سواء كانت هذه المواد أولية أو شبه أولية أو شبه مصنعه وهذه المواد رخيصة التكاليف.

٣- تجربة بانكوك (تايلاند): [١]

وتتمثل تجربة بانكوك في مجال المشاركة الشعبية من خلال إنشاء منظمة أهلية غير حكومية **(NGO'S)** تسمى بمنظمة البناء المشترك الأهلية **Building together company** والتي تم إنشاؤها في عام ١٩٧٨ بواسطة أعضاء غير حكوميين عاملين في منظمات أكاديمية وهيئات غير حكومية . كما انه هناك بعضا من أعضاء منظمات أخرى حكومية تؤمن بالعمل الجاد لمساعدة ذوى الدخول المحدودة لبناء مساكنهم أو الارتقاء بها. وتؤمن منظمة المشترك بان الاشتراك الناجح للأهالي ذوى الدخول المحدودة يتم من خلال تصميم وتنفيذ المساكن بالشكل الذي يسمح للأفراد بالاشتراك تبعا لإمكانياتهم المادية والفنية.

وقامت منظمة البناء المشترك الأهلية بتنفيذ مشروع ٢٢٠ مسكن في مدينة بانكوك، وفي هذا المشروع النمطي تم شراء الأرض المخصصة لهذا المشروع لبناء المساكن عليها من السوق الحرة، ولم تعتمد هذه المنظمة على الأراضي التي تقدمها الحكومة لإسكان ذوي الدخول المحدودة، وتم تقسيم المشتركين في هذا المشروع والذين تم اختيارهم بعناية فائقة إلى مجموعات كل منها يتكون من ١٦-٢٠ أسرة ليكونوا الوحدة التنظيمية للمشروع.

ولقد تم أيضا تقسيم مشاركة الأهالي بالمشروع إلى ثلاث مراحل مختلفة وهى:

المرحلة الأولي: عقد دورات تدريبية للسكان لمدة ١٠ أسابيع لتعليمهم فنون البناء وتنتهي هذه الفترة بتكوين رابطة بين الأعضاء قوية بينهم.

(١) عاشور، محمد أيمن: "الجهود الذاتية في الارتقاء بالمجتمعات القديمة وإسكان المجتمعات الجديدة(دراسة تطبيقية على المجتمعات العشوائية المصرية)"، رسالة ماجستير جامعة عين شمس.

المرحلة الثانية: وهى مماثلة لما يتم عمله في السلفادور من خلال منظمة **FUDASAL** وتختص بتجهيز الأرض بواسطة المقاولين ثم بعد ذلك يتدخل الأهالي بالمشاركة الجماعية لبناء أساسات المساكن ونواة المساكن، ثم أيضا يقوم الأهالي بجهودهم الذاتية في إتمام بناء المساكن وبناء بقية الخدمات العامة.

المرحلة الثالثة: وهى التطور التدريجي للوحدة السكنية للامتداد بها سواء أفقيا، ورأسيا أو لتحسين مساكنهم ويقوم بها الأهالي بذاتهم مع إمكانية الاستعانة بمقاولين لأعمال محددة بالمبنى، وتعتمد منظمة البناء المشترك على العمالة المدربة من داخل المجتمع المعنى الارتقاء به أو التجمعات السكنية الجديدة وذلك لتقليل التكاليف عما لو استخدم عمال مدربين من خارج المجتمع.

٤- تجربة زامبيا:

تعتبر زامبيا أحدى الدول التي تعاني من مشكلة التحضر فيعيش أكثر من ٥٠% من مجموع سكانها بالمناطق الحضرية ١٩٩٠، وكنتيجة لهذه الزيادة في عدد السكان بالمناطق الحضرية نتيجة للزيادة الطبيعية وللهجرة من المناطق الريفية للمناطق الحضرية ظهرت تجمعات سكنية عشوائية بهذه المناطق الحضرة وبخاصة في لوساكا العاصمة وتعانى هذه التجمعات من نقص في مياه الشرب وشبكات الطرق والمدارس والمراكز الصحية.

وتحاول حكومة زامبيا حل مشكلة إسكان هذه الأعداد المتزايدة من السكان الوافدين للمناطق الحضرية كما تحاول الارتقاء بالتجمعات السكنية العشوائية وتحسين مستواها، وذلك من خلال اتجاهين أساسيين:

الاتجاه الأول: مشروعات المواقع والخدمات **Sites & Services** وبدأت هذه المشروعات بزامبيا عام ١٩٦٧ حيث يتسلم الأهالي أراضي مقسمة ومجهزة بالمرافق ليبدلوا في البناء بجهودهم الذاتية.

وتم تجهيز حوالي ٢٠٠٠ قطعة أرض بالمرافق لتصبح معدة بالبناء في العام الأول لهذا المشروع (عام ١٩٦٨) بالمناطق الحضرية في زامبيا. ولكن ما لبثت أن تحولت هذه المشروعات إلى مشروعات ثانوية لحل مشاكل الإسكان نظرا لقلة الأيدي العاملة المدربة والاعتمادات المالية المطلوبة.

ويوضح الشكل (٨-١) موقع مشروعات المواقع والخدمات في لوساكا عاصمة زامبيا.

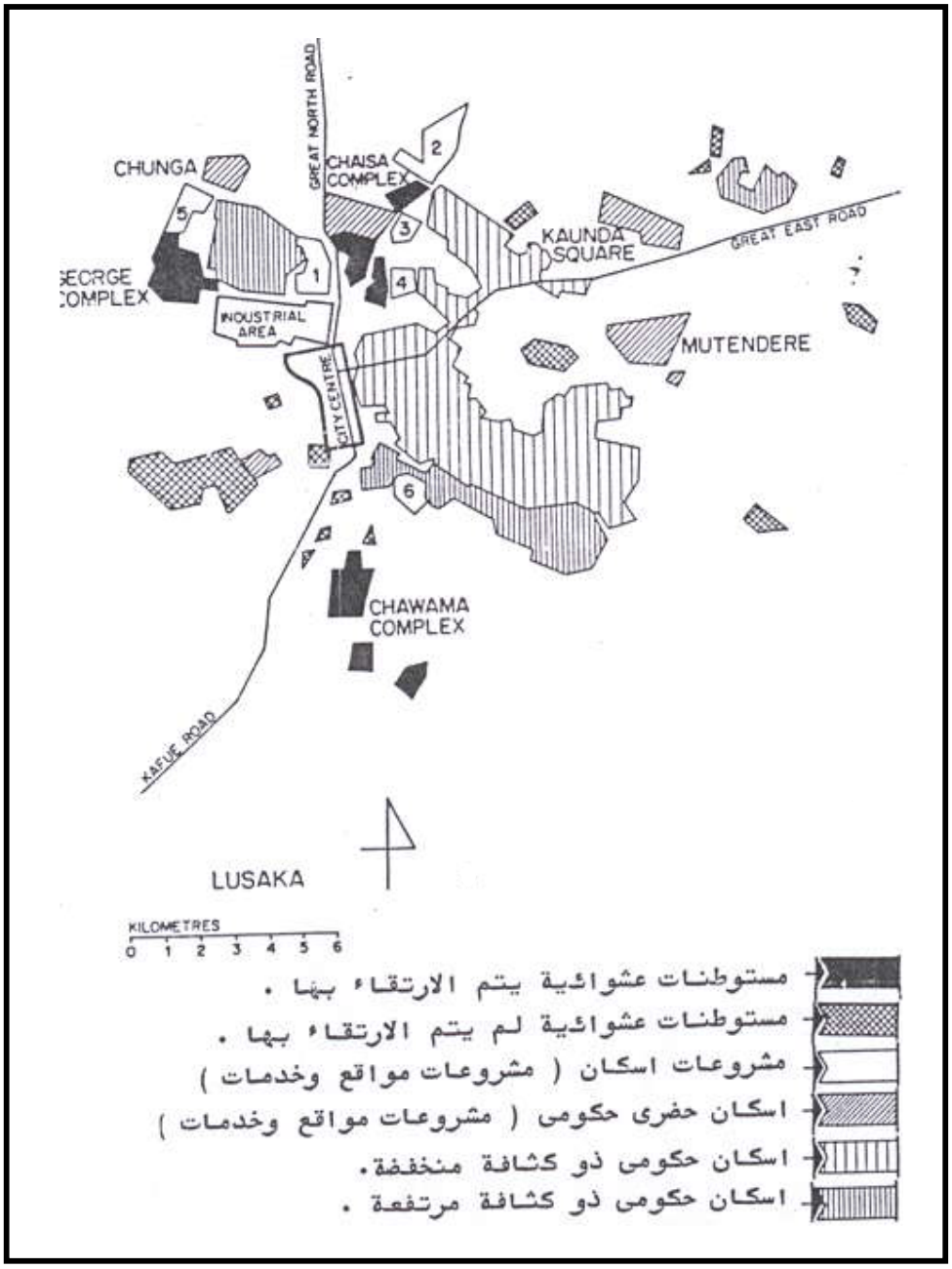

الشكل (٨-١) موقع مشروعات المواقع والخدمات ومشروعات التنمية بالمستوطنات العشوائية في لوساكا عاصمة زامبيا.

المصدر: محمد أيمن عاشور: "الجهود الذاتية في الارتقاء بالمجتمعات القديمة".

الاتجاه الثاني: مشروعات التنمية بالبيئة للمستوطنات العشوائية **(Squatter up – grading)**
وبدأت مشروعات التنمية بالبيئة عام ١٩٧٤ حيث خصصت حكومة زامبيا حوالي ٢٨.٦% من الاعتمادات المخصصة لمشروعات الإسكان للتنمية بهذه المستوطنات من خلال تمليك الأراضي لواضعي اليد، ثم إمداد هذه المستوطنات بما تحتاجه من مياه شرب وكهرباء وشبكات صرف صحي وطرق ومدارس ومراكز صحية ..... الخ.
وفيما يلي المستوطنات العشوائية التي اختيرت للارتقاء بها:

١- **(George Complex) Or (Mwaziona Complex)** حيث تمت التنمية بخوالي ٧٣٦١ مسكن تم تحسين حالتهم، وتم تقسيم حوالي ٣٠٢٨ قطعة أرض وجهزت بالمرافق بالقرب من موقع المشروع.

٢- **Chipata Complex** حيث تم تحسين حالة حوالي ٥٥٢٨ وحدة سكنية قائمة.

٣- **Chipata Complex** حيث تم تحسين حالة حوالي ٧٤٣٧ وحدة سكنية قائمة كما تم تقسيم حوالي ٢٦٧٥ قطعة أرض وجهزت بالمرافق لتصبح معدة للبناء[١] ويوضح الشكل (٨-١) موقع مشروع تنمية البيئة للمستوطنات العشوائية في لوساكا.

وتعتبر المشاركة الشعبية في تجربة زامبيا مثالا لمشاركة أهالي التجمعات السكنية القائمة أو الجديدة بأنفسهم دون مشاركة أو توجيه من منظمات غير حكومية مثل الأمثلة السابقة وبالرغم من أن مشروع لوساكا للارتقاء بالبيئة لم يتطلب مشاركة الأهالي إلا أنهم قاموا بجهود منظمة ومخططة لتنفيذ مشروع التنمية ومن ثم قامت الأجهزة المسئولة بمساعدتهم ومساندتهم، ولقد تجلت الجهود الذاتية أو المشاركة الشعبية من خلال مستويين:

المستوى الأول: المشاركة الجماعية **Collective self – help**

ويشارك أهالي المستوطنات العشوائية في هذا المستوى بصفة جماعية بمشروع الارتقاء بالبيئة حيث تكون المنفعة عامة على الجميع، وتتضح مشاركة الأهالي من خلال العناصر التالية:

١- تكامل أجزاء المشروع، بمعنى أنه ليس هناك مشروع على حساب الآخر.

(١) عاشور، محمد أيمن: "الجهود الذاتية في الارتقاء بالمجتمعات القديمة وإسكان المجتمعات الجديدة(دراسة تطبيقية على المجتمعات العشوائية المصرية)"، رسالة ماجستير جامعة عين شمس.

٢- العمل على نجاح التنفيذ وذلك بتوفير الثقة الكاملة والموافقة على خطوات العمل عن طريق اشتراك عمال مدربين محليين أو شبه مدربين بعد تدريبهم بمراكز التدريب الحرفية بمنطقة الارتقاء.

٣- التخطيط الدقيق وتنظيم العمل عن طريق اشتراك عمال مدربين محليين أو شبه مدربين بعد تدريبهم بمراكز التدريب الحرفية بمنطقة الارتقاء.

٤- توزيع السلطة بين المجتمع القائم بمنطقة الارتقاء والمسئولين عن تنفيذ مشروعات الارتقا ء كما أنه كان تعاونا مثمرا بين السلطات المحلية وسياساتها والأهالي لحثهم على المشاركة الفعالة الإيجابية ببرامج الارتقاء.

٥- الالتزام الكامل من جانب الأجهزة المسئولة عن مشروعات الارتقاء بتقاليد ونظم الأجهزة المحلية.

٦- خلق مشروعات هامة تعضد من سير العمل بمشروعات التنمية مثل منح قروض للسكان لشراء مواد بناء مدعمة لتحسين مساكنهم بمناطق الارتقاء(١).

وعلى أساس المشاركة الجماعية فقد قام الأهالي بتنفيذ بعض المشروعات بالمنطقة مثل:

أ- حفر بيارات الصرف الصحي وعمل التوصيلات اللازمة.

ب- تنفيذ شبكة إمداد المياه الصالحة للشرب بدلا من الصنابير العمومية.

ج- تمهيد وتعبيد الطرق الداخلية، كما تم تنفيذ مشروعات أخرى بالمساعدات الفنية من الجهاز المشرف على تنفيذ المشروع مثل بناء الأسواق العامة وتصنيع بلوكات الطوب الخاصة بالبناء(٢).

المستوى الثاني: جهود ذاتية فردية **Individual self – help**

يشارك الساكن بجهده الذاتي في احد مشروعات التنمية حيث تكون المنفعة شخصية وتتركز الجهود الذاتية الفردية في مشروعات لوساكا للارتقاء بالبيئة في تحسين مستوى المسكن أو بناء مسكن جديد، وفي هذا المجال تقوم الأجهزة المعنية بمساعدة الأهالي من خلال إمدادهم بقروض

(١) عاشور، محمد أيمن: "الجهود الذاتية في الارتقاء بالمجتمعات القديمة وإسكان المجتمعات الجديدة(دراسة تطبيقية على المجتمعات العشوائية المصرية)"، رسالة ماجستير جامعة عين شمس.

(2) Carole Rakodi & Ava schlyter, up-grading in Lusaka, (participation & physical changes) .

لشراء مواد البناء اللازمة وكذلك من خلال المساهمة الفنية وبعقد دورات تدريبية للأهالي لتعليمهم طرق وأساليب البناء المختلفة(١).

وقد برزت ملاحظتان جديرتان بالاهتمام في مشروع لوساكا للارتقاء بالبيئة تثبت مدى مشاركة الأهالي في مشروعات الارتقاء حيث قام الأهالي بتمويل حوالي ٢٢% من إجمالي تكاليف المشروع بجهودهم الذاتية وهذه النسبة تم توزيعها من قبل الأجهزة المشرفة على مشروع الارتقاء في منح قروض للأهالي محدودي الدخل لتحسين مساكنهم وإثبات ذاتهم بعمليات البناء، بينما قد تنعدم هذه المشاركة التمويلية من جانب الأهالي في مشروعات أخرى بدول أخرى على سبيل المثال مشروع كلكتكا بالهند نجد أن البنوك هي التي قامت بإعطاء قروض تحسين المسكن كذلك في مصر نجد أن البنك العقاري المصري هو المسئول الأول عن منح قروض تحسين المسكن.

أما الملحوظة الثانية في مشروع لوساكا والتي تثبت مدى مشاركة الأهالي في مشروعات التنمية فتتعلق بتغطية نفقات مشروع الارتقاء **Cost Recovery** ومعنى تغطية النفقات هو وجود عائد استثماري من المشروعات الجاري تنفيذها بهدف سداد القروض والتكاليف التي يتطلبها المشروع،وقد قام الأهالي بالمشاركة في سداد تكاليف بعض المشروعات لتغطية نفقاتها.

وبذلك يتجلى دور المشاركة الشعبية ودور المنظمات غير الحكومية في دعم مشروعات التنمية المستدامة للمناطق العمرانية المتدهورة ، وهو دور هام وفعال ولا تقل أهميته عن الدور الذي تقوم به الأجهزة الحكومية. ومن هنا تهتم الدراسة بعرض وصف تحليلي لتجارب المشاركة الشعبية من خلال دعم المنظمات غير الحكومية، وتمت في دول العالم النامي للتنمية للمناطق السكنية المتدهورة.

ولقد تم اختيار تجربتين لعرض وصف تحليلي لهما، وذلك بناء على بعض المعايير هي:-

١- أن تكون التجربة قد تمت في دولة من العالم النامي.
٢- أن تكون التجربة قد تمت على أساس المشاركة الشعبية.
٣- أن تكون التجربة قد تمت من خلال منظمة غير حكومية.
٤- أن تكون التجربة قد أدت بالفعل إلي التنمية المستدامة للمنطقة التي تمت بها.

وعلى هذا الأساس تم اختيار التجربتين الآتيتين:

- تجربة التنمية المستدامة لحي " **Dharavi** " بمدينة بومباي/ الهند، والتي قامت بها منظمة " **PROUD** " الهندية.

(١) عاشور، محمد أيمن: "الجهود الذاتية في الارتقاء بالمجتمعات القديمة وإسكان المجتمعات الجديدة(دراسة تطبيقية على المجتمعات العشوائية المصرية)"، رسالة ماجستير جامعة عين شمس.

- تجربة التنمية المستدامة لمجاورة سكنية بالمنطقة المحتلة/ قطاع غزة، والتي قامت بها منطقة " **SCF** " التابعة للولايات المتحدة الأمريكية.

وسوف يتم دراسة النماذج المختارة من خلال النقاط الآتية:

أ- منطقة الدراسة / خلفية عامة.

ب- المنظمة.

ج- المشروع.

(٨-١) تجربة التنمية لحي " Dharavi " بمدينة بومباي الهند:[١]

(٨-١-١) منطقة الدراسة- خلفية عامة:

يقع حي " **Dharavi**" في قلب بومباي بالهند، وهو يعتبر من أكبر أحياء الفقراء في العالم الثالث حيث بلغ مساحته حالياً ٥٥٠ أكر [٢] (٢ كم^{٢})، ويسكنه حوالي ٤٠٠.٠٠٠ نسمة.

ويرجع تاريخ هذا الحي إلي أواخر القرن التاسع عشر، حيث كانت المستوطنة عام ١٨٩٠ خارج الحدود المحلية لمدينة بومباي وكان يسكنها الصيادين وصانعي الفخار فقط. وفي هذا العام أنشأ في هذه المستوطنة أول مدبغة، وحيث أن السكان الأصليين رفضوا تغيير حرفهم لأسباب اجتماعية/ اقتصادية مختلفة، فلقد زحف إلي المستوطنات حوالي ١٠٠الف من المهاجرين ليعملوا في الدباغة.

وبحلول عام ١٩٤٤ توسعت المستوطنة لتبلغ مساحتها ١٣٠أكر، وفي عام ١٩٧٥/٥٦ وصلت مساحتها أكثر من الضعف لتصبح ٣٣٠ أكر، في الوقت الذي كانت فيه كل المناطق العشوائية في بومباي تبلغ مساحتها ٥٠٠أكر، ثم دخلت المستوطنة داخل الحدود المحلية لبومباي عام ١٩٦٥، ثم وصلت المستوطنة تدرجياً لمساحتها الحالية، وعبر السنين لم يتم فعل أي شي لتحسينها.

وحالياً تنقسم " **Dharavi**" إلي خمس مناطق رئيسية، المنطقة المركزية، والمنطقة الجنوبية، والمنطقة الجنوبية الغربية ومنطقة **Mukund Nagar**، ومنطقة **Social Nagar**، كل منطقة من هذه

(١) Habitat (UNCHS): " Shelter for the Homeless: The role of non- government organization(NGO_S)." Nairobi, Kenya, 1988.

(٢) الأكر = ٤٨٤٠ ياردة مربعة.

المناطق بها مساحات من " **Chawls**"، التي هي عبارة عن إسكان لمنخفضي الدخل في صورة صفوف، وهي السمة الرئيسية للإسكان في الحي. ونجد أن كل " **Chawl**" (أي تجمع لصفوف من المساكن يعيش به من ٥٠-٦٠٠ شخص)، ويوجد حوالي ١٥٠ " **Chawl**" في الحي.

واستعمالات الأراضي في مستوطنة" **Dharavi**" تشبه الاستعمالات في مدينة صغيرة، فالمساحات السكنية شاملة المحلات وأماكن العبادة تغطي جزء رئيسي من الأرض، بينما جزء آخر كبير مغطي بأكواخ مخصصة للصناعات الصغيرة، وكذلك هناك مناطق مخصصة للتعامل مع الفضلات في دورتها المرتجعة. أما الباقي وهو جزء صغير فتغطية الطرق التي تقطع المستوطنة.

التعرف على المجتمع:

- **المشاكل المتواجدة بالمنطقة:**

إن الخدمات الضرورية لم تكن موجودة بالمستوطنة حتى بداية مشروع التنمية، وظهور مجهودات منظمة " **PROUD** " فالناس يعيشون في مستوى غير آدمي، والقمامة مكدسة ومنتشرة في كل مكان في المستوطنة مشكلة خطرا شديدا على الصحة، وتجعل الحي يبدو كمقلب قمامة ضخم، وتحتد المشكلة بصفة خاصة خلال الرياح الموسمية حيث تغمر القمامة كل المستوطنة.

أما بالنسبة للصرف الصحي، فالمصارف القليلة المتواجدة مسدودة دائماً، وبالتالي فإن جزء كبير من المناطق المفتوحة وأيضاً الشوارع تستعمل كمصارف ومناطق للخلص من المخلفات.

كما أن الحصول على مياه الشرب كان معركة يومية عسيرة، فلقد كان هناك عدد قليل من الصنابير العامة التي يتقاسمها مئات الأفراد، حيث يتجمعون حولها كل صباح ليجمعوا أقصى كمية من المياه قبل أن تقوم البلدية بغلق المياه. ولا يوجد أي وصلة فرعية لأي منزل سواء وصلة مياه أو صرف صحي. حيث فشلت السلطات المحلية في إمداد سكان المنطقة السكانية المتدهورة " **Dharavi**" حتى بالخدمات التي حددتها هذه السلطات نفسها بأنها أدنى حد من الخدمات.

أما بالنسبة لحالة المساكن، فتختلف مادة البناء تبعاً للحالة الاقتصادية للأسرة، وبالتالي نجد في المستوطنة كل مواد البناء سواء الثابتة التي تحوى حوائط من الطوب مع سقف قرميد، أو غير الثابتة كأغصان الشجر والبامبو والخيش.

ومن المشاكل التي ظهرت بالمنطقة أيضاً، التنوع الكبير في الثقافات والعادات والديانات بين السكان في " **Dharavi** " وبالتالي انعكس هذا على انقسامهم إلي مجموعات معا على أساس ثقافي/ اجتماعي، حيث قاد هذا أحياناً إلي توترات اجتماعية بين الناس. وظهر أثر هذا بوضوح حيث تجمع الناس معاً لعمل لجنة لكل " **Chawl** " ولكن لأن هذه المجموعات تتقاتل فيما بينها فقد أصبحت هذه اللجان غير فعالة. وعلى أية حال. فإن هذه التوترات أصبحت قليلة جداً منذ تدخل منظمة " **PROUD** " لتنمية المنطقة.

(٨-١-٢) المنظمة:

هي منظمة غير حكومية تم إنشاؤها في ٢ ديسمبر ١٩٧٩ وتدعي " PROUD "
" People's Responsible Organization of United Dharavi "

والأهداف الرئيسية لمنظمة "**PROUD** " في " **Dharavi** " هي مكافحة الظروف غير الآدمية للحياة في المستوطنة وأيضاً التحكم في البيئة عن طريق غرس روح المشاركة في السكان.

تعريف وتجنيد القيادات الشعبية:

- الهيكل التنظيمي لمنظمة "PROUD " – الأجزاء والمهام:

في القاعدة الأساسية للهيكل نجد ١٥٠ لجنة فردية: لجنة لكل " **Chawl**" وتتألف كل لجنة من هذه اللجان من أعضاء من السكان وممثلين عنهم، وكل لجنة لها مكتب وأعضاء ورئيس وسكرتير يقومون بتنظيم العمل على المستوي المحلي، حيث يتقابل أعضاء اللجنة كل شهر لمناقشة المشاكل والقضايا.

إنشاء سلسلة الاتصالات:

ونظراً لأن المستوطنة منقسمة إلي خمس مناطق رئيسية، فلقد تم إنشاء خمس مجالس: مجلس لكل منطقة، وكل مجلس منها يتكون من رؤساء وسكرتارية اللجان الفردية المنبثقة عن إلـ **Chawls**. وتعمل هذه المجالس الخمس كحلقة وصل وسطي بين اللجان الفرعية واللجنة التنفيذية بمنطقة "**PROUD**" فالمشاكل المحلية التي يصعب حلها على مستوي اللجان الفردية لكل **Chawl** يتم رفعها إلي مستوي المجالس التي تحاول بأقصى جهودها أن تحلها، وإلا ترفعها إلي اللجنة التنفيذية بالمنظمة.

إن المجالس الخاصة بالمناطق الخمسة تعمل كهيئات استشارية للجنة التنفيذية لمنظمة " **PROUD** " وهذه اللجنة التنفيذية مسئولة عن التناسق بين مهام المنظمة ككل. وهي تشكل السياسات/ الخطط/ البرامج.، وتقوم بتنفيذها بعد أن تأخذ عليها الموافقات من الناس في الاجتماع

السنوي والجمعية العمومية، حيث يكون الاجتماع السنوي مفتوحاً لكل الناس في المستوطنة ويحضره حوالي ١٥٠٠ إلي ٢٠٠٠ شخص.

وعدد أعضاء اللجنة التنفيذية ٨ أعضاء يتم انتخابهم بواسطة الناس في الاجتماع السنوي، وبجانب الأعضاء الثمانية تتكون اللجنة من اثنين ممثلين عن كل منطقة من كل مجلس منطقة، كما تضم بالإضافة إلي ذلك الرئيس والسكرتارية.

ويتفرع من اللجنة التنفيذية خمس لجان فرعية لحل القضايا المختلفة المتعلقة بالسكان، فكل لجنة من لجان القضايا تختص بالتعامل مع واحدة من القضايا التي يواجهها الناس في " **Dharavi** " وكل لجنة لها رئيس وسكرتير هم أيضاً أعضاء في اللجنة التنفيذية، كما تضم اللجان ممثلين من كل مجلس منطقة.

(٨-١-٣) المشروع:

المشاورات بين القيادات الشعبية والمسئولين: اتخاذ القرار

إن مشروع التنمية المستدامة لنوعية الحياة " **Dharavi** " يمكن توضيحه بسهولة من خلال توضيح عمل ودور لجان القضايا، حيث أنه المستوي الذي يتم فيه التركيز على حل المشاكل.

وفيما يلي توضيح لدور كل لجنة من لجان القضايا الخمسة. (تحديد الأدوار والمسئوليات).

١- لجنة المياه:

كانت هذه أول لجنة قضايا تم تشكيلها، وكان أول أجزاء اتخذته هذه اللجنة هو التنسيق والضغط على المحليات لتركب صنابير المياه التي يحتاج إليها الأهالي بشدة في جميع مناطق المستوطنة. هذه الخطوة كانت لها أهمية كبيرة في إقناع الأهالي بحاجتهم إلي منظمة " **PROUD** ". ولقد قامت اللجنة بالإشراف على تركيب صنابير المياه في معظم المناطق(على سبيل المثال في المنطقة **Social Nager** وحدها تم تركيب ٧٦ صنبور مياه في خلال شهر واحد)، كما تم كذلك صيانة النظام العام لإمداد المناطق بالمياه. واللجنة منذ البداية، اتبعت أسلوب الضغط الشعبي حتى يجبر **السلطات المحلية والمسئولين على تكملة التزاماتهم.**

٢- لجنة الصرف الصحي والقمامة:

حيث أن القمامة تمثل مشكلة كبيرة لهذا الحي، وخاصة خلال الرياح الموسمية حيث تغمر القمامة مناطق بأكملها، فلقد قامت اللجنة بتقديم عرائض شكوى ومذكرات إلي المحليات. وعندما

فشلت كل هذه في إيقاظ السلطات للقيام بواجباتهم والتزاماتهم، تبنت اللجنة طريقة فريدة من نوعها للاحتجاج. فلقد ذهب أعضاء اللجنة إلي مكتب المجلس المحلي ومعهم ١٥ عبوة من القمامة وعبوة من الحشرات الطائرة الحية وهددوا بإحضار أكثر من ذلك لو لم تقم السلطات بإزالة القمامة والمخلفات في خلال أسبوع.

(بناء صفة الاعتماد على الذات) وفي النهاية اقتنعت السلطات بعد زيارة أخرى من اللجنة بعدد مضاعف من الهدايا. وفي الوقت الحالي، فإن اللجنة متعهدة بالإشراف على متابعة وإنشاء المصارف، وكذلك إزالة القمامة بصفة منتظمة، وأيضاً أعمال الطوارئ في أوقات الرياح الموسمية.

٣- لجنة الصحة:

هذه اللجنة خاصة بمشكلة خطيرة تتعلق بالدخان والأتربة التي تنبعث من مصنع في منطقة **Mukund Nager** الذي جعل حياة الناس مأساوية. ولم تستجب الشركة المالكة للمصنع لرغبات وطلبات منظمة " **PROUD** " ولم تستطيع السلطات المحلية أيضاً فعل شئ في هذا الأمر. وبعد زيارات متكررة من أعضاء اللجنة للمصنع والتفاوض مع كبار موظفيه، ومع استمرار الضغط الشعبي تم إرغام المصنع على الإغلاق وتحويله إلى نشاط أخر.

٤- لجنة دورات المياه:

إن مسئوليات هذه اللجنة تشمل إنشاء وصيانة دورات المياه العامة، وكذلك إمدادها بالمياه والكهرباء. وتقوم هذه اللجنة بتقديم طلبات الصيانة للسلطات المحلية (كتنظيف الدورات أو تزويدها بأبواب أو غير ذلك)، وإذا لم تأت الاستجابة من المحليات سريعاً، تلجأ اللجنة إلي أسلوب المداولات والضغط الشعبي. **وفي هذه المسألة واجهت اللجنة مشكلتان.**

الأولي: هي مشكلة صعوبة الحصول على أرض ثابتة وقوية وعالية لإنشاء دورات جديدة.

والثانية: الاستجابة البطيئة نظرا لنقص رؤوس الأموال الموجهة إلي " **Dharavi**".

ولكن تم توفير عدد مناسب من الأراضي، تم إنشاء دورات مياه جديدة عليها، بواسطة لجنة الأرض والإسكان ووزعت تكلفة الإنشاء بالتعاون بين الأهالي بالمنطقة بنسبة ١٥%والمنظمة ٣٥%والسلطات المحلية بنسبة ٥٠%من تكلفة الإنشاء **(التمويل)** .

٥- لجنة الأرض والإسكان:

إن الناس في" **Dharavi**". مستوطنين غير قانونيين أقاموا على الأرض بوضع اليد، ومهددين بالإزالة في أي وقت، وتمتلك بلدية بومباي٧٠% من هذه الأرض وتوضحها على الخريطة على أنها " أرض فضاء" وفي فبراير ١٩٨٠ أصدرت بلدية بومباي قرارا شفهيا بالإزالة خلال أسبوع لـ٨٠% من الأسر في " **Dharavi** " وفي نفس الليلة قامت منظمة **PROUD** بتشكيل لجنة الأرض والإسكان هذه. واستخدمت هذه اللجنة الوسائل المعتادة للضغط الشعبي ومظاهرات الاحتجاج وإرسال المندوبين والمفاوضات، إلي أن استطاعت إيقاف الإزالة. ولقد صاغت " **PROUD** " في هذه المناسبة شعار للسكان هو:

" **هذه البلدة بلدتنا وهذه الأرض أرضنا** " **Dharavi " ملكنا**"

ولقد طالبت بعد ذلك بعدم إجراء أي إزالة في الحي، وبالفعل لم يتم بعد ذلك أي أعمال إزالة في" **Dharavi "** وتحت تأثير الضغط الشعبي والمقابلات مع المسئولين، قررت السلطات المحلية منح المواطنين شكل من الأشكال القانونية من خلال(بطاقة تعريف للعائلة) وذلك لكل الذين استقروا بالمستوطنة قبل عام ١٩٧٦، وذلك مقابل فرض ضريبة على الأهالي، أما بالنسبة للأهالي الذين لا يستطيعون دفع الضريبة أو الذين استقروا في المنطقة بعد عام ١٩٨٠، لم يتلقوا إي استجابة من السلطات لطلباتهم. وبالتالي تدخلت "**PROUD**" من خلال لجنة الأرض والإسكان ونظمت مظاهرات احتجاج. ونجحت في تعدلي تطبيق هذا القرار على المستقرين بالمنطقة قبل عام ١٩٨٦ بدلا من ١٩٨٠، وكل هذا يوضح حرص المنظمة على مساعدة الناس على تملك الأرض والحصول على هذه الوثيقة الضرورية.

ومن المهام الأخرى التي قامت بها لجنة الأرض والإسكان، قيامها في إبريل عام ١٩٨٦ بعمل بحث ميداني لحصر الأراضي الفضاء في الحي، وذلك بناء على رغبة السكان الذين ليس لديهم دورات مياه، حيث طالبوا بقطعة أرض فضاء لاستخدامها لبناء دورات عليها. وحين تم اقتراح قطعة أرض للبناء عليها، وجد الاقتراح معارضة من السلطات المحلية التي كانت قد خططت لإنشاء فرقة مطافئ في نفس المكان، وتحت ضغط من منظمة " **PROUD** " وبعد أن نظمت مقابلات بين كل من يعنيهم الأمر من السكان مع المسئولين بالمحليات، كانت النتيجة أن تم إلغاء مشروع بناء المطافئ.

جدول رقم (٨-١) يوضح المراحل التنفيذية لمشروع تنمية لحي " Dharavi " بمدينة بومباي الهند.

جدول رقم (٨-٢) يوضح تقييم مشروع تنمية لمشروع تنمية لحي " **Dharavi** " بمدينة بومباي من خلال الإطار المقترح.

المراحل التنفيذية لمشروع التنمية	الأدوار المهام المختلفة	المنظمة	القيادات الشعبية				السكان	السلطات المحلية
			لجنة المياه	لجنة الصرف الصحي	لجان دورات المياه	لجان الأراضي والإسكان		
المرحلة الأولي التعرف علي المجتمع	بناء الثقة بين المنظمة والمجتمع	●						
	تجميع القيادات الطبيعية	●						
المرحلة الثانية	تشكيل لجنة الفردية والمجالس	●						
المرحلة الثالثة الاتصال بين المنظمة والسكان	تدريب القيادات واللجان	●						
	انتخاب القادة	●					●	
المرحلة الرابعة اللقاءات بين القيادات الشعبية والمنظمة	تعريف المشاكل	●					●	
	ترتيب الأولويات	●	●	●	●			
المرحلة الخامسة	تشكيل اللجان التنفيذية	●	●	●	●	●		
المرحلة السادسة اللقاءات بين قيادات المجتمع المحلى والقادة الحكوميين.	خلق الاتصال بين اللجان والسلطات المحلية	●	●	●	●	●		●
	تعريف كل جهة علي قدرات الأخرى	●	●	●	●	●		●
المرحلة السابعة	تحديد الأدوار والمسئوليات	●	●	●	●	●		●
	اتخاذ القرار		●	●	●	●		
المرحلة الثامنة	التمويل	●					●	●
المرحلة التاسعة	التنفيذ		●	●	●	●	●	●
المرحلة العاشرة	الصيانة والمتابعة		●	●	●	●		

جدول رقم (٨-١) يوضح المراحل التنفيذية لمشروع تنمية لحي " **Dharavi** " بمدينة بومباي الهند.

المصدر: من إعداد الباحث.

الأدوار / المهام المختلفة	المنظمة	القيادات الشعبية	السكان	السلطات المحلية
تعريف وتجنيد القيادات الشعبية (تحفيز المشاركة)	◘			
تحديد احتياجات المجتمع وترتيبها في صورة أولويات	◘	◘	◘	
تدريب القيادات الشعبية	◘			
إنشاء سلسلة الاتصالات	◘	◘		
تبادل المعلومات	◘	◘		●
مواجهة أية عقبات إدارية	◘	◘		●
المشاورات بين القيادات الشعبية والمسئولين	◘	◘		◘
اتخاذ القرار		◘		●
تحديد الأدوار والمسئوليات	◘	◘	●	◘
تنسيق الأنشطة بين جميع الأطراف	◘			
التمويل	◘	●	◘	◘
الإنشاء والنظام المرتبط به		●	●	
بناء صفة الاعتماد علي الذات	◘	◘	◘	
استمرارية أعمال التنمية (الاستدامة).		◘	◘	●

جدول رقم (٨-٢) يوضح تقييم مشروع تنمية لمشروع تنمية لحي " **Dharavi** " بمدينة بومباي من خلال الإطار المقترح. ● مهام مقترحة ◘ مهام ظهرت في مشروع تنمية المنطقة.

(٨-٢) تجربة التنمية لعدة مجاورات سكنية بالمنطقة المحتلة/ قطاع غزة:(١)

(٨-٢-١) منطقة الدراسة- خلفية عامة:

هي المنطقة التي يطلق عليها " المنطقة المحتلة **Occupie Territorties**" وهي قطاع من الأرض يقع على طول البحر الأبيض المتوسط وتحتله القوات الإسرائيلية خلال الـ ٢٧ عاما الماضية. ويسكن قطاع غزة حوالي ٨٥٠.٠٠٠ نسمة، بكثافة تزيد عن ٢.٣ شخص/م٢، وفي العقد الأخير، أصبح سكان غزة يزيدون بمعدل ٣.٧% كل سنة، وتتميز هذه المنطقة بأنها تقع تحت ظروف موروثة من الاحتلال، وبالتالي فإن أكثر من ٣/٢ السكان يعتبروا لاجئين.

(٨-٢-٢) المنظمة:

هي منظمة غير حكومية تابعة للولايات المتحدة الأمريكية، وتدعي:

" Save the Children Federation " " SCF"

وتنتشر مكاتب هذه المنظمة حول العالم، بينما مكاتبها الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية، واتجاه المشاركة داخل ضمنا في الهيكل التنظيمي لمنظمة "**SCF** " فهي تتبع إطار عمل أساسه المشاركة مبني على، أساسيات عمل، تعمل بها مكاتبها الميدانية المنتشرة حول العالم. وأساسيات العمل هذه تحدد لمكاتب العمل الميداني خطوط عامة رئيسية لتدعيم مشاركة الأناس العاديين في تخطيط وتنفيذ مشروعات التطوير. ويتم تدريب العاملين بالمنظمة على استثارة المجتمعات المحلية للمشاركة، وذلك من خلال تبادل الخبرات بين العاملين ذوي الخبرة والعاملين الجدد عن طريق المقابلات والتدريب والمناقشات الرسمية وغير الرسمية.

ومنظمة "**SCF** " تتخذ مدخلا شاملا للمشاركة مركزة على تدخل مستمر للمجتمع في كل مراحل المشروع وهي تبدأ بالأطفال الفقراء وعائلاتهم كمجموعة مستهدفة، وهذا يعكس توجهها كمنظمة تعمل لصالح الأفراد العاديين "**Grass-roots** " وأساس كل أشطة هذه المنظمة هو التركيز على بناء صفة الاعتماد على النفس في المجتمعات المحلية، كما أنها تدير برامج ذات مقياس صغير على المجتمع **"Community-based programs** ".

(١) McCommon. Carolyn: " Case Studies in Community participation in Urban Upgrading projects". Open Cities

(2) Building Community participation in Urban Environmental Upgrading. USAID. Cairo. 1995.

(٨-٢-٣) المشروع:

إن مشروع التنمية لنوعية الحياة في عدة مجاورات سكنية بقطاع غزة، قامت من خلاله منظمة "**SCF**" بتنفيذ برنامج بنية أساسية للمجاورات لمدة ١٦ سنة. ومن خلال هذا البرنامج" عملت "**SCF**" على أساس المشاركة في التكلفة "**Cost-sharing**" مع المجتمعات الفقيرة لتحسين ظروفهم المعيشية. والدور الرئيسي الذي تقوم به المنظمة في تلك الأنشطة هو دور المحفز والمجدد، حيث أنها لا تبادر بالمشروعات ولكنها تستجيب لرغبات الأهالي في المشروعات المقترحة من المجتمع والمحليات. وأساس كل هذه الأنشطة هو التركيز على بناء صفة الاعتماد على النفس والاستقلالية من خلال المشاركة المجتمعية.

ومن خلال برنامج البيئة والبنية الأساسية قدمت"SCF" منح للمجتمعات التي تطلب العون، وذلك في أربعة مجالات رئيسية:-

١- تجميع مياه الأمطار في صهاريج. ٢- الإمداد بالمياه.

٣- معالجة مياه الرصف. ٤- مد خطوط للمجاري ووصلات لأرباب الأسر.

وكل منطقة يتم بها أعمال التنمية يتم اختيارها على أساس مدى الاحتياج، نقص الخدمات، عدد المستفيدين، والتكلفة، ولقد تم تنفيذ أكثر من ٢٠٠ مشروع مجتمعي من خلال هذا البرنامج.

ويتضمن هذا المشروع ثلاثة مراحل:-

أولاً: المرحلة الابتدائية: Start- Up Phase

تشمل هذه المرحلة كل الخطوات ما بين التخطيط الابتدائي للمشروع والتوقيع بالموافقة النهائية على المشروع بين المجتمع والمنظمة.

ثانياً: مرحلة التنفيذ: Implementation

يتبع هذه المرحلة كل الأنشطة المتعلقة بالإنشاء حتى يتم تشغيل المشروع وتسليمه إلي المجتمع.

ثالثاً: مرحلة بناء المؤسسات: Institutionalization Phase

تشير هذه المرحلة إلي النقطة التي تقوم فيها المنطقة بالانسحاب من التنفيذ المؤقت، تاركة وجود للمجتمع المحلي يستطيع القيام بالإدارة،وتتأثر هذه المرحلة بالأنشطة التي تتم بالمرحلتين السابقتين.

وفيما يلي شرح تفصيلي للمراحل الثلاثة للمشروع:

أولاً: المرحلة الابتدائية:

تعتبر هذه المرحلة بالنسبة للمنظمة النقطة الحرجة في مسألة وضع أساس للمشاركة الفعالة ولتأكيد إستمراريتها، وهذه المرحلة تدمج كل الخطوات ما بين التخطيط الابتدائي للمشروع والتوقيع بالموافقة النهائية على المشروع بين المجتمع والمنظمة المنفذة.

- التعرف على المجتمع:

وفي المراحل الأولية، كان من الضروري تعريف هؤلاء الذين يعتبرون الأفراد الرئيسين أو المجموعات الرئيسية الذين هم أفضل من يمثل المجتمع ورغباته والذين بإمكانهم تعبئة الدعم الفعال. وقد قامت "**SCF** " لتحقيق هذه النقطة بالتحول من العمل من خلال المحليات إلي التعاون المباشر مع القيادات الشعبية ومع الجمعيات المعتمدة على المجتمع "**CBOs** " ولقد حدث هذا التغيير بعد أن أدركت "**SCF** " أن المشروعات التي تتبناها السلطات الرسمية (والتي تتمثل هنا في القوات المحتلة الإسرائيلية) نادراً ما تقوم بدعم المجتمع ونادراً ما تستمر أو تتواصل المشروعات بعد انتهائها، وفي نفس الوقت، تتميز المنقطة بتواجد العديد من اللجان المحلية مثل المجتمعات الإسلامية والجمعيات المعتمدة على المجتمع والتي تتصل بمختلف الأحزاب السياسية، فكان على المنظمة أن تتصل بها لتحديد احتياجات المجتمع والقضايا المتعلقة به.

- تصميم المشروع:

بالنسبة لمنظمة " **SCF** " وببرامجها، نجد المجتمع يتولي بشكل واضح القيام بدور ابتدائي في تعريف وتحديد المشاريع المقترحة. وتصل المنظمة إلي أبعد من ذلك حيث يتخلي عن مسئولياتها عن التصميم كلية للمجتمع. فبعد المناقشات الأولية، تطلب" **SCF** " من الممثلين عن المجتمع" القيادات الشعبية" أن ينظموا لجان للمجتمع المحلي وأن يجمعوا موافقة وتوقيعات عدد من القيادات من أرباب الأسر وعدد من الناس/ رب أسرة وذلك من الأسر التي يؤثر عليها المشروع،

وهي تطلب ذلك لتؤكد على التزام الأفراد. ولا تقدم " SCF " أي دعم لتشكيل اللجان، بعضها يتم تشكيله ذاتياً من كل مجاورة والبعض الأخر يتم اختياره بالإجماع من سكان المجاورة.

وبعد الحصول المشروع على الموافقة، تطلب " SCF " من اللجان أن تتولي القيام بمسئولية الجوانب التصميمية للمشروع مثل: تحديد المسئوليات المرغوبة من الخدمات، مراعاة التنسيق مع السلطات المحلية(إذا تطلب الأمر) في أية مراجعات للتصميم الأصلي، الحصول على التراخيص الضرورية المحلية، وفي هذه العملية، يكون دور " SCF " هو دور الميسر والموجه، حيث توجه لجان المجتمع نحو الاتجاه القانوني. وتقديم أسماء القادة الرئيسين للمحليات، كما تقدم الإرشاد الفني حينما يتطلب الأمر وذلك خلال أي تعديلات يتم اقتراحها من السلطات المحلية.

- التمويل:

منذ بداية البرنامج، تلقي منح تقدر بـ ٧ ملايين دولار أمريكي من جهات متبرعة متعددة، هذه الاعتمادات المالية تم من خلالها تدعيم أكثر من ٢٠٠ مشروع مجتمعي.

وحيث أن لمستفيدين من برنامج " SCF " دور كبير في اختبار مكونات المشروع ومستوي الخدمات، ونظراً لأن للمجتمع يتولى القيام بالدور الابتدائي في تحديد وتعريف مكونات المشروع، فإن مساهمة أفراد المجتمع تزداد حيث يساهمون على الأقل بـ ٥٠% من المساهمات سواء بالمال أو بالعمالة أو بالمواد.

ثانياً: المرحلة التنفيذية:

يستتبع هذه المرحلة كل مستلزمات الإنشاء والنظام المرتبط به حتى اكتمال المشروع وتسليمه إلي المجتمع، ووفقاً إلي أساسيات عمل منظمة " SCF " فإن لجان المجاورات يتم احتوائها لدرجة كبيرة في الإشراف على التنفيذ، هذه العملية تنمي المقدرة الإدارية للمشروع، كما أنها تخلق صفة الاعتماد على النفس الهامة لإستمرارية النمو والتحسين. وبالإضافة إلي ذلك فإن اللجان تكون مسئولة عن التجهيز الفعلي، وتوجيه المحليات، والتأكد من الدعم الفني لهم أثناء الإشراف على التنفيذ. ويعني هذا أن " SCF " لا تقوم بإدارة عملية التنفيذ ولكنها تقوم بتنسيق الأنشطة بين المجتمع والمحليات .

- بناء المقدرة

وخلال المرحلة التنفيذية تركز" SCF " على بناء المقدرة لدى أفراد المجتمع، حيث تعتبر هذا حجر الأساس في كل برامجها. على أساس خبرتها الطويلة في قطاع غزة، فقد لاحظت

" SCF " قيمة بناء المهارات الفردية وتحسين المقدرة التنظيمية، وذلك في عملية التنفيذ والاستمرارية لمشاريع التنمية المستدامة.

وكذلك اهتمت " SCF " بنفس القدر ببناء الاعتماد علي الذات و الخبرة علي المستوي المجتمعي وذلك حتى يتمكن المجتمع من الاستمرار في أنشطة التنمية حتى بعد انتهاء المشروع الابتدائي.

- خلق الحوار:

تعتمد منظمة" SCF " على خلق الحوار بين المجموعات المؤثرة كجانب رئيسي من إستراتيجيتها التنفيذية، وعلى الرغم من أن خلق الحوار بين المجتمع والمحليات فقط- كمجموعتين مؤثرتين- تبدو مسألة سهلة، إلا أنه في الواقع أمر معقد وصعب، خاصة في منطقة مثل قطاع غزة حيث تقوم بأنشطتها تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي. ولذلك فقد قامت " SCF " بالتأكيد والحرص بصفة خاصة على علاقاتها القوية بين أكبر مجلسين محليين وهما غزة ورفح.

وبعد تنظيم عملية خلق الحوار بين المجتمعات ومكاتب المحليات، قام كل مجتمع- وليس " SCF " – بالحصول على الموافقات الرسمية المطلوب الحصول عليها لتصميمات المشروع، ودور" SCF " هنا هو تنظيم هذه العلاقة من الخارج. ومع الاستمرار في عمليات التنفيذ، تقوم " SCF" بتوجيه المجتمع إلي إرشاد المحليات والتنسيق معها والإشراف عليها. وفي النهاية تطلب المنظمة من المحليات أن تقدم لها تقرير نهائي توضح فيه أن تنفيذ المشروع قد تم على أكمل وجه.

ولقد تم في المرحلة التنفيذية عمل شبكات البنية التحتية بالإضافة إلي تركيب وصلات خاصة لكل رب أسرة، كما تم تنمية كل مسكن بمفرده، حيث تشجع الكثير من الأهالي بعد تركيب خطوط المجاري على إضافة عناصر جديدة في بيوتهم مثل الأحواض وأحواض الاستحمام وسخانات المياه. كما تم أيضاً من خلال مشروع التحسين تحويل الأماكن التي بها مقالب قمامة إلي حدائق عامة كمتنفس للمجتمع، وكذلك تنمية شبكة الطرق.

ثالثاً: مرحلة بناء المؤسسات:

تشير هذه المرحلة إلي النقطة التي تقوم فيها" SCF " بالانسحاب من الموقع، تاركه المجتمع المحلي ذا وجود يستطيع القيام بالإدارة، فمنذ البداية، وكل إستراتيجية " SCF " موجهة إلي تحقيق الاعتماد على النفس، وحتى قبل انسحابها، فإن معظم لجان المجتمع كانت قد تولت بالفعل القيام بكامل مسئوليات الإدارة شاملة اتخاذ القرارات، استخراج التراخيص التحكم، إن تطوير هذه المقدرة المجتمعية يعزز إدارة المشروعات بطريقة متواصلة، حتى مع ظهور العقبات التي تعطل العمل

مثل نقص التمويل أو عدم تعاون المحليات أو غيرها. كما أن المجتمعات المحليـــة اســـتطاعت أن تقوم بنفسها بوضع خطط للارتقاء بالخدمات وذلك بمبادرات منهم وبدون الاعتماد على مساعد ة " SCF ".

كما قامت " SCF " في هذه المرحلة بالعمل مع المنظمات غيـــر الحكوميـــة المحليـــة فـــي المنطقة، وهي منظمات صغيرة، واستطاعت " SCF " من خلال تحسين مهارات وقـــدرات هـــذه المنظمات أن تؤهلها لتعمل كمنظمات وسيطة بين" SCF " والمجتمع ومن أمثلة هـــذه المنظمـــات، منظمة" The Palestine Housing Council(PHC) " وهي منظمة صغيرة وحديثـــة نســـبياً، فقـــد أنشئت في عام ١٩٩١، وتمارس نشاطها في أحد المجاورات السكنية بقطاع غزة.

وقد استطاعت " SCF " من خلال تدعيم قدرات منظمة PHC أن تنقل إليها منهجياتها فـــي المشاركة وتطوير القدرات المجتمعية، وتم ذلك من خلال تـــدريب العـــاملين بـــــ PHC وصـــقل مهاراتهم عن طريق ورش العمل والزيارات الميدانية لمواقع عمل" SCF " . ومن خلال التعـــاون الوثيق بين منظمة" SCF " ومنظمة PHC المحلية، تم إنشاء وحدة مســـتقلة تخـــتص بالارتقـــاء بالمجاورة داخل منظمة PHC لضمان استمرارية العمل حتى بعد انسحاب " SCF " من المنطقة.

ويمكن القول بأن هذه المرحلة هي المرحلة التي استطاعت فيها منظمة" SCF " أن تحـــول وتؤسس " Institutionalize " مشاركة مبنية على المجتمع المحلي في غزة.

المراحل التنفيذية لمشروع التنمية	الأدوار المهام المختلفة	المنظمة	القيادات الشعبية				السكان	السلطات المحلية
			لجنة المياه	لجنة الصرف الصحي	لجان دورات المياه	لجان الأراضي والإسكان		
المرحلة الأولي التعرف علي المجتمع	بناء الثقة بين المنظمة والمجتمع	●						
	تجميع القيادات الطبيعية	●						
المرحلة الثانية	تشكيل لجنة الفردية والمجالس	●						
المرحلة الثالثة الاتصال بين المنظمة والسكان	تدريب القيادات واللجان	●						
	انتخاب القادة	●					●	
المرحلة الرابعة اللقاءات بين القيادات الشعبية والمنظمة	تعريف المشاكل	●					●	
	ترتيب الأولويات	●	●	●	●			
المرحلة الخامسة	تشكيل اللجان التنفيذية	●	●	●	●	●		
المرحلة السادسة اللقاءات بين قيادات المجتمع المحلى والقادة الحكوميين.	خلق الاتصال بين اللجان والسلطات المحلية	●	●	●	●	●		●
	تعريف كل جهة علي قدرات الأخرى	●	●	●	●	●		●
المرحلة السابعة	تحديد الأدوار والمسئوليات	●	●	●	●	●		●
	اتخاذ القرار		●	●	●	●		
المرحلة الثامنة	التمويل	●					●	●
المرحلة التاسعة	التنفيذ		●	●	●	●	●	●
المرحلة العاشرة	الصيانة والمتابعة		●	●	●	●		

جدول رقم (٨-٣) يوضح المراحل التنفيذية لمشروع تنمية مجاورات سكنية بقطاع غزة.

المصدر: من إعداد الباحث.

الأدوار / المهام المختلفة	المنظمة	القيادات الشعبية	السكان	السلطات المحلية
تعريف وتجنيد القيادات الشعبية (تحفيز المشاركة)	◘			
تحديد احتياجات المجتمع وترتيبها في صورة أولويات	◘	◘	◘	
تدريب القيادات الشعبية	◘			
إنشاء سلسلة الاتصالات	◘	◘		
تبادل المعلومات	◘	◘		●
مواجهة أية عقبات إدارية	◘	◘		●
المشاورات بين القيادات الشعبية والمسئولين	◘	◘		◘
اتخاذ القرار		◘		●
تحديد الأدوار والمسئوليات	◘	◘	●	◘
تنسيق الأنشطة بين جميع الأطراف	◘			
التمويل	◘	●	◘	◘
الإنشاء والنظام المرتبط به		●	●	
بناء صفة الاعتماد علي الذات	◘	◘	◘	
استمرارية أعمال التنمية (الاستدامة).		◘	◘	●

جدول رقم (٨-٤) يوضح تقييم مشروع تنمية مجاورات سكنية بقطاع غزة. من خلال الإطار المقترح. ● مهام مقترحة ◘ مهام ظهرت في مشروع تنمية المنطقة.

الفصل التاسع : نموذج مختار من التجربة المحلية .

الدراسة الميدانية : تقييم إطار العمل النظري لدعم وزيادة فاعلية المجمعات المحلية في نجاح عمليات التنمية المستدامة للمناطق السكنية المتدهورة: تتبع فاعلات المشاركة من خلال توثيق وتحليل تجربة مصرية.

(٩- ١) اختيار منطقة الدراسة الميدانية:

(٩-١-١) تعريف بمنطقة الدراسة:

تم اختيار منطقة سكنية بالقاهرة، حيث تمت بها تجربة مصرية للتنمية المستدامة، وذلك لتوثيق وتحليل هذه التجربة. **ومنطقة الدراسة هي:**

- منطقة حكر ألسكاكيني وعزبة هاشم أغا بحي الشرابية.

وفيما يلي تعريف بالتجربة:

مشروع التنمية المستدامة لمنطقة حكر ألسكاكيني وعزبة هاشم أغا:

حيث تم في هذه التجربة تنمية منطقتين متلاصقتين في حي الشرابية هما حكر ألسكاكيني وعزبة هاشم أغا والتغلب على معظم مشاكلهما، وذلك من خلال منظمة غير حكومية هي " **الهيئة الإنجيلية القبطية للخدمات الاجتماعية**"،التي تبنت هذا المشروع وقامت بالإشراف عليه من خلال تطبيق مبدأ المشاركة الشعبية بين سكان المنطقتين والمنظمة والجهات التنفيذية المحلية.

(٩-١-٢) معايير اختيار منطقة الدراسة:

كانت هناك مجموعة من المعايير التي تم على أساسها اختيار تجربة الدراسة الميدانية، وهذه المعايير هي:

١- أن تكون التجربة قد تمت بمشاركة السكان سواء بالمال أو بالجهد أو بالرأي.

٢- أن تكون تجربة التنمية المستدامة قد تمت من خلال منظمة غير حكومية(**NGO**).

٣- أن تكون التجربة قد تمت بمشاركة الأجهزة المحلية للدولة، وذلك من خلال قيام المنظمة غير حكومية بدور الوسيط بين السكان والأجهزة المحلية، وعمل قنوات اتصال بينهما.

٤- أن تكون التجربة قد أدت بالفعل إلي تنمية المنطقة التي تمت بها.

٥- أن تكون التجربة قد انتهت منذ فترة كافية لإمكانية الحكم على مدى نجاحها ومدى استدامتها.

(٩-١-٣) منهج وأداة الدراسة الميدانية:

تعتبر الدراسة الميدانية دراسة نوعية حيث أنها لا تهدف إلي استخلاص إحصاءات أو نسب، ولكنها تهتم بجمع الحقائق واستخلاص دلالاتها، فالدراسة وصفية تحليلية تهدف إلي وصف وتحليل العوامل المرتبطة بالمشاركة، وأسلوب وطبيعة التفاعل بين المنظمات غير الحكومية والمشاركة السكانية.

- منهج الدراسة الميدانية:

تعتمد الدراسة الميدانية على إتباع منهج دراسة الحالة " Case-Study "، وقد تم اختيار هذا المنهج للأسباب الآتية [1]:

١- يهتم هذا المنهج بجميع الجوانب المتعلقة بموقف واحد أو بحالة، وتشمل " الحالة" في تعريف هذا المنهج: أي شخص أو مجموعة الأشخاص(أسرة/ مؤسسة/ مجتمع) يرغب الباحث في دراستها بتفصيل كبير.

٢- لا يهدف منهج دراسة الحالة إلي الوصف الدقيق للشخص أو الجماعة المدروسة فقط. ولكنه يهدف أيضاً إلي التعرف على الأسباب الرئيسية التي أدت بالفرد أو الجماعة إلي الوصول إلي وضعها الحالي " Present Status " .

٣- في منهج دراسة الحالة يفحص الباحث بعناية، واحدة أو أكثر من" الحالات".

وسوف يتم عرض وتحليل مشروع التنمية من خلال التسلسل الآتي:-

أولاً: مشروع التنمية- المحتوي العام.

ثانياً: خلفية عن المنظمة التي قامت بمشروع التنمية.

ثالثاً: المراحل التنفيذية للمشروع: المهام- التتابع- الأدوار.

رابعاً: أهم نتائج المشروع.

(١) بدر أحمد: " أصول البحث العلمي ومناهجه"، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٢.

(٩-٢) مشروع التنمية المستدامة لمنطقة حكر السكاكينى وعزبة هاشم أغا.

مقدمة

منذ أكثر من عشر سنوات، بدأت الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية مشروع للتنمية المستدامة لمنطقة حكر ألسكاكيني وعزبة هاشم أغا بالشرابية، وذلك بمشاركة قيادات وأهالي المنطقتين وبالتعاون مع محافظة القاهرة والجهات التنفيذية المعنية.

وفى هذا الجزء توثيق وتحليل لمشروع التنمية المستدامة لمنطقة حكر ألسكاكيني وعزبة هاشم أغا بالشرابية وسوف يتم ذلك من خلال التسلسل الآتي:

أولا : لمشروع التنمية لمنطقة حكر ألسكاكيني وعزبة هاشم أغا بالشرابية – المحتوي العام:

- التعريف بمنطقة المشروع.
  - الدراسات الطبيعية.
  - التطور التاريخي.
  - الخصائص الاجتماعية والاقتصادية.
  - الخصائص العمرانية.
- كيف بدأت فكرة المشروع.
- المشاكل المتواجدة بالمنطقة.

ثانيا: خلفية عن المنظمة التي قامت بمشروع التنمية.

ثالثا: المراحل التنفيذية للمشروع: المهام – التتابع – الأدوار.

١- التعرف علي المجتمع. ٢- تشكيل لجنة التنمية.

٣- الاتصال بين الهيئات والسكان.

٤- تدريب القادة المتطوعين.

٥- اللقاءات بين القيادات الشعبية والهيئة.

٦- تشكيل اللجان الفرعية

٧- اللقاءات بين القيادات الشعبية والقادة الحكوميين.

٨- التمويل. ٩- التنفيذ.

١٠- الصيانة والمتابعة.

رابعا: أهم نتائج المشروع.

مشروع التنمية المستدامة بمنطقة حكر ألسكاكيني وعزبة هاشم أغا:

التعريف بمنطقة المشروع.

تقع منطقة الدراسة المكونة من حكر ألسكاكيني وعزبة هاشم أغا داخل زمام حي الشرابية الذي انشأ في عام ١٩٤٨ قريبا من وسط مدينة القاهرة.

ويحدد هذا الحي من جميع الجهات شبكة سكك حديد مصر الخارجة والداخلة إلى حوش الفرز الرئيسي للسكك الحديدية، وذلك يعزله نسبيا عن باقي أحياء القاهرة، كما يحيط بة طريق نصف دائري موازي لخط السكك الحديدية – شارع حوش الفرز – تتعامد عليه مجموعة من الطرق الفرعية المحددة للمجاورات المختلفة المكونة للحي، وتطل علي هذا الطريق النصف الدائري منطقة صناعية كبيرة تميز هذا الحي، كما أنها توفر الكثير من فرص العمل، ولهذا فإن هذا الحي يعتبر مركزا للعمالة الحرفية الوافدة من الريف المصري خاصة مع قربه من المحطات النهائية لسكك حديد مصر، موقف أحمد حلمي وموقف عبود، موقف أتوبيس وسط الدلتا.

ولقد قامت الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية بمشروع التنمية بمنطقتين متقاربتين في الحي وهما:

١- حكر ألسكاكيني بمسطح حوالي ٩.٥٠ فدان وحدودها كالتالي:

شارع ترعة الجلاد الشرقي شمالا.

امتداد شارع الإمام الحسيني شارع حسني غربا.

شارع عبد الرحمن سباق جنوبا.

شارع الحريري شرقا.

٢- عزبة هاشم أغا بمسطح حوالي ٧ فدان وحدودها كالتالي:

شارع حمزة مسعود شمالا

شارع الإمام الحسيني غربا.

شارع محمود سرور جنوب شرق.

وجدير بالذكر أن المنطقتين معا يطلق عليهما من قبل الجهات الرسمية للدولة حكر ألسكاكيني.

والشكل رقم (٩-١) خريطة توضح موقع منطقة الدراسة بالنسبة لحي الشرابية، والذي يظهر محاطا بخطوط السكك الحديدية من جميع الجهات ووجود المنطقتان في منتصف حي الشرابية كبورة للتدهور.

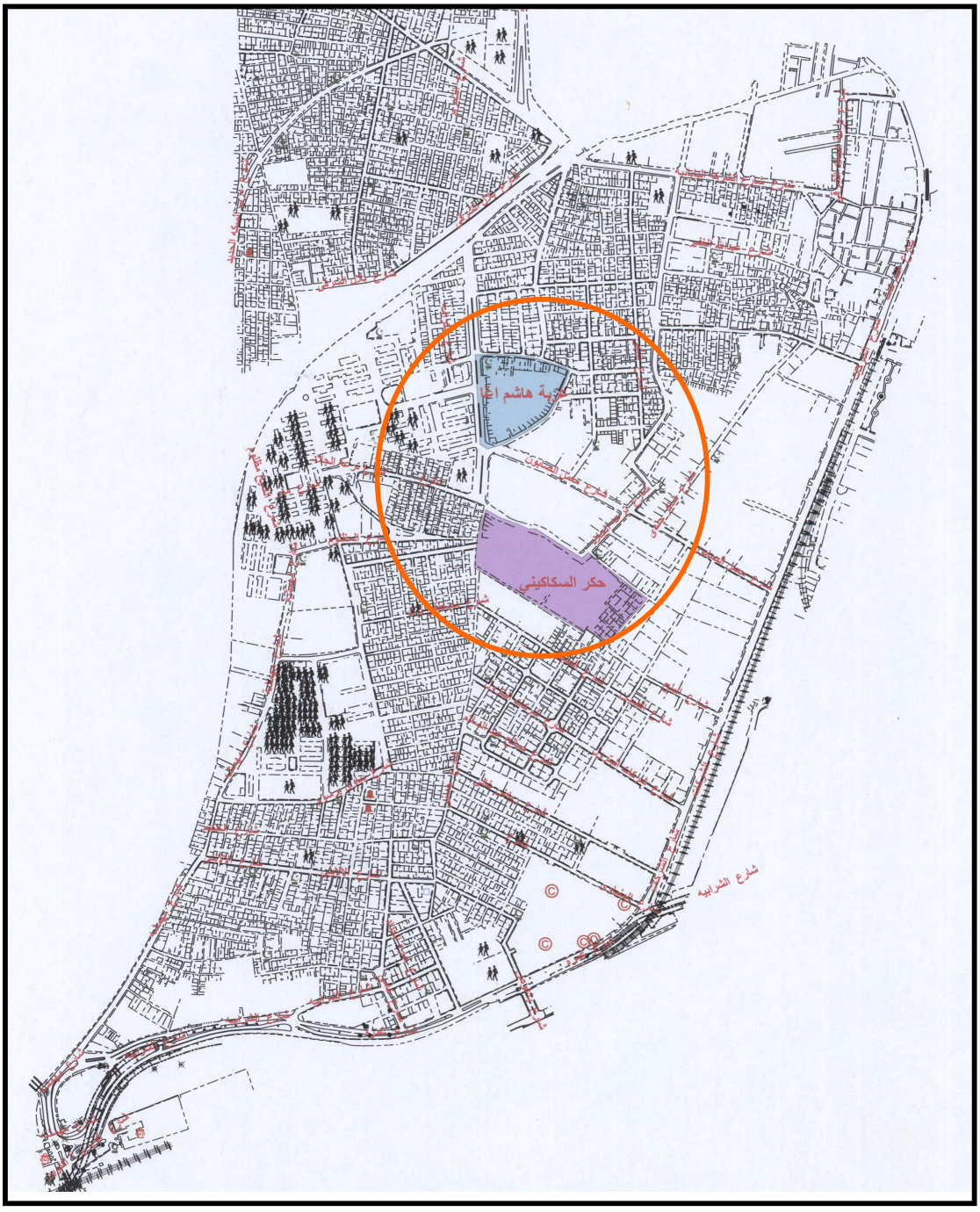

الشكل رقم (٩-١) خريطة توضح موقع حي الشرابية محاطا بخطوط السكك الحديدية من جميع الجهات، والدائرة تشير إلى منطقة الدراسة.

(٩-٢-١) الدراسات الطبيعية:

(٩-٢-١-١) استعمالات الأراضي:

وتشمل **المساحة البنائية Built-up Area** حوالي ٨٤.٤% من المساحة الكلية للمنطقتين بالكامل ومن هذه النسبة هناك حوالي ٨٠.٦% من المساحة المبنية بالمنطقة تستخدم للاستعمال السكني والباقي للخدمات التجارية و الدينية والمخازن وسيأتي بالتفصيل أماكن ونسب توزيع هذه الخدمات بمنطقة البحث.

أما **المساحة الغير مبنية من حكر ألسكاكيني وعزبة هاشم أغا** والتي تقدر بحوالي١٥.٦% من المساحة الكلية فهي مساحات عبارة عن مساحات الطرق الداخلية المخصصة للمشاة والسيارات ومناطق فضاء وخرابات وارض فضاء تستخدم كمخزن لمصنع شركة النيل للأدوية وتتركز المناطق فضاء معظمها في منطقة حكر ألسكاكيني.

تبلغ **مساحة الاستعمال السكنى** حوالي ١٣.٩٢ فدان وينتشر التوزيع السكنى بكامل منطقة البحث وبخاصة في وسط المنطقتان وعلى الطرق الرئيسية المحيطة .

وتشمل **مساحة الخدمات التجارية والصناعية** (الحرفية) حوالي ١٨% من مساحة المباني المقامة بمنطقة البحث ويتداخل الاستعمال التجاري مع الحرفي مع السكني فنجد أن المحال التجارية أو الورش الحرفية الصغيرة تتواجد أسفل المباني السكنية أو من خلال تحويل غرفة من غرف المسكن الفردي للأسرة الواحدة والمطلة علي الطريق إلي محل تجاري أو مكان لمزاولة المهنة وذلك بغرض زيادة الدخل الاقتصادي للأسرة ويتركز توزيع الخدمات التجارية وسط المنطقة خاصة في الشارع الواصل بين شارع الإمام الحسيني وشارع محمود سرور في عزبة هاشم أغا وشارع حسنى وشارع ترعة الجلاء في حكر ألسكاكيني غربا.

أما بالنسبة **للخدمات الصناعية** فهي تعتبر صناعات خفيفة أو بمعني أخر صناعات حرفية وهي التي تتمثل ورش لتصنيع كرتون تعبئة الأحذية وإصلاح الأحذية ومخازن المواد البناء ومواد العازلة لكونها المهنة السائدة وهي العمل بالطبقة العازلة.

وتوجد بعض الورش القليلة داخل منطقة البحث علي الطرق الخارجية لحكر ألسكاكيني وقد تكون هذه الصناعات الحرفية من خلال استيلاء احد السكان علي ارض فضاء ويحولها لأرض يزاول فيها مهنة (كمهنة سمكرة السيارات ودهانها).

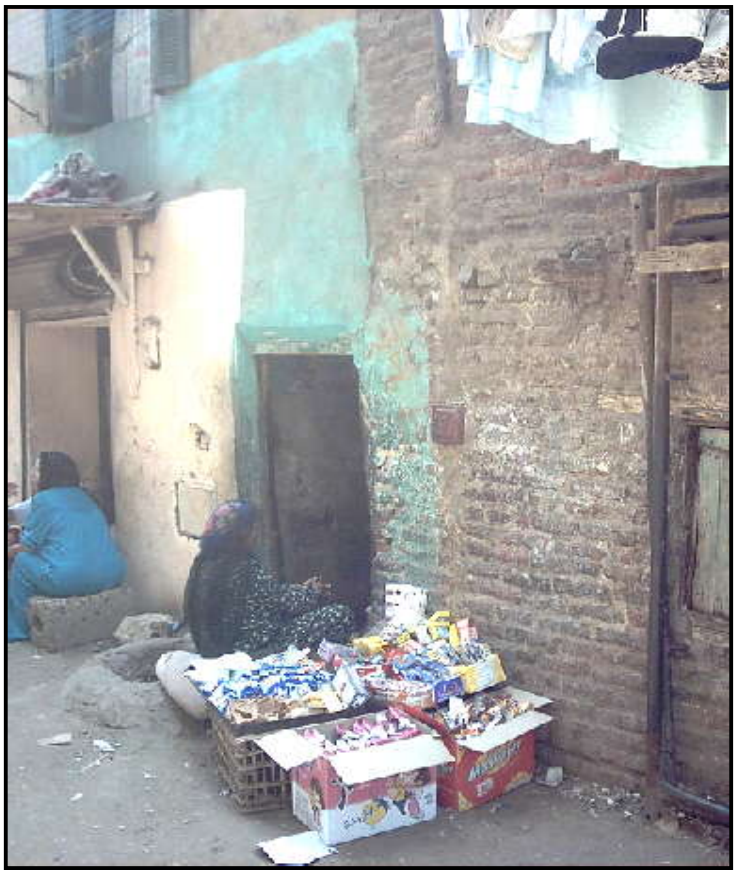

الشكل رقم (٩-٢) توضح تداخل الاستعمال التجاري والحرفي مع السكني في حكر ألسكاكيني وعزبة هاشم أغا.

المنطقتان ليس بهم أي **خدمات تعليمية** واقرب مدرسة للتعليم الأساسي على بعد حوالي "١ كم " ويوجد مدرسة ثانوي (مدرسة نحيب محفوظ الثانوية للبنات) في منتصف المسافة بين حكر ألسكاكيني وعزبة هاشم أغا ولا يستفيد عدد كبير من سكان المنطقتان.

تمثل **الخدمات الدينية** نسبة حوالي ٠.١٤%(٧٢٠متر مسطح) من مساحة المباني المقامة وهي عبارة عن مسجد واحد في منطقة عزبة هاشم أغا مسجد التقوى (مهمشة القديمة) يتكون من دورين في الدور العلوي جمعية الإصلاح الأهلية وتقوم بتقديم خدمات اجتماعية وتحفيظ القرآن ومساعدات من أموال الزكاة والتبرعات. وفي منطقة حكر ألسكاكيني لا توجد مساجد ولكن توجد زاوية للصلاة أسفل احد المباني السكنية بمسطح ١٥متر بجوار جمعية أنصار النبي محمد.

تبلغ **مساحة الطرق والشوارع الداخلية** بمنطقة البحث حوالي ٦% من المساحة الكلية لكل من منطقة عزبة هاشم أغا ومنطقة حكر ألسكاكيني.

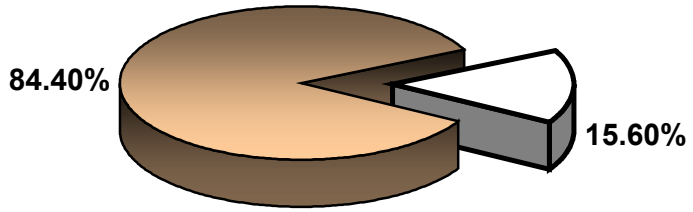

المساحة الغير مبنية من حكر ألسكاكيني وعزبة هاشم أغا ☐ المساحة البنائية Built-up Area ☐

ويوضح الشكل رقم (٩-٣) المساحة البنائية Built-up Area من المساحة الكلية للمنطقتين.

أولا: منطقة عزبة هاشم أغا :

الشوارع المحيطة :-

- شارع الأمام الحسيني.
- شارع حمزة مسعود.
- شارع محمود سرور.

يتراوح عرض شارع الإمام الحسيني حوالي ٢٠متر ويعمل في الاتجاهين وتصل من شارع معمل الصابون وحتى شارع العزيز أما شارع حمزة مسعود وشارع محمود سرور فبعرض اقل من ٨ متر.

الإنارة : يوجد إنارة في الشوارع المحيطة خاصا في شارع الإمام الحسيني.

أرصفه المشاة: الشارع الوحيد الذي بة أرصفة للمشاة هو شارع الإمام الحسيني أما باقي الشوارع المحيطة بها أرصفة بعرض اقل من ٥٠سم بجانبي الشوارع.

الطرق الداخلية :-

لا يوجد طرق داخلية بالمعني المتعارف عليه وعلي سبيل المثال الطريق الداخلي الوحيد الذي يسمح بمرور السيارات هو شارع محمد رزق بعرض من ٤.٥متر باقي الطرق عبارة عن حارات وعطفات مغلقة النهايات بعرض من ٢: ٣ متر ووجود الترنشات المحلية مرتفعة عن الأرض بحوالي٥٠سم مما يعيق المرور حتى علي المشاة.

لا يوجد أناره في هذه الطرق والشوارع إلا الخارجية منها فقط.

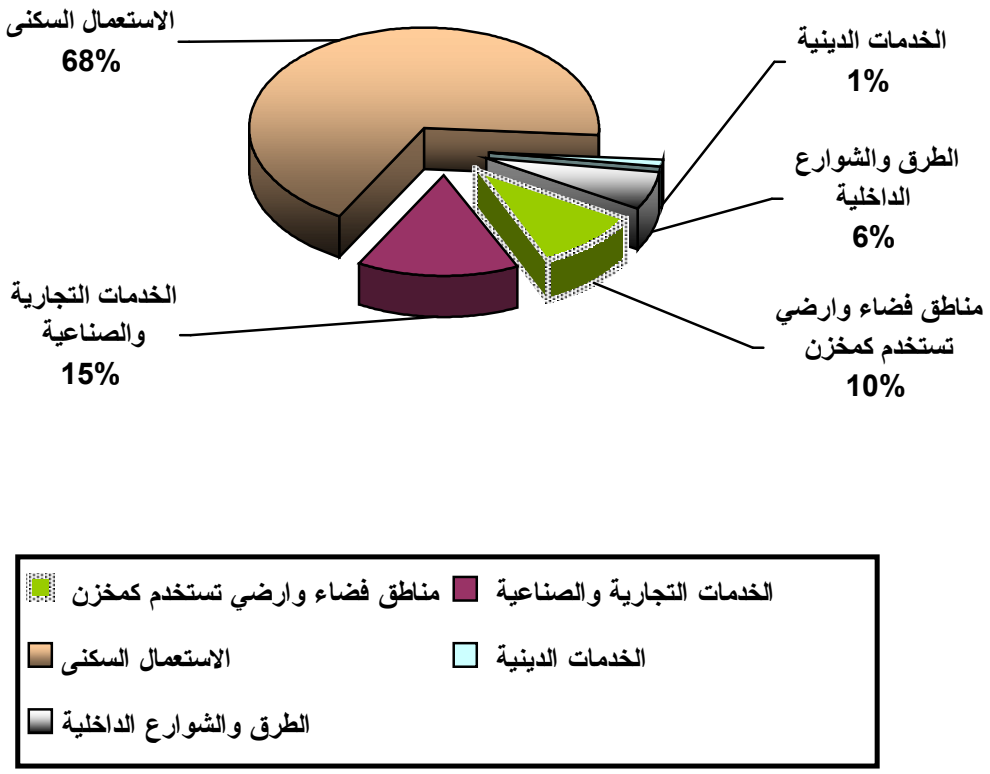

الشكل رقم (٩-٤) تحليل توزيع استعمالات الأراضي لحكر ألسكاكيني وعزبة هاشم أغا.

الشكل رقم(٩-٥) أماكن وأسماء الطرق الرئيسية المحيطة والطرق الفرعية والحارات والعطفات الداخلية لمنطقة عزبة هاشم أغا.

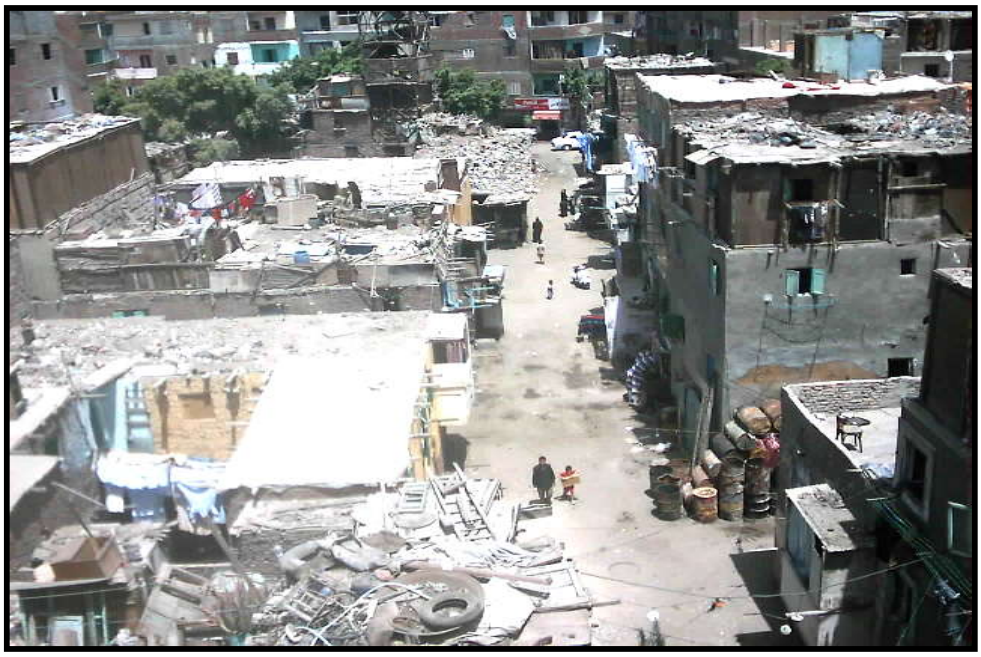

الشكل رقم(٩-٦) يوضح الطريق الداخلي الوحيد الذي يسمح بمرور السيارات بمنطقة عزبة هاشم أغا (شارع محمد رزق بعرض من ٤.٥متر).

ثانيا منطقة حكر ألسكاكيني :

الشوارع المحيطة :-

- شارع ترعة الجلاد الشرقي.
- شارع حسني.
- شارع الحريري.

شارع ترعة الجلاد الشرقي هو الشارع الرئيسي المحيط بحكر ألسكاكيني ويصل من شارع الإمام الحسيني وحتي شارع معمل الصابون ويصل عرضه حوالي ٨ متر.

إما باقي الشوارع المحيطة فهي اقل في العرض والأهمية وتتركز الأنشطة التجارية الخاصة بسكان المنطقة علي جانبي شارع حسني بالرغم من ضيقه حوالي ٦متر.

الإنارة : لا توجد إنارة إلا في شارع ترعة الجلاد وليس بكامله طوله عند المدخل فقط.

ارصفه المشاة: لا يوجد ارصفه للمشاة حيث يوجد علي جانبي الطرق إما تشوينات حديد تسليح أو خردة – أما المحلات التي تعرض بضاعتها خارج المحلات.

الشكل رقم (٩-٧) يوضح شارع ترعة الجلاد الشرقي وتركز الأنشـــطة التجاريـــة الخاصـــة بالسكان علي الطرق الرئيسية المحيطة لمنطقة حكر ألسكاكيني .

<u>الطرق الداخلية</u> :-

مثل منطقة هاشم أغا لا توجد طرق فرعية بمنطقة الحكر تسمح بدخول العربات سوء ثلاثـــة طرق فرعية بعرض ٤متر أما باقي الطرق عبارة عن حارات وعطفات مغلقة النهايات ولا يوجـــد إنارة في هذه الطرقات الداخلية.

ويوضح الشكل رقم (٩-٥) أماكن وأسماء الطرق الرئيسية المحيطة والطرق الفرعية والحارات والعطفات الداخلية.

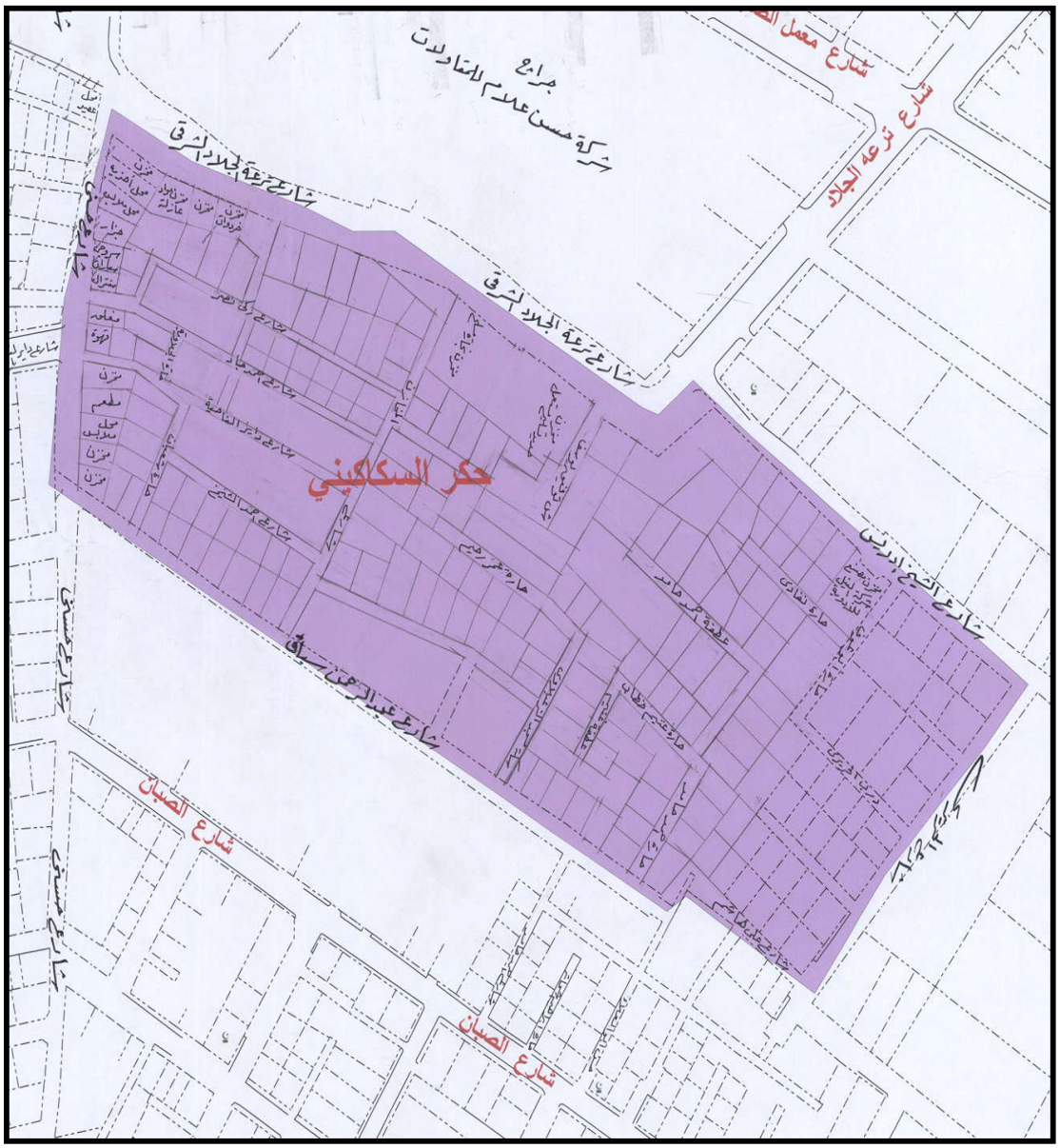

الشكل رقم(٩-٨) أماكن وأسماء الطرق الرئيسية المحيطة والطرق الفرعية والحارات والعطفات الداخلية لمنطقة حكر ألسكاكيني.

(٩-٢-١-٢) حالات المباني:

حالات المباني (حالات المباني ــ ارتفاعات المبـــاني ــ مـــواد البنـــاء وطـــرق الإنشـــاء المستخدمة) قسمت حالة المباني إلي ثلاث حالات (جيد- متوسط – رديء).

وأسس التي اتبعت لتحديد حالة المبني تعتمد علي عدة عوامل أساسية هي:

١. نوع مادة البناء (دائمة – مؤقتة).
٢. اتصال المبني بالمرافق (مياه – كهرباء – صرف) من عدمه،وحالة اتصال هـــذه المرافق وتأثيرها علي سلامة المنشأة.
٣. مظهر المبني من الخارج بمعني لا يوجد بة عيب إنشائي ظاهر.
٤. العمر الافتراضي كعامل من عوامل تقييم المبني،أما التشطيب الخـــارجي للمبنـــي خارج التقييم

أ- وتعد نسبة المباني ذات الحالة البناية الرديئة والتي من مواد بنائية فقيرة ومؤقتة حوالي ٥٥% من إجمالي حالات المباني الموجودة وتتركز في منطقة عزبة هاشـــم أغـــا والمنـــاطق الداخلية من منطقة حكر ألسكاكيني وهي مباني ذات طابع ريفي أو عشش سكنية بمواد بنايـــة غير دائمة بدون مرافق حيث يعتمد سكان تلك المباني علي اخذ مياه من الدور الأرضي أو أمام المبني و بالنسبة للكهرباء فيحصلون عليها بطريقة غير قانونية من جيرانهم.

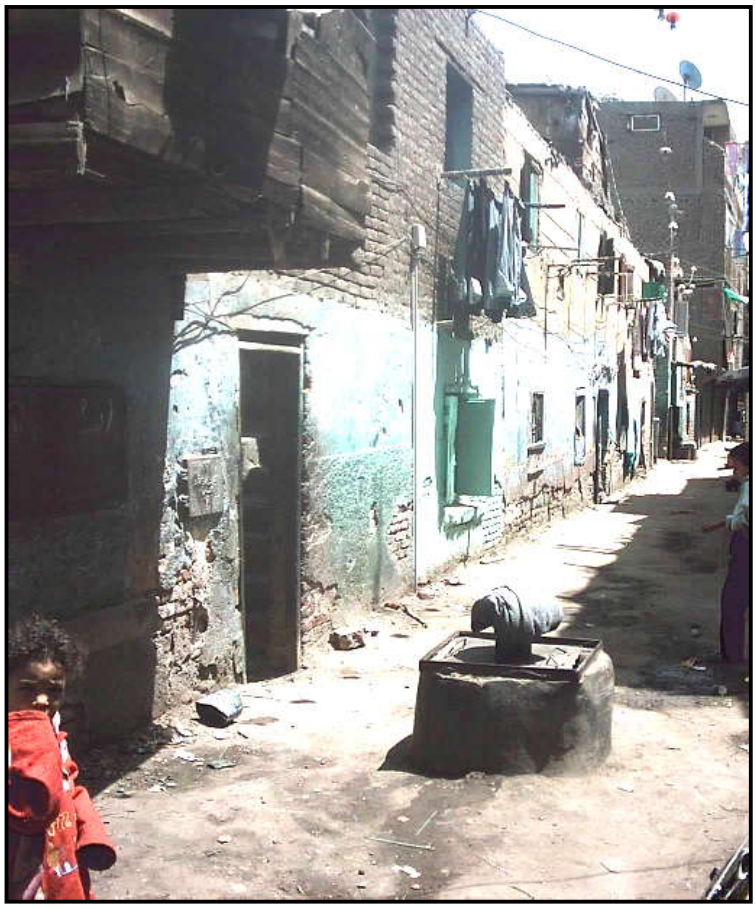

والشكل رقم (٩-٩) صورة لحالة المباني الرديئة ذات الطابع الريفي العشش السكنية بمواد بناية غير دائمة بدون مرافق في منطقة هاشم أغا وحكر ألسكاكيني.

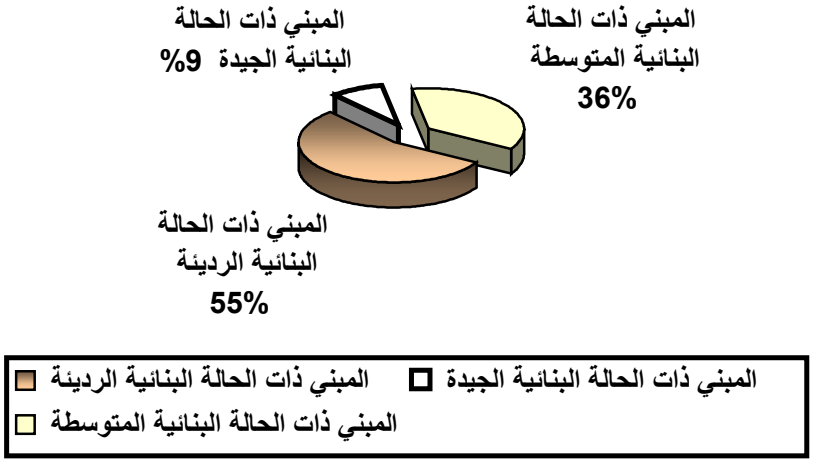

الشكل رقم (٩-١٠) تحليل حالات المباني لحكر ألسكاكيني وعزبة هاشم أغا.

ب- تتركز **المباني ذات الحالة المتوسطة** والتي تقدر بحوالي ٣٦% من حالات المباني الكلية في عزبة هاشم أغا علي جانبي شارع محمد رزق وبعض المباني علي الشوارع الداخلية المحيطة.

وفي حكر ألسكاكيني علي جانب شارع عبد الرحمن سباق وعلي الشوارع الخارجية المحيطة وتعتبر المباني ذات الحالة البنائية المتوسطة خلطة من الأنواع المختلفة عمارات سكنية ومساكن غرف للإيجار.

- تتمثل **المباني ذات الحالة البنائية الجيدة** حوالي ٩% من إجمالي المساكن بالمنطقة، وتتركز في منطقة حكر ألسكاكيني المطلة علي شارع حسيني، ويتم استخدام مواد بنائية دائمة مثل الهياكل الخراسانية والطوب الأحمر كقواطيع والأسقف الخراسانية وليس بها عيوب إنشائية ظاهرة وحالة المرافق بحالة جيدة ولا تؤثر علي سلامته إنشائيا.

(٩-٢-١-٣) ارتفاعات المباني:

قسمت ارتفاعات المباني إلي دور واحد – دورين –أكثر من ذلك، وتقدر نسبة المباني ذات ارتفاع دورين حوالي ٤٦% من إجمالي المباني وهي الغالبية، إما المباني ذات ارتفاع دور واحد فتقدر نسبتها بحوالي ٢٤% فقط، وتقدر نسبة المباني ذات ثلاثة ادوار أو أكثر بحوالي ٣٠%.

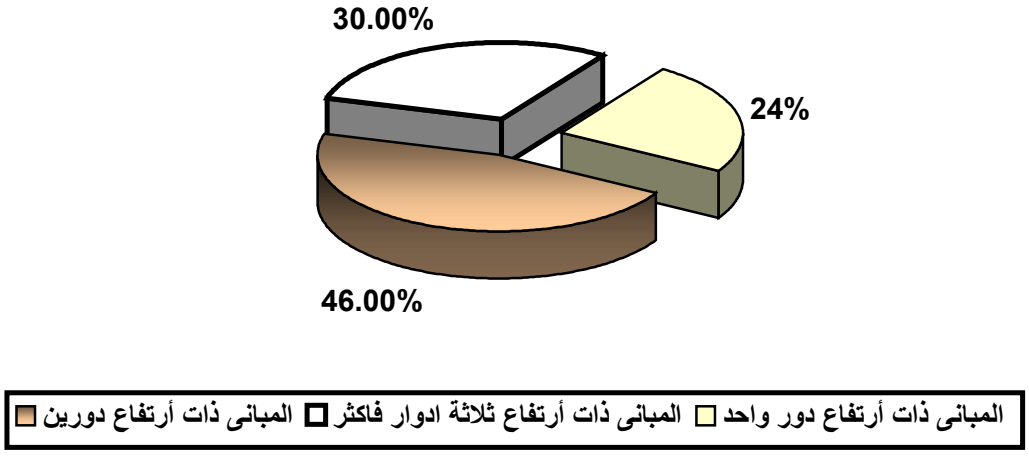

الشكل رقم (٩-١١) تحليل الارتفاعات المختلفة بمنطقة عزبة هاشم أغا وحكر ألسكاكيني.

(٩-٢-١-٤) توزيع الملكيات:

تعتبر نوع الملكية من أهم العناصر التي يجب دراستها في المناطق السكنية المتدهورة ، ويقصد هنا بنوع الملكية هو تحديد ملكية الأرض قبل تحولها إلى منطقة عشوائية، وهل أنها ملكية عامة ملك للدولة أم ملكية خاصة ملك لإفراد، وتأتى بعد ذالك الملكية الحالية وهل هي وضع يد أي حكر أم هي تقسيمات أراضى بغير عقود رسمية. وأهمية تحديد نوع الملكية في المجتمعات السكنية المتدهورة لان التنمية بهذه المجتمعات يعتمد على نوع الملكية بطريقة أساسية إذ أن عدم قانونية تملك الأهالي للأرض يعتبر ورقة رابحة يمكن استخدمها بايجابية لضمان اشتراك الأهالي في التنمية وذلك بتمليكها لهم بشروط معينة مثل أن يرتقى الساكن بمسكنة قبل حصوله على عقد التمليك الرسمي.

توجد بمنطقة البحث ثلاثة أنواع من الملكية وان كانت المنطقة أرضا زراعية مملوكة لشخص واحد ألسكاكيني باشا، هو أحد باشاوات مصر ما قبل الثورة، وله وحده حق التصرف فيها (راجع التطور التاريخي للمنطقة)، وأنواع الملكية هي:

أ- **ملكية غير قانونية** لا توجد معهم أي عقود رسمية أو ابتدائية أو أي وثائق ملكية على الإطلاق والملكية غير قانونية بالمنطقة مبنية أساسا على الأشخاص التي كانت معها عقود ابتدائية عن طريق استقدام أقارب لهم من مناطقهم الأصلية الريفية ووضع اليد على الأراضي المجاورة لأقاربهم، وتعتمد هذه الفتة على عقود إيجار مع أشخاص بدون صفة أو على إيصالات الكهرباء كسند ملكية لهم، وتقدر نسبة الملكية غير قانونية حوالي ٥٧% من إجمالي المباني وهي الغالبية.

ب- **ملكية غير موثقة بعقود ابتدائية** من ناظر دائرة أملاك ألسكاكيني باشا (عمر رحيم) وتمت هذه العقود لصالح عمر رحيم دون العودة لورثة ألسكاكيني باشا وتقدر نسبتها حوالي ٣٥% من إجمالي المباني.

ح- **ملكية موثقة بإحكام قضائية** وتمثل المخازن (مخزن شركة النيل للأدوية بمنطقة ألسكاكيني وورشة تصنيع المسامير بعزبة هاشم أغا) وارض الوقف الخاصة بالمسجد التقوى وتقدر نسبتها حوالي ٨% من إجمالي المباني.

الشكل رقم (٩-١٢) تحليل لتوزيع الملكيات بمنطقة عزبة هاشم أغا وحكر ألسكاكيني.

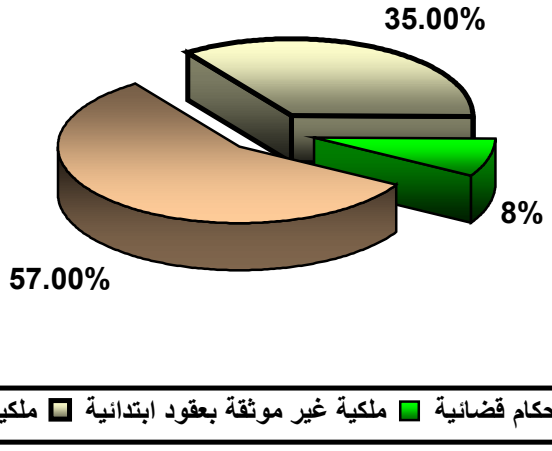

الشكل رقم (٩-١٢) تحليل لتوزيع الملكيات بمنطقة عزبة هاشم أغا وحكر ألسكاكيني.

(٩-٢-١-٥) لمرافق العامة (الصرف الصحي ــ التغذية بالمياه ــ الكهرباء):

حيث أن المنطقة تعتبر من المناطق السكانية المتدهورة، فلم يكن لها أي اتصال مع الجهات الحكومية، ولم يكن يصل إليها أي بنية أساسية حتى نهاية الثمانينات كانت المنطقة تعاني من مشاكل عدم توفر البنية الأساسية.

الصرف الصحي: قامت الهيئة العامة للصرف الصحي بالقاهرة بإمداد منطقة البحث بخطوط الصرف الصحي حول الطرق الخارجية فقط وحتى البد في مشروع التنمية لم تكون هناك إي شبكة للصرف الصحي واعتمد الأهالي على الصرف المحلي الترنشات والبيارات.

التغذية بالمياه: يوجد خط تغذية بالمياه رئيسي يمر بشارع الإمام الحسيني وشارع ترعة الجلاد من شارع معمل الصابون أم الشبكة الداخلية كالصرف الصحي لا توجد شبكة ونتيجه لعدم وجود مياه، وكان الأهالي يقومون برحلات عذاب يوميا للحصول علي مياه الشرب.

الكهرباء:تتصل غالبية المساكن بمنطقة البحث بالكهرباء ويصل نسبة المباني الخدومة بالكهرباء ٨٤% من إجمالي المباني وذلك لوجود المنطقة بالقرب من المنطقة الصناعية بالشرابية.

وتنحصر الساكن المحرومة من الكهرباء والتي تقدر ١٦%في الناطق الداخلية في كل من عزبة هاشم أغا وحكر ألسكاكيني.

وتحصل حوالي ٣٥% من المباني على الكهرباء بطريقة غير شرعية من خلال توصيلات كهربائية من المساكن المجاورة .

أم باقي عناصر البنية الأساسية من (نظام لجمع القمامة ــ مناطق خضراء ــ الخ) فلا توجد.

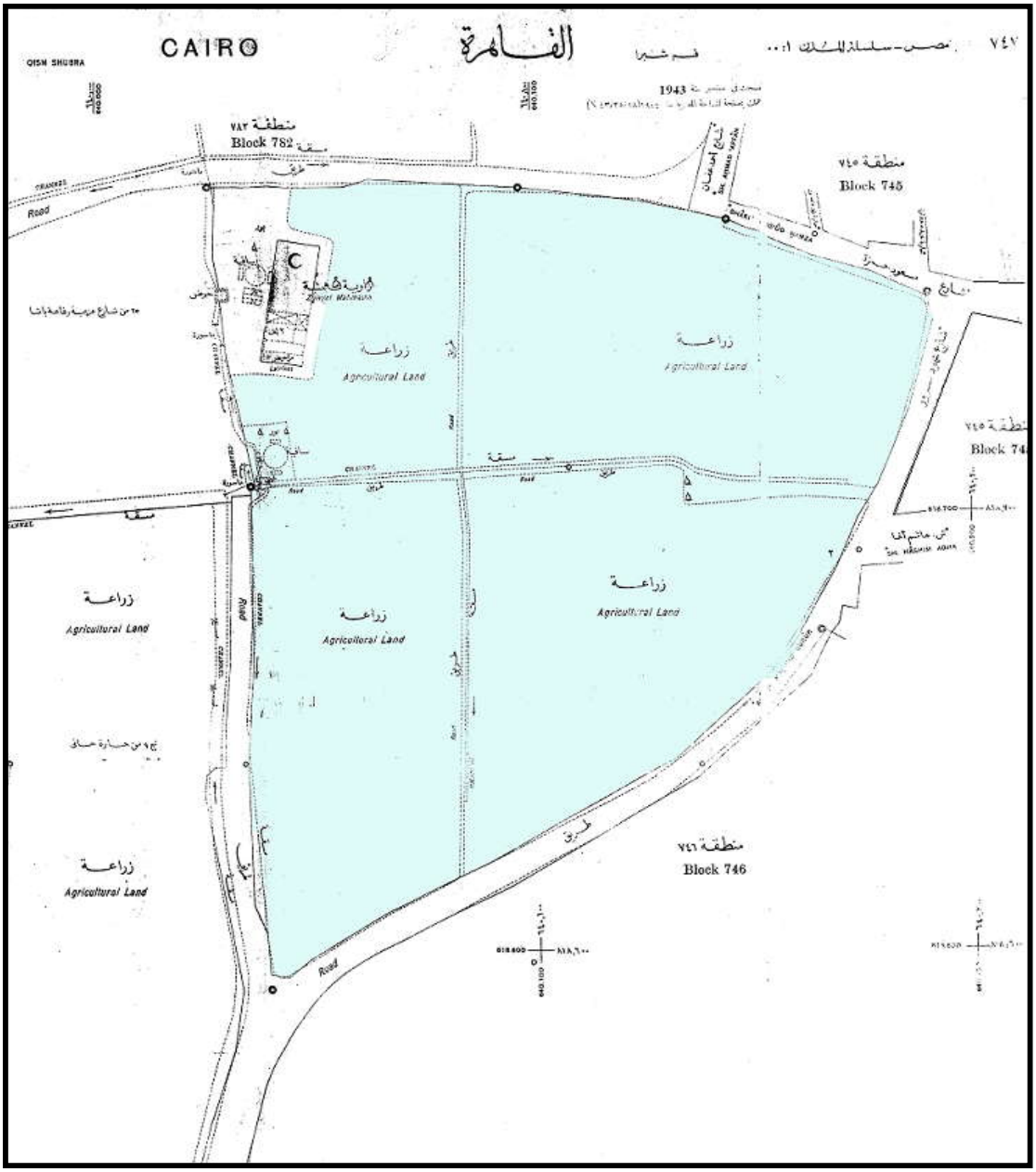

الشكل رقم (٩-١٣) يوضح منطقة هاشم أغا التي كانت عام ١٩٤٣أرض زراعية ملك ألسكاكيني باشا.

ب- التطور التاريخي:

الحكر هو العقار أو الأرض المحبوسة، أي المملوكة لشخص ما، يملكها وله وحده حق التصرف فيها. والسكاكيني هو أحد باشاوات مصر ما قبل الثورة كان يمتلك هذه المنطقة، وكان يومها أرضا زراعية. ومثلها مثل المناطق العشوائية في القاهرة أو غيرها من المحافظات، فقد تحولت هذه المنطقة من أرض زراعية إلى منطقة سكنية عشوائية متدهورة، وبدأ ذلك منذ الخمسينات عندما بدأت مشكلة الإسكان في الظهور، حيث قام الأفراد ببناء المساكن بلا أي تخطيط مسبق لمنطقة البناء.

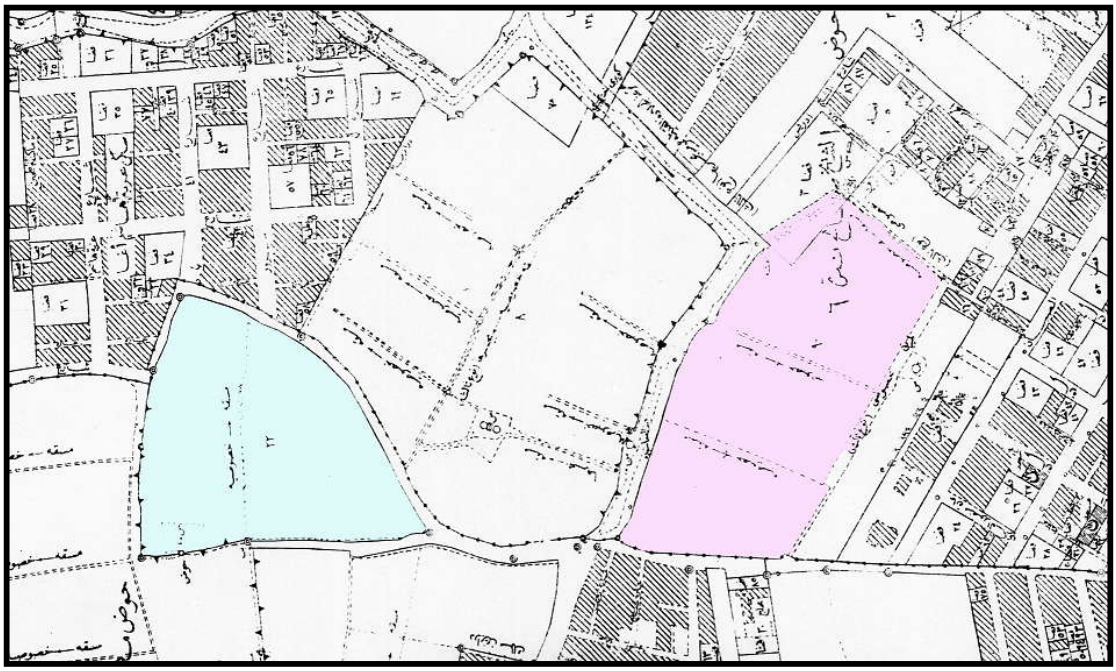

الشكل رقم (٩-١٤) منطقة هاشم أغا وحكر ألسكاكيني في أوائل الخمسينات من القرن الماضي كأرض زراعية ملك ألسكاكيني باشا.

ويظهر تأثير التخطيط العشوائي الذي تأثر بالأحواض الزراعية الموجودة أصلا وكان لها تأثير في تخطيط المربعات السكنية والشوارع.

جـ- الخصائص الاجتماعية والاقتصادية:

- المؤشرات الوصفية:

أغلب سكان منطقة الدراسة وافدين من الريف المصري من جميع محافظات الجمهورية، فمنهم القادم من أقاصي الصعيد ونجوعه ومنهم القادمون من قري وأرياف الوجه البحري، حيث جذبتهم المنطقة نظرا لقربها من سكك حديد مصر، وموقف تاكسيات أحمد حلمي، وموقف عبود، ولـذلك فإننا نجد الطابع الريفي وقد انعكس علي سلوكيات الأفراد ومستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية.

الشكل رقم (٩-١٥) يوضح الخصائص الاجتماعية لمنطقة حكر ألسكاكيني وعزبة هاشم أغا.

- الحرفة السائدة:

بالنسبة لحكر ألسكاكيني الحرفة السائدة هي (أرزقي) وهي تعني العمل بالنظام اليومي، كل يوم في حرفة حسب المتوفر (عامل معماري ، شيال ، بائع خضار، أو غيرها) ، هذا بالإضافة إلى قليل من الحرف اليدوية البسيطة والقليل منهم عمال بالمصالح الحكومية أو الشركات.

أما حكر هاشم أغا فالحرفة السائدة هي العمل بالطبقة العازلة (أجرة باليومية) وهي منتشرة علي مستوي الحكر ، بالإضافة إلى وجود حرفة الأرزقي أيضا.

- التعليـــــــم:

حوالي ٨٠ % من البالغين لا يقرؤون أو يكتبون كما أن نسبة تسرب الأطفال من التعليم مرتفعة حوالي ٥٠ % ،والحد الأقصى لتعليم الأطفال يكون السنة الرابعة الابتدائية أو الحصول علي الشهادة الابتدائية كحد أقصى.

وهناك ٣ أسباب لتسرب الأطفال من التعليم بالمنطقة وهي:

١- عدم رغبة الأهل أصلا في تعليم أبنائهم.

٢- عدم القدرة علي دفع مصاريف التعليم فيخرج الأطفال من التعليم في سن صغيرة، ويلتحقون بالعمل (بالمصانع القريبة من المنطقة حيث تبلغ أجرة الطفل حوالي ٢٥ جنيهات في الأسبوع).

٣- في بعض الأحيان يجلس الرجل في البيت في حين يرسل المرأة والأطفال للعمل وكسب الرزق.

- المؤشرات الإحصائية:

قامت الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية بعمل مسح ميداني لمنطقة حكر ألسكاكيني وعزبة هاشم أغا والجدول رقم (٩-١) يوضح بيان حول المنطقة معد بمعرفة الهيئة القبطية.

كما قامت الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية بعمل مسح شامل اجتماعي لعينة قوامها ٢٩٣ أسرة في المنطقة، والجدول رقم (٩-٢) يوضح نتيجة هذا المسح.

د- الخصائص العمرانية:

قام الأفراد ببناء المساكن بلا أي تخطيط مسبق، مما جعل ترك شوارع رئيسية أمرا نادرا نظرا لارتفاع سعر الأرض، فإن من السمات العمرانية الأساسية للمنطقة ضيق الشوارع، وتلاصق المباني مباشرة حتى أصبح دخول الشمس لبعضها أمرا صعبا.

كما تتميز المنطقة بتدني المستوى السكني بها، فهي أكثر من مكدسة ومأساوية، والمباني السكنية تتكون من طابقين إلى ٣ طوابق، كل مبني يحتوي علي ٥-١٠ أسرة وتعيش في حجرة واحدة بمسطح لا يتعدي ٧.٥ متر مربع. ومتوسط عدد أفراد الأسرة من ٧-١٠ أفراد في حكر ألسكاكيني ،ومن ٦-٨ أفراد في عزبة هاشم أغا. والمبني الواحد تخدمه من الدخل دورة مياه واحدة لجميع الأسر، التي قد يصل عددها إلى ٢٠ أسرة في بعض المنازل.

البيان	حكر ألسكاكيني	عزبة هاشم أغا
عدد المنازل	٢٧٣ منزل	٢٢٥ منزل
عدد الأسر	١٣٠٠ أسرة	١٠١٥ أسرة
عدد السكان	١٥٠٠٠	
متوسط حجم الأسرة	٧ - ١٠	٦ - ٨
عدد المحلات	٥٣ محل	
عدد الحجرات	١٤١٠ حجرة	١٣٥٠ حجرة
عدد الشباب	١٤٥٠ شاب	
عدد الأطفال	٤٩٠٠ طفل	
الشابات	٢٢٠٠ شابة	

جدول رقم (٩-١) بيان حول منطقة حكر ألسكاكيني وعزبة هاشم أغا

المصدر: الهيئة القبطية الإنجيلية.

نموذج تفريغ البيانات لعينة قوامها (٢٩٣)

جدول رقم (٩-٢) بيان المسح الاجتماعي حول حكر السكاكين وعزبة هاشم أغا.
المصدر: الهيئة القبطية الإنجيلية.

(٩-٢-٢) كيف بدأت فكرة المشروع:

في عام ١٩٩٢ تجمع عدد من الأفراد من حكر ألسكاكيني، وذهبوا إلي الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، ليبدءوا في مناقشات حول جهود مشتركة لتحسين الأوضاع المعيشية في مجتمعهم ، وذلك مثلما فعلت الهيئة من خلال المشاركة في مناطق حضرية قريبة منهم بحي الشرابية.

وبعد دراسة جدوى ومناقشات مطولة مع أهالي من المنطقة، وافقت الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية علي العمل مع هذا المجتمع، أي أن بداية فكرة المشروع كانت بمبادرة من الأهالي بالمنطقة.

وبالمثل ، كانت البداية بالنسبة لعزبة هاشم أغا ، والتي بدأ بها العمل بعد حكر ألسكاكيني بأربع سنوات أي في عام ١٩٩٦.

(٩-٢-٣) المشاكل المتواجدة بالمنطقة:

حيث أن المنطقة تعتبر من المناطق السكانية المتدهورة، فلم يكن لها أي اتصال مع الجهات الحكومية، ولم يكن يصل إليها أي بنية أساسية فحتي نهاية الثمانينات كانت المنطقة تعاني من المشاكل الآتية:

- عدم وجود مياه، وكان الأهالي يقومون برحلات عذاب يوميا للحصول علي مياه الشرب.
- انتشار القمامة وتكدسها.
- انتشار الأمية وارتفاع نسبة التسرب من التعليم بين الأطفال.
- انتشار الأمراض بين الأطفال وذلك لعدم وجود مركز طبي وكذلك لظروف المعيشة غيرا لصحية والعادات الصحية السيئة.
- انتشار الإدمان للمواد الكحولية والمخدرات.
- وجود دورة مياه واحدة تخدم عدد كبير من الأسر يعتبر من الأمور التي تؤدي إلى فساد العلاقات الاجتماعية بين العائلات وكذلك الأخلاقيات، مما يثير التوترات الاجتماعية.

(٩-٣) خلفية عن المنظمة التي قامت بمشروع التنمية:

هي "الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية"

" The Coptic Evangelical Organization for Social Services "CEOSS"

الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية

الهيئة القبطية للخدمات الإنجيلية هي جمعية مصرية أهلية لا تهدف للربح أسسها الدكتور القس صموئيل حبيب في عام ١٩٥٠، وأشهرت بوزارة الشئون الاجتماعية برقم ٤٦٨ القاهرة، لها أن تعمل في جميع محافظات الجمهورية.

الإنسان هو محور رسالة واهتمام الهيئة، ومن ثم فهي تسعى نحو تحسين نوعية الحياة في المجتمعات المهمشة والفقيرة، ونشر القيم الإيجابية في المجتمع كقيم المساواة والعدالة وقبول الآخر والاستنارة الفكرية والاهتمام بقضايا بعض الفئات كالمرأة والطفل والمعاقين ومواجهة مشكلات التنمية ولاسيما في المجالات الاقتصادية وخاصة مواجهة مشكلة البطالة، إضافة إلى الخدمات التعليمية والصحية والزراعية ونشر الوعي البيئي وغيرها[١].

تتبنى الهيئة برامج متميزة لنشر ثقافة الحوار بين الأفراد والمؤسسات الاجتماعية في مجالات مثل: قضايا المجتمع، إدارة التنوع، المجتمع المدني وحقوق الإنسان، تقوم الهيئة بنشر الكتب والإنتاج السمعي والبصري، لمعاونة الفرد والمجتمع على الانفتاح والاستنارة الفكرية.

وهكذا تتعدد أساليب عمل الهيئة من تنمية المجتمعات المحلية، إلى النشر، الحوار، إقامة نماذج لبرامج تدريبية ومؤسسات وخدمية، منها مثلاً برنامج لتدريب الشباب على رعاية المسنين المرضى في محال إقامتهم.

تعاون الهيئة في برامج للدعم والبناء المؤسسي من خلال تنمية القدرات والإمكانيات لمؤسسات وجمعيات أهلية وتمكينها من القيام ببرامج تنموية في مجتمعها باستخدام الإمكانيات المحدودة والمتاحة، مع تشجيع هذه الجمعيات على الابتكار ومواجهة التحديات بنجاح.

تعني الهيئة وتدريب القيادات التطوعية في المجتمعات التي تعمل بها والتي يصل عددها لنحو خمسة آلاف متطوع ومتطوعة، كما تعني بإعداد كوادرها من خلال الدورات التدريبية المستمرة والدراسات الجامعية العليا في مصر والخارج، بالإضافة إلى تبادل الخبرات مع المؤسسات المماثلة.

---

(١) Samuel, Nabil : " The Coptic Evangelical Organization for Social Services (CEOSS)" , Open Cities , USAID. Cairo , 1994.

تعمل الهيئة بتعاون وتنسيق وتكامل مع الأجهزة الشعبية والتنفيذية والدينية في الجهـــات التـــي تعمل بها، وأيضا مع العديد من الوزارات والجامعات ومراكز البحوث.

الهيئة القبطية الإنجيلية
للخدمات الإجتماعية

شـــــركاء فى الإنجـــــاز

الشكل رقم(٩-١٦) يوضح شعار ورمز الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية.

أهداف الهيئة:[١]

تسعى الهيئة في عملها نحو تحقيق الأهداف التالية:

١- الارتقاء بنوعية الحياة للمجتمعات الفقيرة والمحرومة.

تعمل الهيئة مع المجتمعات الفقيرة والفئات المهمشه في مواجهة احتياجاتها التعليمية والصحية والبيئية والاقتصادية والبنية الأساسية، وغيرها من البرامج المجتمعية.

٢- تمكين الأفراد والمجتمعات والمؤسسات من مواجهة احتياجاتهم وتحدياتهم.

تعاون الهيئة المجتمعات المحلية والمؤسسات والأفراد لتنمية وتدعيم قدراتهم ومهارتهم الذاتية لزيادة فاعلياتهم وتأثيرهم في مواجهة احتياجاتهم وتحديات التنمية التي يواجهونها مع معاونتهم في عملية استمرار التنمية الذاتية ويشمل ذلك التوظيف الأفضل للموارد البشرية والمادية، وتبني مبدأ الشراكة والتطوع والمساهمة والمشاركة في إدارة شئون المجتمع.

٣- العمل على دعم ثقافة الحوار والتعددية والسلام وقبول الأخر.

في إطار دعم ثقافة التعددية وقبول الأخر وترسيخ مبادئ الديمقراطية تتبنى الهيئة أساليب الحوار والعمل الجماعي وتوفر فرصاً للعمل المشترك بين أفراد المجتمع الواحد بما يعزز السلام وتدعو القادة الدينيين والمفكرين والإعلاميين لدراسة قضايا فكرية مجتمعية معاصرة بموضوعية وثقة متبادلة في جو من الود والوئام والتفكير العلمي الإبداعي.

مناهج العمل:

- الشراكة والتطوع.
- استخدام مناهج التفكير العلمي.
- السعي نحو الاستمرارية الاقتصادية للمؤسسة.
- التقييم الدوري والسنوي الداخلي والخارجي.
- التدعيم المالي والفني للمشروعات.
- الاستخدام المثل لإمكانيات الهيئة والمجتمع.
- تبادل الخبرة والخبراء.
- بناء القدرات والإمكانيات للأفراد والمؤسسات.
- التشبيك والتحالف.
- توثيق الخبرات.

(١) Samuel, Nabil : " The Coptic Evangelical Organization for Social Services (CEOSS)" , Open Cities , USAID. Cairo , 1994.

المبادئ والقيم الأساسية التي يقوم عليها عمل الهيئة

١- التأكيد على الديمقراطية والمشاركة في صنع القرارات والتعبير والقيادة الجماعية.

٢- الالتزام بالقيم والإنسانية المشتركة التي تؤكد على تحقيق العدل والسلام الاجتماعي وحماية مصالح الأجيال القادمة، واحترام التعددية والتنوع.

٣- تبني مفاهيم التعاون والشراكة في مواجهة قضايا وهموم المجتمع مع الأجهزة التنفيذية والشعبية ومؤسسات المجتمع المدني.

٤- تتبنى الهيئة مبدأ الشفافية في علاقتها مع المجتمعات المستهدفة ومع الجهات المعاونة والمشاركة لعمل الهيئة.

٥- توفير الفرص الكاملة للعاملين والقيادات لكي يكونوا مؤثرين وقادرين على تحقيق ذاتهم بالتفكير والإبداع والعمل.

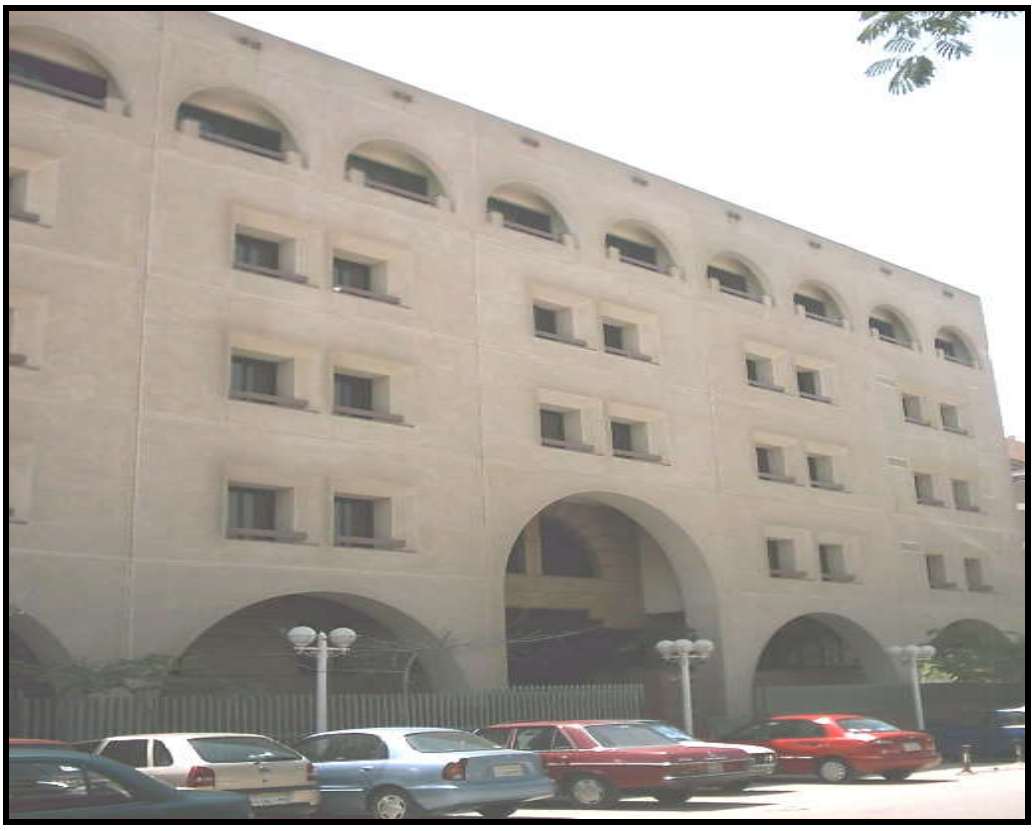

الشكل رقم(٩-١٧) صورة لمبنى الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية بالنزهة بمصر الجديدة.

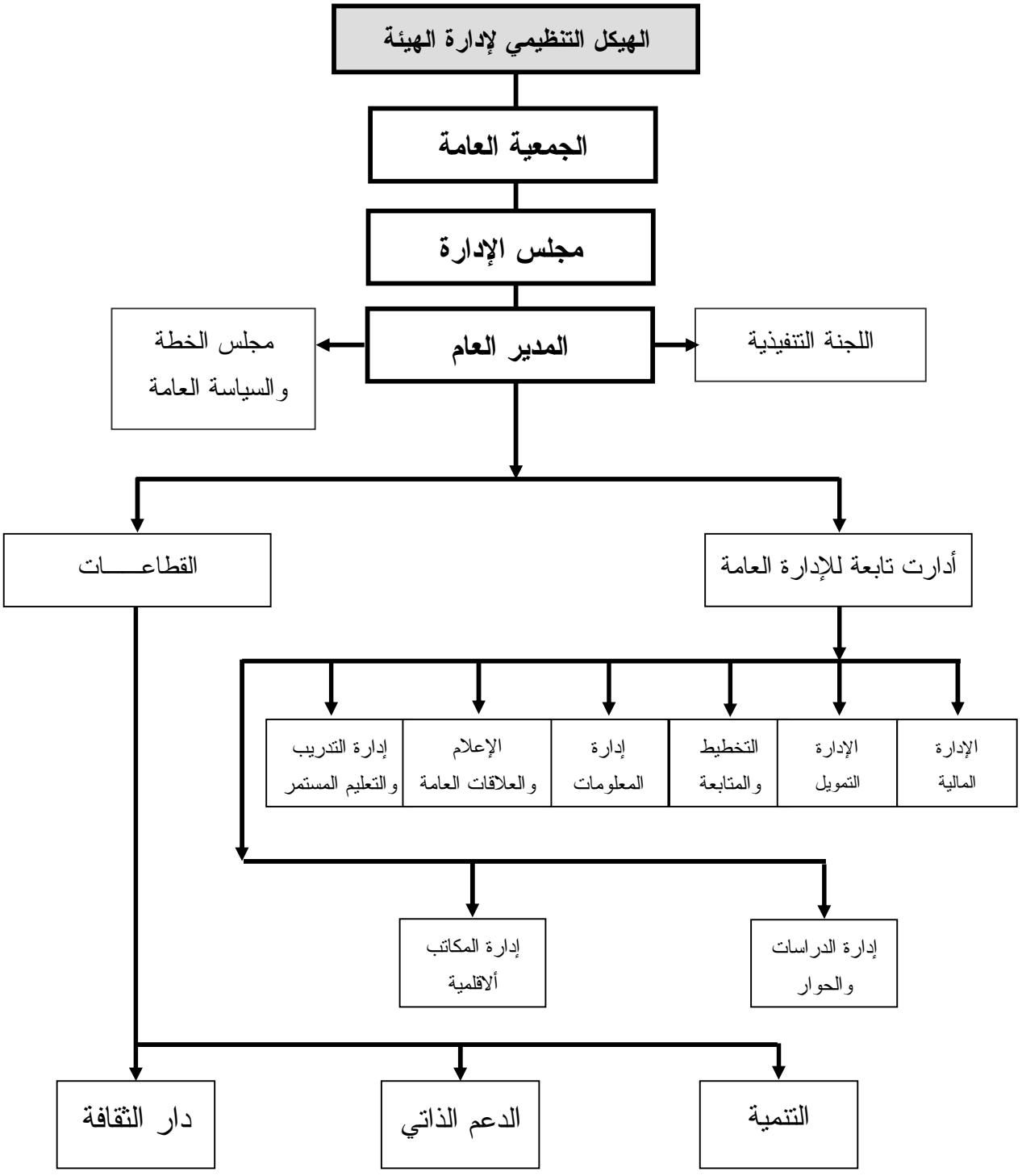

الشكل رقم(٩-٢٠) الهيكل التنظيمي لإدارة الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية.

مواقع عمل الهيئة حتى ١٩٩٥

المحافظة	مجتمعات المشاركة	مجتمعات المتابعة	مجتمعات الاعتماد على الذات	مجتمعات البرامج الخاصة
القاهرة	٤	١	١٤	٢
الجيزة	–	١	–	–
القليوبية	–	–	–	١
الإسكندرية	–	–	١	٤
بورسعيد	–	–	–	١
بني سويف	–	–	٧	–
المنيا	٤٥	٤٢	–	٣٧
أسيوط	٨	٨	–	٢
قنا	–	–	–	٢

جدول رقم (٩-٣) بيان مواقع عمل الهيئة حتى ١٩٩٥.
المصدر: الهيئة القبطية الإنجيلية.

وتعتبر"**CEOSS**" من أكبر المنظمات غير الحكومية في الشرق الأوسط.

وحتى منتصف الثمانينات ، كانت معظم خبرات منظمة " **CEOSS** " في عمليات التنمية تتم في قري ريفية وكان من الأمور الهامة إلى تعتمد عليها في عملها بتلك القرى هو التعاون مع لجنة مركزية من المجتمع ، وكذلك بناء الثقة بين " **CEOSS** " والمجتمع ، وبين السكان والتنظيمات المجتمعية.

وعندما بدأت " **CEOSS** " العمل في المناطق الحضرية ، وخاصة السكانية المتدهورة كانت قد تعلمت واستوعبت أن الأولوية للتنظيمات المجتمعية، وأن بناء الثقة من الأمور الحيوية لنجاح عملية التنمية المستدامة.

وفي مجال الدعم المؤسسي وبناء القدرات لمنظمات المجتمع المدني عملت الهيئة على تنمية قدرات الجمعيات الأهلية حتى يكونوا قادرين على تحمل المسئولية الكاملة لإدارة عمليات التنمية بمجتمعات تواجدهم.

وتم تحقيق العديد من الإنجازات في مجالات الدعم المؤسسي الأربعة:
الحكم الداخلي.الإدارة العامة. الإدارة المالية.إدارة الخدمات.

وزارة الشباب

شهادة تقدير

يسعدنى منح الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية

هذه الشهـــــادة تقديـــرا للمشاركـة

التطوعية فى خـدمة وتنميـة المجتمع .

مـع أطيب التمنيات بالتوفيق والنجـاح

وزير الشباب

د . على الدين هلال

الشكل رقم(٩-٢١) شهادة تقدير للهيئة القبطية الإنجيلية لدورها في تنمية المشاركة الشعبية.

(٩-٤) المراحل التنفيذية للمشروع : المهام – التتابع – الأدوار.

يمكن تقسيم المراحل التنفيذية للمشروع إلي المراحل الآتية :-

(٩-٤-١) التعرف علي المجتمع:

كانت هذه الخطوة الأولي التي بدأت بها المنظمة المشروع ، فالعاملون بالهيئة اختاروا مساكنهم بين أفراد المجتمع، وفي البداية ، أخذ هؤلاء العاملون والمجتمع بعض الوقت للتعرف علي بعضهم البعض ، ولبناء خطوط اتصال بينهم وكان أهم هدف لهذه المرحلة هو بناء الثقة بين أعضاء المنظمة والمجتمع، حيث تعتبر هذه أول مرحلة من مراحل التفاعل بين المنظمة والمجتمع ويحاول من خلالها العاملون بالهيئة كسب ثقة الناس العاديين والاندماج بينهم .

ومن خلال التعرف علي المجتمع، تم تجميع عدد من القيادات الطبيعية من المنطقة، وهي القيادات التي كانت متواجدة علي الساحة قبل مجئ الهيئة ، وكانت لهم أدوارا مختلفة في حل مشاكل المجتمع والمساهمة في قيامة ومعظمهم أعضاء في المؤسسات الشعبية والحزبية الموجودة في حي الشرابية ، وهنا يكون التفاعل بين المنظمة والمجتمع قد انتقل إلي مستوي أعلي وهو مستوي القادة المحلين الذين كانوا موجودين أساسا عندما دخلت الهيئة في المجتمع.

(٩-٤-٢) تشكيل لجنة التنمية:

بعد تجميع القيادات الشعبية من المنطقة تم تشكيل ما يسمي بلجنة التنمية أو لجنة البلدة وهذه اللجنة مشكلة من ٢٦ عضو من بينهم ٦ سيدات ، ولقد تم اختيار أعضاء هذه اللجنة من أقطاب المجتمع، الذين كان لهم دور من قبل والجديد هو انتظام تشكيل هذه اللجنة وانضمام فئات جديدة إليها مثل العناصر النسائية والشبابية .

ولقد كانت هناك شروط عامة وضعتها الهيئة لاختيار أعضاء هذه اللجنة وهي أن يكون الشخص من القيادات الجيدة والشابة والمتعلمة والمعروفة لدي المجتمع، والمحبوبة في نفس الوقت وأن يكون من بين قادة الرأي الذين لهم تأثير في المجتمع.

ولقد تشكلت لجنة التنمية لتحديد الاحتياجات الرئيسية والبحث عن حلول لهذه الاحتياجات ، ودور هذه اللجنة هو الإشراف علي البرامج التنموية بالمجتمع ، وترشيح القيادات المتطوعة ، وتسهيل تقديم الخدمات ، والتأكد من وصولها إلي المستحقين ، كما أن هذه اللجنة تمثل حلقة الاتصال بين الأهالي والهيئة ، حيث تري الهيئة أن شخص من بين المجتمع يستطيع توصيل

الرسالة للأهالي بصورة أفضل وأسرع من الهيئة نفسها، ويستطيع أن يقنع الناس عن طريق الحوار والصداقة أو بان يكون هو نفسه قدوة للسكان .

(٩-٤-٣) الاتصال بين الهيئة والسكان:

بعد نجاح الهيئة القبطية في تجميع القيادات الشعبية الطبيعية المتواجدة بالمنطقة، وتشكيل لجنة لتنمية ، أصبحت هذه اللجنة بمثابة حلقة الوصل بين الهيئة والسكان وبالتالي بدأت مرحلة الاتصال الفعلي بين الهيئة والسكان وفي هذه المرحلة قامت الهيئة بإعداد البرامج والفصول التي تم فيها استقبال أفراد المجتمع من السكان العاديين ، حيث تدور فيها المناقشات عن القضايا العامة كالتعليم ، والصحة ، والتغذية ، واقتصاديات المنزل، وبرامج المرأة ، ونوادي الشباب كما بدأت فيها توعية المجتمع بأهمية المشاركة الشعبية.

وقد كانت هذه الفصول أو البرامج بمثابة فرصة لكي يتحدث الناس معا عن الاهتمامات المشتركة ، وبالتالي يزداد وعيهم بالمشاكل المحيطة بهم وكيفية حل هذه المشاكل وخاصة أنه تم تشجيع الأفراد علي التعبير عن آرائهم بكل صراحة ، كما ساعدت هذه الفصول علي إبراز القادة المتوقعين والإمكانيات والطاقات المحلية المتواجدة لدي أفراد المجتمع، ومن هنا قام فريق " **CEOSS** " الذي يتعامل مع المجتمع بالتعاون مع لجنة التنمية بالبدء في تحديد وانتقاء الأشخاص الذين يمكن تدريبهم ليصبحوا قادة شعبيين ، وهؤلاء تسميهم " **CEOSS** " بالقادة المتطوعين ، وهم يشملون الرجال والنساء، الشباب والكبار، ويتم توجيه كل منهم إلي الميدان الذي يحبه ويشعر أنه يمكن أن يؤثر فيه.

(٩-٤-٤) تدريب القادة المتطوعين:

بعد ترشيح عدد من الأشخاص المتطوعين وانتقاء قيادات شعبية من بينهم ، يتم تدريب هؤلاء القادة المتطوعين ليستطيعوا القيام بدورهم في المجتمع ، **ويركز تدريب القادة المتطوعين علي ثلاثة مجالات هي :-**

١- النمو الشخصي للفرد.

٢- تنمية المهارات الفنية .

٣- تطوير المهارات الشخصية.

وتتضمن تقنيات التدريب : المناقشات الجماعية – أخذ القادة تحت التدريب لزيارة قيادات شعبية مدربة في مجتمعات أخري – دراسة لمحتويات البرامج التي ستنفذ – وغيرها.

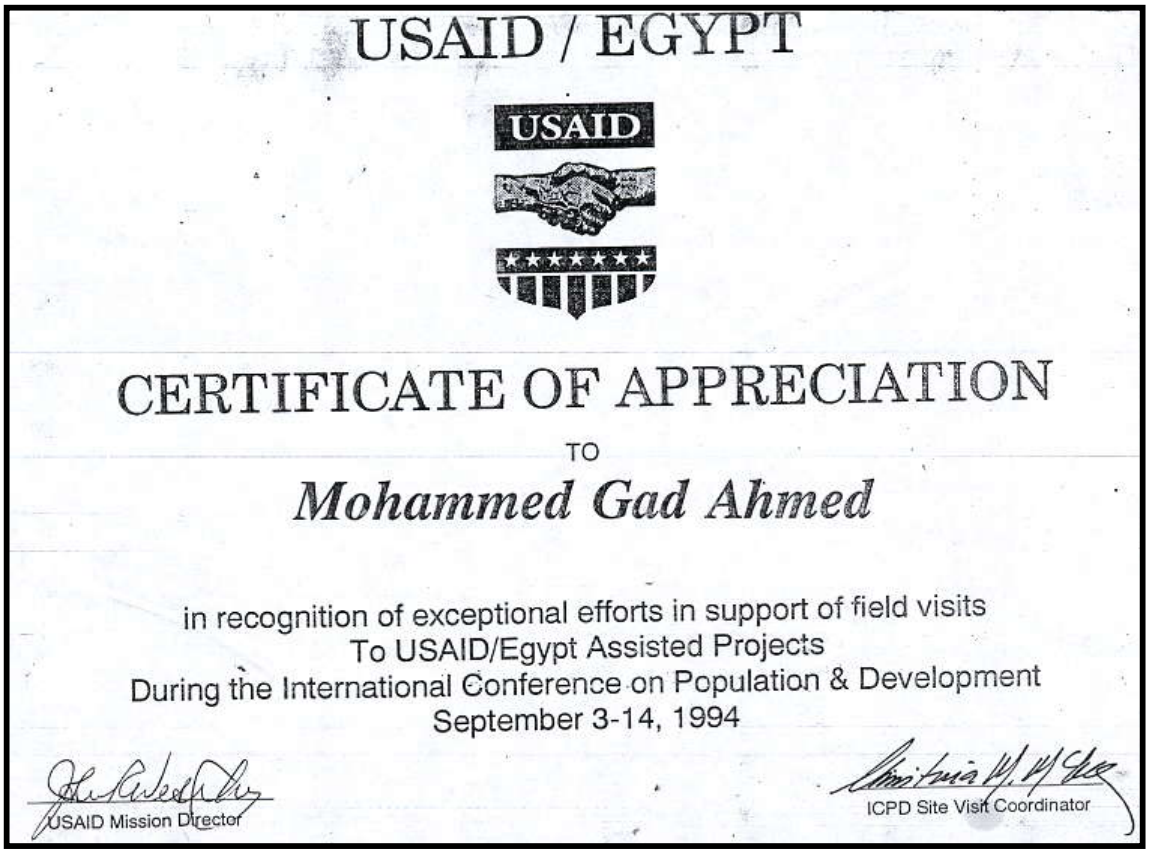
USAID / EGYPT

USAID

CERTIFICATE OF APPRECIATION

TO

Mohammed Gad Ahmed

in recognition of exceptional efforts in support of field visits
To USAID/Egypt Assisted Projects
During the International Conference on Population & Development
September 3-14, 1994

USAID Mission Director

ICPD Site Visit Coordinator

الشكل رقم(٩-٢٢) شهادة تقدير من USAID/EGYPT لأحد القيادات شعبية التي الاعتماد عليهم من قبل الهيئة القبطية في منطقة حكر ألسكاكيني.

(٩-٤-٥) اللقاءات بين القيادات الشعبية والهيئة:

في هذه المرحلة تم ترتيب اللقاءات بين القيادات الشعبية (المتمثلة في لجنة التنمية والقيادات المتطوعة المدربة) وبين أعضاء فريق " **CEOSS** " بالمنطقة ، ولقد كانت هذه اللقاءات تتم في مقر الهيئة بالمنطقة وهو عبارة عن شقة اختارتها الهيئة بين مساكن الأهالي.

وأهم ما تم في هذه اللقاءات هو تعريف المشاكل المتواجدة بالمنطقة والتي يعاني منها المجتمع والاحتياجات المطلوبة ، ثم مناقشتها في صورة أولويات ، وبعد ذلك بحث طرق حل هذه المشاكل ووضع خطط طويلة المدى ، وأخري سنوية للقضاء علي هذه المشاكل.

(٩-٤-٦) تشكيل اللجان الفرعية:

بعد تعريف المشاكل وترتيب الأولويات ، بدأ تشكيل اللجان الفرعية من القادة المتطوعين المدربين كل منهم حسب رغبته ، وتعتبر هذه اللجان هي المستوي الثاني من اللجان بعد مستوي لجنة التنمية التي تعتبر أعلي مستوي في المجتمع، ومن أهم مميزات عمل " **CEOSS** " أن عملية اتخاذ القرار تكون موزعة بين لجنة التنمية واللجان الفرعية .

وتنقسم اللجان الفرعية إلي مستويين : مستوي لجان البرامج التخصصية ، ومستوي لجان الشارع، وفيما يلي شرح لهذه اللجان الفرعية وطبيعة مهامها وأدوارها

أ- لجان البرامج التخصصية:

تتعامل هذه اللجان مع القضايا العامة التي تهم أفراد المجتمع، وتقوم كل لجنة باتخاذ الإجراءات التي تتناسب مع مستواها ثم ترفع بالتوصية إلي لجنة التنمية فيما يختص بالمجال الذي تعمل به، **وتشمل لجان البرامج التخصصية بالمنطقة أربعة لجان تخصصية هي :**

- **لجنة التعليم :**

وهي اللجنة المختصة بمكافحة الأمية ومكافحة التسرب من التعليم.

- **لجنة الصحة :**

وهي اللجنة المختصة بالتوعية الصحية وتنظيم الأسرة والتغذية ، وقامت بإنشاء عيادات لمتابعة الأطفال والرضع والمصابين بسوء التغذية.

- **لجنة البيئة :**

وهي اللجنة المختصة بتحسين البيئة في المنطقة وبالتالي فلقد انبثقت عنها لجان فرعية إحداها مسئولة عن تسحين المرافق (صرف صحي – مياه – كهرباء) والأخرى مسئولة عن جمع القمامة من المنطقة ، وغيرها مسئولة عن صحة المنزل (ترميمات وإصلاحات بالمسكن) وأخري عن التشجير وقد تم من خلال لجنة البيئة أيضا تطوير مركز شباب الشرابية .

- **لجنة التنمية الاقتصادية :**

وهي اللجنة المختصة بالمشروعات التنموية الصغيرة لمساعدة أهالي المنطقة علي المعيشة ، ومن خلال هذه اللجنة تم تقديم عدد كبير من القروض لعدد من السكان لعمل

مشروعات صغيرة تضمن لهم الحصول علي دخل ثابت وذلك بعد تدريبهم علي حرف معينة يتعلمونها استعدادا للممارسة .

وسوف تركز الدراسة علي لجنة البيئة حيث أنها المسئولة عن التحسينات العمرانية بالمنطقة وهذا يتعلق بمجال اهتمام الدراسة.

ب- لجان الشارع:

تشكل هذه اللجان المجموعة الثانية من اللجان الفرعية ، حيث تم تشكيل لجنة لكل شارع في المنطقة، وذلك للتعامل مع المشاكل الخاصة بكل شارع بعينة، وتكون هذه اللجان مسئولة عن تحديد احتياجات السكان في الشوارع التي يسكنون بها، وتقوم باتخاذ القرارات التي تتناسب مع مستواها وترفع التوصيات إلي لجنة التنمية فيما يخص العمل الذي تقوم به.

وأصبحت هذه أللحان تقوم بالتصرف في بعض الشئون بصورة مستقلة ، تخطط وتنفذ مشروعاتها الخاصة التي تتحدد علي أساس الاحتياجات والطلب الشعبي.

(٩-٤-٧) اللقاءات بين القيادات الشعبية والقادة الحكوميين:

في هذه المرحلة قامت منظمة " **CEOSS** " بدور هام في خلق الاتصالات بين القيادات الشعبية (المتمثلة في اللجان بمختلف مستوياتها) وبين القادة الحكوميين ، فلقد قامت الهيئة بترتيب اللقاءات بين القادة الحكوميين الذين هم علي مستوي عال والقيادات المجتمعية ، ولقد تم خلال هذه اللقاءات تعرف كل جهة منهم علي قدرات الجهة الأخرى.

فبالنسبة للقادة الحكوميين اكتسبوا فهما أفضل لاحتياجات المجتمع حتى يمكنهم اتخاذ القرارات علي أسس مدروسة ، كما استعرضوا قدرات الهيئة واللجان المجتمعية وأبدوا إعجابهم بها وقاموا بتشجيعها ، ومن ناحية القيادات الشعبية فلقد استطاعت بمساعدة " **CEOSS** " أن تفهم الكيفية التي تعمل بها البيروقراطية الحكومية ، وكذلك أن تكسب معلومات عن القوانين وكيفية تخطي العقبات التي تنشأ خلال التعامل مع موظفي الحكومة.

ومن خلال تعرف كل جهة منهم علي قدرات الجهة الأخرى ، تم تشجيع التعاون المتبادل بين الجهتين ، والذي يعتبر من أهم العوامل التي أدت لنجاح مشروع التنمية. ومن خلال هذا التعاون

المتبادل استطاعت القيادات الشعبية إجراء الاتصالات للحصول علي موافقة الجهات الإدارية علي التصاريح اللازمة لتنفيذ المشروع.

(٩-٤-٨) التمويل:

من خلال لجنة البيئة التي ترتكز عليها الدراسة وبالتعاون مع لجنة التنمية وتحت إشرافها ، تم تنفيذ أعمال التنمية بالمنطقة في عدة مجالات سوف يتم التعرض لها بالتفصيل في مرحلة التنفيذ، **ولقد تم تمويل أعمال التنمية بالمنطقة من خلال المساهمات الآتية :-**

مساهمات الهيئة القبطية الإنجيلية.

مساهمات الأهلي.

مساهمات المرافق المختصة بالمحافظة.

ولقد اختلفت النسب المئوية لكل من هذه المساهمات تبعا لنوع التنمية التي تمت ، وسوف يتم توضيح هذه النسب بالتفصيل في مرحلة التنفيذ.

(٩-٤-٩) التنفيذ:

قامت لجنة البيئة – وهي اللجنة الفرعية المسئولة عن التنمية العمرانية بالمنطقة-بالاشتراك مع لجنة التنمية، بسلسلة من المفاوضات مع الجهات الحكومية حتى تم تنفيذ العديد من أعمال التنمية بالمنطقة ، **وفيما يلي عرض لأعمال التنمية مع توضيح الجهة المنفذة والجهة الممولة والنسب المئوية للتمويل في كل عمل منها:**

أولا :التنمية للمرافق بالمنطقة :

أ- تركيب شبكة الصرف الصحي .

إن حل مشكلة الصرف لهو من أكبر الأعمال التي تم انجازها بالمنطقة ، ولقد قامت لجنة التنمية ولجنة البيئة بدور أساسي في هذا العمل ، حيث تمت مناقشة المشروع مع الهيئة ، **وانقسم المشروع إلي مرحلتين :-**

المرحلة الأولي :-

وهي خاصة بتركيب شبكة جديدة للصرف الصحي في الشوارع وقد قدرت تكاليف هذه المرحلة بمبلغ ١٠٤ ألف جنية مصري **ولقد تم تقسيم المساهمات في التمويل كما يلي :-**

- ٦٦ ألف جنية يتم استثمارها بواسطة هيئة " **CEOSS** "

- ١٥ ألف جنية تقدم كمنحة من الحكومة
- ٢٥ ألف جنية تقدم كسلفه للأهالي من هيئة " **CEOSS** "
- ويشارك المانحون المحليون في باقي التكلفة .

المرحلة الثانية:-

هي مرحلة تركيب وصلة فرعية لكل منزل ، وقد قدرت تكاليف هذه المرحلة بمبلغ ٧٠٠ جنية لكل منزل ، ولقد قامت لجنة التنمية بإقناع الحكومة بأن يدفع الأفراد مبلغ ٣٠٠ جنية بصفة مبدئية من التكلفة وتقسيط باقي المبلغ وهو ٤٠٠ جنية علي فترة زمنية، ونتيجة للاتصالات الفعالة التي قامت بها لجنة التنمية ولجنة البيئة، واقتنعت الحكومة بأن تمول مشروع الصرف كلية ، حتى وصل مقدار ما دفعته الحكومة ما يقرب من نصف مليون جنية ، ومن خلال هذا المشروع تم إدخال الصرف الصحي إلي حوالي ٩٠ % من المنازل بالمنطقة.

ب- إنشاء شبكة مياه نقية .

كان لحدث إنشاء شبكة مياه نقية الأثر الكبير علي سكان المنطقة حيث غير هذا الحدث من نمط الحياة بالمنطقة ، حيث كان الأهالي يعانون من رحلات العذاب اليومية للحصول علي احتياجاتهم من المياه ، **ولقد انقسم هذا المشروع أيضا إلي مرحلتين :**

المرحلة الأولي :

وهي خاصة بإنشاء شبكة مياه نقية في الشوارع، **ولقد تم إنجاز هذه الشبكة بالمساهمات الآتية:**

- مساهمات الهيئة القبطية الإنجيلية (ساهمت بما يزيد عن ٧٠ ألف جنية)
- مساهمات الأهالي .
- مساهمة مرفق المياه بالمحافظة

المرحلة الثانية :

وهي خاصة بتركيب وصلات المياه النقية إلي داخل المنازل ، ولقد تم توصيل المياه إلي حوالي ٧٠ % من المنازل بالمنطقة ، ولقد قامت الهيئة القبطية بالمساهمة بحوالي ٧٥% من تكلفة هذه الوصلات والأهالي تحملت النسبة الباقية ، ولقد اشترطت الهيئة في ذلك أن يدفع الأهالي نصيبهم أولا حتى يشعروا بالمشاركة الفعلية ثم تدفع هي نصيبها بعد ذلك.

جـ- إدخال عدادات كهربائية .

قبل بدء الهيئة في أعمال التنمية بالمنطقة كانت الأسر التي تسكن بمنزل واحد تشترك بعداد واحد ، وبالتالي كان هذا مثار للخلافات بين الأهالي علي تقسيم الحسابات بينهم، خاصة أنه في أغلب الأحيان كان مالك المنزل هو الذي يحاسب الأهالي وبصورة عشوائية ، ومنذ شهر يناير ١٩٩٦ بدأت الهيئة في مشروع إدخال عداد كهربائي منفصل لكل أسرة ، وبلغت مساهمات الهيئة ٧٥% من التكلفة ، حيث يتكلف العداد في المتوسط ٢٠٠ جنية تدفع الهيئة ١٥٠ ولكن بشرط أن يدفع الأهالي نصيبهم البالغ ٥٠ جنية أولا – ولم يقتصر دور الهيئة فقط علي المساهمة في التمويل ولكنها ساعدت الأهالي أيضا في تسهيل الإجراءات للحصول علي التصاريح بالتركيب.

ثانيا أعمال صحة المنزل :

أطلقت الهيئة اسم صحة المنزل علي كل الأعمال المتعلقة بترميم وصيانة وتنمية المنازل بالمنطقة ، **وتتم التنمية علي مستوي الحجرة (الأسرة) وذلك تحت أربعة بنود رئيسية .**

- ترميم ودهان الحوائط .
- تصليح الأسقف الخشبية وتجليدها بعروق.
- تبليط بعض الحجرات الرملية .
- ترميم دورات المياه .

وتبلغ مساهمة الهيئة في هذه التصليحات ٥٠% بحد أقصي ٢٠٠جنية مع القادرين ، و٧٥% بحد أقصي ٣٠٠ جنية مع غير القادرين ، ولقد قام بعض الأهالي بالتبليط أو الترميم بنفسه ليوفر ربع التكلفة ، بينما تعاون بعض الأهالي من غير القادرين علي ترميم حجراتهم.

ولقد ارتفعت مساهمة الهيئة إلي ١٠٠ % وبدفع فوري بعد كارثة السيول في نوفمبر ١٩٩٤ حيث تأثرت ١٠٠ حجرة (أسرة) لأن معظمهم أسقف خشبية ، ولقد قامت الهيئة من خلال هذه المساهمة بالترميم الفوري لهذه الأسقف والجدول رقم (٩-٤) يوضح عدد الطلبات التي قدمن للهيئة لصحة المنزل منذ عام ١٩٩٢ وحتى عام ١٩٩٦ بعزبة هاشم أغا والجدول رقم (٩-٥) يوضح بيان بأعمال صحة المنزل التي تمت بالفعل وعدد المنتفعين بها من عام ١٩٩٢ حتى عام ١٩٩٦ بعزبة هاشم أغا .

ثالثا : زيادة عدد دورات المياه

عند دخول الهيئة للمنطقة كان معظم الأهالي يستخدمون دورات المياه مشتركة بين عدد من الأسر ، فكل دور بة دورة مياه واحدة تخدم كل الأسر المقيمة بحجرات بهذا الدور، والتي قد يصل عددها إلي ٢٠ أسرة في بعض المنازل ولقد قامت لجنة البيئة بالتعاون مع لجنة التنمية بزيادة عدد دورات المياه للسكان بالمنطقة ، فالمواطن يقدم طلب للهيئة برغبته في إقامة دورة مياه خاصة بة ويذهب مندوب من لجنة البيئة للمعاينة وحسب المكان المتوافر توافق الهيئة علي عمل الدورة سواء في الشرفة أو في الطرقة المؤدية للحجرة ، ويبني المواطن الدورة بمعرفته ، وتساهم الهيئة في التمويل بنسبة ٥٠ % بحد أقصي ٢٠٠ جنية أو بنسبة ٧٥% بحد أقصي ٣٠٠ جنية حسب الحالة المادية للسكان ، ولقد تم بناء ٦٤ دورة مياه جديدة في عزبة هاشم أغا وبناء ٧٦ دورة مياه جديدة في حكر ألسكاكيني.

رابعاً: جمع القمامة :

بدأت القيادات الشعبية في لجنة التنمية في توزيع أكياس لجمع القمامة علي السكان وعلمتهم كيف يلقونها في صناديق القمامة التي وضعها الحي علي الشارع الرئيسي ، واستمرت القيادات في ذلك إلي أن اعتاد السكان علي التخلص من القمامة بأنفسهم وبصفة منتظمة ، كما قامت لجنة البيئة بمقابلة المسئولين بحي الشرابية والتفاوض معهم بشأن زيادة عدد الصناديق وتنظيفها بصفة دورية.

.

خامساً: التشجير

نظرا لضيق الشوارع الداخلية ، فقد قامت لجنة البيئة بالتعاون مع المراكز الصحية بالتشجير في الشوارع الخارجية فقط ، ولقد أتبعت في ذلك أيضا مبدأ المشاركة الشعبية في التكلفة حتى يشعر الأهالي بالانتماء للشيء ويحافظون عليه ، ولقد بلغت نسبة مساهمة الهيئة في التشجير ٩٠% والأهالي ١٠% وهناك بعض الأهالي تقدموا بطلبات للهيئة للتشجير أمام منازلهم حيث المكان أمامهم واسع إلي حد ما فقامت الهيئة بمساعدتهم علي الفور.

السنة	عدد الطلبات المقدمة لصحة المنزل
١٩٩٢	٣٨
١٩٩٣	٦٩
١٩٩٤	٣٦
١٩٩٥	٦٧
١٩٩٦	٩٣

جدول رقم (٩-٤) يوضح عدد الطلبات التي قدمت للهيئة لصحة المنزل منذ عام ١٩٩٢ حتى عام ١٩٩٦ بعزبة هاشم أغا. المصدر : مقر الهيئة القبطية الإنجيلية بعزبة هاشم أغا.

العدد	البيان
١٠٧	دهان حجرات
٢٩	ترميم دورات مياه
٤	وصلة صرف (مجاري)
٧٤	ترميم ودهان حوائط
٦٠	ترميم أسقف وتجليد عروق
٢٧	ترميم أرضيات وتبليط

جدول رقم (٩-٥) يوضح بيان بأعمال صحة المنزل التي تمت بالفعل وعدد المنتفعين بها منذ عام ١٩٩٢ حتى عام ١٩٩٦ بعزبة هاشم أغا. المصدر : مقر الهيئة القبطية الإنجيلية بعزبة هاشم أغا.

سادسا : تطوير مركز شباب الشرابية

حتى تبتعد الهيئة بشباب المنطقة عن مشاكل الإدمان والبطالة وغيرها، ركزت علي الاهتمام بتطوير مركز شباب الشرابية القريب منهم ، فقامت بإصلاح المركز ، وتزويده بالألعاب المفيدة والإمكانيات وتنظيم الرحلات والدورات الرياضية والبرامج التثقيفية والتعليمية لشباب المنطقة.

(٩-٤-١٠) الصيانة والمتابعة

تعتمد الهيئة في عملها عل التركيز علي تدريب القيادات الأهلية كما ظهر من استعراض المراحل التنفيذية لمشروع التنمية بالمنطقة ، ومن ثم فإن هؤلاء القادة بالتدريج ومن خلال اللجان التي تم تشكيلها يبدؤون في الاعتماد علي أنفسهم ، خاصة وأن الهيئة تكون قد وثقت الصلات بين هؤلاء القادة والعاملين بالمحليات لتسهيل حل أي مشكلة تقابلهم.

وهذا يعني أن أعمال التنمية التي تؤديها الهيئة بالمنطقة تتحول مع الزمن إلي الاعتماد علي الذات التنمية المستدامة ويقتصر دور الهيئة في هذه المرحلة علي المتابعة عن بعد ، وتبدأ هذه المرحلة بعد مرور ٦ سنوات من العمل المتواصل في أي منطقة .

والجدول رقم (٩-٦) يوضح المراحل التنفيذية لمشروع تنمية حكر ألسكاكيني وهاشم أغا ويظهر من خلاله المهام المختلفة في كل مرحلة من مراحل التنفيذ والجهة التي تولت أداءها ، ويمكن من هذا الجدول استخلاص الأدوار التي قامت بها كل جهة من الجهات المشاركة في المشروع كما يظهر بة بوضوح قيام الجمعية بالكم الأكبر من المهام التنفيذية للمشروع.

ويوضح الشكل رقم (٩-٢٣) المنطقة قبل تنفيذ مشروع التنمية المستدامة.

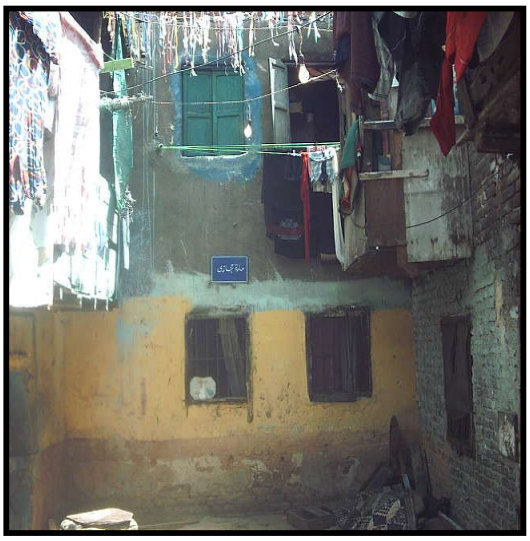

يوضح الشكل (٩-٢٤) أمثلة لأعمال التنمية التي تمت بالمنطقة من أصلاح الأسقف الخشبية وتجليدها بعروق إعمال الصيانة وترميم ودهان الحوائط وتركيب شبكة جديدة للصرف الصحي في الشوارع .

المراحل التنفيذية لمشروع التنمية	الأدوار المهام المختلفة	الهيئة	القيادات الشعبية				السكان	الجهات المختصة بالمحافظة
			لجنة التنمية	القادة المتطوعين	لجان البرامج	لجان الشارع		
المرحلة الأولي التعرف علي المجتمع	بناء الثقة بين الهيئة والمجتمع							
	تجميع القيادات	•					•	
المرحلة الثانية	تشكيل لجنة التنمية	•					•	
المرحلة الثالثة الاتصال بين الهيئة والسكان	تدريب الأشخاص المتطوعين	•	•					
	انتقاء القادة المتطوعين	•	•	•			•	
المرحلة الرابعة	تدريب القادة المتطوعين	•		•			•	
المرحلة الخامسة اللقاءات بين القيادات الشعبية والهيئة	تعريف المشاكل	•	•	•			•	
	ترتيب الأولويات	•	•	•				
المرحلة السادسة تشكيل اللجان	لجان البرامج	•	•	•	•		•	
	لجان الشارع	•	•	•		•	•	
المرحلة السابعة اللقاءات بين القيادات الشعبية والقادة الحكوميين.	خلق الاتصال بين الجهتين	•	•	•	•	•		•
	تعريف كل جهة علي قدرات الأخرى	•	•	•	•	•		•
المرحلة الثامنة	التمويل	•					•	•
المرحلة التاسعة	التنفيذ	•					•	•
المرحلة العاشرة	الصيانة والمتابعة		•	•	•	•	•	

جدول رقم (٩-٦) يوضح المراحل التنفيذية لمشروع تنمية حكر ألسكاكيني وعزبة هاشم أغا.

المصدر: من إعداد الباحث

(٩-٥) أهم نتائج المشروع:

يمكن إيجاز أهم نتائج المشروع فيما يلي:

١- التنمية المستدامة حكر ألسكاكيني وهاشم أغا وإيجاد حلول لمعظم مشاكلها كما يلي:

- تنمية المرافق بالمنطقة وذلك من خلال تركيب شبكة الصرف الصحي وإنشاء شبكة للمياه النقية، وإدخال عدادات كهربائية.

- ترميم وصيانة وتنمية المنازل بالمنطقة وذلك من خلال برنامج أطلق عليه برنامج صحة المنزل.

- زيادة عدد دورات المياه لسكان بالمنطقة، وذلك حسب المكان المتوافر بالمنزل سواء في الشرفة أو في الطرق المؤدية للحجرات

- جمع القمامة من المنطقة وتعويد السكان علي التخلص منها بأنفسهم في الصناديق المخصصة لذلك وبصفة منتظمة.

- القيام بأعمال التشجير في الشوارع الخارجية، وفى داخل منطقة كلما أمكن ذلك.

- تطوير مركز شباب الشرابية للبعد عن شباب المنطقة عن مشاكل ا لإدمان والبطالة وغيرها.

٢- تحول عدد كبير من سكان المنطقة من السلبية إلى الايجابية واشتراكهم في مشروع التنمية المستدامة بالمنطقة من خلال تطوعهم كقيادات شعبية تقوم بتوعية السكان وتوجيههم والعمل كحلقة وصل بينهم وبين الهيئة ، وبالتالي أصبح لهم تواجد ومشاركة وإشراف مع إحساسهم المشترك بالمسئولية عن هذه المنطقة.

٣- استعادة الثقة بين السكان والقادة الحكوميين، بعد أن قامت الهيئة بخلق الاتصالات بين القيادات الشعبية والقادة الحكوميين ثم من خلال تعرف كل جهة منهم علي قدرات الجهة الأخرى ثم تشجيع التعاون المتبادل بين الجهتين.

٤- استمرارية مشروع تنمية المنطقة وتطويرها وذلك منذ إتمام المشروع وحتى الآن، وفى الواقع، فإن هناك سببين رئيسيين وراء هذه الاستمرارية والتواصل في مشروع التنمية المستدامة لهذه المنطقة ، هما:

السبب الأول: اشتراك السكان في المراحل التحضيرية ثم التنفيذية لمشروع التنمية، وتطـــوعهم للعمل كقيادات شعبية، مما كان له أكبر الأثر في جعلهم يشعرون بالانتماء إليه وبالتالي الرغبة في المحافظة علي ما صنعوه بأنفسهم وبذلوا الجهد فيه.

السبب الثاني: تحول أعمال التنمية المستدامة بالمنطقة إلى الاعتماد علي الذات، وذلك من خلال اللجان التي قامت الهيئة بتكوينها،وهي لجان البرامج التخصصية ولجان الشارع، واستمرارها فـــي أداء دورها الفعل علي أكمل وجه، للمحافظة علي الصورة الجديدة والتصدي لأي مشكلة تتعـــرض لها، والاتصال بالمسئولين إذا استدعى الأمر، وذلك لضمان استمرارية الوضع الجديد للمنطقة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه اللجان تمثل جمعيات معتمد علـــي المجتمـــع(**CBOs**) حيـــث أن أعضاؤها تجمعهم وحدة السكن، وهنا يؤكد دور المنظمات غير الحكومية في المساعدة علي إنشاء الجمعيات المعتمدة علي المجتمع وتدعيم دورها في عمليات التنمية المستدامة.

ويوضح الجدول رقم (٩-٧) تقييم مشروع التنمية لمنطقة حكر ألسكاكيني وهاشم أغا من خلال الإطار الذي تقترحه الدراسة لزيادة فاعلية المشاركة الشعبية من خلا لدور المنظمات غير الحكومية في إدارة مشروعات التنمية المستدامة.

الأدوار / المهام المختلفة	المنظمة	القيادات الشعبية	السكان	الحي والمحليات	المحافظة
تعريف وتجنيد القيادات الشعبية (تحفيز المشاركة)	◘				
تحديد احتياجات المجتمع وترتيبها في صورة أولويات	◘	◘			
تدريب القيادات الشعبية	◘				
إنشاء سلسلة الاتصالات	◘	◘			
تبادل المعلومات	◘	◘		◘	◘
مواجهة أية عقبات إدارية	◘	◘		◘	◘
المشاورات بين القيادات الشعبية والمسئولين	◘	◘		◘	◘
اتخاذ القرار	◘	●		◘	◘
تحديد الأدوار والمسئوليات	◘	◘	●	◘	◘
تنسيق الأنشطة بين جميع الأطراف	◘				
التمويل	◘	●	◘	◘	◘
الإنشاء والنظام المرتبط بة		●	●	◘	◘
بناء صفة الاعتماد علي الذات	◘	◘	◘		
استمرارية أعمال التنمية (الاستدامة).		◘	◘	◘	

جدول رقم (٩-٧) يوضح تقييم مشروع تنمية منطقة حكر السكاكيني وعزبة هاشم أغا من خلال الإطار المقترح. ● مهام مقترحة ◘ مهام ظهرت في مشروع تحسين المنطقة.

نتائج الدراسة:

انقسمت الدراسة إلى **أربعة أبواب رئيسية**، وفيما يلي استعراض لنتائج كل باب منها:

الباب الأول: إشكالية التدهور والتداعي العمراني.

انقسم الباب الأول إلى ثلاثة فصول كالأتي:

الفصل الأول: (ماهية المناطق المتدهورة عمرانيا).

تم فيه التعرف علي مشكلة المناطق السكنية المتدهورة واعتبارها واحد من أهم المشـــكلات التي تواجه المناطق الحضرية في الدول النامية بشكل عام و في مصر بشكل خاص .

من خلال هذا المدخل تم التعرف علي الآتي:

معايير تحديد التدهور وتشمل العديد من الجوانب (عمرانيةـــ اجتماعيةـــ اقتصادية)

والسمات الرئيسية لتلك المناطق:

(سمات عمرانية ـــ بيئية ـــ اجتماعية واقتصادية ـــ وسمات إدارية وتنظيمية).

وأسباب التي أدت إلي التدهور العمراني للمجتمعات السكانية:

(١لأسباب الاقتصادية ـــ الأسباب السياسية و التشريعية ـــ الأسباب الاجتماعية).

وتصنيف المناطق السكنية المتدهورة:

(مناطق داخل النطاق العمراني ـــ مناطق تحيط بالنطاق العمراني).

الفصل الثاني: (التنمية والنمو).

تم إلقاء الضوء بصورة موجزة علي مفاهيم التنمية وأبعادها والفارق بـــين التنميـــة والنمـــو الاقتصادي ومنها إلي مفهوم البيئة علي أساس أنها الإطار الذي يعيش فيه الإنســـان ويمـــارس نشاطه الاجتماعي والإنتاجي **وتم تمييز ثلاثة انظمه للبيئة المحيطة:**

أ- البيئة الطبيعية Natural Environment

ب- البيئة الاجتماعية Social Environment

ج- البيئة المصنوعة Man- Made Environment

ومن خلال تمييز أنظمة البيئة تم تعريف **التوازن البيئي** هو جملة التوازنات الموجودة بـــين الكائنات الحية والأنظمة البيئية الطبيعية، وهي عملية متغيرة ديناميكية دائمة الحركة لا تتصـــف بالثبات بسبب تداخل أنظمتها، الذي كان أهم الأسباب للتوصل إلي مفهوم التنمية المستدامة.

الفصل الثالث: (التنمية المستدامة من منظور تاريخي- ومفاهيم وأبعاد).

تم التعرف علي التنمية المستدامة وبدايتها وصياغة التعريفات لها ، ثم أبعادها الاقتصادية و البشرية و التكنولوجية والبيئية للتنمية المستدامة **وأهدافها في:**

أ- المحيط الحيوي.

ب- المحيط المصنوع.

ج- المحيط الاجتماعي.

وركائز التنمية المستدامة من:

(تنظيم وترشيد السكان ــ القيم ــ العدالة الاجتماعية ــ المشاركة الشعبية ــ الديمقراطية ــ الاستدامة وحدة المصير).

ومقومات التنمية المستدامة التي تعتبر:

(الإنسان كمورد بشري والمكان كمورد طبيعي وعمراني والنظام الإداري والحكومي كإطار إداري فاعل).

ولقد كانت نتيجة هذا الباب التوصل إلى ما يلي:

١ــ إن أنسب الأساليب للتعامل مع المناطق السكانية المتدهورة هو أسلوب التنمية المستدامة، حيث يمكن من خلال هذا الأسلوب التعامل مع المناطق المتدهورة بطريقة تتواءم مـــع طبيعـــة المشكلات القائمة من ناحية، ومع متطلبات التنمية من ناحية أخرى.

٢ــ التأكيد علي أن التنمية المستدامة هي تلبية حاجات الحاضر دون المساومة علي قـــدرة الأجيال القادمة في تأمين حاجاتهم، وتغير أنماط الاستهلاك و تحسين كفـــاءة البيئـــة و حمايـــة الموارد الطبيعية و استخدام تكنولوجيا أنظف و ركائزها الاستدامة والمشاركة الشعبية .

الباب الثاني: المشاركة الشعبية كفكرة ومفهوم في مشروعات التنمية المستدامة.

احتوى الباب الثاني على فصل واحد:

الفصل الرابع:(المشاركة الشعبية المفاهيم العالمية والخلفية التاريخية- مفاهيم وتطبيقات).

تم فيه صياغة قاعدة البيانات الأساسية للدراسة من خلال التعرض للمداخل الفكرية والنظرية لمفاهيم وتطبيقات عملية المشاركة الشعبية، كأهم ركائز التنميـــة المســـتدامة، مـــع التعـــرض للجماعات المؤثرة في عملية المشاركة (**الحكومة المركزية ــ المحليات ــ المنظمـــات غيـــر الحكومية NGOs ــ الجمعيات المعتمدة على المجتمع CBOs ــ القيادات الشعبية**)، وأهميـــة تدعيم التعاون بينها.

ولقد كانت نتيجة هذا الباب التوصل إلى ما يلي :

تحديد أهداف عملية المشاركة في الأتي:

١ــ إدراك السكان للإمكانيات المتاحة للتنمية.

٢ــ إدراك السلطات لأولويات التنمية بالنسبة للسكان.

٣ــ إدراك المواطنين لقيمة المال العام.

٤ــ أطالة العمر الافتراضي للتنمية واستدامتها.

٥ــ دعم مشاعر الانتماء للمنطقة وتشجيع التنمية.

تحديد استراتيجيات عملية المشاركة بين الحكومة المحلية والمواطنين من خلال نوعين:

١ــ إستراتيجية بناء قنوات الاتصال بين الحكومة المحلية والمواطنين:

أ ــ في إطار العمل القانوني. ب ــ في إطار العمل التنظيمي.

٢ــ إستراتيجية تقوية المقدرة لكل جهة من الجهتين.

عرض أربعة أساليب لدعم التعاون بين هذه الجماعات لزيادة فاعلية المشاركة الشعبية:

١ــ إستراتيجية الدعم الفعال.

٢ــ استثارة اتجاه المشاركة وسط السلطات العامة ومع الجمعيات المعتمدة علي المجتمع و المنظمات غير الحكومية .

٣ــ تدعيم الإطار المؤسسي للتعاون بين الجماعات الأساسية في إطار:

- الدعم التشريعي والمالي.
- دعم المحتوي التنظيمي والفني.

٤ــ زيادة فاعليات المحليات.

الباب الثالث: المشاركة الشعبية حالة الواقع المصري.

انقسم هذا الباب إلى فصلين:

الفصل الخامس: (فاعلية المشاركة الشعبية في عمليات التنمية المستدامة للمناطق المتدهورة في مصر).

تم في هذا الفصل التعرف على المداخل الفكرية والنظرية لمفاهيم وتطبيقات عملية المشاركة الشعبية في مصر، **وتقسيم المشاركة الشعبية في مصر من حيث ارتباطها وتأثيرها علي عملية اتخاذ القرارات إلي شكلين رئيسين:**

أ- الشكل الرسمي للمشاركة الشعبية .

ب- الشكل الغير الرسمي للمشاركة الشعبية.

وتم تناول **الدوافع والمعوقات** أمام المشاركة في مصر من خلال عـرض مجموعـة مـن الأبحاث والدراسات المحلية.

أهم الدوافع لمشاركة المواطنين هو المساهمة في تنمية حياتهم، وهناك ارتباطا ايجابياً بـين درجة التعليم ودرجة مشاركة الأهالي، الدافع الأساسي نحو المشاركة لدي الأهالي هو شعورهم بان الحي محتاج لجهود أبنائه وان الحكومة لا تستطيع بمفردها النهوض بالحي.

وأهم المعوقات صعوبات سياسية (عدم الثقة في جدوى المشاركة الشعبية بصورها المختلفة في دعم مشروعات العمران من خلال برامج الاستفادة من أوجه المشاركة أو غيرها).

صعوبات فنية (نقص الخبرة في إعداد وتنفيذ برامج تعتمد على المشاركة ــ عـدم تـوافر الخبراء في مجال إدارة البيئة العمران بالأجهزة المسئولة عن المشـروعات ــ وعـدم وجـود الهيئات اللازمة لتدريب المتطوعين).

صعوبات سلوكية (روح السلبية والانعزالية وعدم الانتماء التي تسود الفئات الشعبية خاصة بالمناطق المرتبطة بالمشروعات ــ الشعور بصورية النشاط أو لا يعبر عن رغبات المشاركين ــ عدم الثقة في إمكانية تحسين الظروف البيئية المتدهورة السائدة ــ عدم وجود وعـي لـدي المواطنين بأهمية التطوع ــ عدم اتساع مدارك السكان بالنسبة للنسـق الحضـري ــ وأخيـرا ضعف المستوي الاقتصادي في المجتمع مما جعل الفرد مشغولا بتحسين دخله).

الفصل السادس:(المنظمات غير الحكومية وتفعيل المشاركة الشعبية في التنمية المستدامة للمناطق المتدهورة في مصر).

تم عرض لدور المنظمات الغير حكومية في تفعيل المشاركة الشعبية في التنمية المستدامة من خلال دراسة تفصيلية للدوافع والمعوقات أمام المنظمات الغير الحكومية في مصر.

تم تقسيم الدوافع إلى:(دوافع مرتبطة بالمنظمة ــ دوافع مرتبطة بالمتطوعين التي أساسها المتطوع أو المنظمة أو أساسها المجتمع).

ولقد تم تقسيم المعوقات أمام هذه المنظمات إلي:(معوقات مرتبطة بالمنظمة نفسها معوقات تمويلية وتنظيمية وإدارية وفنية ومعوقات قيادية وقانونية ــ ومعوقات مرتبطة بالمتطوعين).

ثم دراسة **دور المنظمات الغير حكومية في التنمية الذي تبلور كالأتي:**

١ــ تحضير وتعبئة إمكانيات المجموعات الشعبية.

٢ــ القيام بدور الوسيط بين المجموعات المختلفة التي تمثلها والدولة.

٣ــ توفير الخدمات الاجتماعية.

٤ــ خلق فرص عمل وزيادة الدخل.

٥ــ التنمية العمرانية والبيئية.

٦ــ تنمية روح الديمقراطية.

وكانت نتيجة هذا الباب التوصل إلى:

ــ تحديد أشكال المشاركة الشعبية في مصر.

ــ تجميع وتحديد أهم الدوافع أمام المشاركة الشعبية في مصر.

ــ تجميع وتحديد أهم المعوقات أمام المشاركة الشعبية في مصر.

ــ تعريف وتحديد دور المنظمات غير الحكومية المصرية ومدى فاعليتها في عملية التنمية.

ــ تجميع وتحديد لأهم الدوافع التي تدعم أداء المنظمات غير الحكومية المصرية وتشجيعها على القيام بدورها.

ــ تجميع وتحديد لأهم المعوقات ومشكلات الأداء التي تحول دون تحقيق هذه المنظمات لأهدافها.

الباب الرابع: أطار المشاركة الفعالة -الدراسة الميدانية – تتبع فاعليات المشاركة من خلال التجارب العالمية و المحلية.

ينقسم الباب الرابع إلي ثلاثة فصول:

الفصل السابع: (إطار المشاركة الفعالة).

يعتبر هذا الفصل بمثابة تجميع لنتائج الجزء النظري للدراسة، الذي كان من نتائجـــه طـــرح الإطار المقترح للمشاركة الفعالة والذي تقوم علي محوريين أساسيين:

أولا : المبادئ العامة لزيادة فاعلية المشاركة الشعبية.

هي مجموعة أسس يجب توافرها لنجاح عملية المشاركة وزيادة فاعليتها وتتمثل فيما يلي:

١- تطوير دور الحكومة المركزية لدعم المشاركة.

٢- اللامركزية كمدخل لزيادة فاعلية المحليات.

٣- استثارة اتجاه المشاركة وسط المجتمعات المحلية.

٤- تقوية الثقة بين المحليات والمجتمعات المحلية.

٥- دعم التعاون بين الجماعات المؤثرة في المشاركة.

٦- تحديد الأدوار والمسئوليات والمهام .

ثانيا: الإطار العام لزيادة فاعلية المنظمات غير الحكومية.

١- ملامح المنظمات الغير حكومية الناجحة:

- أن يكون لها هدف واضح ورسالة محددة ، وأن تكون ذات بناء مرن.
- المصداقية في التعامل مع المجتمع حتى تكتسب ثقته وتعاونه.
- الاهتمام بمصادرها البشرية.
- تناسق علاقتها مع الحكومة بكافة مستوياتها.
- الاتصال مع الجماهير باستخدام القنوات الرسمية و غير الرسمية.
- الاهتمام بالمهارات البحثية من أجل الحصول علي المعلومات المطلوبة.

_ أن تكون علي علم بأحدث ما توصل إليه الأكاديميون والممارسون في وضع استراتيجيات التنمية.

٢- مراحل نجاح مشروعات التنمية المستدامة بإدارة المنظمات غير الحكومية:

تم التوصل إلي مجموعة من المراحل المتسلسلة التي يجب أن تتبعها المنظمة غير الحكومية لنجاح مشروع التنمية المستدامة الذي تديره، وتتمثل هذه المراحل في التسلسل الآتي:

المرحلة الأولـــي: التعرف علي المجتمع.

المرحلة الثانيـــة: تدريب القيادات الشعبية.

المرحلة الثالثـــة: خلق الحوار.

المرحلة الرابعـــة: وضع الاقتراحات لمشروع التنمية.

المرحلة الخامسة: الاتفاق علي الهيكل الإداري للمشروع.

المرحلة السادسة: التمويل.

المرحلة السابعـــة: التنفيذ.

المرحلة الثامنـــة: انسحاب المنظمة من المجتمع.

ولقد تم تحليل المهام و الأدوار المختلفة في كل مرحلة من المراحل المقترحة ووضعها فـــي صورة جدول لسهولة استخدامه فيما بعد في تقييم مشروعات التنمية المستدامة التي تعرضت لها الدراسة.

الأدوار / المهام المختلفة	المنظمة	القيادات الشعبية	السكان	الحي والمحليات	المحافظة
تعريف وتجنيد القيادات الشعبية	●				
تحديد احتياجات المجتمع وترتيبها في صورة أولويات	●	●			
تدريب القيادات الشعبية	●				
إنشاء سلسلة الاتصالات	●	●			
تبادل المعلومات	●	●		●	●
مواجهة أية عقبات إدارية	●	●		●	●
المشاورات بين القيادات الشعبية والمسئولين	●	●		●	●
اتخاذ القرار	●	●		●	●
تحديد الأدوار والمسئوليات	●	●	●	●	●
تنسيق الأنشطة بين جميع الأطراف	●				
التمويل	●	●	●	●	●
الإنشاء والنظام المرتبط به(التنفيذ)		●	●	●	●
بناء صفة الاعتماد على الذات	●				
استمرارية أعمال التنمية المستدامة		●	●	●	

جدول توضح المراحل التنفيذية المقترحة لمشروع التنمية المستدامة الذي تتعامل فيه المنظمة غير الحكومية مع عملية المشاركة كمنظومة لبناء صفة الاعتماد على الذات في المجتمع.

الفصل الثامن: نماذج مختارة من التجربة العالمية.

تم عرض لنماذج من التجارب العالمية الناجحة للمشاركة الشعبية و دورهـــا فـــي التنميـــة المستدامة من خلال المنظمات غير الحكومية في الدول النامية.

ولقد تم اختيار تجربتين لعرض وصف تحليلي لهما، وذلك بناء على بعض المعايير هي:

١- أن تكون التجربة قد تمت في دولة من العالم النامي.

٢- أن تكون التجربة قد تمت على أساس المشاركة الشعبية.

٣- أن تكون التجربة قد تمت من خلال منظمة غير حكومية.

٤- أن تكون التجربة قد أدت بالفعل إلي التنمية المستدامة للمنطقة التي تمت بها.

وعلى هذا الأساس تم اختيار التجربتين الآتيتين:

- تجربة التنمية المستدامة لحي " **Dharavi** " بمدينة بومباي/ الهند، والتي قامت بها منظمة " **PROUD** " الهندية.
- تجربة التنمية المستدامة لمجاورة سكنية بالمنطقة المحتلة/ قطاع غـزة، والتـي قامت بها منطقة " **SCF** " التابعة للولايات المتحدة الأمريكية.

تم دراسة النماذج المختارة من خلال النقاط الآتية:

أ- منطقة الدراسة / خلفية عامة ب- المنظمة. ج- المشروع.

ولقد تم تقييم هذه المشاريع من خلال الإطار المقترح للدراسة.

الفصل التاسع : نموذج مختار من التجربة المحلية .

تم توثيق وتحليل لتجربة محلية ناجحة تمت على أساس المشاركة الشعبية من خلال المنظمـات غير الحكومية هي "**الهيئة القبطية الإنجيلية للخدمات الاجتماعية**"**CEOSS** ".

(مشروع التنمية المستدامة لمنطقة حكر ألسكاكيني وعزبة هاشم أغا).

تم عرض وتحليل مشروع التنمية من خلال التسلسل الآتي:-

أولاً: مشروع التنمية- المحتوي العام.

ثانياً: خلفية عن المنظمة التي قامت بمشروع التنمية.

ثالثاً: المراحل التنفيذية للمشروع: المهام- التتابع- الأدوار.

رابعاً: أهم نتائج المشروع.

ولقد تم تقييم هذه المشاريع من خلال الإطار المقترح للدراسة.

وكانت نتيجة هذا الباب التوصل إلى:

١. أن جميع المشروعات التي تم عرضها قامت بها المنظمات غير الحكومية التي قـادت المشروع بالعدد الأكبر من المهام التي تمت خلال المشروع، وهـذا يؤكـد دور هـذه المنظمات في إدارة مشاريع التنمية المستدامة.

٢. تعاملت المنظمة غير الحكومية في جميع المشروعات مع المشاركة الشعبية كمنظومـة لبناء صفة الاعتماد على الذات بين أفراد المجتمع. وبالتالي فقد حـدثت اسـتمرارية و استدامة في المشروعات حتى بعد انسحاب المنظمة من الموقع.

٣. اتفقت المهام التي ظهرت في المشروعات مع المهام المقترحة، وان كان الاختلاف فـــي نقاط قليلة ظهرت نتيجة لاختلاف المقياس الذي تم علي المشروعات، ويدل هذا علـــى نجاح مشروعات التنمية المستدامة بالمشاركة الشعبية للمناطق السكنية المتدهورة.

التوصيات :

١ــ ضرورة العمل تنمية للمناطق المتدهورة عمرانياً، على أن يتم ذلك من خــلال خطــط قومية للتنمية المستدامة بهذه المناطق مع ضرورة مشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ قرارات التطوير والتنمية.

٢ــ يجب التخلي عن الاعتماد بصورة رئيسية على الحكومات، ويتم ذلك من خلال تغييــر السياسيات العامة خاصة بعد وضوح عيوب التجربة الحكومية. ويأتي ذلك بالتوجه إلى سياسة " تمكينية " لمن هم خارج القطاع العام، بحيث تقدر دور أهمية المجتمعات المحلية وتعيد صياغة مفهوم المشاركة الشعبية.

٣ــ يجب العمل على زيادة فاعلية كل جماعة من الجماعات الأساسية المؤثرة فــي عمليــة المشاركة الشعبية، والتي تشمل (الحكومة المركزية ــ المحليات ــ المنظمات غير الحكومية ــ الجمعيات المعتمدة على المجتمع ــ القيادات الشعبية)، وفيما بلي مجموعة توصيات حول كيفية زيادة فاعلية كل جماعة منها:

أ ــ الحكومة المركزية :

- ينبغي على الحكومة المركزية توخي استراتيجيات جديدة للدعم الفعال لعملية المشاركة، بدل من أسلوبها القديم المقتصر على المراقبة السلبية وتطبيق اللوائح التنظيمية المتصــلبة. ويجب أن تهدف هذه الاستراتيجيات إلى توجيه تنمية المستوطنات والى تعزيز تعبئة جهــود كافة الجماعات المؤثرة في عملية التنمية كما أن عليها تسهيل عمل تلك الجماعات وتشجيعها وتوجيهها.
- ضرورة قيام الحكومة المركزية بدراسات للمناطق المختلفة المتدهورة وعمل مسح شامل لها، ورصد الإمكانيات لتنمية والارتقاء بها من خلال المشاركة الشعبية، حيــث أن هنــاك العديد من المناطق التي تعاني من تجاهل المسئولين.
- على الحكومة المركزية أن تقوم بدراسة وتنفيذ مشروعات تجريبية للتنميــة المســتدامة تقوم على أساس المشاركة بين الجهات الرسمية والشعبية والشرائح المستهدفة من السكان في جميع المراحل بداءً من التخطيط والتصميم إلى مرحلة التنفيذ ثم الصيانة والمتابعة.
- يجب على الحكومة المركزية دعم ومساندة دور المحليات مــن خــلال إتبــاع سياســة اللامركزية وتطبيقها، حيث أنها من أهم العناصر في المدخل ألتمكيني الذي يدعم المشاركة ويزيد من فاعليتها. ومن خلال إتباع اللامركزية يجب أن تقوم الحكومة المركزية بنقل بعض

السلطات والمسئوليات إلى المحليات مع توفير الموارد المالية والبشرية الأساسية اللازمة لتنفيذ هذه المسئوليات.

- يجب على الحكومة المركزية توظيف مبادرات الجمعيات المعتمدة على المجتمع **(CBOs)**، والمنظمات غير الحكومية **(NGOs)**، لتنمية وتطوير البيئة المعيشية للمناطق المتدهورة. وذلك عن طريق خلق الأطر القانونية والتنظيمية والتمويلية اللازمة، واستغلال مصادرهم في التوظيف المثالي للإمكانيات ورؤوس الأموال في مشروعات التنمية العمرانية.

ب ــ المحليات :

- يجب أن يكون لدى المحليات اهتمام حقيقي بالنسبة لتنمية المجتمع، وأن تضع في حسبانها أن تحقيق المشاركة الشعبية هو العامل الحاسم في اعتماد الأمة على نفسها.
- على المحليات أن تقوم بإنشاء العديد من الإدارات أو الأقسام التي تهدف إلى توثيق العلاقات مع جماعات المجتمع وقيادته الشعبية من جهة والمنظمات غير الحكومية من جهة أخرى. ويجب أن تكون لهذه الإدارات ميزانيتها الخاصة وموظفيها.
- على الجهات المحلية أن تهتم بهيئة العاملين بها، وأن تقوم بتدريبهم على استيعاب معنى وأهمية العمل مع الناس في المجتمعات. كما يجب أن يقوم هؤلاء العاملون بإنشاء علاقات أفضل وأكثر قرباً مع جماعات المجتمع وقياداته من جهة ومع المنظمات غير الحكومية من جهة أخرى.
- على المحليات أن تطور علاقات خاصة مع قادة الرأي من طبقة الصفوة في المجتمع، حيث أن هذا يمكن أن يسبب الكثير من التقدم من خلال احتواء هؤلاء الأفراد المهمين.
- على المحليات أن تعقد اجتماعيات دورية مع أفراد المجتمع ومن يمثلهم، من أجل تذكير المنتفعين دائماً بأن الجهات المحلية تساعدهم وتدعم أنشطتهم. كما أن على هذه الجهات المحلية أن تقدم لهم التسهيلات والمساعدات خاصة في حل المشاكل التي تواجههم.

على المحليات ضرورة الاهتمام بالعناصر القيادية في المجتمع خاصة العناصـــر الشـــبابية وتنميتها لمالها من دور أساسي في المشاركة الشعبية وذلك من خلال:

ـــ اكتشاف القيادات الشعبية وتنميتها وتطويرها.

ـــ تحفيز الشباب المتميز.

ـــ توفير الإمكانات اللازمة للعمل القيادي.

جـــ ـــ المنظمات غير الحكومية المتوسطة والكبيرة والتي تعمل على المستويات الإقليمية والقومية:

يجب أن تقوم هذه المنظمات برفع كفاءة أدائها على مستويين:

ـــ على المستوى الداخلي للمنظمات نفسها:

- يجب تطوير استراتيجيات واضحة طويلة المدى للعمل تضع فـــي اعتبارهـــا ضـــرورة التأثير الهام والملموس على التنمية المستدامة للمناطق العمرانية ودعم العمل في هذا الاتجاه.
- عليها تنمية المعرفة والاتصالات بالحكومة المحلية والإقليمية والحكومة المركزية إذا لزم الأمر التعامل معها.
- عليها تنمية هياكلها التنظيمية لتحقيق مستوى عالي من المنافسة والعمل الفعال.
- كما ينبغي عليها تطوير المهارات الإدارية للعاملين بها خاصة في مجـــالات التخطـــيط الاستراتيجي والاتصالات والتدريب بالإضافة إلى تنمية مهاراتهم الفنية الخاصة.

ـــ على المستوى الخارجي في التعامل مع الجهات الأخرى:

- يجب عليها أن تعمل مع الحكومة في تطوير السياسات والمخططات والبرامج العمرانية.
- يجب أن يكون لها دور في تدريب وتطوير أداء العاملين بالهيئات الحكومية.
- يجب أن تقوم بتطوير أداء المنظمات غير الحكومية الصغيرة العاملة علـــى المســـتوى المحلي، وزيادة فاعليتها، وكذلك الجمعيات المعتمدة على المجتمع.
- يجب أن تقوم بتنمية رؤوس الأموال والمصادر التمويلية التي يمكن أن ترفع من كفـــاءة أداء المنظمات الصغيرة والجمعيات المعتمدة على المجتمع.

د ــ المنظمات غير الحكومية الصغيرة التي تعمل على النطاق المحلي والجمعيـــات المعتمـــدة على المجتمع:

- يمكن زيادة فاعلية المنظمات غير الحكومية المتواجدة على المستوى المحلي والجمعيات المعتمدة على المجتمع في عمليات التنمية من خلال:
- تنمية وتطوير معلومات هذه المنظمات واتصالات بالحكومة والهيئات علـــى المســـتوى المحلي من خلال تطوير برامج تدريبية لأعضاء المحليات لاكتساب الخبرات اللازمة لتنفيذ دورهم في مشروعات التنمية المستدامة على هذا المستوى. ويجب أن تضم هـــذه البـــرامج التدريبية جوانب الإدارة والتمويل والتخطيط الإستراتيجي والاتصالات مع الجهات الأخرى مع الارتقاء بمهاراتهم التكنيكية.
- تكوين شبكة اتصالات مع المنظمات غير الحكومية الأخرى والهيئات المحليـــة الممثلـــة للمجتمع والتي يمكن أن تعمل على تنمية التخصصات التي تتميز بها كل واحدة على حـــدة وتحقيق التكامل فيما بينها، مما يساعد على تبادل الخبرات ورفع كفاءة هذه المنظمات.
- يجب عمل تقييم متواصل لنشطات هذه المنظمات، حتى يمكن رفع كفاءتهـــا وتحســـين أدائها.

هـــ ــ القيادات الشعبية والأهلية:

- يجب أن تهتم هذه القيادات بتنمية الوعي لدى الأهالي بالمشاركة في مشروعات التنميـــة المستدامة، وذلك من خلال إقامة ندوات التوعية للأهالي.
- يجب أن تهتم هذه القيادات بالمشروعات ذات الأولوية لدى الأهالي وتوصيلها للمسئولين في الحكومة.
- على القيادات الشعبية اكتساب ثقة الأهالي من خلال تنفيذ الوعود التي يتعهدوا بتنفيـــذها لهم.
- يجب أن تمثل القيادات الشعبية القدوة الحقيقية أمام الأهالي مما يحفزهم على المشاركة، فالقيادات بذلك يكون لها دور أساسي في التنمية المستدامة.

٤ ــ بالنسبة للمنظمات غير الحكومية المصرية:

فهناك عدة نقاط أساسية توصي بها الدراسة لزيادة فاعليتها في العمليات التنمية وهذه النقاط هي:

- وضع إستراتيجية لعمل المنظمات غير الحكومية المصرية.
- إيجاد آلية للتنسيق بين المنظمات غير الحكومية المصرية تتولى مسئولية متابعة تنفيذ الإستراتيجية وتوفير الموارد المالية والمعونة الفنية اللازمة لذلك بالتعاون مع الحكومة المصرية.
- ضرورة إجراء مراجعة شاملة للقواعد والإجراءات التي تحمل طابع التعقيدات البيروقراطية الواردة في قوانين المنظمة لعمل المنظمات غير الحكومية المصرية. حيث أن مثل هذه المراجعة سوف تؤثر على الأمور مثل زيادة حجم العضوية، وفاعلية المشاركة الشعبية، والشعور بالانتماء، وإعمال نوع من الرقابة.
- تعميق التعاون والتنسيق بين المنظمات غير الحكومية المصرية والوزارات المعنية بإعداد الخطط والسياسات التنموية، والإضلاع بدور حاسم في التنفيذ والمتابعة بغرض تعظيم وترشيد الجهود الحكومية وغير الحكومية في كل ما يتعلق بالمسألة التنموية.
- الاهتمام بتنظيم المؤتمرات والندوات وورش العمل الدورية لأعضاء شبكة المنظمات غير الحكومية المصرية والمنضمين إليها بهدف استكشاف الطرق والوسائل التي من شأنها إنعاش العمل الأهلي وزيادة أعداد المشاركين فيه، وطرق ووسائل إعداد الكوادر وتوفير الموارد والارتقاء بالمستوى الإداري والتنظيمي لمنظمات العمل الأهلي.
- الاهتمام بوضع خطة للإعلام الجماهيري من أجل التعريف بجهود هذه المنظمات وإيقاظ الوعي بالمسئولية لدى كل فئات الشعب لحثهم على المشاركة في خطط التنمية . ويجب أن تستخدم هذه الخطة الإعلامية وسائل الإعلام المختلفة السمعية والبصرية والمقروءة، حيث يمكن من خلال ذلك خلق الاهتمام الجماعي وتكوين رأي عام مساند لما يتم إنجازه من مشروعات التنمية المستدامة.

المراجع العربية:

١ــ أبو زهرة، عادل:" أضواء على خطة عمل الجمعيات الأهلية المصرية "، الاجتماع التحضيري لمؤتمر قمة المدن، القاهرة، ١٩٩٥.

٢ــ إبراهيم، أحمد حسن:" بعض آثار الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي على المرأة في مصر "، ملحق رقم (١) للتقرير المقدم من الجمعيات الأهلية للمنتدى العالمي للمرأة، بكين، ١٩٩٥.

٣ــ إبراهيم، حازم، " الارتقاء بالمناطق التاريخية "، ندوة الارتقاء بالبيئة العمرانية للمدن، القاهرة، ٢٠٠١.

٤ــ إبراهيم، عبد الباقي:" المدخل للارتقاء بالبيئة العمرانية للمدينة "، ندوة الارتقاء بالبيئة العمرانية للمدن، القاهرة، ١٩٨٦.

٥ــ إبراهيم، عبد الحليم: " مشروع تحسين بيئة المجتمعات العمرانية المتهالكة "، الجزء الأول، القاهرة، ١٩٨٩.

٦ــ احمد عبد الله، وفاء: " نحو وضع إستراتيجية قومية للتنمية من منظور بيئي "، مذكرة خارجية رقم ١٤٨٤، معهد التخطيط القومي، ١٩٨٨.

٧ــ احمد شكري السعيد، عبد المنعم: " التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق "، رسالة دكتورة، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩.

٨ــ أفندي، عطية حسين:" الجمعيات الأهلية بين فلسفة الإنشاء ومشكلات الأداء "، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٥.

٩- الأمم المتحدة ، التنمية :" الأمل والتحدي ، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي" ، القسم الأول، الرباط، المغرب، ١٩٧٤.

١٠ــ البطريق، كامل:" تنمية المجتمع المحلي "، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٥.

١١ــ البلتاجي، ممدوح:" في المبادرة الحرة والتنمية القومية: قراءة في تراث وأدبيات النهضة المعاصرة "، مجلة النيل، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٩٢.

١٢ــ التابعي، كمال:" تغريب العالم الثالث، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية"، دار المعارف،القاهرة، ٢٠٠٢.

١٣ــ "التقرير الختامي لدور المجتمع المحلي في تنفيذ تدابير البيئة المرتبطة بالعمالة"، منظمة العمل الدولية، المجلد الأول،القاهرة، أكتوبر ١٩٨٤.

١٤ــ التقرير المقدم من الجمعيات الأهلية المصرية إلى منتدى بكين، ١٩٩٥.

١٥ــ التوني، سيد:" محاضرات دراسات عليا، العلوم الإنسانية "، قسم العمارة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ٢٠٠١.

١٦ــ الجوهري، محمد:" الاقتصاد والمجتمع في العالم الثالث "، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.

١٧ــ الجوهري، عبد الهادي:" دراسات في علم الاجتماع السياسي "، مكتبة الشرق، جامعة القاهرة، ١٩٨٥.

١٨ــ ألسمري، منير:" برنامج لتنظيم أوجه المشاركة اللازمة لإنجاح خطط الارتقاء ببيئة العمران بالمدن المصرية، الاجتماع التحضيري لمؤتمر قمة المدن، القاهرة، ٢٠٠٢.

١٩ــ الشاذلي، سامح:" التنمية الإقليمية وتطوير العشوائيات "، ندوة العشوائيات، جمعية الارتقاء بالبيئة العمرانية، مؤسسة فريدريش نارمان، القاهرة، ١٩٩٤.

٢٠ــ الصاوي، علي:" ديناميات العمران الشعبي والرسمي نحو نموذج تصميمي للمجتمعات التقليدية "، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ١٩٩٤.

٢١ــ القصاص، محمد عبد الفتاح:" الإنسان والبيئة والتنمية" ، المؤتمر الثاني للبحوث البيئية ، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٠.

٢٢ــ الكردي، محمود:" اجتماعيات التنمية "، سلسلة كتابك، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩.

٢٣ــ الكردي، محمود:" التخلف ومشكلات المجتمع المصري "، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩.

٢٤ــ الكوري، علي خليفة:" نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية "، المستقبل العربي، السنة الخامسة، عدد ٤٩، ١٩٨٣.

٢٥ــ الموئل، مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية:" توصيات بشأن التدابير القومية، البند ١٠ من جداول الأعمال "، فانكوفر، ١٩٧٦.

٢٦ــ الهيئة العامة للتخطيط العمراني:" التوصيات والمعايير الإرشادية لبرامج تحسين البيئة الحضرية "، القاهرة، ١٩٨٣.

٢٧ــ بدر، أحمد:" أصول البحث العلمي ومناهجه "، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٢.

٢٨ــ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الأمم المتحدة، ١٩٩٤.

٢٩ــ تيرنر، جون:" تنظيم عملية استعادة المبادرة المحلية "، ندوة عن الإسكان منخفض الكلفة في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالأمم المتحدة، صنعاء، ١٩٩٢.

٣٠ــ جورجي، ميشيل:" النمو العشوائي للتجمعات السكنية "، مجلة المهندسين لسنة ٤٢، العدد ٣٧٢، ١٩٨٦/٣.

٣١ــ جوزيف، جورج:" تطور هيكل نظم التمويل والتسليف الإسكاني المعتمدة على المجتمع لصالح الأسر محدودة الدخل "، ندوة عن الإسكان منخفض الكافة في المنطقة العربية، صنعاء، ١٩٩٢.

٣٢ــ خوري، زكي:" دور المؤسسات غير الحكومية في تطوير المناطق العشوائية "، ندوة العشوائيات، أولويات التطوير والبدائل "، القاهرة، ١٩٩٤.

٣٣ــ جون. ل. سايتز :" السياسات التنموية، مقدمة حول القضايا والمسائل العالمية" ، ترجمة سمير حمارنة ،دار عمان للنشر، الأردن، ٢٠٠٠.

٣٤ــ رأفت، أحمد:" المشاركة الاجتماعية ودورها في تنمية المجتمع الريفي "، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنيا، ١٩٨١.

٣٥ــ رزق، عزة حسين:" إعادة تأهيل المناطق السكنية المتدهورة "، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التخطيط العمراني، القاهرة، ١٩٨٩.

٣٦ ــ رشدي، أحمد:" الدراسات الأساسية لتنمية وتجديد المناطق الحضرية "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ١٩٨٥.

٣٧ــ رشيد، أحمد:" التنمية المحلية "، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٨.

٣٨ ــ رشيد، أحمد :" علم البيئة، مدخل عام"، معهد الإنماء العربي، لبنان،١٩٨١.

٣٩ــ ريحان ، غادة : "عمليات الارتقاء بالمناطق العشوائية في فاعلية تنفيذ المخططات" ، رسالة ماجستير ، القاهرة ١٩٩٩ .

٤٠ــ رياض، نادية:" دور المنظمات غير الحكومية في دعم التنمية المتواصلة للمجتمعات الفقيرة "، الاجتماع التحضيري لمؤتمر قمة المدن، القاهرة، ١٩٩٥.

٤١ــ سراج الدين، هاني بدر الدين:" دراسة تحليلية مقارنة للاتجاهات المعمارية المعاصرة: المشاركة السكانية في عملية الإسكان والتصميم المعماري "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة الأزهر، ١٩٨٩.

٤٢ــ سليمان، نادية حليم:" الفقر والنساء المعيلات لأسر "، ملحق رقم (١) للتقرير المقدم من الجمعيات الأهلية للمنتدى العالمي للمرأة بكين ١٩٩٥.

٤٣ــ شافعي، زكية:" أهمية التحضر وانعكاسه على الملامح العمرانية للإسكان العشوائي "، ندوة المأوى والتحضر، الهيئة العامة لبحوث البناء والإسكان، القاهرة، ١٩٩٠.

٤٤ــ شاهين، زينب:" دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تنمية المرأة "، ملحق (١) للتقرير المقدم من الجمعيات الأهلية للمنتدى العالمي للمرأة، بكين، ١٩٩٥.

٤٥ــ شبكة، شاهدان:" الاتجاهات المعاصرة لإسكان ذوي الدخل المنخفض "، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ١٩٨٤.

٤٦ــ عارف، محمد (ترجمة):" مستقبلنا المشترك "، عالم المعرفة، العدد ١٤٢، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ١٩٨٩.

٤٧ــ عاشور، محمد أيمن: "الجهود الذاتية في الارتقاء بالمجتمعات القديمة وإسكان المجتمعات الجديدة(دراسة تطبيقية على المجتمعات العشوائية المصرية)"، رسالة ماجستير جامعة عين شمس.

٤٨ــ عبد الحارس، حمدي:" دور تنظيم المجتمع في تنمية المجتمع المحلي "، مؤتمر التنمية المتكاملة للمجتمعات الحضرية المتخلفة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، ١٩٨٩.

٤٩ــ عبد العال، عبد الحليم رضا:" استشارة سكان المجتمع للمشاركة في تنمية المناطق الحضرية المتخلفة "، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، ١٩٧٦.

٥٠- عبد الصبور،محمد-عزت، فرج: " أبعاد وقضايا التنمية الاقتصادية"، بل برنت للطباعة، جامعة عين شمس، ١٩٩٤.

٥١ــ عبد المقصود، زين الدين:" البيئة والإنسان، علاقات ومشكلات"، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨١.

٥٢ــ عبد المنعم أحمد، حاتم: " البيئة والتنمية والخدمة الاجتماعية"، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ١٩٩٥.

٥٣ــ عبد الله،إسماعيل صبري:" نحو نظام عالمي جديد "، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.

٥٤ــ عبد الله، وفاء:" حول بعض السمات لقيادات التغيير الناجحة "، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٨٣.

٥٥ــ عبد الله، وفاء:" البرنامج التدريبي لاستثارة المشاركة الشعبية لتحسين نوعية البيئة في بعض مناطق الإسكان الشعبي بمدينة القاهرة "، مركز التخطيط الاجتماعي والثقافي، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٨٨.

٥٦- عبد الله، وفاء:" حول المشاركة الشعبية وعلاقتها بالتخطيط والتنمية "، ندوة تقييم مشاريع الارتقاء بمصر، جامعة حلوان، القاهرة، ١٩٨٩.

٥٧ــ عثمان، سوسن:" المشاركة الشعبية في تنمية المجتمعات الحضرية المتخلف" رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة أسيوط، ١٩٨٤.

٥٨ــ عطا الله، هاني ــ عماد الدين، أحمد:" منهج مقترح لمعالجة المناطق المتدنية العشوائية، المؤتمر الدولي للإسكان، الهيئة العامة لبحوث البناء والإسكان، القاهرة، ١٩٩٢.

٥٩ــ عفيفي عبد الخالق:" العوامل المرتبطة بالمشاركة التطوعية في جمعيات تنمية المجتمع المحلي "، مؤتمر التنمية المتكاملة للمجتمعات الحضرية المتخلفة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٠.

٦٠ــ عمر هالة:" دور برنامج تنمية المجتمع في دعم الجمعيات الأهلية والمرأة "، الاجتماع التحضيري لمؤتمر قمة المدن، القاهرة، ١٩٩٥.

٦١ــ عوض عادل:" مشكلات المدينة العربية والارتقاء العمراني "، الاجتماع ألتحضري لمؤتمر قمة المدن، القاهرة، ١٩٩٥.

٦٢ــ لطفي،على:"التنمية الاقتصادية"، مكتبة عين شمس، القاهرة، .١٩٩٣

٦٣ــ سيوبرغ، ليفارت :" التغير في البيئة العالمية والفعل البشري"، اليونسكو ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ٢٢ مارس ١٩٧٦.

٦٤ــ فؤاد دعد محمد:" أبعاد مشكلة المناطق العشوائية وأساليب تطويرها "، ندوة العشوائيات، جمعية الارتقاء بالبيئة العمرانية ــ مؤسسة فريدريش ناومان، القاهرة، ١٩٩٤.

٦٥ــ فهمي علي:" الجمعيات الأهلية والتنمية بمصر "، الاجتماع ألتحضري لمؤتمر قمة المدن، القاهرة، ١٩٩٥.

٦٦ــ فهمي نهى:" الحضرية المصرية بين المدن العملاقة والمدن القزمية "، ندوة المأوى والتحضر، الهيئة العامة لبحوث البناء والإسكان، القاهرة، .١٩٩٠

٦٧ــ قانون التخطيط العمراني رقم ٣ لسنة ١٩٨٢.

٦٨ــ قنديل، أماني:" تطور دور المنظمات غير الحكومية في إطار النظام العالمي الجديد "، المركز القومي للبحوث الجنائية والاجتماعية، القاهرة، ١٩٩٥.

٦٩ــ كامل، رويدة رضا:" الإسكان والتجديد العمراني "، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ١٩٩٣.

٧٠ــ لوبين، جلبرتو وآخرون: " تزايد الفقراء في العالم والتنمية المستدامة"، اليونسكو، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد ١٢١، ١٩٨٩.

٧١ــ لوب، جاك ــ بليغ، أحمد (تأليف، ترجمة):" العالم الثالث وتحديات البقاء "، عالم المعرفة، العدد ١٠٤، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، .١٩٨٦

٧٢ــ لويس عطا الله، هاني:"منهج الارتقاء وتطوير المناطق السكنية العشوائي المتاخمة للمدن "، المؤتمر الدولي للإسكان، القاهرة، ١٩٩٢.

٧٣ــ محمد فهمي،خالد:" التوطن الصناعي والبيئة"، معهد التخطيط القومي، القاهرة ، ١٩٨٨.

٧٤ــ محمد الطحاوي، ملك:" أثر التعليم على المشاركة الشعبية في تنمية المجتمعات الحضرية المتخلفة "، مؤتمر التنمية المتكاملة للمجتمعات الحضرية المتخلفة، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة، .١٩٨٩

٧٥ــ محمود الشريف ، دعاء :" تجديد وأحياء المناطق السكنية بالدول النامية " ، رسالة ماجستير القاهرة ١٩٩٦ .

٧٦ــ " مستقبلنا المشترك "، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، عالم المعرفة رقم ١٤٢، الكويت، ١٩٨٩.

المراجع الأجنبية:

1. Agenda 21: Section 1, Chapter 6, New York, 1992.

2. Bowden, P., "NGOs in Asia: Issues in Development", Pulic Administration and Development, Vol 10, 1990.

3. Carroll, Thomas, F.and John D., "Supporting grassroots organizations ",Lincoln Institute for land policy, 1987.

4. Davidson, F., Peltenburg, M.: "Government and NGOs/CBOs working together for better cities", Institute for Housing and Urban Development Studies (IHS), Rotterdam Netherlands, 1993.

5. Dichter, T., W.: "Building Participation into Urban Upgrading Projects: Lessons in Implementation", Open Cities 11: Building Community Participation in Urban Environment Upgrading Projects, USAID, Cairo, 1995.

6. El Messiri S.: "Proposed Frame Work for an integrated Approach to Intitutionalization of CommunityUpgrading & Site and Services Projects" A Symposium on Shelter &Urbanization, Cairo, 1990. .

7. Gagnon, J., Minis, H., Wall, K.: "Building Participation into Local Government", Open Cities: Community Participation for Sustainable Urban Development, USAID, Cairo, 1994.

8. Garilao,E.: "Indigenous NGOs as Strategic Institutions", World Development ,Vol. 15, (Supplement), Pergamon Journals Ltd, Great Britain, 1987.

9. Habitat (UNCHS): "Shelter for the Homeless: The role of non-governmental organizations (NGOs)," Nairobi, Kenya, 1988.

10. Habitat (UNCHS): "Basic Information Paper", World Habitat Day: Shelter for the Homeless, Nairobi, Kenya, 1987.

11. Habitat (UNCHS): "Human Settlements Development Through Community Participation" , Nairobi, 1991.

12. Habitat (UNCHS): "Information Kit" , World Habitat Day: Shelter & Urbanization, Nairobi, Kenya, 1990.

13. Habitat (UNCHS): "Shelter for All", Global Strategy for Shelter to the Year 2000 Nairobi, Kenya, 1990.

14. Habitat (UNCHS): "The Global Strategy for the Year 2000 as Adopted by the General Assembly of the United Nations at its forty-third Session in Resolution 43/181 on 20 Dec.1988", Nairobi, Kenya, 1990.

15. Habitat: "Community Participaion in Problem -Solving and Decision-Making ,Leadership" ,Nairobi, 1989.

16. Hollnsteiner,M: ,Arctander,Ph. ,Salicath,N.": "Community Participation in the Planning and Implementat- ion of Housing Programmes", Interregional Seminar on the Social Aspects of Housing,U.N., New York, 1977.

17. Kamel, B. : "Process of Community Development as One of the Design Tools for Urban Renewal in Developing Countries", Unpublished Ph. D. in Architecture, Cairo University,1944.

18. Limuru De~laration", Annex in: Turner, B.:"Building Community: a Third World Case Book", Building Community Books, London, 1987.

19. McCommon, Carolyn: "Case Studies in Community Participation in Urban Upgrading Projects", Open Cities 11: Building Community Participation in Urban Environmental Upgrading Projects, USAID, Cairo, 1995

20. Michael S.Gibson & Michael j.Langstaff: "An Introduction to Urban Renwal",HUICHMSON Co.LTD, 1983

21. Nasir, Sari J.: "Building Capacity and Skills in Development Agencies and Community Organizations for Successful Participation", Open Cities I, USAID, Cairo, 1994.

22. Samuel, Nabil: "The Coptic Evangelical Organization for Social Services (CEOSS)", Open Cities, USAID, Cairo, 1994.

23. Sanoff, H.: "Participatory Design: Theory and Techniques", Bookmasters Inc., U.S.A., 1990.

24. Shabka, SH.: "An Approach to Users Responsive Housing in The Egyptian Context", Unpublished Ph. D. in Architecture, Cairo University, 1991

25. The World Bank: "Strengthening Municipal Government", policy, plainning and research staff, 1989.

26. Turner, B.:"Building Community: A Third World Case Book from Habitat International Coalition", Building Community Books, London, 1988.

27. United Nations Commission on Human Settlements :'.'Roles, Responsibilities and Capabilities of governmental and non-governmental sectors in ,the field of human settlements", Paper on the twelfth session, 1989.

28. United Nations: Report on the World Situation ,Department of Economic & Social Affairs, New York, 1961.

29. Vahlhans M.: "The New Popularity of NGOs, will the Enthusiasm Last?", Institute for Housing and Urban Development Studies (IHS), Rotterdam, Netherlands, 1994.

30. Webster, Andrew: "Introduction. to The Sociology of Development", Macmillan Publishers, London, 1984.

31. Zeisel, J.: "Sociology and Architectural Design", 1979.